

اُنْتُفِلَ  
لِنَشْرِيفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ  
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

# الْغَنَائِمُ فِي نَيْتِجِ الْهَدَائِمِ

تَأَلِيفُ  
شَمْسِ الدِّينِ السَّرُوجِيِّ  
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحَنْفِيِّ  
(ت ٥٧١٠ هـ)

أَشْرَفَ عَلَى إِخْرَاجِهِ  
عَدْنَانُ بْنُ فَهْدٍ الْعَبِيَّاتِ

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ  
د. حَسَنُ بْنُ حَمِيدَ بْنَ حَمَادٍ الْجَحْدَلِيَّ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ  
( مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى الْحَيْضِ وَالِاسْتِغَاظَةِ )

الغائية  
في شرح الهداية



حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

اِسْتَفْلَاهُ  
لِنَشْرِيفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ  
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

E-mail: s.faar16@gmail.com

Twitter: @sfaar16



مَكْتَبَةُ الْأَمَلِ الذَّهَبِيِّ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

\* الفرع الرئيسي : حولي - شارع المثني - مجمع البديري

ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦ فاكس: ٢٢٦١٢٠٠٤

\* فرع حولي: حولي - شارع الحسن البصري ت ٢٢٦١٥٠٤٦

\* فرع المصاحف : حولي - مجمع البديري ت ٢٢٦٢٩٠٧٨

\* فرع الفيحيل : البرج الاخضر - شارع اللبوس ت ٢٥٤٥٦٠٦٩ - ٩٥٥٥٨٦٠٧

\* فرع الجهراء : الناصر مول - ت ٩٥٥٥٨٦٠٨

\* فرع الرياض : المملكة العربية السعودية - التراث الذهبي: ٥٥٧٧٦٥١٣٨ - ٥٠٩٦٦

ص.ب: ١٠٧٥ - الرمز البريدي ٣٢٠١١ الكويت

الساخن: ت: ٩٤٤٠٥٥٥٩ ٠٠٩٦٥

E-mail: z.zahby74@yahoo.com

imamzahby

أَسْفَلُهُ  
لِنَشْرِيفِيسُ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ  
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

# الْغَنَائِيَّةُ فِي تَرْجُحِ الْمُهْلِكِيَّةِ

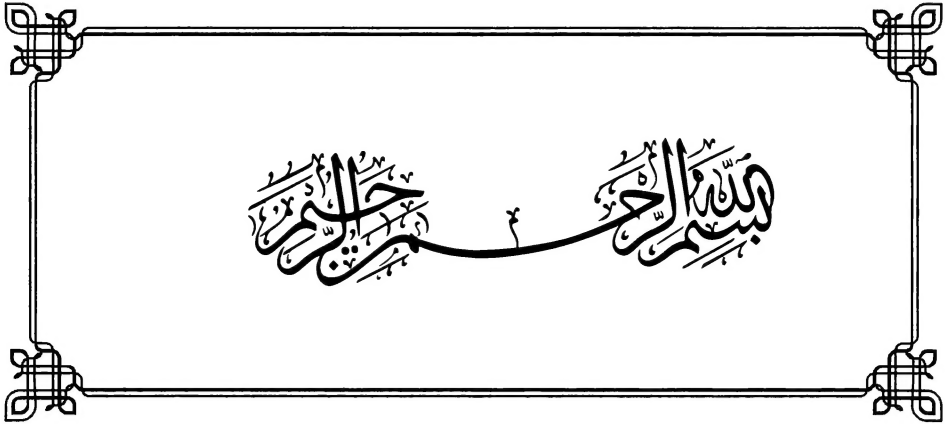
تَأَلَّفُ  
شَمْسُ الدِّينِ السَّرُوجِيَّ  
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحَنْفِيِّ  
(ت ٧١٠ هـ)

أَشْرَفَ عَلَى إِخْرَاجِهِ  
عَدْنَانُ بْنُ فَهْدٍ الْعَبِيَّاتِ

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ  
د . حَسَنُ بْنُ حَمِيدَ بْنَ حَمَادٍ الْجَحْدَلِيِّ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ  
( مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى الْحَيْضِ وَالِاسْتِحْضَاءِ )



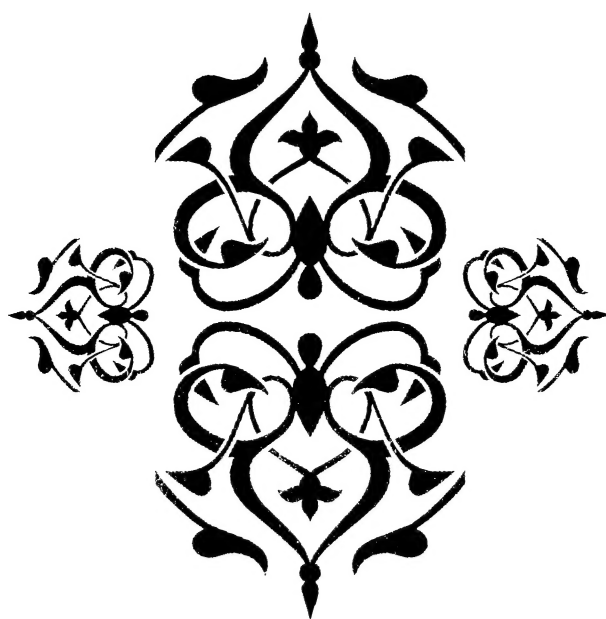


رموز النسخ المعتمدة في تحقيق هذا الجزء:

- «أ» نسخة المكتبة السليمانية تحت رقم (٥٣٠).

- «ب» نسخة مكتبة قاضي زاده تحت رقم (١٩٦).





# كتاب الطهارات



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استعنت بالله تعالى، وعليه توكلت وإليه أنيب<sup>(١)</sup>

### كتاب الطهارات<sup>(٢)</sup>

الكتابُ، والكتابَةُ، والكُتُبُ: مصدر بمعنى الجمع، ومنه: الكتيبة لنوع من الجيش، وكُتِبَتِ البغلة: إذا جمعت بين شفريرها بحلقة أو سير<sup>(٣)</sup>.  
وجمع الكتاب: كُتِبَ، ويخفف<sup>(٤)</sup>. وهنا أريد به المكتوب مجازاً.  
وطهر الشيء - بالفتح، والضم<sup>(٥)</sup> - طهارة فيهما - بفتح الطاء - وهي مصدر، والهاء فيها مثلها في رَحمة ونَشدة<sup>(٦)</sup> وكُدرة<sup>(٧)</sup>.  
وبضم الطاء<sup>(٨)</sup>: فضل ما تطهرت به، ذكره القزاز<sup>(٩)</sup> في جامعه.

- 
- (١) في (ب): «توكلت على الله تعالى». (٢) «كتاب الطهارات» ساقط من (أ).  
(٣) ينظر مادة: (كتب) في: الصحاح ٢٠٨/١، القاموس المحيط ص ١٢٨، لسان العرب ٦٩٨/١.  
(٤) أي: بإسكان التاء: كُتِبَ. ينظر: المصادر السابقة.  
(٥) أي: بفتح الهاء، وضمها: طَهَرَ، وطَهَّرَ. ينظر مادة: (طهر) في: الصحاح ٧٢٧/٢.  
(٦) في (ب): «ونجدة».  
(٧) في هامش (أ): «قوله: في رحمة ونشدة، معناه: أن من المصادر ما يأتي بالهاء ولا ينفك عنه فمن ذلك: طهارة، بخلاف: ضَرَبَ وضَرْبَةٌ وما أشبه ذلك». وينظر أيضاً: شرح الشافية للرضي ١٥٢/١، تفسير البحر المحيط ٥٣/٢.  
(٨) أي: طهارة. ينظر مادة: (طهر) في: لسان العرب ٥٠٦/٤، تاج العروس ٤٤٩/١٢.  
(٩) القزاز: هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن جعفر القزاز القيرواني، شيخ اللغة بالمغرب، من تصانيفه الجامع في اللغة، قال الذهبي: وهو من نفائس الكتب، وقال في كشف الظنون: وهو كتاب معتبر لكنه قليل الوجود، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِالْقَيْرَوَان سنة ٤١٢ هـ.  
ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٦/١٧، بغية الوعاة ٤٨/١، كشف الظنون ٥٧٦/١.

والإضافة بمعنى «في» أي: كتاب في الطهارة، ويجوز أن تكون بمعنى «اللام» للاختصاص<sup>(١)</sup>، وهي معنوية.  
والطهارة في اللغة: النظافة<sup>(٢)</sup>.

وفي عرف الفقهاء: إزالة النجاسة الحقيقية والحكمية.  
وتجديد الطهارة يسمى طهارة باعتبار النور الحاصل به، وليس بطهارة حقيقة؛ لتحصيل الحاصل.

وابتدأ الشيخ الجليل أبو الحسن أحمد بن مُحَمَّد البغدادي القدوري<sup>(٣)</sup> مختصره بكتاب الطهارة، وثناه بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ الآية [المائدة: ٦]<sup>(٤)</sup>.

أما الأول: فلأن الصلاة ثانية الإيمان، دل عليه قوله ﷺ: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ - إِلَى أَنْ قَالَ -: وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ» الحديث، خرجه البخاري، ومسلم بمعناه<sup>(٥)</sup>.

وفي اسمها ما يدل على أنها ثانية؛ لأن الفرس الذي يتلو السابق في حلبة السباق يسمى مصلياً؛ لأن رأسه عند أحد صَلَوَي<sup>(٦)</sup> السابق<sup>(٧)</sup>، والطهارة لها سابقة عليها.

(١) ينظر: البناية ٧٩/١، حاشية ابن عابدين ١٨٧/١.

(٢) ينظر: تهذيب الأسماء ١٨٨/٣، التعريفات ص ١٤٦، أنيس الفقهاء ٤٧/١.

(٣) القدوري: هو أبو الحسن أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد البغدادي القدوري، من كبار فقهاء الحنفية وشيخ المذهب بالعراق، من تصانيفه مختصره المشهور، والتجريد، وشرح مختصر الكرخي، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِبَغْدَاد سنة ٤٢٨هـ.

ينظر: الجواهر المضية ١٧٩/١، طبقات الحنفية ٨٣/٢، الفوائد البهية ص ٣٠.

(٤) ينظر: مختصر القدوري ص ١١، وأشار المصنف رَحِمَهُ اللهُ إِلَى القدوري لأنه صاحب هذا الاستدلال، وقد تبعه صاحب الهداية في ذلك، ينظر: الهداية ٩/١.

(٥) البخاري رقم (٥٠)، ومسلم رقم (٨).

(٦) الصلوان: مثني الصلا، وهو وسط الظهر، وقيل: ما حول الذنب عن يمينه وشماله، وقيل: ما انحدر من الوركين، وقيل: الصلوان: عرقان من جانبي الذنب. ينظر:

الصحيح ٢٥٣/٧، تهذيب الأسماء ١٧٩/٣، تاج العروس ٤٣٧/٣٨.

(٧) ينظر: العين ١٥٣/٧، تهذيب اللغة ١٦٦/١٢، مجمل اللغة ٥٣٨/١.



ولا يقال: لم قدم هذا الشرط على سائر شروطها؟! لأنه يلزم منه الدور<sup>(١)</sup>.

وجواب آخر: إن الله استقصى في بيان هذا الشرط ما لم يستقص في بيان غيره من الشروط فكان هذا أهم.

والثالث: إن سائر شروطها يسقط بالأعذار، ولا كذلك هذا الشرط.  
وأما الثاني: فلأنه إنما قدم الدليل على المدلول عليه للتبرك بكتاب الله تعالى، وتضمنها الفرائض<sup>(٢)</sup> الأربع المستوعبة لفروض الوضوء.  
و«إذا»<sup>(٣)</sup>: ظرف لما يستقبل من الزمان.

قال أبو العباس المبرد: هو شرط صريح وما بعده جزم<sup>(٤)</sup>، فإن وليته الأسماء كانت محمولة على الفعل كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَسْمَاءُ أَنْشَقَتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وكقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تُنَحِّلَ، فَاسْتَأَكْتَ بِهِ عُودُ إِسْجَلِ  
وكقوله<sup>(٦)</sup>: إِذَا الرَّجَالُ بِالرَّجَالِ التَّقَّتْ، وهو كثير<sup>(٧)</sup>.

(١) وبيان الدور فيه: أن معرفة ذلك متوقف على معرفة سبب تأخير سائر شرائطها.

(٢) في (أ): «آية الفرائض».

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية.

(٤) لم أقف على من نسب هذا للمبرد غير المصنف، والذي في المقتضب ٥٤/٢ - ٥٦: «وإنما منع «إذا» من أن يجازى بها؛ لأنها مؤقته وحروف الجزاء مبهمة... فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازي بها لمضارعها حروف الجزاء».

(٥) هو لطفي الغنوي، وهو في ديوانه بشرح الأصمعي ص ٨٩.

(٦) هو لجحدر بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، وجحدر لقب له، واسمه ربيعة، وقد روي أيضًا: إذا الكماة بالكماة، وهي رواية الحماسة وشرح التسهيل، وروي: إذا العوالي بالعوالي، وقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل هذه الروايات الثلاث.

ينظر: شرح المفصل ٩٦/٤، شرح الحماسة للتبريزي ٣٤/٢، شرح التسهيل ١٢٧/١.

(٧) ينظر شواهد في: المقتضب ٧٤/٢ وما بعدها، شرح المفصل ٩٦/٤، ارتشاف الضرب ١٤١٠/٣.

وقال الأخفش<sup>(١)</sup>: هي ظرف صريح، وما بعدها جر بها<sup>(٢)</sup>.  
وقال سيبويه: هي ظرف يتضمن معنى الشرط وما بعدها مجرور بها<sup>(٣)</sup>؛  
لما رآها دائرة بين القولين.

والعامل فيها جوابها، والفاء واجبة هنا<sup>(٤)</sup> لكون جواب الشرط طلباً.  
وقال في المنافع<sup>(٥)</sup>: «قوله تعالى: ﴿فُتِمَّتْ﴾ مخاطبة، وقوله: ﴿ءَامِنُوا﴾  
مغاية، وهذه الصيغ تسمى الالتفات في علمي المعاني والبيان، وقد جمع  
امروء القيس<sup>(٦)</sup> بين ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات: وهي قوله: تطاول ليلك  
بالإثم، إلى آخرها<sup>(٧)</sup>، هكذا قاله صاحب الكشف<sup>(٨)</sup>.  
وليس فيها إلا التفاتان، وإنما ذلك ثلاثة أنواع من الكلام.

وقال<sup>(٩)</sup>: «يختص مواقعه بفوائد، ومما اختص به هذا الموضع: أنه لو

(١) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم، من أشهر نحاة  
البصرة وأحد أصحاب سيبويه، من تصانيفه: معاني القرآن، والأوسط، توفي رَحِمَهُ اللهُ  
سنة ٢١٥هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ٢/٣٨٠، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠٦، الوافي بالوفيات ١٥/١٦١.

(٢) لم أقف على من نسب هذا للأخفش غير المصنف. وينظر: المحرر الوجيز ٢/١٢،  
تفسير البحر المحيط ٣/١٨٠.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٣/٦٠. (٤) أي في قوله تعالى: ﴿فَاعْسِلُوا﴾ الآية.

(٥) المنافع: هو كتاب شرح به حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي مختصر الفقه  
النافع، وقد حقق هذا الكتاب في عدة رسائل علمية في جامعة أم القرى باسم  
المستصفي، وهو الاسم الذي نص عليه النسفي نفسه في كتابه المصنف في شرح به  
منظومة أبي حفص النسفي (ق ٢٨٥/ب)، حيث قال: «ولما فرغت من جمع شرح  
النافع وإملائه، وهو المسمى: المستصفي من المستوفي».

(٦) ينظر: ديوان امرئ القيس ص ١٨٥، أشعار الشعراء الستة ١/١٢٩.

(٧) وهي:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ      وَنَامَ الْخَلِيُّ، وَلَمْ تَرْقُدِ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ      كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ، الْأَزْمِدِ  
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي      وَخُبْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

(٨) جاء في هامش (أ): «انتهى كلام صاحب المنافع». ينظر: المستصفي ١/١٦٠ - ١٦١،  
وليس فيه: «هكذا قاله صاحب الكشف»، وينظر أيضاً: تفسير الكشف ١/١١٩.

(٩) جاء في هامش (أ): «صاحب المنافع».

قال: «آمتم» يختص بالذين كانوا حاضرين مؤمنين في عصره ﷺ، فذكر بلفظ المغايبة؛ ليدخل تحته كل من آمن إلى قيام الساعة، قال: هكذا قاله شمس الأئمة<sup>(١)</sup> الكردي<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

قلت: تخلص من عهده بالحوالة على غيره، وهو غلط، وبيانه: أن ﴿الَّذِينَ﴾ موصول، ولفظه لفظ غائب، ويحتاج إلى صلة وعائد على الموصول، وعائده ضمير الفاعل في ﴿ءَامِنُوا﴾، فكيف يعود على غائب ضمير مخاطب؟ هذا ممتنع بالبدية.

وليس هذا من باب الالتفات؛ لأن الالتفات هو العدول عن شيء جائز<sup>(٤)</sup> إلى غيره مخالف للسَّن الظاهر لنوع فائدة.

وفي المحيط<sup>(٥)</sup>، والمفيد<sup>(٦)</sup>: سبب وجوب الطهارة إرادة الصلاة بشرط الحدث<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو بكر الرازي<sup>(٨)</sup>: «سببه الحدث عند القيام إلى الصلاة»<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ب): «شمس الدين».

(٢) الكردي: هو شمس الأئمة أبو الوجد محمد بن عبد الستار بن محمد الكردي العمادي الحنفي، الإمام العلامة، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، من تصانيفه: الرد والانتصار، حل مشكلات القدوري، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِخَارَى سنة ٦٤٢هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات ٣/٢٠٩، الجواهر المضية ٣/٢٢٨، الفوائد البهية ص ١٧٦.

(٣) ينظر: المستصفى ١/١٦١، عمدة القارئ ٢/٣٤٨.

(٤) جاء في هامش (أ): «لا عن شيء ممتنع».

(٥) المحيط: ويعرف بالمحيط الرضوي، لرضي الدين محمد بن محمد السرخسي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ. ينظر: كشف الظنون ٢/١٦٢٠، هدية العارفين ٢/٩١.

(٦) المفيد: هو كتاب المفيد والمزيد لعبد الغفار بن لقمان الكردي، المتوفى سنة ٥٦٢هـ. ينظر: كشف الظنون ١/٣٤٥، هدية العارفين ١/٥٨٧.

(٧) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٢/أ، عمدة القارئ ٢/٣٥٠.

(٨) الرازي: هو أبو بكر أحمد بن علي الجصاص، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في زمانه، من تصانيفه: أحكام القرآن، شرح الكرخي، شرح الطحاوي، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِغَدَاد سنة ٣٧٠هـ.

ينظر: الجواهر المضية ١/٢٢٠، تاج التراجم ١/٩٦، الطبقات السنية ١/٤٧٧.

(٩) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٢٩، عمدة القارئ ٢/٣٥٠.

والمختار الأول.

وفي الحواشي<sup>(١)</sup>: «الحدث شرطه بدلالة النص وصيغته، أما الصيغة: فلأنه ذكر الحدث في التيمم الذي هو بدل عن الوضوء، والبدل إنما وجب بما وجب به الأصل، فكان ذكر الحدث في البدل ذكرًا في المبدل.

وأما الدلالة: فقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾ أي: من مضاجعكم، وهو كناية عن النوم، وهو حدث، وإنما صرح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون الوضوء؛ ليعلم أن الوضوء يكون سُنَّةً وضرًا، والحدث شرط في الفرض دون السُنَّة؛ لأن الوضوء على الوضوء نور على نور، والغسل على الغسل والتيمم على التيمم ليس كذلك»<sup>(٢)</sup>.

وهو المشهور فيهما<sup>(٣)</sup> عند الشافعي.

ومعنى قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾: إذا أردتم القيام، كقوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، و﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. وقال المتولي<sup>(٤)</sup> والشاشي<sup>(٥)</sup> من الشافعية: في موجب الوضوء ثلاثة أوجه:

(١) الحواشي: هي حاشية الإمام جلال الدين عمر بن أحمد الخبازي، المتوفى سنة ٦٩١ هـ، وهي حاشية مشهورة على الهداية، تعرف بالحواشي، وحواشي الخبازي. ينظر: الجواهر المضية ٢/٦٦٩، أسماء الكتب ص ٢٨٤.

(٢) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق ٢/ب، عمدة القارئ ٢/٣٥٠، البناية ١/٨٢.

(٣) أي: عدم استحباب تجديد الغسل والتيمم. ينظر: المجموع ١/٤٩٤، العزيز ١/١٩٣، ١/٢٤٦.

(٤) المتولي: أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي المتولي النيسابوري، العلامة، شيخ الشافعية، وأحد أصحاب الوجوه، من تصانيفه: كتاب تنمة الإبانة، مختصر في الفرائض، كتاب كبير في الخلاف، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِبَغْدَاد سنة ٤٧٨ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٥، طبقات الشافعية للسبكي ٥/١٠٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/٢٦٤.

(٥) الشاشي: هو أبو بكر مُحَمَّد بن أحمد بن الحسين الشاشي، انتهت إليه رئاسة الشافعية ببغداد، من تصانيفه: حلية العلماء، الشافي، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِبَغْدَاد سنة ٥٠٧ هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ٢/٥٣، طبقات الشافعية للسبكي ٦/٤٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/٣٢٣.



أحدها: الحدث، فلولاه لا يجب.

الثاني: القيام إلى الصلاة؛ لأنه لا يتعين عليه قبله.

والثالث - وهو الصحيح عند المتولي وغيره -: أنه يجب بهما<sup>(١)</sup>.

ثم الحدث يحل جميع البدن في وجه كالجنابة حتى منع مس المصحف<sup>(٢)</sup> بظهره وبطنه، والاكتفاء بغسل الأعضاء الأربعة تخفيف، وفي وجه: يختص بالأربعة، وعدم جواز المس لعدم طهارة جميع البدن<sup>(٣)</sup>.

ويشكل بالنجاسة الحقيقية<sup>(٤)</sup>.

وفي الأصح اختلاف عندهم، قال الشاشي: العموم، وقال البغوي وغيره: الاختصاص، ورجحه النواوي<sup>(٥)</sup>.

**قوله: «ومسح الرأس»<sup>(٦)</sup>.**

هو من باب إضافة المصدر إلى مفعوله<sup>(٧)</sup>، وذكر الرأس مجاز؛ لأنه ذكر الكل وأراد به البعض.

وقول صاحب الهداية: «بهذا النص»<sup>(٨)</sup>، مع قوله: «الكتاب مجمل»<sup>(٩)</sup> لا يلتزم؛ لأن النص غير المجمل [ق ٢/أ] وهو فوق الظاهر، والمجمل: ما لا يجوز العمل به قبل البيان، فبينهما منافاة، لكن الفقهاء يطلقون النص على

(١) ينظر: تنمة الإبانة (الجهني) ص ٣٤٣، المجموع ١/ ٤٩٠.

(٢) في هامش (أ): «مثلث، يقال: مصحف بكل الحركات الثلاث». ينظر: تاج العروس ٦/ ٢٤.

(٣) ينظر: تنمة الإبانة (الجهني) ص ٣٥١، المجموع ١/ ٤٩١، التهذيب ١/ ٢٣٠.

(٤) حيث يجوز في الصحيح من المذهب عندهم لمن كان على بدنه نجاسة وهو متطهر من الحدث مس المصحف بغير موضع النجاسة. ينظر: المجموع ٢/ ٨١، كفاية النبيه ٤٢٦/١.

(٥) ينظر: المجموع ١/ ٤٩١، التهذيب ١/ ٢٣٠، حلية العلماء ١/ ٧٩.

(٦) ينظر: الهداية ١/ ١٠.

(٧) في هامش (أ): «المصدر تارة يضاف إلى فاعله كما يقول: دُقَّ القصار الثوب، وتارة إلى مفعوله كما يقول: دُقَّ الثوب القصارُ وكالمذكور هاهنا».

(٨) ينظر: الهداية ١/ ١٣.

(٩) ينظر: الهداية ١/ ١٠.

الكتاب كيف كان، يقولون: بالنص والمعقول، والظاهر أنه أراد به ذلك، وأظهر منه أن يكون ذلك نصًّا في المسح، والإجمال في مقداره وحرف الباء. قال الرازي: الغسل: إمرار الماء على المحل، ومع النجاسة إزالتها بإمرار الماء عليه<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: يشترط معه ذلك المحل<sup>(٢)</sup>.

وروى هشام<sup>(٣)</sup> عن أبي يوسف<sup>(٤)</sup>: أن مسح كمسح الدهن [ق ٢/ب] مجزئ<sup>(٥)</sup>.

وفي المبسوط، والبدائع: فُسِّر الغسل والمسح كتفسير صاحب الهداية<sup>(٦)</sup>.

وفي التحفة: الغسل: تسييل الماء على الموضع، والمسح: إمراره عليه<sup>(٧)</sup>، فقد فسر المسح بما فسر الرازي الغسل به. ويدل على بطلان اشتراط ذلك قول القائل<sup>(٨)</sup>:

(١) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٣٢.

(٢) ينظر: المعونة ١/٢٧، الذخيرة ١/٣٠٩، مواهب الجليل ١/٢٧٠.

(٣) هشام: هو هشام بن عبيد الله الرازي، أحد أئمة الحنفية وفقهائهم، ومن أئمة السُّنَّة، تفقه على أبي يوسف ومحمد، إلا أن في روايته لين، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢٢١ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/٤٤٦، الجواهر المضية ٣/٥٦٩، طبقات الحنفية ١/٢٣١.

(٤) في هامش (أ): «يوسف: مثلث»، أي: بضم السين، وفتحها، وكسرها. ينظر: تهذيب الأسماء ٢/١٦٦.

(٥) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٣٢، المبسوط ١/١١، البناء ١/٩٠.

(٦) وهو أن الغسل: الإسالة، والمسح: الإصابة. ينظر: المبسوط ١/١١، بدائع الصنائع ٩/١، الهداية ١/١٠.

(٧) ينظر: تحفة الفقهاء ٨/١.

(٨) هو لجميل بن معمر العذري، المشهور بجميل بثينة. ينظر: ديوانه ص ٨٩. ورواية الشطر الثاني في الديوان: وإذ هي تُذْري الدَّمْعَ مِنْهَا الْأَنَامِلُ، بالرفع مع أبيات آخر، وكذا في الحماسة البصرية ٣/٩٧٨، وليست بالجر كما رواه المصنف، ولعله أخذه من مبسوط السرخسي ١/١١.

فيا حُسْنَهَا إِذْ يَغْسِلُ<sup>(١)</sup> الدَّمَعَ كُحْلَهَا وَإِذْ هِيَ تُذَرِّي دُمْعَهَا بِالْأَنَامِلِ  
يقال: ذريته وذروته، ولا ذلك ثُمَّ.

ولأن من وإلى صب الماء على موضع النجاسة حتى أزالها كان غاسلاً  
لغةً وشرعاً، وإن لم يدلكه بيده، فمن شرط الدلك فقد زاد على ماهية الغسل  
وذلك غير جائز.

وفي البدائع: «لو استعمل الماء من غير إسالة كالتدهن به لا يجوز في  
ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف: أنه يجوز، وعلى هذا لو توضأ بالثلج ولم  
يقطر منه شيء لا يجوز، ولو قطر قطرتان أو ثلاث جاز؛ لوجود الإسالة»<sup>(٢)</sup>.

وفي الذخيرة: «تأويل ما روي عن أبي يوسف: أنه سال من العضو قطرة  
أو قطرتان ولم يتدارك»<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

قلت: المفهوم مما ذكر في البدائع أنه بالاتفاق؛ لتعليله بالإسالة.  
قال الرازي: وجواب أبي يوسف: أن المسح ليس غسلًا، ألا ترى أن  
إيصال الماء في المسح إلى أصول الشعر ليس بشرط، وفي الغسل شرط كما  
في غسل الجنابة، فلو كان المسح غسلًا لأجزأ عنه، ولأنه إذا لم يكن ثُمَّ  
نجاسة وجب الغسل من أجلها كان الغسل عبادة<sup>(٥)</sup> فيجب اتباع الأمر على  
حسب مقتضاه وموجبه<sup>(٦)</sup>، فلم يجز استعمال النظر<sup>(٧)</sup> في ترك حكم اللفظ<sup>(٨)</sup>  
إلى غيره<sup>(٩)</sup>»<sup>(١٠)</sup>.

(١) في هامش (أ): يذرف. (٢) ينظر: بدائع الصنائع ٩/١.

(٣) ورد في هامش (أ): «أي نزول القطرة أو الثنتان (كذا) لم يتدارك بعضها بعضًا»، وفي  
حاشية ابن عابدين ٢٠٩/١: «والظاهر أن معنى لم يتدارك: لم يقطر على الفور».

(٤) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٥ب، المحيط البرهاني ٣٥/١، البناية ٩٠/١.

(٥) في هامش (أ): «أي تعبدى غير معقول».

(٦) في هامش (أ): «مقتضى الأمر وموجبه الغسل وهو الإسالة».

(٧) في هامش (أ): «أي القياس».

(٨) كُتِبَ تحت هذه الكلمة في (أ): «وهو الغسل».

(٩) كُتِبَ تحت هذه الكلمة في (أ): «وهو المسح».

(١٠) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٣٣/٢.

قلت: يَرُدُّ عليه إجزاء غسل الرأس في الوضوء عن المسح.

فإن قيل: لو بقيت لمعة في بدنه فمسحها جاز.

قيل له: إذا جازت في حكم المغسول بأن اتصل<sup>(١)</sup> ولا يجوز بدونه.

ثم الوجه في اللغة: مأخوذ من المواجهة، وهي المقابلة<sup>(٢)</sup>.

وحده في الطول: من مبتدأ سطح الجبهة إلى منتهى اللحيين، وهما عظما الحنك، ويسميان الفكين، وعليهما منابت الأسنان السفلى، بفتح اللام<sup>(٣)</sup>، ونقل الكسر أيضًا<sup>(٤)</sup>، وليس بالقوي، وجمعه لِحْيٌ وَلِحْيٌ.

ومن الأذن إلى الأذن في العرض - وقد تسكن الذال تخفيفًا - هذا قبل نبات اللحية.

وقال الرازي، والأقطع<sup>(٥)</sup>: حده من قُصاص<sup>(٦)</sup> الشَّعَر إلى أصل الدَّقْن إلى شحمة الأذن، حكى ذلك أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي<sup>(٧)</sup> عن

(١) في هامش (أ): «صفة الاتصال أن يكون على جسده ماء فيمره على اللمعة، وبدون ذلك لا يجزئه، يعني لو كانت يده مبلولة فمسح اللمعة أو كان جسده مبلولاً ليس فيه ماء واقف فمسح اللمعة لا يجزئه».

(٢) ينظر: الصحاح ٢٢٥٥/٦، القاموس المحيط ص ١٢٥٥.

(٣) أي: لَحْي. ينظر: المطلع ٢٠/١، لسان العرب ٢٤٣/١٥، تاج العروس ٤٤٢/٣٩.

(٤) أي: لَحْي. ينظر: مشارق الأنوار ٣٥٦/١، المطلع ٢٠/١.

(٥) الأقطع: هو أبو نصر أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد البغدادي المعروف بالأقطع، من فقهاء الحنفية، درس الفقه على القدوري حتى برع فيه، من تصانيفه: شرح مختصر القدوري، توفي رَحِمَهُ اللهُ برامهرمز سنة ٤٤٤هـ.

ينظر: الجواهر المضية ٣١١/١، طبقات الحنفية ١١٥/٢، الفوائد البهية ص ٤٠.

(٦) كُتِبَ فوق هذا الكلمة في (أ): «جمعًا».

(٧) الكرخي: هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي، من كبار فقهاء الحنفية، انتهت إليه رئاسة الحنفية بعد أبي خازم وأبي سعيد البردعي، من تصانيفه: المختصر، شرح الجامع الكبير، شرح الجامع الصغير، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٣٤٠هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٢٦/١٥، الجواهر المضية ٤٩٣/٢، طبقات الحنفية ٣٠/٢.

أبي سعيد أحمد بن الحسين البردعي<sup>(١)</sup> - مات في سنة سبع عشرة وثلاثمائة في وقعة القرامطة، بطريق الحجاز، وأسّر أبو طاهر بن أبي سعيد<sup>(٣)</sup> القرمطي<sup>(٤)</sup> أبا الهيجاء والد سيف الدولة بن حمدان<sup>(٥)</sup> وجماعة من الحرم والخدم، وسار بهم إلى هجر<sup>(٦)</sup>، وقتل منهم خلقًا، ومات من بقي منهم بالحَقّ والعطش<sup>(٧)</sup> -.

والقصاص: بالحركات الثلاث على القاف، أعلاها ضمها.

(١) البردعي: هو أبو سعيد أحمد بن الحسين البردعي، أحد الفقهاء الكبار وانتهت إليه مشيخة الحنفية ببغداد، تفقه على أبي علي الدقاق، وتفقه عليه الكرخي وأبو طاهر الدباس، قتل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في وقعة القرامطة مع الحاج سنة ٣١٧هـ.

ينظر: الجواهر المضية ١٦٣/١، طبقات الحنفية ٤/٢، الفوائد البهية ص ١٩.

(٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٣٧/٢، شرح مختصر القدوري للأقطع ٨٧/١.

(٣) في (أ): «سعد».

(٤) القرمطي: هو أبو طاهر سليمان بن أبي سعيد الحسن بن بهرام الجنابي القرمطي، رئيس القرامطة الذي قتل الحجاج حول الكعبة، وأخذ الحجر الأسود، وطم زمزم، هلك بالجدرى سنة ٣٣٢هـ.

ينظر: البداية والنهاية ١٥٨/١٨، نهاية الأرب ١٦٦/٢٥.

(٥) أبو الهيجاء: هو عبد الله بن حمدان بن حمدون التغلبي، من القادة المقدمين في العصر العباسي، وأول أمراء بني حمدان، قُتل على يد أحد رجال المقتدر سنة ٣١٧هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام ٣٧٨/٢٣، نهاية الأرب ٦٩/٢٦، الأعلام ٨٣/٤.

(٦) في هامش (أ): «هجر: اسم بلد، وهو مذكر منصرف، ذكره الجوهري في الصحاح». وقيل: تذكر وتؤنث، وهو اسم لجميع أرض البحرين، وتسمى اليوم بالأحساء.

ينظر مادة: (هجر) في: الصحاح ٨٥٢/٢، القاموس المحيط ص ٤٩٥، معجم البلدان ٣٩٣/٥.

(٧) واقعة قتل القرامطة لأبي سعيد البردعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كانت في سنة ٣١٧هـ، وفيها اقتلع القرامطة الحجر الأسود، وأما أسرهم لأبي الهيجاء وموت من بقي بالجوع والعطش، فكانت في المحرم سنة ٣١٢هـ، حينما أغاروا على الحجاج وهم عائدون، فهما واقعتان وليست واحدة.

ينظر: الكامل في التاريخ ١١/٧ - ٥٣/٧، العبر ٤٦٣/١ - ٤٧٤/١، البداية والنهاية ١١/١٥ - ٣٧/١٥، نهاية الأرب ١٦٨/٢٥ - ١٧٩/٢٥.

والذَّقَن - بفتح الذال المعجمة وفتح القاف - مجمع اللحيين .

والشَّعَر: بفتح العين أكثر .

وقال في البدائع: لم يُذكر حد الوجه في ظاهر الرواية، وذكر في غير رواية الأصول، كما ذكره في الكتاب<sup>(١)</sup>، وقال: وهذا حد صحيح<sup>(٢)</sup>.

فيخرج داخل العينين والأنف والفم، وأصول شعر الحاجبين واللحية والشارب، وونيم الذباب<sup>(٣)</sup>، ودم البراغيث؛ لخروجها عن المواجهة<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو عبد الله الثلجي<sup>(٥)</sup>: لا يسقط<sup>(٦)</sup>، وبه قال الشافعي في الخفيف<sup>(٧)</sup>. والمزني، وأبو ثور، وإسحاق بن راهويه مطلقاً<sup>(٨)</sup>. وحكى الرافي<sup>(٩)</sup> قولاً<sup>(١٠)</sup>.

(١) وهو من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن وإلى شحمتي الأذن. ينظر: الهداية ١١/١.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ١٠/١.

(٣) الونيم: خرق الذباب. ينظر: مادة (ونم) في: لسان العرب ١٢/٦٤٣، تاج العروس ٦٢/٣٤.

(٤) في هامش (أ): «معناه: يخرج موضع ونيم الذباب ودم البراغيث من المواجهة، فلا يجب غسل ما تحته». ينظر: البناية ٩١/١، الدر المختار ١/٢١١، حاشية ابن عابدين ١/٢١١.

(٥) الثلجي: هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن شجاع الثلجي، من كبار فقهاء الحنفية بالعراق، تفقه على الحسن بن زياد، من تصانيفه كتاب المناسك، وتصحيح الآثار، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢٦٦هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٣٧٩، الجواهر المضية ٣/١٧٣، الفوائد البهية ص ١٧١.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ١٠/١، البناية ٩١/١، حاشية الطحطاوي ص ٦٢، ووقع في البدائع والبناية (البلخي)، قال في الجواهر المضية ٤/١٦٧: «وصحَّفه بعضهم بالباء والخاء، وهو غلط».

(٧) ينظر: البيان ١/١١٦، المجموع ١/٤٠٨، كفاية النبيه ١/٢٩٠.

(٨) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/٢٠٤، المجموع ١/٤٠٩، البناية ١/٩١.

(٩) الرافي: هو أبو القاسم عبد الكريم بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الرافي القزويني، شيخ الشافعية، ومن كبار فقهاءهم، انتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه، من تصانيفه العزيز في شرح الوجيز، والمحرر، وشرح مسند الشافعي، توفي رَحِمَهُ اللهُ بقزوين سنة ٦٢٣هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات ١٩/٦٣، طبقات الشافعية للسبكي ٨/٢٨١، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢/٩٤.

(١٠) وهو أنه يجب غسل البشرة مطلقاً. ينظر: العزيز ١/١٠٨، المجموع ١/٤٠٩.



وقال في شرح مختصر الكرخي: إلى أسفل الذقن، وكذا في المبسوط<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: ينبغي أن يكون الأذنان من الوجه لما ذكرت.

قلت: الغالب سترهما بالعمامة والقلنسوة<sup>(٢)</sup> ونحوهما كما يستر صدره.

**وقال: «لأن المواجهة تقع بهذه الجملة، وهو مشتق منها»<sup>(٣)</sup>.**

يعني أن الوجه مشتق من المصدر، وهو المواجهة، وهي تقابل الوجهين، وذلك إنما يقع بهذه الجملة، وهكذا اشتقاق البرج من التبرج لظهوره، وجائز سبق المواجهة على الوجه في الوضع وإن كان الثلاثي سابقاً رتبة، هكذا ذكره في الحواشي<sup>(٤)</sup>.

والظاهر أن المواجهة مأخوذة من الوجه، كالمعاوضة من العُضد، والمكابدة من الكبد، والمخابرة من معاملة خبير في قول.

ثم إذا خرج ما تحت الشعر من حكم الوجه فما الذي يجب في الشعر؟ فذكر في المحيط: «عن الحسن<sup>(٥)</sup> عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه يجب غسل الشعر الذي يوازي الذقن والخدّين، وهو رواية عن أبي يوسف.

وذكر في اختلاف زفر ويعقوب<sup>(٦)</sup>: عن أبي حنيفة: أنه يجب غسل ثلثه أو رבעه.

وأشار محمد في الأصل إلى أنه يجب غسل كله، فإنه قال في مواضع

(١) أي: في حد الوجه: من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً. ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١٠٦/١، المبسوط ١٠/١.

(٢) في (أ): «القلنس». (٣) ينظر: الهداية ١١/١.

(٤) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق ٢/ب - ٣/أ.

(٥) الحسن: هو أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، الإمام الفقيه صاحب الإمام أبي حنيفة، من تصانيفه: كتاب المجرد، وأدب القاضي، والخراج، توفي رحمته الله سنة ٢٠٤هـ.

ينظر: طبقات الحنفية ١٩٢/١، الجواهر المضية ٥٦/٢، الفوائد البهية ص ٦٠.

(٦) اختلاف زفر ويعقوب: قال في كشف الظنون ٣٢/١: «لبعض الفقهاء».

الوضوء: ما ظهر منه<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup>: وهو الأصح؛ لأنه قائم مقام البشرة كشعر الحاجبين، وأهداب العينين. والسن النابتة على اللثة<sup>(٣)</sup> يجب غسلها في الجنابة؛ لقيامها مقام اللثة<sup>(٤)</sup>.

وفي التحفة، والغنية<sup>(٥)</sup>: يجب غسل ظاهر الشعر الذي يوازي الذقن والخددين في أصح الروايات<sup>(٦)</sup>.

وفي الوبري<sup>(٨)</sup>: ذكر الغسل دون المسح أيضًا.

وهذا الذي ذكره يدل على أن وظيفة هذا الشعر الغسل لا المسح. وقال أبو بكر الرازي في أحكام القرآن له: «اختلف أصحابنا في مسح اللحية:

فروى المعلى<sup>(٩)</sup> عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: يجزئه أن يمر الماء على ظاهرها، ومواضع الوضوء منها الظاهر، وبه قال ابن أبي ليلى.

(١) ينظر: الأصل ص ٧٥. (٢) أي: صاحب المحيط الرضوي.

(٣) كتب تحت هذه الكلمة في (أ): «اللثة: منابت الأسنان». ينظر: جمهرة اللغة ١/ ٤٣٣.

(٤) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٢/ أ - ب.

(٥) الغنية: لعله ليوسف بن أبي سعيد السجستاني الحنفي، سماه في كشف الظنون ٢/ ١٢١١، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢٧٠: «غنية الفقهاء»، وسماه في الأعلام ٨/ ٢١٤: «غنية المفتي».

(٦) ينظر: تحفة الفقهاء ٩/ ١.

(٧) جاء في هامش (أ) هنا زيادة: «وفي قول الوبري في أصح الروايات، صح».

(٨) الوبري: هو أبو نصر أحمد بن محمد بن مسعود الوبري، من كبار أئمة الحنفية، من تصانيفه: شرح مختصر الطحاوي. ينظر: الجواهر المضية ١/ ٣١٦، تاج التراجم ص ١٢٥، الطبقات السنية ١/ ١٤٨.

(٩) المعلى: هو أبو يحيى المعلى بن منصور الرازي، الحافظ الفقيه، من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وروى عنهما الكتب والأمالى والنوادر، توفي رحمه الله سنة ٢١١ هـ.

ينظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧٧، الجواهر المضية ٣/ ٤٩٢، الفوائد البهية ص ٢١٥.

وروى بشر بن الوليد الكندي<sup>(١)</sup> قاضي القضاة عن قاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري أنه قال: يمسح ما ظهر من اللحية وإن كانت عريضة، فإن لم يفعل أعاد صلاته.

وعن الإمام وزفر [ق ٣/أ]: إن أصاب منها قدر ثلث أو ربع أجزاء - والإصابة المسح - ودون ذلك لا يجزئه، وبه أخذ الحسن.

وعن أبي يوسف: يجزئه غسل وجهه وإن لم يمس لحيته بشيء من الماء.

وقال ابن شجاع: لما لم يلزمه غسلها كان الواجب مسحها كمسح الرأس، فيجزئه الربع.

قال أبو بكر: لا تخلو اللحية من أن تكون من الوجه فيلزم غسلها غسل البشرة التي لا شعر عليها، أو لا تكون منه فلا يلزم غسلها، ولا مسحها، فلما اتفق الجميع على سقوط غسلها دل على أنها ليست من الوجه، فإذا سقط لم يجز إيجاب مسحها لما يلزم من الجمع بين المسح والغسل في عضو واحد وهو الوجه، ولا يلزم الجبيرة؛ لأنها كالغسل لما تحتها للضرورة<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا الذي ذكره الرازي أولاً يدل على أن الوظيفة في ذلك المسح دون الغسل؛ لأنه حكى اتفاق الجميع على سقوط غسل اللحية. وفي المختلف، وشرح مختصر الطحاوي، وملتقى البحار<sup>(٣)</sup> ذكر أن الواجب المسح<sup>(٥)</sup>.

(١) بشر: هو أبو الوليد بشر بن الوليد بن خالد الكندي، قاضي العراق، أخذ الفقه عن أبي يوسف، وروى عنه كتبه وأماله، وكان مقدماً عند أبي يوسف، توفي رَجُلُهُ سنة ٢٣٨ هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/٦٧٣، الجواهر المضية ١/٤٥٢، طبقات الحنفية ١/٢٣٤.

(٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٣٩ - ٣٤٠ بتصرف يسير.

(٣) في (أ): «البحاري».

(٤) ملتقى البحار: للإمام مُحَمَّد بن محمود الزوزني، وهو شرح لمنظومة النسفي. ينظر: كشف الظنون ٢/١٨٦٧.

(٥) ينظر: المختلف لأبي الليث (مخطوط) ق ٥/ب، شرح مختصر الطحاوي للإسبيجابي (مخطوط) (أم القرى) ق ١٧/أ.

وفي الأقطع: «والفرض هو المسح، والممسوح لا يعتبر فيه الاستيعاب، كمسح الرأس والخفين»<sup>(١)</sup>.

قلت: ولم أر أحداً نبّه على هذا، ولعل [ق/٣/ب] من ذكر الغسل اكتفى به عن المسح؛ لإجزائه عنه دون العكس، والله أعلم.

وفي المفيد والمزيد: مسح ما يلاقي بشرة الوجه من الشعر واجب عند أبي حنيفة ومحمد.

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يجزئه مسح ثلث أو ربع<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف: لا يجب مسحه أصلاً<sup>(٣)</sup>.

وذكر في الينابيع: المسح أيضاً دون الغسل<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية أخرى للحسن: يزيد على النصف، من جوامع الفقه للعتابي<sup>(٥)(٦)</sup>.

ومس المسترسل من اللحية ساقط اتفاقاً<sup>(٧)</sup>.

وما روي عنه عليه السلام أنه قال للذي غَطَّى لِحْيَتَهُ: «كُشِفَ عَنْ لِحْيَتِكَ فَإِنَّهَا مِنْ الْوَجْهِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح مختصر القدوري للأقطع ٩٣/١.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ١٠/١، النهر الفائق ٣٤/١، مجمع الأنهر ٢٢/١.

(٣) وهو رواية عن أبي حنيفة. ينظر: بدائع الصنائع ١٠/١، فتح القدير ١٢/١، البحر الرائق ٣٤/١.

(٤) ينظر: الينابيع ١٠٦/١.

(٥) العتابي: هو أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر العتابي، من فقهاء الحنفية الكبار، من تصانيفه: جوامع الفقه، وشرح الزيادات، وشرح الجامع الصغير، توفي رحمته الله ببخارى سنة ٥٨٦هـ.

ينظر: طبقات الحنفية ١٥٧/٢، الجواهر المضية ٢٩٨/١، الفوائد البهية ص ٣٦.

(٦) ينظر: جوامع الفقه (مخطوط) ق/٨/ب.

(٧) أي: ساقط وجوبه دون سُنيته، والمراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب. ينظر: بدائع الصنائع ١٠/١، النهر الفائق ٣٤/١، الدر المختار ٢١٥/١، حاشية ابن عابدين ١/٢١٥ - ٢١٦.

(٨) قال ابن الملقن في البدر المنير ٦٦٦/١: «هذا الحديث غريب جداً، لا أعلم من =

قال<sup>(١)</sup> أبو بكر الحازمي<sup>(٢)</sup>: حديث ضعيف، ولم يثبت عنه في هذا شيء<sup>(٣)</sup>.

والبياض الذي بين العذار وشحمة الأذن يجب غسله، كذا ذكره الطحاوي<sup>(٤)</sup>، قال: وهو الصحيح، وعليه أكثر مشايخنا. وفي القدوري جعله قول أبي حنيفة ومحمد<sup>(٥)</sup>.

قال الحلواني<sup>(٦)</sup>: عليه بَلْ ذلك، قال: لأن غسله كلفة<sup>(٧)</sup>.

**قوله: «والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل»<sup>(٨)</sup>.**

المرفق بكسر الميم وفتح الفاء: اسم الآلة كالمِخْلَب، ويفتحها وكسر

= خرجه»، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ٢١٩/١: «لم أجده هكذا... وقد أخرجه صاحب مسند الفردوس من حديث ابن عمر بلفظ: «لَا يُغَطِّيَنَّ أَحَدُكُمْ لِحْيَتَهُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّحْيَةَ مِنَ الْوُجْهِ» وإسناده مظلم كما قال الحازمي». وينظر: مسند الفردوس ١٢٧/٥، برقم (٧٧٠٢)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/٥٦٤، برقم (٥٧٥٤).

(١) في (أ): «وقال».

(٢) الحازمي: هو أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، من الأئمة الحفاظ المتقنين، من تصانيفه: الاعتبار في النسخ والمنسوخ، ما اتفق لفظه واختلف معناه، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٥٨٤هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ٢٩٤/٤، تذكرة الحفاظ ١٣٦٣/٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٥٨/٢.

(٣) ينظر: المجموع ٤١٣/١، البدر المنير ٦٦٦/١، تلخيص الحبير ٢١٩/١.

(٤) ينظر: مختصر الطحاوي ص ١٧.

(٥) أي: وجوب غسل البياض الذي بين العذار وشحمة الأذن. ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١٠٨/١، المحيط البرهاني ٣٥/١، الجوهرة النيرة ٣/١، فتح القدير ١٢/١.

(٦) الحلواني: هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر الحلواني الملقب بشمس الأئمة، من كبار فقهاء الحنفية وإمامهم في زمانه، من تصانيفه كتاب المبسوط، والنوادر في الفروع، وشرح أدب القاضي، توفي رَحِمَهُ اللهُ ببخارى سنة ٤٤٨هـ، وقيل غير ذلك.

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧٧/١٨، الجواهر المضية ٤٢٩/٢، طبقات الحنفية ٥٩/٢.

(٧) ينظر: المحيط البرهاني ٣٥/١، شرح الوقاية ص ٢.

(٨) الهداية ١١/١.

الفاء: اسم المكان، ويجوز فيه فتح الميم والفاء على أن يكون مصدرًا، أو اسم مكان على الأصل.

وهنا حكمان: حكم وظيفة الرجلين، وحكم دخول المرفقين والكعبين في الوظيفة.

أما وظيفة الرجلين، ففيها أربعة مذاهب:

**المذهب الأول** - وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل السنة والجماعة -: أن وظيفتهما الغسل، ولا يعتد بخلاف من خالف ذلك<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثاني** - مذهب الإمامية<sup>(٢)</sup> من الشيعة -: أن الفرض مسحهما.

**المذهب الثالث** - وهو مذهب الحسن بن أبي الحسن البصري، ومحمد بن جرير الطبري، وأبي علي الجبائي<sup>(٣)</sup> -: أنه مخير بين المسح والغسل<sup>(٤)</sup>.

**المذهب الرابع** - وهو مذهب أهل الظاهر، ورواية عن الحسن<sup>(٥)</sup> -: أن الواجب الجمع بينهما<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: المبسوط ١٢/١، بدائع الصنائع ١٣/١، المعونة ٢٠/١، التاج والإكليل ١/٣٠٦، المجموع ٤٤٧/١، كفاية النبيه ٤٢٢/١، المغني ١٨٤/١، الفروع ١٨٣/١.

(٢) في (ب): «الأئمة».

(٣) أبو علي الجبائي: هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، من أئمة المعتزلة، من تصانيفه: الأصول، والأسماء والصفات، والنهي عن المنكر، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٣٠٣هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ٢٦٧/٤، سير أعلام النبلاء ١٨٣/١٤، الأعلام ٢٥٦/٦.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١٩٨/٨، المبسوط ١٢/١، بدائع الصنائع ١٣/١، المجموع ١/٤٤٧.

(٥) ورد في (ب) هنا بعد قوله الحسن: «ابن الحسن البصري، ومحمد بن جرير الطبري، وأبي علي الجبائي أنه مخير بين المسح والغسل، والمذهب الرابع... عن الحسن: أن الواجب الجمع بينهما».

(٦) وقيل: لبعض أهل الظاهر، ونسب لداود أيضًا القول بالتخير، والذي في المحلى: الغسل.

ينظر: المحلى ٤٩/٢، حلية العلماء ٧٨/١، المجموع ٤٤٧/١، المنتقى للباقي ١/٢٧٨، البناية ١٠٠/١، مواهب الجليل ٣٠٦/١.

وعن ابن عباس: «هُمَا<sup>(١)</sup> غَسَلَتَانِ وَمَسَحَتَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وعنه: «أَمَرَ اللَّهُ بِالمَسْحِ وَأَبَى النَّاسُ إِلَّا الغَسْلَ»<sup>(٣)</sup>.

وروي أن الحجاج خطب بالأهواز فذكر الوضوء، فقال: «اغْسِلُوا  
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ابْنِ آدَمَ  
أَقْرَبَ مِنْ خَبَثِهِ مِنْ قَدَمَيْهِ فَاغْسِلُوا بَطُونَهُمَا وَظُهُورَهُمَا وَعَرَاقِيَهُمَا، فَسَمِعَ ذَلِكَ  
أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَبَ الْحَجَّاجُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]»<sup>(٤)</sup>.

وكان عكرمة: «يَمْسَحُ رِجْلَيْهِ، وَيَقُولُ: لَيْسَ فِي الرَّجْلَيْنِ غَسْلٌ، إِنَّمَا<sup>(٥)</sup>  
هُوَ مَسْحٌ»<sup>(٦)</sup>.

وقال الشعبي: «نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالمَسْحِ»<sup>(٧)</sup>.

وقال قتادة: «افْتَرَضَ اللَّهُ غَسْلَيْنِ وَمَسَحَيْنِ»<sup>(٨)</sup>.

ولأن قراءة الجر محكمة في المسح؛ لأن المعطوف يشارك المعطوف

(١) في (ب): «إنهما».

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٩/١، رقم (٥٥)، والطبري في تفسيره ١٩٥/٨، وقد  
ضعفه المصنف كما سيأتي قريباً، والنواوي في المجموع ٤٥٠/١.

(٣) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٥٨)، بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، فَقَالَ  
ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّاسَ أَبَوْا إِلَّا الغَسْلَ، وَلَا أَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا المَسْحَ». قال  
البوصيري في مصباح الزجاجة ٣٥٨/١: «إسناد حسن»، وقال الألباني في صحيح  
سنن ابن ماجه ١٥١/١: «حسن، دون قوله: فقال ابن عباس... فإنه منكر».

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١١٧/١، رقم (٣٣٩)، وقال: «قرأها جرأً»،  
والطبري في تفسيره ١٩٥/٨، وصحح ابن كثير إسناده في تفسيره ٥٢/٣.

(٥) في (ب): «وإنما» بزيادة الواو.

(٦) رواه الطبري في تفسيره ١٩٦/٨ بلفظ المصنف، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٩٧/١،  
رقم (١٧٨) عن أيوب بلفظ: «رَأَيْتُ عَكْرَمَةَ يَمْسَحُ عَلَى رِجْلَيْهِ، وَكَانَ يَقُولُ بِهِ».

(٧) رواه عبد الرزاق في مصنفه ١٩/١، رقم (٥٤)، وابن أبي شيبة في المصنف ١/  
٣٠٢، رقم (١٨٤، ١٨٥)، والطبري في تفسيره ١٩٦/٨.

(٨) رواه عبد الرزاق في المصنف ١٩/١، رقم (٥٤)، والطبري في تفسيره ١٩٧/٨.

عليه في حكمه؛ لأن العامل الأول ينصب<sup>(١)</sup> عليهما انصبابة واحدة بواسطة الواو عند سبويه، وعند آخرين: يقدر للتابع من جنس الأول<sup>(٢)</sup>.

والنصب يحتمل: العطف على الأول على بُعْد؛ فإن أبا علي<sup>(٣)</sup> قال: «قد أجاز قوم النصب عطفًا على «وجوهكم»، وإنما يجوز شبهه في الكلام المعقد، وفي ضرورة الشعر، وما يجوز على مثله هجنة العي، وظلمة اللبس، وتقديره: أعط زيدًا وعمرًا جوائزهما ومُرَّ ببيكرٍ وخالدًا، فأبي بيان في هذا؟ وأي لبس أقوى من هذا؟»، ذكره المرسى<sup>(٤)</sup> حاكياً عنه في ري الظمان.

ويحتمل: العطف على محل «برؤوسكم»، كقوله تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوِي مَعَهُ وَالْطَّرِيقُ﴾ [سبأ: ١٠] بالنصب عطفًا على المحل؛ لأنه مفعول به، وكقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

مُعَاوِي، إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ      فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا  
بالنصب على محل «الجبال»؛ لأنه خبر «ليس»، فوجب أن يحمل  
المحتمل على المحكم.

ولنا: الأحاديث الصحيحة المستفيضة في صفة وضوء النبي ﷺ أنه غسل

(١) في (أ): «وينصب».

(٢) ينظر: الكتاب ٤٣٧/١، شرح المفصل ٧٥/٣، شرح الكافية للرضي ٢٨٠/٢، شرح الأشموني ٥٨/٣.

(٣) أبو علي: وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، إمام أهل النحو في زمانه، من تصانيفه: الحجة في القراءات، والتذكرة، والإيضاح، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِبَغْدَادِ سنة ٣٧٧هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٨١١/٢، بغية الوعاة ٤٩٦/١، الأعلام ١٧٩/٢.

(٤) المرسى: هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد السلمي المرسى، برع في التفسير والحديث والنحو، من تصانيفه: ري الظمان، مختصر مسلم، الكافي في النحو، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٦٥٥هـ.

ينظر: مرآة الجنان ١٠٥/٤، طبقات الشافعية للإسنوي ٢٤٨/٢، بغية الوعاة ١٤٤/١.

(٥) هو: لُعْقِيَّة بن هُبَيْرَة الأسدي، شاعر مخضرم، ينظر: الكتاب ٦٧/١، المقتضب ٣٣٧/٢، الإنصاف للأنباري ٣٣٢/١، شرح أبيات سبويه ٣٠٠/١، النكت للأعلم ٢٩٩/١.



رجليه، وهي<sup>(١)</sup>: حديث عثمان رضي الله عنه المتفق على صحته<sup>(٢)</sup>، وحديث علي<sup>(٣)</sup>، وحديث ابن عباس<sup>(٤)</sup>، وأبي هريرة<sup>(٥)</sup>، وعبد الله بن زيد<sup>(٦)</sup>، والربيع بنت معوذ بن عفراء<sup>(٧)</sup>، وعمرو بن عبسة<sup>(٨)</sup> رضي الله عنه.

وثبت أنه عليه السلام رأى جماعة توضؤوا وبقيت أعقابهم تلوح لم يمسه الماء، فقال: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، رواه البخاري، ومسلم<sup>(٩)</sup>.

وأما حديث جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي - بفتح السين واللام - يكنى أبا عبد الله، شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة، توفي بالمدينة سنة ثلاث وسبعين، وله من العمر أربع وتسعون سنة<sup>(١٠)</sup>، قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا تَوَضَّأْنَا أَنْ نَغْسِلَ أَرْجُلَنَا»، رواه الدارقطني<sup>(١١)</sup>، بإسناد ضعيف.

ولم يثبت عنه عليه السلام أنه مسح رجليه بغير خُفٍّ في حضر ولا سفر<sup>(١٢)</sup>.

والآية قرئت بالحركات الثلاث<sup>(١٣)</sup>:

النصب، وله وجهان:

أحدهما: [ق/٤/أ] أن يكون معطوفاً على وجوهكم، فيشاركها في

(١) في (ب): «وهو».

(٢) أخرجه البخاري رقم (١٥٩)، ومسلم رقم (٢٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود رقم (١١١)، والترمذي رقم (٤٨)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي رقم (٩٢)، وابن ماجه رقم (٤٥٦). وصححه النووي في المجموع ٣٨٨/١.

(٤) أخرجه رقم (١٤٠).

(٥) أخرجه البخاري رقم (١٨٦)، ومسلم رقم (٢٣٥).

(٦) أخرجه أبو داود رقم (١٢٦)، وابن ماجه رقم (٤٥٨). وحسنه النووي في المجموع ٣٨٢/١، والبوصيري في مصباح الزجاجة ٣٥٨/١.

(٧) أخرجه مسلم رقم (٨٣٢).

(٨) أخرجه البخاري رقم (١٦٣)، ومسلم رقم (٢٤٠).

(٩) ينظر: معجم الصحابة للبغوي ٤٣٨/١، المجموع ٤٤٧/١، الإصابة ١٢٠/٢.

(١٠) في سننه رقم (٣٧٧)، وضعف إسناده أيضاً النووي في المجموع ٤٤٧/١.

(١١) ينظر: عمدة القارئ ٣٦١/٢، أحكام القرآن لابن العربي ٧١/٢.

(١٢) ينظر: المحرر الوجيز ١١٨/٣، تفسير البحر المحيط ٤٥٢/٣، إتحاف فضلاء البشر

حكمها، وهو الغسل، وإنما أخرت عن المسح بعد المغسولين؛ لوجوب تأخير غسلهما عن مسح الرأس عند قوم، ولا استحبابه عند آخرين.

**والوجه الثاني:** أن يكون عامله مقدرًا، وهو «واغسلوا»، لا بالعطف على وجوهكم، كما تقول: أكلت الخبز واللبن، أي: شربته، وإن لم يتقدم للشرب ذكر وهنا تقدم للغسل ذكر، فكان أولى بالإضمار. ومنه<sup>(١)</sup>:

أَعْلَفْتُهَا<sup>(٢)</sup> تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا

أي: سقيتها.

وقال<sup>(٣)</sup>:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا  
أي: وحاملًا رمحًا.  
وقال<sup>(٤)</sup>:

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطٍ

أي: وآكل<sup>(٥)</sup> تمر وأقط.

وبالجبر، وعنه أجوبة:

**الجواب الأول:** أنها جرت على مجاورة «رؤوسكم» وإن كانت منصوبة،

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: حتى شئت همالة عيناها، ولا يعرف قائله، وقيل: هو عجز بيت، وصدره: لما حططت الرجل عنها واردة، وقد نسب لذي الرمة وهو في ديوانه ص ٥٨. ينظر: أمالي الشجري ٨٢/٣، شرح المفصل ٨/٢، خزانة الأدب ١٣٩/٣.

(٢) جاء في حاشية (أ) «في المغرب: أعلفتها لغة في علقتها». ينظر: المغرب ٧٨/٢. وهذه الحاشية وضعها ناسخ (ب) في أصل الكتاب.

(٣) ويروى: يا ليت بعلك، وهو لعبد الله بن الزبير رضي الله عنه كما في ديوانه ص ٣٢. والشاهد منه: أنه لا يصح عطف «رمحًا» على «سيفًا»؛ لأن الرمح لا يقلد.

(٤) لا يعرف قائله، وقد ذكره المبرد في الكامل ٤٣٢/١، والأنباري في الإنصاف ٢/٦١٣.

والشاهد منه: أنه لا يصح عطف «تمر وأقط» على «ألبان»؛ لأنهما لا يشربان.

(٥) في هامش (أ): «وأكَّال».

كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦] على جوار «يوم»، وإن كان صفة للعذاب.

وكقولهم: «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خرب»<sup>(١)</sup>، بجر «خرب» وإن كان مرفوعًا. فإن قلت: «جُحْرًا ضَبٌّ خربين»، و«جِحْرَةٌ»<sup>(٢)</sup> ضبابٌ خربة، لم يجزه الخليل في التثنية، وأجازه في الجمع، واشترط أن يكون الآخر مثل الأول، وأجازه سيويه في الكل<sup>(٣)</sup>. و«ماءٌ شَنٌّ باردٌ».

ويكون بالعطف أيضًا، كقوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، إلى أن قال: وحوَرٍ عَيْنٍ [الواقعة: ١٧ - ٢٢]<sup>(٥)</sup>.

وكقوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ ونحاسٍ [الرحمن: ٣٥]<sup>(٦)</sup>، والنحاس: الدخان.

وكقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]<sup>(٧)</sup>. وأنشد<sup>(٨)</sup>:

(١) جاء في (ب) بعد قوله: «جحر ضب خرب» ما نصه: «قال أبو عبيد: هذا غير مرضٍ في الآية؛ لوقوعه محل الاشتباه، حتى لو قلت: جاءني غلامٌ رجلٍ عاقلٍ على المجاورة لم يجز، بخلاف غلامٍ امرأةٍ عاقلٍ على المجاورة (لم يجز بخلاف غلامٍ امرأةٍ عاقلٍ على المجاورة)؛ لأمن اللبس» وبعدها: «بجر خرب وإن كان مرفوعًا...»، بينما كتبت في (أ) على الهامش بدون التكرار الذي بين القوسين.

(٢) في (أ): «جحر».

(٣) ينظر: الكتاب ٤٣٧/١، ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤، تمهيد القواعد ٣٣٢٩/٧.

(٤) على قراءة الجر بالعطف على ﴿يَا كُؤَابَ وَأَبَارِقَ﴾، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي جعفر. ينظر: التبيان ص ١٢٣، تفسير البغوي ١٠/٨.

(٥) بجر «نحاس»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والشاهد منها متوقف على أن المراد بالنحاس هو الدخان. ينظر: تفسير القرطبي ٩٤/٦، تمهيد القواعد ٣٣٢٥/٧.

(٦) والشاهد منها: جر «محفوظ» لمجاورته «لوح»، وهو صفة لـ«قرآن». ينظر: تفسير القرطبي ٩٤/٦.

(٧) هو للناطقة الذيباني، وروايته في ديوانه ص ٥٢، وأشعار الشعراء الستة ٢٠٩/١: لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طَرِيدٍ غَيْرٍ مُنْقَلِتٍ أَوْ مُوثِقٍ فِي جِبَالِ الْقَدِّ مَسْلُوبٍ

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ<sup>(١)</sup> ومُوثِقٌ فِي عِقَالِ الْأَسْرِ مَكْبُولٌ  
فَخَفَضَ «مُوثِقًا»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْعَطْفِ عَلَى «أَسِيرٍ» لِمَجَاوِرَةِ مُنْفَلِتٍ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

فَهَلْ أَنْتَ إِنْ مَاتَتْ<sup>(٣)</sup> أَتَأْتُكَ رَاكِبٌ إِلَى آلِ بَسْطَامٍ بِنِ قَيْسٍ فَخَاطِبٍ<sup>(٤)</sup>  
أَي: رَاكِبٌ فَخَاطِبٌ، وَيَنْشُدُ: رَاكِبٌ<sup>(٥)</sup>.

وَبَسْطَامٌ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَرَبِ [ق/٤/ب] وَاسْمُهُ قَيْسُ بْنُ مَسْعُودٍ<sup>(٦)</sup> ابْنُهُ  
بِاسْمِ مَلِكِ فَارَسٍ.

وَقَالَ زَهِيرٌ<sup>(٧)</sup>:

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ  
قَالَ أَبُو حَاتِمٍ<sup>(٨)</sup>: الْوَجْهُ: الْقَطْرُ بِالرَّفْعِ.

**الجواب الثاني:** أَنَّهَا عَطَفَتْ عَلَى الرُّؤُوسِ؛ لِأَنَّهَا تَغْسِلُ بِصَبِّ الْمَاءِ  
عَلَيْهَا فَكَانَتْ مِظَنَةً لِإِسْرَافِ الْمَاءِ<sup>(٩)</sup> الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، لَا لَتَمْسَحَ، وَلَكِنْ لِيَنْبَهَ عَلَى  
وَجُوبِ الْاِقْتِصَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا، فَجِيءَ بِالْغَايَةِ<sup>(١٠)</sup> لِيَعْلَمَ أَنَّ حَكْمَهَا

(١) فِي (أ): «مَنْقَلَبٌ». (٢) فِي (أ): «مَنْقَلَبٌ».

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب).

(٤) يَنْظُرُ: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَاصِ ٣٤٥/٢، بِدَائِعِ الصَّنَائِعِ ١٤/١، وَرَوَايَتُهُ فِي دِيَوَانِ  
الْفَرَزْدَقِ ١٦٠/١.

أَلَسْتُ إِذَا الْقَعْسَاءُ أَنْسَلَ ظَهْرَهَا إِلَى آلِ بَسْطَامٍ بِنِ قَيْسٍ بِخَاطِبٍ  
(٥) يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ ٣٦٦/٢، أُمَالِي الشُّجْرِيِّ ١٧٩/١.

(٦) قَيْسٌ: قَيْسُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ خَالِدِ الشَّيْبَانِيِّ، سَيِّدُ شَيْبَانَ، يَلْقَبُ بِذِي الْجَدَّيْنِ. يَنْظُرُ:  
الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ص ٣٢٤، زَهْرُ الْأَكْمِ ٥٧/٣، الْأَعْلَامُ ٢٠٨/٥.

(٧) يَنْظُرُ: دِيَوَانُهُ ص ٣١، أَشْعَارُ الشُّعْرَاءِ السَّنَةِ ٣٢٣/١.

(٨) أَبُو حَاتِمٍ: سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ السَّجِسْتَانِيِّ، إِمَامُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالنَّحْوِ  
وَاللُّغَةِ وَالْعُرُوضِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْقِرَاءَاتُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ، تَوْفِي  
رَحْمَهُ سَنَةِ ٢٥٥ هـ.

يَنْظُرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢٦٨/١٢، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٢٨٩/١، بَغْيَةُ الْوَعَاةِ ٦٠٦/١.

(٩) فِي (ب): «الْإِسْرَافُ لِلْمَاءِ».

(١٠) فِي هَامِشِ (أ): «وَهُوَ قَوْلُهُ: إِلَى الْكَعْبَيْنِ».

مخالف لحكم<sup>(١)</sup> المعطوف عليه؛ لأنه لا غاية في الممسوح، قاله صاحب الكشاف<sup>(٢)</sup>.

**الجواب الثالث:** هو محمول على حالة لبس الخف، والنصب على الغسل عند عدمه. روى همام بن الحارث أن جرير بن عبد الله: «بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يفعلُه، وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ<sup>(٣)</sup>». قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن العربي: «اتفق الناس على صحة حديث جرير»<sup>(٥)</sup>.

وهذا نص يرد ما ذكره.

فإن قيل: روى مُحَمَّد بن عمر الواقدي: أن جريراً أسلم في سنة عشر في شهر رمضان، وأن المائدة نزلت في ذي الحجة يوم عرفة<sup>(٦)</sup>.

قيل: هذا لا يثبت؛ لأن الواقدي كذاب، وإنما نزل يوم عرفة: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

**الجواب الرابع:** أن المسح يستعمل بمعنى الغسل الخفيف، يقال: مسح على أطرافه إذا توضأ، قاله أبو زيد<sup>(٧)</sup>، وابن قتيبة، وأبو علي الفارسي<sup>(٨)(٩)</sup>. وفيه نظر<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) في (أ): «الحكم».
- (٢) ينظر: الكشاف ٢/٢٠٥.
- (٣) أخرجه مسلم رقم (٢٧٢).
- (٤) ينظر: سنن الترمذي ص ٢٦.
- (٥) ينظر: عارضة الأحوزي ١/١٣٩.
- (٦) ينظر: تفسير القرطبي ٦/٩٣.
- (٧) أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من أئمة النحو وثقات اللغويين، توفي ﷺ بالبصرة سنة ٢١٥ هـ. ينظر: أخبار النحويين ص ٤١، إنباه الرواة ٢/٣٠، البلغة ص ١٤٣.
- (٨) في (ب): «الفراسي».
- (٩) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/١٥٣، المحرر الوجيز ٣/١١٩، المجموع ١/٤٥٠، المصباح المنير ٢/٧٨٤.
- (١٠) في هامش (أ): «لأن قول القائل: مسح على أطرافه غير مختص بالغسل الخفيف؛ لأنه يقال للغسل غير الخفيف: مسح على الأطراف».

وما ذكر عن ابن عباس، قال مُحَمَّد بن جرير: إسناده ضعيف<sup>(١)</sup>.  
والصحيح الثابت عنه: «أنه كان يقرأ: «وأرجلكم» بالنصب، ويقول:  
عطف على المغسول»، هكذا رواه الحفاظ عنه<sup>(٢)</sup> منهم: القاسم بن سلام،  
والبيهقي، وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

وثبت في صحيح البخاري عنه أنه: «تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا  
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ»<sup>(٤)</sup>.

وأما قوله: ﴿يَجِبُ أَوْ يَمَعُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]، بالنصب على المحل  
فممنوع؛ لأنه مفعول معه، ولو سلم العطف على المحل؛ فإنما يجوز مثل  
ذلك عند عدم اللبس، نقل ذلك عن سيويه<sup>(٥)</sup>، وهنا يُلَبَسُ فلا يجوز.

وأما البيت فغير مسلم؛ فإنه ذكر ذلك في العقد: «إن سيويه غلط فيه،  
وإنما قاله الشاعر بالخفض، والقصيدة كلها<sup>(٦)</sup> مجرورة، فما كان يضطر إلى  
أن ينصب هذا البيت، ويحتال بحيلة ضعيفة، قال:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجَحْ      فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ  
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا وَجَرَدْتُمُوهَا      فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَرْضٍ<sup>(٧)</sup> حَصِيدِ  
أَتَطْمَعُ فِي الْخُلُودِ إِذَا هَلَكْنَا      وَلَيْسَ لَنَا وَلَا لَكَ مِنْ خُلُودٍ<sup>(٨)</sup>  
وقيل: هما قصيدتان مجرورة ومنصوبة، وفيه بعد.

(١) لم أقف على تضعيف ابن جرير، وفي المجموع ٤٥٠/١: «وأما قول ابن عباس  
فجوابه من وجهين أحسنهما: أنه ليس بصحيح ولا معروف عنه، وإن كان قد رواه  
ابن جرير بإسناده في كتابه اختلاف العلماء إلا أن إسناده ضعيف».

(٢) في (ب): «عنهم».

(٣) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة ٣٠٣/١، رقم (١٩٣)، الطهور لأبي عبيد ص ٣٩٢، رقم  
(٣٩٦)، سنن البيهقي الكبرى ١١٥/١، رقم (٣٢٩)، شرح معاني الآثار ٤٠/١، رقم  
(٢٠٥)، المجموع ٤٥١/١.

(٤) أخرجه البخاري رقم (١٤٠). (٥) ينظر: كتاب سيويه ٦٦/١ - ٦٧.

(٦) في (ب): «جميعها».

(٧) كتب تحت هذا الكلمة في (أ): «أو من»، وهي الموافقة لما في العقد.

(٨) ينظر: العقد الفريد ٢٣٧/٦، بتصرف يسير.

وأما دخول المرفقين والكعبيين في الغسل فقد وافقنا عليه جميع أهل العلم قاطبة، خلا زفر<sup>(١)</sup>، وأبا بكر بن داود<sup>(٢)</sup>، ومالكاً<sup>(٣)</sup> في رواية أشهب عنه<sup>(٤)</sup>.

### لنا فيه مدارك:

**المدرک الأول:** أن «إلى» بمعنى «مع»، قاله أبو العباس ثعلب وآخرون من أهل اللغة<sup>(٥)</sup>.

واحتجوا: بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: مع أموالكم. ويقولهم: «الذَّودُ إِلَى الذَّودِ إِبِلٌ»<sup>(٦)</sup>.

وفيه ضعف؛ فإنه يوجب غسل العضد؛ لاشتغال اليد عليه وعلى المرفق. مع أننا نمنع أن تكون «إلى» فيما استشهد به بمعنى «مع»؛ لأن معنى الآية: ولا تأكلوها مضمومة إلى أموالكم، أو ولا تضموها إلى أموالكم آكلين لها، وكذا الذود مضمومة إلى الذود إبل.

**المدرک الثاني:** أن الحد يدخل إذا كان التحديد شاملاً للحد والمحدود. قال سيبويه والمبرد وغيرهما: ما بعد «إلى» إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١٥/١، الاختيار لتعليل المختار ٧/١، البناية ١٠٦/١.

(٢) ينظر: المجموع ٤٥٢/١، المغني ١٧٢/١.

(٣) في (أ): «ومالك».

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١١٦/٣، تفسير القرطبي ٨٦/٨، وفي المنتقى للباجي ١/٢٧٣، ومواهب الجليل ٢٧٦/١ أنها رواية ابن نافع عن مالك، وفي شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٨٦/١ أنها رواية أشهب وابن نافع.

(٥) ينظر: المجموع ٤١٩/١، عمدة القارئ ٣٥٤/٢، الإنصاف للأنباري ٢٦٦/١، مغني اللبيب ٤٩٢/١، الجنى الداني ص ٣٨٥.

(٦) هو مثل يراد به أن القليل إذا اجتمع مع القليل كثر، والذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر. ينظر: مجمع الأمثال ٢٧٧/١، مادة (ذود) من الصحاح ٤٧١/٢، لسان العرب ١٦٧/٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢٧١/٢، المفهم ٤٨٦/١، تفسير القرطبي ٨٦/٦.

واليد عند العرب من رؤوس الأصابع إلى المنكب، والرجل إلى أعلى الفخذ حتى تيمم عمار إلى المنكب<sup>(١)</sup>، ولهذا لو قال: بعتك هذه الأشجار من هذه إلى هذه، دخل الحد ويكون المراد بالغاية إخراج ما وراء الحد، فكان المراد بذكر المرافق والكعبين إخراج ما وراءها.

**المدرک الثالث:** أن «إلى» تفيد الغاية، ودخولها في الحكم وخروجها منه يدور مع الدليل، [ق/هـ/أ] فقله تعالى: ﴿فَظَرُّهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] مما لا يدخل فيه؛ لأن الإعسار علة الإنظار فيزول<sup>(٢)</sup> بزوال علته، وكذا الليل في الصوم لو دخل لوجب الوصال.

ومما فيه دليل الدخول قولك: حفظت القرآن من أوله إلى آخره، وقطعت يد فلان من الخنصر إلى السبابة، فالحد يدخل في المحدود.

وقال أبو بكر: «ومن المواضع التي دخلت الغاية فيه: قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهِنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ووجود الطهر شرط في الإباحة، وإلى، وحتى، كل منهما غاية»<sup>(٣)</sup>.

وقال في الحواشي: «دخلت الغاية في المضروب له الغاية هناك»<sup>(٤)</sup>؛ لأنها فعل وليست عيناً ولا وقتاً، والفعل لا يوجد بنفسه ما لم يفعل، وما لم توجد الغاية لا ينتهي المغيّا، فلا بد من وجود الفعل الذي هو غاية لانتهاء النهي، فبقي الفعل داخلاً في النهي ضرورة»<sup>(٥)</sup>.

فإذا كان دخولها وعدم دخولها<sup>(٦)</sup> يقف على دليل، فقد وجد دليل الدخول هنا لوجوه<sup>(٧)</sup> ثلاثة:

**الوجه الأول:** حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّىٰ أَشْرَعَ

(١) أخرجه أبو داود رقم (٣١٨)، والنسائي رقم (٣١٥)، وابن ماجه رقم (٥٦٥).

(٢) في (ب): «فتزول».

(٣) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٤٠، بتصرف يسير.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهِنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾.

(٥) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق/٣/أ، عمدة القارئ ٢/٣٥٤.

(٦) في (أ) هنا زيادة: «لم».

(٧) في (ب): «لوجوده».



فِي الْعُضْدَيْنِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَتَوَضَّأُ. رواه مسلم <sup>(١)</sup>. ولم ينقل تركها، فكان فعله ﷺ بيانا أنه مما يدخل.

قوله: «حتى أشرع»، المعروف: شرع في كذا، أي: دخل، وحكي فيه شرع وأشرع، ووجد: «حتى أسبغ في العضد، وحتى أسبغ في الساق» <sup>(٢)</sup>.

وحديث: «إدارة الماء على مرفقيه ﷺ» رواه البيهقي، والدارقطني <sup>(٣)</sup>، من رواية القاسم بن مُحَمَّد، قال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث فهو ضعيف <sup>(٤)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن المرفق مركب من عظمي الساعد والعضد، وجانب الساعد واجب الغسل دون العضد، وقد تعدَّر التمييز بينهما، فوجب غسل المرفق؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

**الوجه الثالث:** قد وجبت الصلاة في ذمته، والطهارة شرط سقوطها، فلا تسقط بالشك.

**المدرک الرابع:** متى كان ذكر الغاية لمد الحكم إليها لا تدخل الغاية في المغيا، كما في الصوم؛ لأنه عبارة عن الإمساك أدنى ساعة خفيفة، وشرعا حتى لو حلف لا يصوم يحث بالصوم ساعة، وكذا لو قال: ثم أتموا الصيام، اقتضى صوم ساعة، ومتى كان يتأبد قبل ذكر الغاية، أو يتناول زيادة على الغاية تدخل الغاية في الحكم، ويكون المراد بها إخراج ما وراء الغاية، مع بقاء الغاية والحد داخلا في الحكم، واسم اليد يتناول من رؤوس الأصابع إلى الإبط، واسم الرجل يتناولها إلى أعلى <sup>(٥)</sup> الفخذ، فكان ذكر الغاية لإخراج ما

(١) في صحيحه برقم (٢٤٦).

(٢) رواها أبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم ٣٠٧/١، برقم (٥٧٧).

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١٤٢/١، برقم (٢٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٩٣، رقم (٢٥٦)، بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ».

(٤) ينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف ١/١٥١، البدر المنير ١/٦٧٠، تلخيص الحبير ٢٢٠/١.

(٥) في (أ): «على».

وراءها وإسقاطه من الإيجاب، فبقيت الغاية وما قبلها داخلًا تحت الإيجاب<sup>(١)</sup>.

ورد عليهم على هذا المدرك مسألة اليمين، وهي: أنه لو حلف لا يكلم فلانًا [ق/ه/ب] إلى رمضان، لا يدخل رمضان في اليمين، مع أنه لولا الغاية كانت اليمين متأبدة، ولم يجعل ذكر الغاية مسقطًا لما وراءها، فاليد هاهنا كالأبد في اليمين.

قال خواهر زاده<sup>(٢)</sup>: لا وجه لتخريج هذا النقض إلا المنع على رواية الحسن عن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

قال رضي الدين النيسابوري<sup>(٤)</sup>: هذه الغاية لمدة اليمين لا للإسقاط؛ لأن قوله: «لا أكلم» للحال، فكان مدًا لها إلى الأمد.

قلت: هذا ممنوع؛ فإن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، والمشارك يعم في النفي، حتى لو حلف لا يكلم موالي فلان، يتناول الأعلى والأسفل، ذكره في وصايا الهداية وغيرها.

والذي يدل على أن الذي قاله غير مستقيم: أنه لو لم يذكر الغاية تتأبد اليمين، ولو كان للحال لا غير، وأنه إنما تناول ما بعد الحال بالمد بذكر الغاية لما تأبد عند عدم الغاية. وعلى هذا قال أبو حنيفة رحمته الله: لو شرط الخيار في البيع والشراء إلى الغد، فله الخيار في الغد كله؛ لأنه لو اقتصر

(١) ينظر: المبسوط ١١/١، الهداية ١٢/١، العناية ١٣/١، البناية ١٠٧/١.

(٢) خواهر زاده: أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد البخاري، شيخ الحنفية فيما وراء النهر، المعروف ببكر خواهر زاده، من تصانيفه: المبسوط، والتجنيس، وشرح مختصر القدوري، توفي رحمته الله سنة ٤٨٣ هـ. ينظر: الجواهر المضية ١٨٣/٢، طبقات الحنفية ١٠٤/٢، الأثمار الحنية ٤٢٦/١.

(٣) في هامش (أ): «لأنه روى أن رمضان يدخل في اليمين»، وفي البحر الرائق ٢٩/١: «فإن ظاهر الرواية عدم الدخول كما لو حلف لا يكلمه إلى عشرة أيام لا يدخل العاشر».

(٤) رضي الدين النيسابوري: الملقب بمنشئ النظر، صاحب الطريقة في علم الخلاف المعروفة بالطريقة الرضوية. ينظر: الجواهر المضية ٣٨٦/٤، الفوائد البهية ص ٧٣.

على قوله: على أني بالخيار، تناول الأبد، فيكون ذكر الغد لإسقاط ما وراءه. أما وجه ظاهر الرواية في مسألة اليمين: فالعرف، ومبنى الأيمان عليه، حتى لو حلف لا يكلمه إلى عشرة أيام يدخل اليوم العاشر، ولو قال: إن تزوجت إلى خمس سنين<sup>(١)</sup> دخلت السنة الخامسة في اليمين، وكذا لو استأجر داراً إلى خمس سنين دخلت الخامسة فيها.

وهذا المدرك الرابع هو المتداول في الكتب<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي: «لما قال: «إلى المرافق» اقتطع من حد المرفق عن الغسل، وبقيت المرافق مغسولة إلى الظفر، وهو صحيح جارٍ على الأصول<sup>(٣)</sup> لغة ومعنى، قال ابن العربي: وما فهم أحد مقطع المسألة إلا القاضي أبو مُحَمَّد<sup>(٤)</sup>؛ فإنه قال: قوله: «إلى المرافق» حد للمتروك من اليدين لا للمغسول<sup>(٥)</sup>، فيهما، ولذلك<sup>(٦)</sup> دخلت المرافق في الغسل<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>.

قلت: كُتِب أصحابنا مشحونة بهذا التعليل.

ثم الكعب هو العظم الناتئ - مهموز اللام - الناشر عند ملتقى الساق والقدم، وأنكر الأصمعي قول من قال: إنه في ظهر القدم، نقله عنه صاحب الصحاح<sup>(٩)</sup>.

(١) في (أ): «خمس سنين».

(٢) ينظر: المبسوط ١١/١، الهداية ١٢/١، العناية ١٣/١، البناية ١٠٧/١.

(٣) في (أ): «الأصل».

(٤) القاضي أبو مُحَمَّد: عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي، شيخ المالكية في عصره، من تصانيفه: التلقين، والمعونة، والإشراف في مسائل الخلاف، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِمِصْرَ سنة ٤٢٢هـ.

ينظر: ترتيب المدارك ٧/٢٢٠، العبر ٢/٢٤٨، الديباج المذهب ٢/٢٦.

(٥) في هامش (أ): «يعني: الأصيلي المالكي»، وهو خطأ، فقد صرح ابن العربي بنسبته للقاضي عبد الوهاب. ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٩، القبس ١/١٢١.

(٦) في (ب): «المغسول». (٧) في (ب): «وكذلك».

(٨) ينظر: تفسير القرطبي ٦/٨٦، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٩، القبس ١/١٢١.

(٩) ينظر: مادة (كعب) في: الصحاح ١/٢١٣.

وقالت الإمامية وكل من ذهب إلى المسح: إنه عظم مستدير مثل كعب الغنم والبقر موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم عند معقد الشراك<sup>(١)</sup>.

وروى هشام بن [عبيد الله]<sup>(٢)</sup> الرازي عن مُحَمَّد بن الحسن مثله - ومات مُحَمَّد بمنزله بالري - وهو غلط منه؛ لأن مُحَمَّدًا فسر الكعب في حق المحرم إذا لم يجد نعلين يلبس خفين يقطعهما أسفل من الكعبين، بالتفسير الذي ذكر. وقال ابن بطال المغربي في شرح البخاري: «قال أبو حنيفة: الكعب هو العظم<sup>(٣)</sup> الشاخص في ظهر القدم - ثم قال -: وأهل اللغة لا يعرفون ما قال<sup>(٤)</sup>».

وقال أيضًا في حديث ابن عباس: «فَقُمْتُ عَلَى يَسَارِهِ ﷺ فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ<sup>(٥)</sup>» : «وفيه رد على أبي حنيفة في قوله: إن الإمام إذا صلى مع واحد أنه يقوم خلفه لا عن يمينه، وهذا مخالف لفعل رسول الله [ق/٦/أ] ﷺ<sup>(٦)</sup>».

قلت: هذا الذي نقله عن أبي حنيفة، وأثبتته في شرح البخاري من المسألتين، وشنع بهما عليه، جهلٌ منه بمذهبه، وليس ذلك قولاً له، ولا نقله عنه أحد من أصحابه. وعن مُحَمَّد: أن الواحد يجعل أصابع رجله عند عقب الإمام<sup>(٧)</sup>، وليس في فعل النبي ﷺ ما يخالف ذلك. فمن كان بمثل هذا الجهل الفاحش كيف يقدم<sup>(٨)</sup> على ذكر أقوال العلماء

(١) ينظر: تفسير الرازي ١١/١٦٥، المجموع ١/٤٥٢، البناية ١/١١٠، لسان العرب ١/٧١٨.

(٢) في (أ) و(ب): «عبد الله». (٣) في (ب) زيادة هنا: «وهو».

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري ١/٢٨٨.

(٥) أخرجه البخاري رقم (١٣٨)، ومسلم رقم (٧٦٣).

(٦) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ١/٢٢٧.

(٧) وظاهر الرواية: لا يتأخر المقتدي عن الإمام. ينظر: المبسوط ١/٤٤، بدائع الصنائع ١/٢٦٥.

(٨) في (أ): «يقدر».

والجراحة على الأئمة؟ وهذا المسكين قليل التقوى من الله تعالى، وكثير الفضول والخوض فيما لا يعرفه.

وَكُغُوبِ الرَّمْحِ: النواشر في أطراف الأنابيب، والكعاب والكعاب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود، وقد كَعَبَتْ وَكَعَّعَتْ، والكعبة: البيت الحرام سميت بذلك لتربيعها، وقيل: لعلوها وارتفاعها<sup>(١)</sup>.

وقال فخر الدين ابن الخطيب: اختار الأصمعي قول الإمامية في الكعب، وقال: الطرفان الناتئان يسميان النجمين<sup>(٢)</sup>، خلاف ما نقله عنه صاحب الصحاح.

وهذا الكعب الخفي من البهائم فوق الساق، ومن بني آدم تحتها.

وحجة الجمهور: لو كان الكعب ما ذكره لكان في كل رجل كعب واحد، فكان ينبغي أن يقول: «إلى الكعاب»؛ لأن الأصل أن ما يوجد من خلق الإنسان مفردًا فتثنيته بلفظ الجمع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، وتقول: رأيت الزيدین أنفسهما، وما كان مثني فتثنيته بلفظ التثنية، فلما لم يقل: «إلى الكعاب» علم أن المراد من الكعب ما أردناه.

الثاني: أنه شيء خفي لا يعرفه إلا المشرحون، وما ذكرناه معلوم لكل أحد، ومناط التكليف على الظهور دون الخفاء.

الثالث: حديث عثمان رضي الله تعالى عنه: «غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكُعْبَيْنِ ثُمَّ الْيُسْرَى كَذَلِكَ». أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>، فدل على أن في كل رجل كعبين.

وحديث النعمان بن بشير في تسوية الصفوف: «فَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجُلَ يُلْصِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ، وَمَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِهِ»، رواه أبو داود، والبيهقي<sup>(٤)</sup> بأسانيد

(١) ينظر: الصحاح ٢١٣/١، تهذيب الأسماء واللغات ١١٦/٤، لسان العرب ٧١٨/١.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ١٦٥/١١، البناية ١١٠/١، عمدة القارئ ٣٤٥/٢.

(٣) برقم (٢٢٦).

(٤) سنن أبي داود رقم (٦٦٢)، سنن البيهقي الكبرى ١٢٣/١، رقم (٣٥٧).

جيدة<sup>(١)</sup>، والبخاري في صحيحه<sup>(٢)</sup> تعليقاً<sup>(٣)</sup>، ولا يتحقق إصاق الكعب بالكعب فيما ذكره.

الرابع: الكعب مأخوذ من الارتفاع، وقد ذكرناه.

فروع:

\* ويجب غسل كل ما كان مركباً على<sup>(٤)</sup> أعضاء الوضوء من الأصبع الزائدة والكف الزائدة، وإن خلق على العضد غسل ما يحاذي محل الفرض لا ما فوقه.

\* ومن شَلَّتْ<sup>(٥)</sup> يده اليسرى ولم يجد من يصب الماء عليه، ولا ماء جاريًا لا يستنجي، وإن وجد ذلك استنجى بيمينه.

\* وإن شَلَّتْ يده<sup>(٦)</sup> يمسح يديه<sup>(٧)</sup> بالأرض، ووجهه بالحائط، ولا يدع الصلاة.

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أن مقطوع اليدين من المرفقين والرجلين من الكعبين يوضئ وجهه، ويمس أطراف المرفقين والكعبين بالماء، ولا يجزئه غير ذلك، وهو قول أبي يوسف.

وعن أحمد بن إبراهيم<sup>(٨)</sup>: أن من غَمَضَ عينه في غسل الوجه تغميضاً شديداً لا يجزئه الوضوء.

وقيل: من رمدت عينه فرمست، واجتمع رمصها، تكلف إيصال الماء

(١) ينظر: المجموع ٤٥١/١، البدر المنير ٦٧٨/١، عمدة القارئ ٣٤٦/٢.

(٢) ينظر: صحيح البخاري ص ١١٨، كتاب: الأذان، باب: إلزاق المنكب بالمنكب.

(٣) في هامش (أ): «أي ذكر الصحابي لا غير».

(٤) في (أ): «مركباً من».

(٥) في هامش (أ): «شلت: مبني للفاعل».

(٦) في (ب): «يده».

(٧) في (ب): «يده».

(٨) أحمد بن إبراهيم الفقيه: لم يذكر أصحاب التراجم له ترجمة سوى اسمه وحكاية هذه المسألة، ومسألة أخرى ذكرها صاحب الأثمار الجنية، مع أن صاحب المحيط البرهاني ذكر له فروغاً غيرها. ينظر: الجواهر المضية ١٣٠/١، الطبقات السنية ١/٣٠٨، الأثمار الجنية ٣٠٩/١.

تحت مجتمع الرمص<sup>(١)</sup>، ويجب إيصال الماء إلى المآق<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية، وهو ربع الرأس؛ لما روى المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ: أتى سباطة قوم فبال، وتوضأ، ومسح على ناصيته وخفيه»<sup>(٣)</sup>.

قلت: عن حذيفة أنه ﷺ: «أَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ»، وليس فيه ذكر المسح الناصية، خرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.

وفي حديث المغيرة بن شعبة - بضم الميم وكسرهما - في بعض طرقه أنه ﷺ [ق/٦/ب]: «كَانَ فِي سَفَرٍ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ»، رواه مسلم، وفي أكثر طرقه ذكر المسح على الخفين دون الناصية، وليس فيه سباطة قوم<sup>(٥)</sup>.

فهذا الذي ذكره القدوري<sup>(٦)</sup> مركب من حديثين، قد جعلهما حديثاً واحداً، ونسبه إلى المغيرة.

وفي رواية حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وعاصم بن بهدلة أحد القراء السبعة عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن المغيرة وفيه ذكر سباطة قوم، وليس فيه أيضاً المسح على الناصية، خرجه ابن خزيمة وابن ماجه<sup>(٧)</sup>.

(١) الرمص بالتحريك: وسخ أبيض يجتمع في الموق، فإن سال فهو غمص، وإن جمد فهو رمص.

ينظر: مادة (رمص) في الصحاح ٣/١٠٤٢، لسان العرب ٧/٤٣، تاج العروس ١٧/٦٠٤.

(٢) المآق: جمع موق، وهو عند عامة أهل اللغة: طرف العين مما يلي الأنف، وأما طرفها الذي يلي الصدغ فيقال له: اللحاظ، وقيل: هو مقدم العين ومؤخرها. ينظر: مادة (مآق) في: الصحاح ٤/١٥٥٣، تهذيب اللغة ٩/٢٧٢، تاج العروس ٢٦/٣٧٣.

(٣) ينظر: الهداية ١/١٣. (٤) برقم (٢٧٣).

(٥) أخرجه مسلم رقم (٢٧٤) بروايات عدة.

(٦) ينظر: مختصر القدوري ص ١١، البناء ١/١١٤، ونسبه للقدوري لأن المصنف تبعه فيه.

(٧) أخرجه ابن خزيمة رقم (٣٦)، وابن ماجه رقم (٣٠٦).

قال<sup>(١)</sup> الدارقطني وغيره: هو<sup>(٢)</sup> خطأ، والصحيح ما خرجاه في الصحيحين من حديث حذيفة<sup>(٣)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ مُحَمَّدًا بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا»، رواه الخمسة دون أبي داود<sup>(٤)</sup>.  
والسُّبَاطَةُ: الكُنَاسَةُ.

قيل: الإضافة<sup>(٥)</sup> من باب الاختصاص دون الملك؛ لأنها كانت مواتًا مباحة.

وقيل: لا موات بالمدينة.

وقيل: كانت للناس عامة، وأضيفت إليهم لقربها منهم، وتباح عمومًا لكل بائل.

وقيل: خاص برسول الله ﷺ؛ لأنهم لا يكرهون ذلك منه، ويحمل على الإذن في ذلك.

قيل: بوله ﷺ قائمًا كان لعلِّه بمأبضه - وهو باطن الركبة - فكأنه لم يتمكن من الجلوس.

وقال الشافعي: العرب تستشفي لوجع الصلب بالبول قائمًا، ولعله كان به ذلك<sup>(٦)</sup>.

وقيل: عاجله البول، ولعله لم يجد موضعًا لجلوسه فبال قائمًا.

وقيل: لم يكن به عذر، وبين بقيامه الجواز؛ فإن القعود للنزاهة عن

(١) في (ب): «وقال».

(٢) في (أ): «وهو».

(٣) ينظر: العلل للدارقطني ٩٥/٧، علل الترمذي الكبير ٢٥/١، سنن البيهقي الكبرى ١/١٦٣.

(٤) أخرجه أحمد رقم (٢٥٠٤٥)، والترمذي رقم (١٢)، وقال: «حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح»، والنسائي رقم (٢٩)، وابن ماجه رقم (٣٠٧). قال النووي في المجموع ٩٩/٢: «إسناده جيد، وهو حديث حسن».

(٥) أي في قوله: «سباطة قوم».

(٦) ينظر: سنن البيهقي الكبرى ١/١٦٤، المجموع ٩٩/٢.



البول، والقيام على السبابة محصل لذلك؛ فإنها ليَّنه لا تترد على البائل.  
وممن بال قائماً: عمر، وعلي، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وأبو  
هريرة، وأنس، وسهل بن سعد<sup>(١)</sup>. ومالك<sup>(٢)</sup>، وقال الطحاوي: لا بأس  
به<sup>(٣)</sup>.

ثم اختلف الفقهاء في المفروض من مسح الرأس على أحد عشر قولاً:  
سنة عن المالكية، حكاها ابن العربي، والقرطبي<sup>(٤)</sup>:  
قال ابن مسلمة صاحب مالك: يجزئه مسح ثلثيه.  
وقال أشهب وأبو الفرج: يجزئه الثلث.  
وروى البرقي عن أشهب: يجزئه مقدم رأسه، وهو قول الأوزاعي  
والليث<sup>(٥)</sup>.  
وظاهر مذهب مالك: الاستيعاب<sup>(٦)</sup>.

وعنهم: يجزئه أدنى ما يطلق عليه اسم المسح<sup>(٧)</sup>.  
سادسها: مسح كله فرض، ويعفى [ق/٧أ] عن ترك شيء يسير منه<sup>(٨)</sup>،  
يعزى إلى تعليقة الطرطوشي.

- 
- (١) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة ٨٩/٢ وما بعدها، شرح معاني الآثار ٢٦٨/٤، الإشراف لابن المنذر ١٧٣/١.  
(٢) ينظر: المدونة ١٣١/١، التاج والإكليل ٣٨٥/١، مواهب الجليل ٣٨٦/١.  
(٣) ينظر: شرح معاني الآثار ٢٦٨/٤، البناء ١١٧/١.  
(٤) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ٦٠/٢، القبس ١٢١/١، تفسير القرطبي ٨٧/٦، النوادر والزيادات ٤٠/١، الكافي لابن عبد البر ص ٢٢، البيان والتحصيل ١٠٤/١، عقد الجواهر ٣٩/١، الذخيرة ٢٥٩/١، شرح ابن ناجي على الرسالة ١١٤/١، مواهب الجليل ٢٩٢/١.  
(٥) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٢١٠/١، مختصر اختلاف الفقهاء ١٣٦/١، الاستذكار ٣٤/٢، عمدة القارئ ٣٥٥/٢.  
(٦) وهو المشهور. ينظر: المعونة ١٩/١، عقد الجواهر ٣٩/١، الذخيرة ٢٥٩/١، مواهب الجليل ٢٩٢/١.  
(٧) نسب ابن العربي هذا القول للشافعي. ينظر: أحكام القرآن ٦٠/٢.  
(٨) قيده ابن العربي بكون الترك من غير قصد. ينظر: أحكام القرآن ٦٠/٢.

وللشافعية قولان: صرح أكثرهم: بأن مسح بعض شعرة واحدة يجزئه، وقالوا: يتصور ذلك بأن يكون رأسه مطلقاً بالحناء بحيث لم يبق من الشعر ظاهراً إلا شعرة واحدة فأمرَّ يده عليها<sup>(١)</sup>.

وهذا ضعيف جداً؛ فإن الشرع لا يرد بالصورة النادرة التي يتكلف في تصورها.

وقال ابن القاص: الواجب ثلاث شعرات<sup>(٢)</sup>.

وهو أخف من الأول، ويحصل أضعاف ذلك بغسل الوجه، وهو يجزئ عن المسح في الصحيح، والنية عند كل عضو ليست بشرط بلا خلاف عندهم<sup>(٣)</sup>، ودليل الترتيب ضعيف.

وعندنا في المفروض منه ثلاث روايات:

في ظاهر الرواية: ثلاث أصابع، ذكره في المحيط، والمفيد<sup>(٤)</sup>، وهو رواية هشام عن أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية الكرخي، والطحاوي: مقدار الناصية<sup>(٦)</sup>.

وذكر في اختلاف زفر: عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنهما قالا: لا يجزئه إلا أن يمسح مقدار ثلث رأسه أو ربه<sup>(٧)</sup>.

وروى قاضي القضاة يحيى بن أكثم عن مُحَمَّد: أنه اعتبر ربع الرأس<sup>(٨)</sup>.

(١) وهو المذهب. ينظر: البيان ١/١٢٤، العزيز ١/١١٣، المجموع ١/٤٣٠، كفاية النية ١/٣٢١، مغني المحتاج ١/١٧٦.

(٢) ينظر: التهذيب ١/٢٤٩، المجموع ١/٤٣٠، كفاية النية ١/٣٢١.

(٣) ينظر: المهذب ١/٣٦٠، المجموع ١/٣٦١، كفاية النية ١/٣١٧، مغني المحتاج ١/١٧١.

(٤) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٢/ب، البناء ١/١١٢.

(٥) ينظر: المحيط البرهاني ١/٣٦، تحفة الفقهاء ١/٩.

(٦) ينظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، بدائع الصنائع ١/١١، فتح القدير ١/١٥.

(٧) ينظر: المحيط البرهاني ١/٣٦، البناء ١/١١٢.

(٨) ينظر: المبسوط ١/٦١، البناء ١/١١٢، عمدة القارئ ٢/٣٥٦.

وبعض المشايخ صحح ظاهر الرواية<sup>(١)</sup>، وبعضهم رواية الربع احتياطاً<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو بكر: عندنا فيه روايتان: الربع، وثلاث أصابع<sup>(٣)</sup>.  
وفي جوامع الفقه: عن الحسن: يجب مسح أكثر الرأس<sup>(٤)</sup>.  
وعن أحمد: يجب مسح جميعه، وعنه: يجزئ مسح بعضه، والمرأة  
يجزئها مسح مقدم رأسها في ظاهر قوله<sup>(٥)</sup>.  
ومن شرط الاستيعاب اعتبره بالتيمم. وفرّق: بأنه أخذ حكم أصله  
ومبدله.

وفي رواية الحسن عنه: يجزئه مسح أكثر الوجه.

فأورد: المسح على الخفين.

وأجيب: بأن ذلك يفسد الخف، ولأن مبناه على التخفيف حتى جاز مع  
القدرة على غسل الرجلين بخلاف التيمم.

وجه رواية الناصية: ما قدمناه من حديث مسلم<sup>(٦)</sup>.

ولذكر المسح على العمامة تأويلان:

أحدهما: أن المسح عليها لم يكن عن قصد، بل تبعاً لمسح البعض،

(١) قال ابن عابدين في حاشيته ٢١٣/١: «في البدائع: أنها رواية الأصول، وصححها في التحفة وغيرها، وفي الظهيرية: وعليها الفتوى، وفي المعراج: أنها ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين». وينظر: تحفة الفقهاء ١٠/١، بدائع الصنائع ١١/١، البحر الرائق ٣٢/١.

(٢) قال ابن عابدين في حاشيته ٢١٣/١: «المعتمد: رواية الربع، وعليها مشى المتأخرون كابن الهمام، وتلميذه ابن أمير حاج، وصاحب النهر والبحر، والمقدسي، والمصنف، والشرنبلالي، وغيرهم». وينظر: فتح القدير ١٥/١، البحر الرائق ١/٣١، الدر المختار ٢١٣/١.

(٣) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٤١/٢.

(٤) ينظر: جوامع الفقه (مخطوط) ق/٨ ب.

(٥) والمذهب مسح جميع الرأس. ينظر: المغني ١٧٥/١، الفروع ١٧٨/١، الإنصاف ٣٤٨/١، شرح منتهى الإرادات ٩٨/١.

(٦) وهو: «فتوضأ ومسح بناصيته وعلى العمامة»، وقد تقدم.

كما يشاهد ذلك إذا مسح على البعض وعلى الرأس عمامة.

**الثاني:** أنه يحتمل أن يكون به زكام، أو ألم، فمسح على العمامة تكميلاً للسنة بعد مسح الواجب منه، ويدل على ذلك اقتصاره على مقدم رأسه، وترك المسح على عمامته في حديث أنس أنه ﷺ: «تَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ الْعِمَامَةِ وَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

والقِطْرِيَّة - بكسر القاف وسكون الطاء المهملة وكسر الراء: ثياب حمر لها أعلام تنسب إلى قطر - موضع بين عُمان وسيف البحر - عن الأزهري<sup>(٢)</sup>.  
وسيف البحر - بكسر السين المهملة -: ساحله<sup>(٣)</sup>.

ووقع في بعض الأحاديث الاختصار على ذكر العمامة والخمار<sup>(٤)</sup>، وفي بعضها على عمامته وخفيه، خرجه البخاري<sup>(٥)</sup>، وفي حديث المغيرة معها الناصية<sup>(٦)</sup>.

قال الخطابي، والبيهقي في الجواب: وقع اختصار في الأولين، أي: مسح ذلك بعد مسح الناصية؛ لإحراز سنة الاستيعاب، وهكذا جاء في حديث بلال: «مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَبِناصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ»<sup>(٧)</sup> - قال البيهقي: إسناده

(١) أخرجه أبو داود رقم (١٤٧)، وابن ماجه رقم (٥٦٤). قال ابن القطان: لا يصح، وقال ابن السكن: لم يثبت إسناده، وقال ابن حجر: في إسناده نظر. ينظر: بيان الوهم والإيهام ١١١/٤، البدر المنير ٦٧٦/١، تلخيص الحبير ٩٥/١.  
(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٧/٩.

(٣) هذا السطر من (ب)، وفي (أ) وضعت إشارة فوق كلمة سيف، وكتب في الهامش: «وسيف البحر بكسر السين المهملة: الساحل».

(٤) أخرجه الروياني في مسنده ٣٧٦/١ برقم (٥٧٤) عن أبي موسى الأشعري بلفظ: «رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ».

(٥) أخرجه البخاري رقم (٢٠٥) عن أمية الضمري بلفظ: «رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخَفِيهِ».

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠٢/١، رقم (٢٨٩).

حسن - ويحمل المحتمل على المحكم، وإنما حذف الراوي الناصية في بعضها؛ لأن مسحها معلوم مقرر عنده؛ لأن الله تعالى فرض مسح الرأس، والعمامة ليست من الرأس، فلا يترك اليقين بالمحتمل، وقياسها على الخف بعيد؛ لأنه يشق نزعه<sup>(١)</sup>، مع أن إحدى القراءتين دلت عليه.

وعن عثمان لما حكى وضوء رسول الله ﷺ: «مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ بِيَدِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ مَاءً جَدِيدًا». رواه سعيد بن منصور<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup> البغوي من أصحاب الشافعي: ينبغي أن لا يجزئ أقل من الناصية؛ لأنه ﷺ لم يمسح أقل منها، وهو محكي عن المزني<sup>(٤)</sup>.

ومن الغريب ما ذكره النواوي عن أبي يوسف: أنه نصف الرأس<sup>(٥)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٦)</sup>، وأبو بكر الرازي، والكردي من أصحابنا: إن الباء للتبويض<sup>(٧)</sup>.

قال ابن جني وابن برهان: من زعم أن الباء للتبويض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه<sup>(٨)</sup>.

قلت: ولو كانت للتبويض لما جاز أن يقول مسحت برأسي كله للتناقض، كما لو قلت: مسحت ببعض رأسي كله.

(١) ينظر: معالم السنن ١/١١١، سنن البيهقي الكبرى ١/١٠٢.

(٢) ينظر: كنز العمال ٩/٤٤٣، المغني ١/١٧٦، فتح الباري ١/٢٩٣ وقال: «وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك مختلف فيه».

(٣) في (ب): «وقال».

(٤) ينظر: التهذيب ١/٢٤٩، المجموع ١/٤٣٠، كفاية النبيه ١/٣١٩.

(٥) ينظر: المجموع ١/٤٣١.

(٦) ينظر: تفسير الرازي ١/١٠٤، أصول السرخسي ١/٢٢٨، وفي البحر المحيط للزركشي ٢/٢٦٧: «ونسب ذلك بعضهم إلى الشافعي أخذًا من آية الوضوء، وهو وهم عليه».

(٧) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٤١.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٣، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٤١، البناية ١/١٢١.

ولأن للرأس أربع نواح: الناصية، والقذال، والفودان، والربع يقوم مقام الكل، ألا ترى أن من رأى وجه شخص يقول: رأيته، وإنما رأى أحد جوانبه الأربعة.

وذكر في نوادر ابن رستم<sup>(١)</sup>: إذا وضع [ق/٧ب] ثلاث أصابع يده ولم يمدّها جاز في قول مُحمَّد في الرأس وفي الخف، ولم يجز في قولهما حتى يمدّها بقدر ما يصيب البلة ربع الرأس، فهما اعتبرا الممسوح عليه، ومُحمَّد اعتبر الممسوح به، وهي عشر أصابع، وربّعها<sup>(٢)</sup> إصبعان ونصف، فكمل النصف لعدم تَجَزُّئِهِ، فجعل المفروض قدر ثلاث أصابع.

لهذا لو أعاد إصبعًا واحدًا إلى الماء ثلاث مرات يجوز. وكذا لو مسح بإصبع واحدة بجوانبها الأربعة؛ لأن ظاهرها وباطنهما يقومان مقام إصبعين، وجانيبها مقام إصبع واحدة<sup>(٣)</sup>.

قال شمس الأئمة السرخسي: «الأصح عندي: أنه لا يجوز؛ فإنه ذكر في التيمم: لو مسح بإصبع أو إصبعين لا يجوز، وليس هناك شيء يصير مستعملًا، والوجه في ذلك: أن المفروض هو المسح باليد، وأكثرها يقوم مقام الكل، فلا بد منه، ولو استعمل في مسح الرأس أو الخف أو التيمم ثلاث أصابع كان كالماسح بجميع يده<sup>(٤)</sup> فيجوز، وإلا فلا»<sup>(٥)</sup>.

وفي البدائع: «لو وضع ثلاث أصابع وضعًا ولم يمدّها جاز على قياس رواية الأصل، وهي التقدير بثلاث أصابع، وعلى قياس رواية الناصية والربع لا يجزئه، ولو مسح بثلاث أصابع منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة لم يجز؛ لأنه لم يأت بالمفروض، ولو مدها حتى بلغ المفروض لم يجز عند الثلاثة،

(١) ابن رستم: أبو بكر إبراهيم بن رستم المروزي، الفقيه الحنفي، أحد الأعلام، تفقه على مُحمَّد بن الحسن، وصنف النوادر في الفقه كتبها عن مُحمَّد، توفي رَحِمَهُ اللهُ بنيسابور سنة ٢١١ هـ. ينظر: الجواهر المضية ٨٠/١، الطبقات السنية ١/٢٢٥، الفوائد البهية ص ٩.

(٢) في (ب): «واحد».

(٣) في (ب): «ربّعها».

(٥) ينظر: المبسوط ٦٢/١ بتصرف يسير.

(٤) في (ب): «بدنه».

وجوزه زفر»<sup>(١)</sup>.

وفي المحيط: إن كان الماء متقاطراً جاز، كأنه أخذ ماءً جديداً ومده، وكذا لو مسح بالإبهام والسبابة وبينهما مفتوح [ق/٨/أ] يجوز<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا<sup>(٣)</sup>: لو مسحه بإصبع أو إصبعين ومدهما حتى بلغ المفروض. وجه قول زفر: أن الماء لا يصير مستعملاً حالة المسح، كما لا يصير مستعملاً حالة الغسل، فصار كوضع ثلاث أصابع إذا مدها في حق الاستيعاب.

ولنا: أن الأصل أن يصير الماء مستعملاً بأول ملاقاته للعضو؛ لزوال الحدث، أو قصد القربة، إلا أن في المغسولات لم يظهر ذلك للضرورة، وكذا في المسح إذا وضع جميع آلة المسح؛ للحاجة إلى إقامة سُنَّة الاستيعاب، ولا حاجة فيما دون ذلك؛ لأنه يمكنه مسحة دفعة واحدة.

ولو مسح على شعر رأسه وهو تحت الأذن لا يجوز؛ لأنه عنق، وفوقها يجوز؛ لأنه كالمسح على ما تحته.

ولو أصاب رأسه من ماء المطر قدر المفروض أجزاء، مسحه بيده أولاً؛ لأن الفعل ليس بمقصود فيه، وكذا لو أصابه من غسل وجهه قدر الربع أجزاء. ولو مسح رأسه ببلة كفه يجوز، قيل: هذا إذا لم يستعمله في عضو آخر، والصحيح الجواز مطلقاً؛ لأنه لم يصبر<sup>(٤)</sup> مستعملاً؛ إذ الغسل بالماء دون البلل، بخلاف ما لو مسح رأسه ببلل أخذه من لحيته، أو مسح خفيه بالبلل الذي مسح به رأسه.

ولو أدخل رأسه أو خفه في الماء للمسح لا يجزئه المسح عند مُحَمَّد، ويصير الماء مستعملاً لقصد إقامة القربة، وعند أبي يوسف يجوز، ولا يصير الماء مستعملاً؛ لأنه تأدى بالإصابة دون الإسالة فما سال منه لم يقيم به قربة.

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١٢/١.

(٢) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٣/أ، البناءة ١٢٣/١.

(٣) أي الخلاف. ينظر: بدائع الصنائع ١٢/١.

(٤) في (ب): «يُصَيِّر».

ولو غسل يده للطعام أو منه يصير الماء مستعملًا<sup>(١)</sup>، ومن الوسخ لا.  
وحكى مُحَمَّد بن جرير الإجماع على إجزاء الوضوء مرة واحدة<sup>(٢)</sup>؛ لأن  
الأمر المطلق لا يقتضي التكرار، وابن أبي ليلى أوجب الثلاث<sup>(٣)</sup>.

**قوله: «والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية»<sup>(٤)</sup>.**

إشارة إلى أن الناصية لا تتعين حتى لو مسح القذال أو أحد الفودين جاز.  
ولا يجزئ مسح الأذنين عنه؛ لأن في كون الأذنين من الرأس احتمالاً؛  
لثبوت خبر الواحد، فأشبه التوجه إلى الحطيم، هكذا ذكره<sup>(٥)</sup>.

**قلت:** وفيه نظر؛ فإن الحطيم من المسجد الحرام قطعاً، وقد أمرنا  
بالتولية لوجوهنا شطر المسجد الحرام بقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ  
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠]، لكن قد  
أريد به الكعبة بالإجماع، وهي من باب ذكر الكل وإرادة الجزء.

ثم الأصل في اليد الأصابع، وباقيها تابع لها كما في الجناية، والثلاث  
أكثرها، كأنه قال: امسحوا أيديكم برؤوسكم، كقولك: مسحت رأس اليتيم  
بيدي، فأقيم الكل الحكمي مقام الكل الحقيقي.

**فإن قيل:** الفرض ما يثبت بدليل قطعي، ومقدار الناصية مجتهد فيه، فلا  
قطع فيه.

**قيل له:** المراد بالفرض هنا التقدير دون القطع، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ  
فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧]<sup>(٦)</sup> أي: قدرتم.

ويجوز أن يراد به المفروض عندنا - كما تقول: تعديل الأركان فرض  
عند أبي يوسف - لا في نفس الأمر.

(١) في هامش (ب): «وهذا إذا غسل يديه، أما لو غسل إحدى يديه للطعام أو منه لا يصير مستعملًا».

(٢) ينظر: المجموع ١/ ٤٦٥، الإجماع لابن المنذر ص ٣٤، التمهيد ٢٠/ ١٢٩.

(٣) ينظر: الإبانة (مخطوط) ق ١١/ أ، بحر المذهب ١/ ١٢٧، المجموع ١/ ٤٦٥.

(٤) ينظر: الهداية ١/ ١٣. (٥) في (أ): «ذكره».

(٦) واقتصر في (ب) على قوله: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ﴾.



**قلت:** في هذا الوجه الذي ذكره نظر؛ فإنه ممنوع على رواية الربع، وثلاث أصابع عندنا.

**فإن قيل:** الحديث يقتضي فرضية الناصية عينها؛ لأنكم تقولون: فعله ﷺ بيان لمجمل الكتاب.

**قيل له:** البيان في محل الإجمال، ولا إجمال في نفس الرأس؛ لأنه معلوم، وإنما الإجمال في المقدار الواجب مسحه، وهو بعض شعره على ما قاله الشافعي، والاستيعاب كما قال مالك، والناصية كما قلنا، فصار فعله ﷺ بياناً أن الكل غير مراد بالوجوب؛ لاقتصاره ﷺ على الناصية، ولا ما دون الناصية كبعض الشعرة الواحدة وغيره؛ لعدم بيانه مع الحاجة إلى البيان - وهو يكون بالقول وكذا بالفعل كما بَيَّنَّ ﷺ المناسك وأوقات الصلوات - فكان ذلك بياناً أن الباء للإلصاق لا للتبعيض، ولتعدر التبعض أيضاً في بعض صورته، وحُمِلَ أفراد الرأس على الفائدة؛ إذ مسح الرأس حاصل في حق بعض شعره، أو<sup>(١)</sup> أكبر بغسل الوجه، ولأن بقية الأعضاء مقدرة، فكذا هذا العضو.

والرأس في عدم إجماله مثل «ما» في قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَكْسَرُ مِنْ أَلْفُرَّانٍ﴾ [المزمل: ٢٠]؛ لأنها عامة على الصحيح أو مطلقة، والعام والمطلق واجب العمل بهما من غير بيان التخصيص والتقييد، فلم يكن قوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup> بياناً لمجمل أصلاً.

**فإن قيل:** مقابلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد، كقولهم: ركب القوم دوابهم - وفي الجامع، قال: يقتضي مقابلة الفرد بالفرد مضموماً إليه فرد آخر<sup>(٣)</sup>، وله سر يعرف في موضعه<sup>(٤)</sup> - فكان ينبغي أن يجب على كل

(١) في (ب): «و».

(٢) أخرجه مسلم رقم (٣٩٤).

(٣) كذا في (أ) و(ب) بنسبة هذا القول للجامع، وليس فيه هذا النص، وإنما ورد في شرح الجامع للحصيري. ينظر: الجامع الكبير ص ٣٧، التحرير شرح الجامع الكبير (مخطوط) ق ٣٥٠.

(٤) وهو أن الأصل في مقابلة الجمع بالجمع - والمراد بالجمع هنا ما قابل الواحد، فيشمل المثنى - يقتضي المقابلة من غير انقسام على أفرادها مراعاةً للفظ الجمع كما في قولهم: قتل المسلمون الكافرين، فإذا ورد في موضع لا تتحقق فيه المقابلة إلا =

إنسان غسل يده الواحدة، ورجله الواحدة، لا غير، فلم أوجبتم عليه غسل يديه ورجليه؟

قيل له: ويحتمل مقابلة الكل بكل فرد، كقوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الْفُكُلَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فيحمل على الثاني لوجوه:  
أحدها: أنه ﷺ: «غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَالْيُسْرَى كَذَلِكَ» على ما تقدم في الحديث الصحيح من غير اقتصار على أحديهما، وجميع من حكى وضوءه ﷺ حكوا أنه غسل يديه ورجليه.

الثاني: إجماع الأمة على ذلك، وهو من أقوى الحجج<sup>(١)</sup>.

الثالث: إن الرجلين جُعِلتا في حكم رجل واحدة، ألا ترى أنه لا يجوز غسل إحداهما والمسح على الخف في الأخرى [ق/٨/ب] فأطلق اسم الرجل على الرجلين على تقدير المقابلة؛ لاتحاد منفعتهما، وكذا اليدان، ولا سيما في إيجاب غسلهما؛ للاحتياط في باب العبادة؛ إذ مبناها عليه.  
والناصية: مقدم الرأس دون الربع، وطيء<sup>(٢)</sup> تقول في الناصية: ناصاه، وفي الجارية: جاراه<sup>(٣)(٤)</sup>.

ولو حلق رأسه بعد الوضوء، أو جَزَّ شاربه، أو قلم ظفره، أو كشط<sup>(٥)</sup> خفه بعد مسحه، فلا إعادة عليه؛ لأن ذلك زيادة [ق/٩/أ] في الطهارة.

= بطريق الانقسام، فإنه ينقسم ضرورة، لكن مع مراعاة الجمع، وذلك متحقق في مقابلة الفرد بالفرد مضمومًا إليه فرد آخر. ينظر: التحرير شرح الجامع الكبير (مخطوط) ق ٣٥٠ - ٣٥٤، غمز عيون البصائر ١٧٠/٢.

(١) ينظر: الأوسط لابن المنذر ٤١٣/١، المستصفى ١٦٥/١، البحر الرائق ٣٠/١.  
(٢) طيء: بالهمز على المشهور، قبيلة معروفة تنسب إلى طيء بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. ينظر: تهذيب الأسماء ٢/٢٩١، اللباب في تهذيب الأنساب ٢/٢٧١، لسان العرب ١/١١٥.

(٣) في (ب): «جاره».

(٤) ينظر: مادة (نصا) في: لسان العرب ١٥/٣٢٧، تاج العروس ٩٠/٤٠، المصباح المنير ٢/٨٣٦.

(٥) في (ب): «قشط».

وقال ابن جرير: عليه الوضوء<sup>(١)</sup>.

وقال إبراهيم<sup>(٢)</sup>: عليه إمرار الماء على ذلك الموضع<sup>(٣)</sup>.

ومسح العنق قيل: سُنَّةٌ، وقيل: مستحب، ومسح الحلقوم بدعة.

ولو مسحت المرأة على خمارها، ووصل الماء إلى رأسها يجوز ما لم يتلون الماء.

ولو كانت الذؤابة مشدودة فوق الرأس - كما تفعله النساء - فمسح على رأس الذؤابة لم يجز عند العامة، وبعضهم جوزه إذا لم يُرْسَل.

ثم من أسرار هذه الآية: أنها مشتملة على سبعة فصول كلها مثنى، وهي:

طهارتان: الوضوء والغسل، ومُطَهَّران: الماء والتراب، وحكمان:

الغسل والمسح، وموجبان: الحدث والجنابة، ومبيحان: المرض والسفر،

وكنايتان: الغائط والملازمة، وكرامتان: تطهير الذنوب وإتمام النعمة،

الحمد لله على ذلك.



(١) ينظر: المبسوط ١/٦٣، البناء ١/١٢٤، عمدة القاري ٣/٧٣.

(٢) إبراهيم: أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الإمام الفقيه. ينظر: الوافي بالوفيات ٦/١٠٨، تذكرة الحفاظ ١/٧٣، تهذيب التهذيب ١/١٧٦.

(٣) ينظر: المبسوط ١/٦٣، المحيط البرهاني ١/٣٩، البناء ١/١٢٤.

## فصل في سنن الطهارة

في المحيط: «السنة: ما واظب النبي ﷺ، ولم يتركه إلا مرة أو مرتين، والأدب: ما فعله مرة وتركه أخرى»<sup>(١)</sup>، هذا هو المشهور في الكتب<sup>(٢)</sup>.

وفي المفيد والمزيد: «السنة: ما واظب عليه ﷺ، ولم يتركه إلا لعذر، والأدب: ما فعله مرة أو مرتين ثم تركه».

وفي المنافع: «قال خواهر زاده: حد السنة: ما فعله ﷺ على سبيل المواظبة، ويؤمر بإثباتها، ويلام على تركها».

**قوله: «سنن الطهارة»<sup>(٣)</sup>.**

أضيفت السنن إلى الطهارة لأنها محل السنن، وهي بمعنى «في» أو «اللام» على ما تقدم في كتاب الطهارة.

ثم ذكر في التحفة والغنية للطهارة إحدى وعشرين سنة، بعضها في أول الوضوء، وبعضها في أثنائه<sup>(٤)</sup>. إلا أن بعض ذلك جعله صاحب الكتاب من المستحبات على ما يأتي شرح ذلك إن شاء الله تعالى.

**قوله: «غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه؛ لقوله ﷺ: إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين بات يده»<sup>(٥)</sup>.**

هذا حديث أبي هريرة متفق عليه إلا البخاري؛ فإنه لم يذكر العدد<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٤، البناء ١/١٢٤.

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء ١/١٤، بدائع الصنائع ١/٤٥، مراقي الفلاح ص ٧٥.

(٣) ينظر: الهداية ١/١٦. (٤) ينظر: تحفة الفقهاء ١/١١.

(٥) ينظر: الهداية ١/١٦ - ١٧.

(٦) أخرجه البخاري رقم (١٦٢)، ومسلم رقم (٢٧٨).

وفي الترمذي، وابن ماجه: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ»<sup>(١)</sup>.  
وقال<sup>(٢)</sup> أبو الفرج ابن الجوزي: «مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ»، قال: «وانفرد بإخراجه مسلم»<sup>(٣)</sup>. فزاد لفظ<sup>(٤)</sup> «نوم»، وعزاه إلى مسلم، وهو سهو منه، وإنما خرجه الترمذي وابن ماجه من غير ذكر «نوم» كما ذكرته.  
وفي<sup>(٥)</sup> رواية لمسلم: «فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ»<sup>(٦)</sup>.  
وذكر الإناء خرج مخرج الغالب، وهو مفرد، وجمعه «آنية» على «أَفْعَلَة» بقلب الهمزة الثانية ألفاً كآمن<sup>(٧)</sup>.  
وقوله ﷺ: «أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ»، ولم يقل: فلعل يده وقعت على دُبُرِهِ أو دُكْرِهِ، فكفى بذلك عنهما.

وهي من آداب الشرع، ونظيره في الاستحباب: ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَنْزِلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خِيَاشِمِهِ»، متفق عليه<sup>(٨)</sup>.

واختلف الفقهاء في غسل اليدين قبل الوضوء على أربعة أقوال:  
قول: أنه سُنَّةٌ بإطلاق، وهو المشهور، وهكذا ذكره في المحيط، والمبسوط<sup>(٩)</sup>، ويدل عليه أنه ﷺ لم يتوضأ قط إلا غسل يديه، وحديث عثمان فيه متفق عليه<sup>(١٠)</sup>.

ومثله في التحفة، والحواشي، والمنافع، وفيه: «تقديم غسلهما إلى

(١) أخرجه الترمذي رقم (٢٤)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه رقم (٣٩٣). وصححه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/٢٦٣.

(٢) في (ب): «قال».

(٣) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف ١/١٣٢ - ١٣٣.

(٤) في (ب): «اللفة». (٥) في (أ): «في».

(٦) أخرجه مسلم رقم (٢٧٨)، بلفظ: «فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ». وأخرجها بلفظ المصنف: النسائي رقم (١)، وابن الجارود في المتقى رقم (٩).

(٧) ينظر: المغرب ١/٤٧، تاج العروس ٣٧/١٠٧.

(٨) أخرجه البخاري رقم (٣٢٩٥)، ومسلم رقم (٢٣٨).

(٩) ينظر: المبسوط ١/١٠، المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٣/أ، عمدة القاري ٣/١٠٣.

(١٠) تقدم تخريجه.

الرسغين سُنَّة تنوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب وفرض القراءة»<sup>(١)</sup>.

وقول: أنه مستحب للشاك في طهارة يده، مروي عن مالك<sup>(٢)</sup>.

وقول: أنه واجب على المنتبه من النوم، وبه قال داود وأصحابه؛ لظاهر الحديث المتقدم.

وقول: أنه واجب على المنتبه من نوم الليل دون النهار، قاله أحمد؛ لحديث الترمذي، وابن ماجه؛ لقوله: «من الليل»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وينبغي أن يكون هنا قول خامس وهو: أن من شك هل أصابت يده نجاسة أم لا؟ يجب غسلها في مشهور مذهب مالك<sup>(٤)</sup>.

ولو أدخل يده في الإناء أراقه وجوبًا عند الحسن، وإسحاق، وابن جرير، وداود، وإن لم يكن على يده نجاسة<sup>(٥)</sup>. ويستحب غسلها عندنا ولا يجب؛ للشك.

ويحتمل أن يكون هنا قول سادس: وهو أن يكون سُنَّة للمستيقظ من نومه حسب، ولهذا قيد به في الإيضاح، وشرح مختصر الكرخي، وسائر شروح القدوري؛ لأن النوم مظنة، واليد طوافة على البدن، فلعلها تقع على موضع النجاسة<sup>(٦)</sup>.

لكن هذا مردود بمن نام مستنجيًا بالماء، لا حاجة له إلى غسل اليدين أولًا<sup>(٧)</sup>.

في الحواشي: «تقديم غسل اليدين للمستيقظ تبرك بالحديث، وإلا فسيبه

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ١٢/١، المستصفى ١٨٣/١، حواشي الخبازي (مخطوط) ق ٣/ب، البناء ١٢٩/١، حاشية ابن عابدين ٢٣٢/١.

(٢) ينظر: بداية المجتهد ٣٥٠/١، البناء ١٢٩/١.

(٣) وهي المذهب. ينظر: المبدع ٨٧/١، الإنصاف ٢٧٩/١، كشاف القناع ٨٦/١.

(٤) ينظر: عارضة الأحوذى ٤٢/١، شرح زروق على الرسالة ١٠٤/١.

(٥) ينظر: الاستذكار ٨٢/١، شرح صحيح مسلم للنووي ٥١٧/٣.

(٦) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١٢٤/١، شرح مختصر القدوري للأقطع ١/١١١ - ١١٢، المستصفى ١٨٥/١ - ١٨٦، البناء ١٣٢/١.

(٧) ينظر: البناء ١٣٢/١، فتح القدير ١٧/١.

شامل له ولغيره<sup>(١)</sup>. ويؤيد ذلك قول صاحب الهداية: «ولأن اليد آلة التطهير فيسن تطهيرها أولاً»<sup>(٢)</sup>.

وقال في المنافع: «فلا يغمسن يده في الإناء»، نهى مؤكداً بالنون<sup>(٣)</sup>. وهكذا كتب أصحابنا فيها بنون التأكيد، ولم أر خلافاً، وليس في لفظ الحديث نون التأكيد فيما علمته بعد الكشف التام عن طريقه وألفاظه<sup>(٤)</sup>. وأول الحديث وإن دل على تحريم إدخال اليد في الإناء، لكن في آخره ما يدل على خلافه؛ فإن قوله ﷺ: «فإنه لا يدري أين باتت يده» ينافي التحريم؛ لأن معناه: هل باتت في مكان طاهر أو نجس من بدنه؟ والنجاسة موهومة، فكان من باب التورع والاحتياط دون الوجوب، كما في حديث الاستئثار المتقدم. ولأن حكم اليقين لا يزول بالشك، ومن شك في النجاسة يستحب غسل يده ولا يجب.

ولأن أول الحديث يدل على الوجوب، وآخره - وهو التعليل بتوهم النجاسة والاستصحاب - يدل على الاستحباب، فأثبتنا أمراً بين أمرين - وهو السنة - توفيقاً بينهما.

ولأنه يجب غسل اليدين عند تحقق النجاسة، فلو وجب عند توهمها يلزم الاستواء في الموجب مع التفاوت في الموجب. ولأن النهي أمر بغسل اليد [ق ١٠/أ] اقتضاء، فلو قلنا بوجوبه أثبتنا بالمقتضى ما يثبت بالصرح.

(١) ينظر: حواشي البخاري (مخطوط) ق ٣/ب، عمدة القاري ٣/١٠٣.

(٢) ينظر: الهداية ١/١٧. (٣) ينظر: المستصفى ١/١٧٨.

(٤) قال الزيلعي في نصب الراية ١/٤١: «ووقع في لفظ المصنف وغيره من أصحابنا: «فلا يغمسن» بثبوت نون التوكيد المشددة، ولم أجدها فيه إلا عند البزار»، وعزاه للبزار أيضاً العيني في البناءة ١/١٢٨، وابن الهمام في فتح القدير ١/١٧ ونص أنها في المسند، والذي وقفت عليه من روايات البزار في مسنده: «يغمس» بدون النون. ينظر: مسند البزار ١٤/١٢١، ١٤/٢٧٣، ١٦/٢٥٥، ١٧/٢٦، ١٧/٢٩٠.

لكن رواه بالنون: الحميدي في مسنده ٢/١٨٦، وابن خزيمة في صحيحه ١/٧٥، وابن حبان في صحيحه ٣/٣٤٥، والطبراني في الأوسط ١/٢٩٠، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٧٥، رقم (٢٠٣).

قال أحمد: المبيت لا يكون إلا بالليل<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر النمري: «يشبه أن يكون ما قاله أحمد صحيحًا؛ فإن الخليل قال: البيتوتة: دخولك في الليل، وكونك فيه بنوم وبغير نوم، ألا ترى أنك تقول: بت أرعى النجوم، معناه: أنظر إليها، ومن قال: بت بمعنى نمت، فقد أخطأ»<sup>(٢)</sup>.  
**قوله: «إذا استيقظ المتوضئ من نومه»<sup>(٣)</sup>.**

يحتمل أن يريد بالمتوضئ [ق/٩/ب]: من نام على وضوء، فإذا سُن ذلك في حقه، فغيره أولى به، وأن يريد به: من يريد التوضؤ، فسماه متوضئًا لقصده التوضؤ<sup>(٤)</sup>.

ثم إن كان الإناء صغيرًا يرفعه بشماله، ويصبه على كفه اليمنى، ويدلك أصابعها بعضها في بعض يغسلها ثلاثًا، ثم يأخذ الإناء بيمينه، ويصبه على اليسرى يغسلها مثل ذلك ثلاثًا؛ لأن الجمع بينهما كل مرة غير مسنون، هكذا قال في المحيط؛ لأنه ربما أدى إلى تنجيس موضع الأخذ من الإناء<sup>(٥)</sup>.

وإن كان كبيرًا لا يمكنه رفعه: فإن كان معه إناء صغير، يرفع الماء به، ولا يدخل يده فيه، ثم يغسل يده على ما بيننا، وإن لم يكن معه إناء صغير، يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة في الإناء، ولا يدخل الكف، ويرفع الماء من الإناء، ويصب على يده اليمنى، ويدلك كما تقدم، ويفعل<sup>(٦)</sup> ثلاثًا، ثم يدخل اليمنى في الإناء بالغًا ما بلغ.

والحديث محمول على ما إذا كان الإناء صغيرًا، أو كبيرًا ومعه إناء صغير، وإن لم يكن فهو محمول على إدخال الكف.

عن مُحَمَّد: لو أخذ بقمه ماء، ولم يرد به المضمضة، فغسل نجاسة ثوبه، أو توضأ به جاز، وروي عن أبي يوسف: أنه لا يجوز الوضوء به،

(١) ينظر: التمهيد ٢٥٥/١٨، المغني ١/١٤١.

(٢) ينظر: التمهيد ٢٥٥/١٨، العين ٨/١٣٨.

(٣) ينظر: الهداية ١/١٦. (٤) في (أ): «لقصد الوضوء».

(٥) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٣/أ - ب، البحر الرائق ١/٣٧ - ٣٨.

(٦) في (ب): «يفعل».



ويجوز غسل ثوبه به<sup>(١)</sup>.

ثم قيل: يغسل يديه مرتين: مرة قبل الاستنجاء، ومرة بعده<sup>(٢)</sup>.

ثم إذا أراد غسل يديه بعد غسل وجهه، هل يغسل ذراعيه لا غير؟ أو يغسلها من أول<sup>(٣)</sup> الأصابع؟ ذكر في الأصل: غسل الذراعين لا غير؛ لتقدم غسل اليدين إلى الرسغ مرة<sup>(٤)</sup>.

قال السرخسي - على ما في الذخيرة -: «الأصح عندي أن يعيد غسل اليدين ظاهرهما وباطنهما؛ لأن الأول كان سُنَّة افتتاح الوضوء، فلا ينوب عن فرض الوضوء. وهو مشكل؛ لأن المقصود هو التطهير<sup>(٥)</sup> بأي طريق حصل، فلا معنى لإعادته»<sup>(٦)</sup>.

**قوله: «وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء»<sup>(٧)</sup>.**

كان أنسب من الحديث الذي ذكره ما رواه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ ﷺ إِذَا مَسَّ طَهُورَهُ سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى ثُمَّ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى يَدَيْهِ»<sup>(٨)</sup> والحديث الذي ذكره: رواه أبو داود: عن يعقوب بن [سلمة]<sup>(٩)</sup> عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ عَلَيْهِ»، وابن ماجه، وأحمد<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: المحيط البرهاني ١/١٢٢ وفيه عن أبي يوسف ولا يجوز الغسل. وكذا في البدائع ١/١٢٣، والبحر الرائق ١/١٦٦.

(٢) وهو قول الأكثرين، وقيل: قبل الاستنجاء، وقيل: بعده. ينظر: المحيط البرهاني ١/٤١ - ٤٢، الجوهرة النيرة ١/٥، التاتارخانية ١/٩٦، البحر الرائق ١/٣٧، الفتاوى الهندية ٨/١.

(٣) في (أ): «الأول».

(٤) ينظر: الأصل ١/٢٨، المحيط البرهاني ١/٤٢، عمدة القاري ٣/١٠٤.

(٥) في (أ): «التطهر».

(٦) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٥ب، المحيط البرهاني ١/٤٢، البناية ١/١٣٢.

(٧) ينظر: الهداية ١/١٧ - ١٨.

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٢١، برقم (٢٢٤).

(٩) في (أ) و(ب): «مسلمة»، وهو تصحيف.

(١٠) مسند أحمد رقم (٩٤١٨)، وأبو داود رقم (١٠١)، وابن ماجه رقم (٣٩٩) كلهم =

قال أبو بكر الأثرم: «سمعت أحمد يقول: ليس في هذا حديث يثبت، وقال: أنا لا أمره بالإعادة، وأرجو أن يجزئه الوضوء؛ لأنه ليس فيه حديث أحكم به»، ذكر ذلك عنه أبو الفرج<sup>(١)</sup>.

وقال البخاري: «لا يعرف [لسلمة]<sup>(٢)</sup> سماع عن<sup>(٣)</sup> أبي هريرة، ولا ليعقوب سماع من أبيه<sup>(٤)</sup>. وفيها<sup>(٥)</sup> أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنه سُنَّة، ذكره في المحيط، وشرح مختصر الكرخي، [كذا في المبسوط]<sup>(٦)</sup>، والتحفة، والغنية، والمنافع<sup>(٧)</sup>.

وقال المرغيناني<sup>(٨)</sup>: «هو الصحيح، وقال: في ظاهر الرواية: هي أدب، قال: وإنما ذكرت بلفظة<sup>(٩)</sup> الاستحباب<sup>(١٠)</sup>»<sup>(١١)</sup>.

- = بلفظ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».
- وقد صحح الحاكم إسناده في المستدرک ٢٣٢/١، وقال ابن كثير في إرشاد الفقيه ص ٣٦: «وقد روي من طرق آخر يشد بعضها بعضاً، فهو حديث حسن أو صحيح».
- (١) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف ١/١٤٣.
- (٢) في (أ) و(ب): «المسلمة».
- (٣) في (ب): «من».
- (٤) ينظر: التاريخ الكبير ٧٦/٤.
- (٥) أي: في التسمية، وفي (ب): «وفيهما».
- (٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) هنا، وأوردها بعد كلام المرغيناني.
- (٧) ينظر: المبسوط ١/٥٤، المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٣/أ، شرح مختصر الكرخي للقدوري ١/١٢١، تحفة الفقهاء ١/١٢، المستصفى ١/١٨٨، البناية ١/١٥٢.
- (٨) كذا نسبه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْمَرْغِينَانِي وَهُوَ أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِي بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْمَرْغِينَانِي، الملقب بظهير الدين، من كبار فقهاء الحنفية، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٥٠٦ هـ.
- ينظر: الجواهر المضية ٢/٥١٦، الأثمار الجنية ٢/٥١٣، الفوائد البهية ص ١٢١.
- وقد وقفت على نسخة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، باسم: الفتاوى الظهيرية المرغينانية، لعلني بن عبد العزيز المرغيناني، رقم الحفظ (١٥٠٩١)، فوجدتها عين الفتاوى الظهيرية لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبُخَارِيِّ.
- (٩) في (أ): «بلفظ».
- (١٠) ينظر: الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق ٢/أ، البناية ١/١٤٢، التاتارخانية ١/٩٨.
- (١١) ورد في (أ) هنا زيادة: «كذا في المبسوط»، ومحلها قبل كلام المرغيناني كما في النسخة (ب).

وقال صاحب الهداية: والأصح أنها مستحبة<sup>(١)</sup>، وهو القول الثاني.  
والقول الثالث: أنها واجبة، قال الرازي: وهو قول بعض أهل الحديث<sup>(٢)</sup>، ويُعزى إلى أحمد<sup>(٣)</sup>.

قال ابن بطلال: «ذهب بعض من زعم أنه من أهل العلم إلى أنها فرض في<sup>(٤)</sup> الوضوء»<sup>(٥)</sup>.

وقال إسحاق: إن تركها عامداً لم يجزئه، وإن تركها ناسياً أجزأه<sup>(٦)</sup>.  
وقال القدوري: «قال قوم: إن التسمية في أول الوضوء فرض، وهذا غلط»<sup>(٧)</sup>.

وعن مالك: أنه أنكر التسمية<sup>(٨)</sup> في أول الوضوء، فقال: أتريد أن تذبح؟<sup>(٩)</sup>.  
قلت: إن كان إنكاره كونها شرطاً كما تكون شرطاً لحل الذبيحة فهو موجه، وإن كان إنكاره كونها مستحبة وسنة في أول الوضوء، فإنكاره ليس له وجه؛ لما ذكرنا من حديث عائشة، ولما روي عنه عليه السلام أنه قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ»<sup>(١٠)</sup>.

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا لِجَمِيعِ بَدَنِهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا

(١) ينظر: الهداية ١/١٨. (٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٥٧.

(٣) عن أحمد روايتان: إحداهما: أنها واجبة، وهي المذهب، والثانية: أنها مستحبة، ينظر: الكافي ١/٥٣، الفروع ١/١٧٣، الإنصاف ١/٢٧٣، شرح منتهى الإرادات ١/٩١.

(٤) «في» ساقط من (ب). (٥) ينظر: شرح صحيح البخاري ١/٢٣٠.

(٦) وحكي عنه أيضاً أنه قال: الاحتياط الإعادة. ينظر: سنن الترمذي ص ٨، الأوسط ١/٣٦٨، معالم السنن ١/٨٨.

(٧) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١/١٢٢، البناية ١/١٣٨.

(٨) من هنا في (ب) سقط بمقدار عشرة ألواح. ينظر: نهاية السقط في: ص ٣١٦.

(٩) هذه إحدى الروايات عن مالك، والثانية: الاستحباب وهي المشهورة والمعتمدة في المذهب، والثالثة: التخيير، والرابعة: الكراهة. ينظر: الذخيرة ١/٢٨٤، كفاية الطالب ١/٣٣٩، حاشية العدوي على كفاية الطالب ١/٣٣٩.

(١٠) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي والسماع ٢/٦٩، رقم (١٢١٠)، بلفظ: «كل أمر لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم أقطع»، وضعفه الألباني في الإرواء ١/٢٩.

لِمَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ»، رواه الدارقطني، والبيهقي<sup>(١)</sup>، وضعفه أئمة الحديث.  
ونص القرآن ينفي كونها فرضاً؛ لأنها زيادة على الكتاب بخبر الواحد ولم يثبت.

ولأن خبر الواحد لا يثبت وجوب ما يعم به البلوى عندنا.  
ولأنه ﷺ عَلَّمَ الْأَعْرَابِيَّ الْوُضُوءَ<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر له التسمية، وهو جاهلٌ  
أحكامَ الوضوء، فلو كانت شرطاً لعلمه إياها.  
ولأن كل من حكى صفة وضوئه ﷺ في الأحاديث الصحيحة لم يذكر  
التسمية، ولو كانت شرطاً لصحته لذكرها.  
ولأنها لو كانت شرطاً لصحته لذكرها، ولأنها لو كانت شرطاً لصحته  
لاستوى فيها العمد والنسيان كتحريم الصلاة.

ثم هو إن يثبت يحمل على نفي الفضيلة والكمال على ما عرف في غيره،  
كقوله: «لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(٣)</sup>، و«لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةٌ لَهُ»<sup>(٤)</sup>.  
ثم هو لا يوجبها عند غسل الجنابة والحيض مع جواز الصلاة بذلك،  
وهذا يناقض ما [عليه إجماع العلماء أن من اغتسل من الجنابة ولم يتوضأ  
وصلى أن صلاته تامة]<sup>(٥)</sup>، قاله ابن بطال.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٢٤، رقم (٢٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٧٤، رقم (٢٠٠).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٨٦١)، والترمذي رقم (٣٠٢) وقال: «حديث حسن»، والنسائي رقم (١٠٥٤)، وابن خزيمة في صحيحه ١/٢٧٤، رقم (٥٤٥).

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن ٢/٢٩٢، رقم (١٥٥٣)، والحاكم في المستدرک ١/٣٦٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٨١، رقم (٤٩٤٢). وضعفه البيهقي في معرفة السنن ٤/١٠٤، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٤١٠: «لا يصح»، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ٢/٧٧: «ضعيف ليس له إسناد ثابت».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ١٥/٥٨١، رقم (٣٠٩٥٦)، وأحمد في المسند رقم (١٢٣٨٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/١٦٣، رقم (٧٢٨١). وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ٣/١٥٦، رقم (٣٠٠٤).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ)، وأتمته من شرح صحيح البخاري لابن بطال ١/٣٢١.

أو يحمل النفي على النهي كقوله تعالى: ﴿لَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، بدليل ما ذكرنا من الحديث الذي دل على الجواز بدونها.

فإن قيل: لِمَ لم تجعلوها واجبة فيه كالفاتحة في الصلاة؟

قيل له: لم تنقل المواظبة عليها فيه كالفاتحة، ولأن الصلاة عبادة مقصودة، والوضوء ليس كذلك، فانحطت رتبته عن ذلك، فأفادت السنة.

ثم أورد في المنافع سؤالاً، فقال: «لا دلالة للحديث على أنها سنة في ابتدائه، فلم جعلتموها سنة في ذلك؟»<sup>(١)</sup>.

وهذا السؤال غير وارد؛ لأنني ذكرت حديث عائشة رضي الله عنها أنها سنة في أوله<sup>(٢)</sup>.

وفي المحيط: «قيل: يُسمي قبل الاستنجاء بالماء؛ لأنه من الوضوء، والبداءة شرعت [ق/١١/أ] فيه التسمية، وقيل: بعده، لأن ذكر اسم الله تعالى حال كشف العورة غير مستحب؛ تعظيماً لاسمه تعالى»<sup>(٣)</sup>.

وفي الكتاب: جمع بين القولين، وقال: هو الصحيح<sup>(٤)</sup>.

وفي جوامع الفقه: «وبدأ بالتسمية بعد الاستنجاء، هو المختار، وعن الحسن: يَأْتَم بِتَرْكِهَا»<sup>(٥)</sup>.

وقال النواوي: «عن أبي حنيفة رواية: أنها ليست مستحبة»<sup>(٦)</sup>.

وهذا غير معروف عنه.

ونختم المسألة بحديث أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ

الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ، ثُمَّ قَالَ: تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّهِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ

(١) ينظر: المستصفى ١/١٩٢.

(٢) وهو حديث: «كَانَ ﷺ إِذَا مَسَّ طَهُورُهُ سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى...» وقد تقدم.

(٣) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٣/أ، بدائع الصنائع ٣٩/١، فتح القدير ٢١/١.

(٤) ينظر: الهداية ٢١/١، وهذا القول هو المصحح في تبیین الحقائق ٤/١، والجوهرية النيرة ٥/١، وغنية المتملي ص ٨، والنهر الفائق ٣٨/١، وحاشية ابن عابدين ١/٢٢٧، واللباب ٩/١.

(٥) ينظر: جوامع الفقه (مخطوط) ق/٨/ب، البناية ١٤٣/١، التاتارخانية ٩٨/١.

(٦) ينظر: المجموع ٣٨٧/١.

أَصَابِعِهِ، وَالْقَوْمُ يَتَوَضَّؤُونَ حَتَّى تَوَضَّؤُوا عَنْ آخِرِهِمْ، وَكَانُوا نَحْوَ سَبْعِينَ رَجُلًا»<sup>(١)</sup>.

قال البيهقي: إسناده جيد<sup>(٢)</sup>، واحتج به في كتابه المعرفة، والسنن، وصَغَفَ بقية الأحاديث<sup>(٣)</sup>.

قوله: «والسواك سُنَّة»<sup>(٤)</sup>.

يقال: سَوَّكَ فاه تسويكًا، فإذا قلت: تسوَّك واستاك لم يُذكر الفم، وجمع السواك: سُوَّك، مثل: كتاب وكُتِبَ، وحمار وحُمِر. قال أبو حنيفة اللغوي<sup>(٥)</sup>: ربما همز سُوَّك.

والسَّوَّك، والمِسْوَاك: اسم العود، يذكر ويؤنث، قاله في المحكم<sup>(٦)</sup>. وكذا في المنافع<sup>(٧)</sup>.

وفي الحواشي: أنه اسم العود، فتكون السُّنَّة استعماله، بحذف المضاف<sup>(٨)</sup>.

وفي العارضة، والتهديب: السواك في العربية: الحركة، يقال: تَسَاوَكَتَ الإبل: إذا تمايلت في مشيها من الضعف<sup>(٩)</sup>، فعلى هذا: لا حذف فيه. واختلف العلماء في السواك، والمذهب: أنه سُنَّة عند مضمضة الوضوء،

(١) أخرجه أحمد في المسند رقم (١٢٦٩٤)، رقم (٧٨)، والدارقطني في السنن ١/ ١١٩، رقم (٢٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى ٧١/ ١، رقم (١٩١).

(٢) عبارته في السنن الكبرى ٤٣/ ١: «هذا أصح ما في التسمية»، وقال النووي في المجموع ٣٨٥/ ١: «وإسناده جيد».

(٣) ينظر: معرفة السنن والآثار ٢٦٦/ ١، السنن الكبرى ٧١/ ١ وما بعدها.

(٤) ينظر: الهداية ٢١/ ١، وعبارته: «وسنن الطهارة: غسل اليدين... والسواك».

(٥) أبو حنيفة اللغوي: هو أحمد بن داود بن وتند الدينوري، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢٨٢ هـ.

ينظر: إنباه الرواة ٧٦/ ١، الطبقات السنية ٣٩٩/ ١، بغية الوعاة ٣٠٦/ ١.

(٦) ينظر: المحكم ١٢٥/ ٧، جمهرة اللغة ٨٥٧/ ٢، تهذيب اللغة ١٧٤/ ١٠.

(٧) ينظر: المستصفي ١٩٢/ ١.

(٨) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق/ ٤/ أ، البناية ١٤٣/ ١.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة ١٧٤/ ١٠، عارضة الأحوذى ٣٩/ ١.

ذكره في المحيط، وشرح مختصر الكرخي، والطحاوي، والتحفة، والغنية، والمنافع، وغيرها<sup>(١)</sup>.

وقال في شرح الطحاوي: أنه سُنَّة فيه، رطبًا أو يابسًا، مبلولًا بالماء أو لا، في جميع الأوقات، على أي حال كان<sup>(٢)</sup>.

وفي المفيد: وقيل: هو من سُنَّة الدين، لا من سُنَّة الوضوء؛ لعدم اختصاصه به.

قلت: يجوز أن يكون من الوضوء وإن لم يختص به، كالسجود ركن في الصلاة وإن لم يختص بها كسجدة التلاوة، والصوم شرط الاعتكاف الواجب وإن لم يختص به.

وقيل: أنه مستحب، قال في خير مطلوب<sup>(٣)</sup>: وهو الصحيح.

واستحبه مالك في كل حال يتغير فيها الفم<sup>(٤)</sup>.

وقال إسحاق بن راهويه: هو فرض<sup>(٥)</sup>.

**قال في الكتاب: «لأنه ﷺ واظب عليه»<sup>(٦)</sup>.**

ولم يذكر المواظبة عند الوضوء، وترك النصوص الواردة بالسواك عند الوضوء، منها:

ما رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه ﷺ قال:

(١) وهو الأصح من المذهب، وعليه الأكثرون. ينظر: مختصر الطحاوي ص ١٧، تحفة الفقهاء ١٣/١، المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٣/ب، شرح مختصر الكرخي للقدوري ١٢١/١، المستصفى ١٩٢/١، البناية ١٤٨/١، حاشية ابن عابدين ٢٣٣/١.

(٢) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للإسبيجابي (مخطوط) (أم القرى) ق ١٦/أ - ب، البناية ١٤٨/١.

(٣) خير مطلوب: للإمام جمال الدين محمود بن أحمد الحصري. ينظر: تاج التراجم ص ٢٨٦.

(٤) ينظر: عارضة الأحوزي ٣٩/١، الذخيرة ٢٨٥/١، الشرح الصغير ٨٨/١.

(٥) ينظر: الحاوي ٨٣/١، البناية ١٤٥/١، وقال النووي في المجموع ٣٢٧/١: «وهذا النقل عن إسحاق غير معروف، ولا يصح عنه».

(٦) ينظر: الهداية ٢٢/١.

«لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ»<sup>(١)</sup>.

وعن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه قال: «لَوْلَا أَنَّ يَشَقُّ عَلَى أُمَّتِهِ لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر: «هذا يدخل في المسند؛ لاتصاله من غير ما وجه»<sup>(٣)</sup>.

وهذا معروف من جهة بشر بن عمر، وروح بن عباد صحيح عنهما عن مالك بسنده مرفوعاً<sup>(٤)</sup>.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه، وكذا النسائي، والدارقطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «السَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ»<sup>(٥)</sup>.

وعن سعيد<sup>(٦)</sup>: «لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ»<sup>(٧)</sup>.

ورواية الكشي من حديث سعيد: «مَعَ كُلِّ طُهُورٍ»، ذكره في الإمام<sup>(٨)</sup>،

(١) أخرج هذا الحديث من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: مالك في الموطأ ١/١١١، رقم (١٧٠) دون ذكر الوضوء، والبخاري رقم (٨٨٧)، بلفظ: «مع كل صلاة»، ومسلم رقم (٢٥٢)، وأحمد في المسند رقم (٧٣٣٩)، كلاهما بلفظ: «عند كل صلاة».

وأخرجه بلفظ المصنف من طريق مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً: أحمد في المسند رقم (٩٩٢٨)، والنسائي في السنن الكبرى ٢/١٩٨، رقم (٣٠٤٣)، وابن خزيمة في صحيحه ١/٧٣، رقم (١٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٥٧، رقم (١٤٦).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ١/١١٢، رقم (١٧١)، والنسائي في السنن الكبرى ٢/١٩٨، رقم (٣٠٤٥) موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: التمهيد ٧/١٩٤، الإمام ١/٣٥٤.

(٤) ينظر: الإمام ١/٣٥٤، البناء ١/١٤٥.

(٥) أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٢/١٩٨، رقم (٣٠٤٣)، وابن خزيمة في صحيحه ١/٧٢، رقم (١٤٠)، وقال في الإمام ١/٣٥٥: «ورواه أبو الحسن الدارقطني في أحاديث مالك التي ليست في الموطأ».

(٦) سعيد: أبو سعد سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري توفي رحمته الله سنة ١٢٣هـ. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ١/٤٠٠، تقريب التهذيب ص ٢٣٦، إسعاف المبطل ص ٧٨٣.

(٧) أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٢/١٩٦، رقم (٣٠٣٢).

(٨) ينظر: الإمام ١/٣٥٦.



وخرجه أحمد أيضاً<sup>(١)</sup>.

فلو كان فرضاً لأمرهم به شق، أو لم يشق.

وفي مسلم: «تَسَوَّكَ ﷺ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ثُمَّ اضْطَجَعَ»<sup>(٢)</sup>.

وفي البخاري: «قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضْوءٍ»، ويروى نحوه عن جابر، وزيد بن خالد عن النبي ﷺ»<sup>(٣)</sup>، وهذا تعليق<sup>(٤)</sup>.

وعن عائشة عن النبي ﷺ: «فَضَّلُ الصَّلَاةِ بِسَوَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سَوَاكِ سَبْعُونَ ضِعْفًا»، أخرجه أحمد<sup>(٥)</sup> من طريق محمد بن إسحاق.

والسواك الواقع عند الوضوء واقع للصلاة؛ لأن الوضوء للصلاة، فيحمل الحديث الذي فيه: «لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٦)</sup>، على ما ذكرنا توفيقاً بين الأحاديث.

ولأن السواك عند الصلاة ربما جرح الفم، وأخرج الدم، وهو نجس بلا خلاف<sup>(٧)</sup>، والخلاف في انتقاض الوضوء به، فينبغي أن يجتنب ذلك.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣٧٤/١٢، رقم (٧٤١٢) من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ الْوُضْوءِ».

(٢) أخرجه مسلم رقم (٧٦٣).

(٣) صحيح البخاري ص ٣١٠، كتاب: الصوم، باب: سواك الرطب واليابس.

(٤) ينظر في وصل هذه التعليقات: عمدة القارئ ٢٧/١١، تغليق التعليق ١٦٠/٣ - ١٦٣، فتح الباري ١٥٩/٤.

(٥) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٢٦٣٤٠)، وابن خزيمة في صحيحه ٧١/١، رقم (١٣٧) وقال: «أنا استثنيت صحة هذا الخبر؛ لأنني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلّسه عنه»، والحاكم في المستدرک ٢٣١/١، رقم (٥١٦)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

(٦) أخرجه البخاري رقم (٨٨٧)، بلفظ: «مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»، ومسلم رقم (٢٥٢)، بلفظ: «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

(٧) وقد نقل الإجماع على نجاسته: ابن عبد البر في التمهيد ٢٣٠/٢٢، والنووي في شرح صحيح مسلم ٥٣١/٣، والعيني في شرح سنن أبي داود ١٨٧/٢.

قال ابن العربي: وكونه سُنَّة أقوى، وظاهره يبطل قول من افترضه<sup>(١)</sup>.

وفيه عشر فوائد: مطهرة للفم، مرضاة للرب، مطردة للشيطان، مفرحة للملائكة، يشد اللثة، يذهب الحفر<sup>(٢)</sup> والبلغم، ويجلو البصر، ويكفر الخطيئة، ويزيد في الحسنات، قاله ابن عباس، وأسنده الدارقطني<sup>(٣)</sup>.

وعند فقدّه يعالج بالأصبع من يده اليمنى، كذا في المبسوط والمحيط<sup>(٤)</sup>؛ لأنه ﷺ كان يفعل ذلك، رواه البيهقي<sup>(٥)</sup>.

**قوله: «المضمضة والاستنشاق»<sup>(٦)</sup>.**

المضمضة: تحريك الماء في الفم، والاستنشاق: إدخال الماء في الأنف، استفعال من النشوق: وهو سغوط يجعل في المنخرين، ونشقت منه ريحاً طيبة، أي: شمت.

وفي المبسوط: «الأفضل أن يتمضمض ثلاثاً، يأخذ لكل مرة ماءً جديداً، ثم يستنشق كذلك»<sup>(٧)</sup>.

وفي المحيط قال: «السُّنَّة، ثم قال: هكذا حكى عثمان وعلي رضي الله عنهما وضوء رسول الله ﷺ»<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: عارضة الأحوزي ٣٩/١.

(٢) الحفر: قيل: هو صفرة تعلو الأسنان، وقيل: بل الصفرة تسمى حَبْرًا، فإذا اخضر فهو قلع، فإذا تركب على اللثة حتى تظهر أصول الأسنان فهو الحفر. ينظر: المحكم ٣/٢٣١، تاج العروس ١١/٦٠، المصباح المنير ١/١٦٢.

(٣) ينظر: عارضة الأحوزي ١/٤٠، والحديث أخرجه الدارقطني في السنن ١/٩١، رقم (١٦٠)، وقال: «معلى بن ميمون ضعيف متروك»، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٣٣٥: «هذا حديث لا يصح».

(٤) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٣ ب، تبين الحقائق ١/٤، البناية ١/١٥٠.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١/٦٦، رقم (١٧٦)، وضعفه، بلفظ: «تجزئ من السواك الأصابع»، قال الزيلعي في نصب الراية ١/٤٩: «حديث غريب».

(٦) ينظر: الهداية ١/٢٣.

(٧) ينظر: المبسوط ١/١٠، وعبارته: «الأفضل أن يتمضمض ثلاثاً، ثم يستنشق ثلاثاً».

(٨) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٣ ب.

قلت: لم يحك واحد منهما أنه أخذ لكل مرة ماءً جديداً، وإنما حُكي أنه ﷺ تمضمض واستنشق ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

وفي بعض طرق حديث علي رضي الله عنه أنه قال: «بِمَاءٍ وَاحِدٍ»<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث عبد الله بن زيد: «بِكَفٍّ وَاحِدَةٍ» رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

وإلى هذا ذهب الشافعي، وإنهما سُتَّان في الوضوء والجنابة<sup>(٤)</sup>. وبه قال مالك<sup>(٥)</sup>، والليث<sup>(٦)</sup>، والأوزاعي<sup>(٧)</sup>.

وذهب ابن أبي ليلي: إلى أنهما واجبان في الطهارتين<sup>(٨)</sup>.

وذهب أبو ثور، وأحمد: إلى أن الاستنشاق واجب فيهما، والمضمضة غير واجبة، هكذا حكاه [ق١٢/أ] ابن بطال عنهما<sup>(٩)</sup>.

وقال أبو الفرج: هما واجبان عند أحمد فيهما<sup>(١٠)</sup>.

وعندنا: هما سُتَّان في الوضوء، واجبان في الجنابة<sup>(١١)</sup>، وبه قال

(١) أخرج حديث عثمان رضي الله عنه في تثليث المضمضة والاستنشاق: أبو داود رقم (١٠٨)، (١٠٩)، وأما حديث علي رضي الله عنه فقد تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند، رقم (١١٧٨)، وأبو داود رقم (١١٣)، البيهقي في السنن الكبرى ١/٨٥، رقم (٢٣٣).

(٣) أخرجه البخاري رقم (١٩١)، بلفظ: «من كفة واحدة»، ومسلم رقم (٢٣٥)، بلفظ: «من كف واحدة».

(٤) ينظر: نهاية المطلب ١/٦٦، الحاوي ١/١٠٣، بحر المذهب ١/٩٨، المجموع ١/٤٠٠.

(٥) ينظر: تهذيب المدونة ١/١٨٣، التفریع ١/١٩١، الإشراف للقاضي عبد الوهاب ١/٣٧ - ٣٨.

(٦) هكذا حكى المصنف عن الليث - وكذا ابن المنذر في الإشراف ١/٢٠٠، وابن قدامة في المغني ١/١٦٦ - وسيأتي في باب الغسل أنها فرض في الجنابة عنده.

(٧) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/٢٠٠، المغني ١/١٦٦.

(٨) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/٢٠٠، المجموع ١/٤٠٠.

(٩) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ١/٢٥٤.

(١٠) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف ١/١٤٤، المغني ١/١٦٦ - ١٦٧، المحرر ١/٥٤ - ٥٥، شرح الزركشي ١/١٨٦، المبدع ١/١٠٠، الفروع ١/١٧٤.

(١١) ينظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، تحفة الفقهاء ١/٢٩، بدائع الصنائع ١/٤٠.

الثوري<sup>(١)</sup>، وإسحاق بن راهويه<sup>(٢)</sup>.

لنا في الوضوء: مواظبته ﷺ عليهما فيه، وهي تفيد السُّنة دون الفرض.  
وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ سُنَّةٌ»، رواه الدارقطني<sup>(٣)</sup>

وقوله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»، أي: السُّنة، رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

وهو محمول على الوضوء؛ لما ذكره بعد في فصل الغسل إن شاء الله تعالى.  
ولأن الفم والأنف ليسا داخلين في حد الوجه، فلا يستفاد وجوبهما من الآية.

ولأنهما من الوجه من وجه دون وجه، فنزلا إلى السُّنة كالأذنين في كونهما من الرأس.

فإن قيل: ينبغي أن يُسنَّ بماء الوجه كما قلتم في مسح الأذنين لَمَّا كانا من الرأس من وجه؛ لما دل عليه الحديث، وهكذا في رواية البيهقي<sup>(٥)</sup>، كذا ذكر في الحواشي<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٢٠٠/١، شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٥٤/١.

(٢) كذا قال المصنف، والمشهور عن إسحاق وجوبهما في الطهارتين، مثل قول ابن أبي ليلى. ينظر: الإشراف لابن المنذر ٢٠٠/١، وشرح صحيح البخاري لابن بطال ١/٢٥٤، والمجموع ٤٠٠/١، والمغني ١/١٦٦.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١٤٦/١، رقم (٢٨٢)، وقال: «إسماعيل بن مسلم ضعيف». وقال في التحقيق ١٤٩/١: «لا يصح»، وفي تلخيص الحبير ١/٢٦٠: «حديث ضعيف».

(٤) أخرجه مسلم رقم (٢٦١)، وتمامه: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكِ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ، قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُضْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ، زَادَ قُتَيْبَةُ: قَالَ وَكَيْعٌ: انْتِقَاصُ الْمَاءِ يَعْنِي: الْإِسْتِنْجَاءَ».

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠٧/١، رقم (٣٠٨)، عن عبد الله بن زيد: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَأَخَذَ لِأُذُنِهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ»، وقال: «وهذا إسناد صحيح».

(٦) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق/٤ ب.

قيل له: ميزنا بين فرض الغسل وفرض المسح في حق التبع، فأفردنا تبع الغسل بالحكم لقوته، ولهذا لا يقام سُنَّةُ الغسل - وهي التثليث - إلا بماء جديد.

**والدليل على تجديد الماء لكل مرة فيهما:** حديث طلحة بن مُصَرِّف - بكسر الراء، وقال القلعي<sup>(١)</sup>: «وَيُرَوَّى بفتحها»، وهو غريب<sup>(٢)</sup> - عن أبيه عن جده - وهو كعب بن عمرو، وقال أبو بكر مُحَمَّدُ إِسْحَاقُ بن خزيمة الحافظ: اسمه عمرو بن كعب، والأول أصح<sup>(٣)</sup> - قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقِ»، رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

وكذا رواه البويطي: بثلاث غرفات للقدم وثلاث للأنف. وحكى إمام الحرمين: القطع بتفضيل الفصل، وبه قطع المحاملي في المقنع، وتأولوا حديث عبد الله بن زيد، ونص الشافعي: أن المراد به الجواز<sup>(٥)</sup>.

والذين حكوا قولين اختلفوا في الأصح، فصحح الشيرازي، والمحاملي في المجموع، والرويانى، والرافعي، وكثيرون: الفصل<sup>(٦)</sup>. ثم اختلفوا هل هما بست غرفات أو بغرفتين؟<sup>(٧)</sup>.

(١) القلعي: هو مُحَمَّدُ بن علي بن الحسن القلعي اليمني، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: تهذيب الرياسة، إيضاح الغوامض، وكنز الحفاظ في غرائب الألفاظ، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٦٣٠هـ.

ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٥٥/٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٤٩/٢، العقود اللؤلؤية ٥٦/١، الأعلام ٢٨١/٦.

(٢) ينظر: المجموع ٣٩٤/١.

(٣) ينظر: الاستيعاب ص ٦٢٨، المجموع ٣٩٤/١.

(٤) أخرجه أبو داود رقم (١٣٩). وضعفه النووي في المجموع ٣٩٣/١، وابن الملقن في البدر المنير ١٠٤/٢.

(٥) ينظر: مختصر المزني ص ٨، نهاية المطلب ٦٦/١، بحر المذهب ٩٨/١، التهذيب ٢٣٧/١، البيان ١١٢/١، العزيز ١٢٣/١، المجموع ٣٩٧/١.

(٦) ينظر: المذهب ٣٩٢/١، بحر المذهب ٩٩/١، العزيز ١٢٣/١، المجموع ٣٩٨/١.

(٧) والأصح أنه بغرفتين، يتمضمض بإحدهما ثلاثاً، ثم يستشق بالثانية ثلاثاً. ينظر: المجموع ٤٠٠/١، منهاج الطالبين ١٨٧/١، كفاية النبيه ٢٨٥/١، مغني المحتاج ١٨٧/١.

ولم يذكر في حديث عثمان، ولقيط بن صبرة، وعلي، في أكثر طرقه، وعمرو بن عبسة: بماء واحد، ولا بكف واحدة<sup>(١)</sup>.

وفي حديث عمرو: «فَتَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَتْ ثَلَاثًا مِنْ ثَلَاثِ غَرَاقَاتٍ»، وهو في الصحيح<sup>(٢)</sup>.

ولأن ما ذكرناه أبلغ في النظافة، فكان أولى.

ولأن الأصل: أن لا ينتقل من عضو إلى عضو حتى يفرغ من الأول.

ولقوله: «مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ» تأويلان:

أحدهما: أنه لم يستعن في المضمضة والاستنشاق باليدين كما يفعل في غسل الوجه.

الثاني: أنه فعلها باليد اليمنى؛ ليكون ردًا على من يقول: يستعمل في المضمضة اليمنى، وفي الاستنشاق اليد اليسرى، لكون الأنف موضع القذى.

قال المرغيناني: «لو أخذ الماء بكفه فتمضمض ببعضه واستنشق بالباقي جاز، وعلى خلافه لا يجوز»<sup>(٣)</sup>.

ثم قيل: الحكمة في تقديمهما اختبار رائحة الماء وطعمه؛ كيلا يكون وضوؤه بما لا يجوز بسبب التغير؛ لأن اللون مشاهد، فسُنَّ لاختبار الرائحة والطعم.

وقيل: الاستنشاق بالشمال؛ لأن اليسار للأقذار.

والسنة المبالغة فيهما إلا في حالة الصوم؛ بحديث لقيط بن صبرة - بكسر الباء - قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: أَسْبَغِ الْوُضُوءَ، وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»، رواه الخمسة، وابن خزيمة، وابن الجارود، وصححه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

(١) قد تقدم تخريج حديث عثمان وعلي وعمرو بن عبسة رضي الله عنهم. وأما حديث لقيط رضي الله عنه فسيأتي تخريجه بعد قليل إن شاء الله تعالى.

(٢) أخرجه البخاري رقم (١٩٢)، ومسلم رقم (٢٣٥) كلاهما عن عمرو بن يحيى بن عمارة عن أبيه عن عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري.

(٣) ينظر: الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق ٢/أ، البحر الرائق ٤٣/١.

(٤) أخرجه أحمد في المسند رقم (١٦٣٤٨)، وأبو داود رقم (١٤٢)، والترمذي رقم =

قوله: «ومسح الأذنين»<sup>(١)</sup>.

مذهب الشافعي: أنهما ليستا من الرأس، ولا من الوجه، نقله النواوي في شرح المذهب، ويؤخذ لهما ماءً جديدًا، ولو أمسك بعض أصابعه بمائه الذي أخذه للرأس فمسح به أذنيه، صحَّ<sup>(٢)</sup>.

وقال الزهري: هما من الوجه، فيغسلان معه<sup>(٣)</sup>.

وقال الشعبي، والحسن بن صالح: ما أقبل منهما فهو من الوجه يغسل معه، وما أدبر من الرأس يمسح معه، واختاره إسحاق بن راهويه<sup>(٤)</sup>.

وقال الأكثرون: هما من الرأس، قال ابن المنذر: «رويناه عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي موسى، وبه قال عطاء، وابن المسيب، والحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، والنخعي، وابن سيرين، وابن جبير، وقتادة، ومالك»<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>. وهو قول أصحابنا<sup>(٧)</sup>.

قال أبو عيسى الترمذي: «وهو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم، وبه قال الثوري، وابن المبارك، وأحمد»<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup>. وفي المحيط: «ومسح الأذنين سُنَّة بماء الرأس»<sup>(١٠)</sup>.

= (٧٨٨)، والنسائي رقم (٨٧)، وابن ماجه رقم (٤٠٧)، وابن خزيمة في صحيحه ١/ ٧٨، رقم (١٥٠)، وابن الجارود في المنتقى رقم (٨٠). وصححه البغوي وابن القطان. ينظر: تلخيص الحبير ١/ ٢٦٥.

(١) ينظر: الهداية ١/ ٢٧.

(٢) ينظر: المجموع ١/ ٤٤٣، البيان ١/ ١٢٩.

(٣) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/ ٢١٤، المجموع ١/ ٤٤٣.

(٤) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/ ٢١٤، المجموع ١/ ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٥) ينظر: الكافي ص ٢٣، الذخيرة ١/ ٢٦٤، شرح ابن ناجي على الرسالة ١/ ١١٦.

(٦) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/ ٢١٤، المجموع ١/ ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٧) ينظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، تبين الحقائق ١/ ٦، فتح القدير ١/ ٢٧.

(٨) وهو المذهب، وعنه رواية أخرى: أنهما عضوان مستقلان. ينظر: المحرر ١/ ٥٦،

الفروع ١/ ١٨١، الإنصاف ١/ ٢٨٨، كشف القناع ١/ ٩٢.

(٩) ينظر: سنن الترمذي ص ١١، المجموع ١/ ٤٤٤.

(١٠) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٤/ أ.

وفي المبسوط: «الأفضل أن يمسح ما أقبل من أذنيه مع الرأس، وإن غسل ما أقبل منهما مع الوجه جاز؛ لأنه مسح وزيادة، ولا يأخذ لهما ماءً جديدًا»<sup>(١)</sup>.

ولنا: قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، قيل: المراد به الأذن<sup>(٢)</sup>.

وقوله ﷺ في حديث أبي أمامة: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، رواه أبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي<sup>(٣)</sup>.

وروي من رواية ابن عباس، وابن عمر، وأنس، وعبد الله بن زيد، وأبي هريرة، وعائشة<sup>(٤)</sup>.

وذكر أبو الفرج بن الجوزي سبعة أحاديث أن الأذنين من الرأس، قال: «وروي ذلك من طرق كثيرة فيها ضعف، فاقتصرنا على السبعة»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو بكر ابن العربي: ذكر الأذنين من الرأس ابنُ عباس<sup>(٦)</sup>، والرُّبِيعُ بنت معوذ<sup>(٧)</sup>، في وضوئه ﷺ، وبيانهما أقوى من سكوت غيرهما<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: المبسوط ١/ ٦٢ - ٦٣.

(٢) ينظر: زاد المسير ٣/ ٢٦٤، تفسير البحر المحيط ٤/ ٣٩٣.

(٣) أخرجه أحمد في المسند رقم (٢٢٢٨٢)، وأبو داود رقم (١٣٤)، والترمذي رقم (٣٧)، وقال: «حديث حسن، ليس إسناده بذلك القائم»، وابن ماجه رقم (٤٤٤)، والدارقطني في سننه ١/ ١٨١، رقم (٣٥٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ١٠٨، رقم (٣١٢).

(٤) ينظر: الإمام ١/ ٥٧٥ - ٥٧٩، نصب الراية ١/ ٥٩ - ٦٣، التلخيص الحبير ١/ ٢٨٣ - ٢٨٦.

(٥) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف ١/ ١٦١ - ١٦٦.

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١/ ٣٦٠، رقم (١١٢٣)، بلفظ: «ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ مَاءٍ فَمَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ وَقَالَ بِالْوُسْطَيْنِ مِنْ أَصَابِعِهِ فِي بَاطِنِ أُذُنَيْهِ وَالْإِبْهَامَيْنِ مِنْ وَرَاءِ أُذُنَيْهِ».

(٧) أخرجه الترمذي رقم (٣٤) بلفظ: «مَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ وَصُدْعِيهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً»، وقال: «حديث حسن صحيح».

(٨) ينظر: عارضة الأحوذى ١/ ٥٥.



وحديث ابن عباس إسناده جيد، قاله النواوي<sup>(١)</sup>.

ولا يخلو أن يكون المراد بذلك: الحقيقة والخلقة، وذلك مشاهد لا يحتاج إلى بيانه، ويُعث عليه لبيان الشرع والأحكام دون الخلق والحقائق، أو يكون المراد: أنهما ممسوحان كالرأس، وهذا بعيد؛ فإن اتفاق العضوين في الفرض لا يوجب إضافة أحدهما إلى الآخر، فعُلم أن المراد: أنهما ممسوحان بالماء الذي أخذ للرأس.

وتأويل حديث عبد الله بن زيد: «أَنَّهُ عليه أَخَذَ لِأَذُنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ»<sup>(٢)</sup>: أنه لم يستعمله، أو أنه لم يبق [ق ١٣/أ] في كفه بلة، أو يحمل على الجواز لأن السُّنَّة لا تثبت بمرة واحدة، وإذا كانتا من الرأس لا يؤخذ لهما ماء جديد كسائر أجزاء الرأس.

وذكر الحاكم<sup>(٣)</sup> في المنتقى: لو أخذ غرفة فتمضمض، وغسل وجهه، قال: لا يجزئه<sup>(٤)</sup>، فإذا أقامهما بماء واحد كان المفروض تبعاً للمسنون فلا يجوز، وهنا يكون المسنون تبعاً للمفروض فيجوز.

ويُرد على من جعلهما من الوجه: عدم لزوم مسحهما في التيمم، مع وجوب مسح جميع الوجه فيه، وكان عليه يمسحهما، ولم ينقل عنه غسلهما مع وجوب غسل الوجه.

(١) ينظر: المجموع ١/٤٤٥.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١/١٠٧، رقم (٣٠٨)، وقال: «هذا إسناد صحيح».

(٣) الحاكم: أبو الفضل مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد المروزي البلخي، الشهير بالحاكم الشهيد، من كبار فقهاء الحنفية وإمامهم في عصره، من تصانيفه: الكافي، والمنتقى، قُتل رحمته بمرور سنة ٣٣٤هـ.

ينظر: الجواهر المضية ٣/٣١٣، الأثمار الجنية ٢/٦١٥، الفوائد البهية ص ١٨٥.

(٤) كذا في (أ)، وفي المبسوط ١/٦٣: «أجزأه»، ونصه: «وذكر الحاكم رحمته في المنتقى: إذا أخذ غرفة من الماء فتمضمض بها وغسل وجهه أجزأه، وبعد التسليم قلنا: المضمضة والاستنشاق مقدمان على غسل الوجه، فإذا أقامهما بماء واحد كان المفروض تبعاً للمسنون، وذلك لا يجوز، وهاهنا إذا أقامهما بماء واحد يكون المسنون تبعاً للمفروض، وذلك مستقيم».

ورؤي عن إسحاق بن راهويه: أن من تركهما عمدًا لم تصح طهارته<sup>(١)</sup>.  
وعن الشيعة: لا يستحب مسحهما<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن سريج: أنه كان يغسل أذنيه مع وجهه، ويمسحهما مع رأسه  
ومفردتين؛ احتياطًا في العمل بمذاهب العلماء<sup>(٣)</sup>.

وقد غلط من غلّطه زاعمًا أن الجمع لم يقل به أحد؛ فإن الشافعي  
استحب غسل النزعتين - وهما جانبًا الجبهة اللذان حف<sup>(٤)</sup> عنهما الشعر - مع  
الوجه، مع أنهما يمسحان في الرأس<sup>(٥)</sup>.  
قوله: «وتخليل اللحية»<sup>(٦)</sup>.

فيه أقوال أربعة:

القول الأول: أنه واجب، يروى ذلك: عن سعيد بن جبير<sup>(٧)</sup>، وابن  
عبد الحكم من المالكية<sup>(٨)</sup>.

القول الثاني: أنه سنة، وبه قال أبو يوسف، والشافعي<sup>(٩)</sup>، ورواية عن  
مُحمَّد<sup>(١٠)</sup>.

قال في خير مطلوب: وهو الأصح.

(١) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٢١٦/١، المجموع ٤٤٦/١، البناء ١٥٨/١.

(٢) ينظر: المجموع ٤٤٦/١، البناء ١٥٨/١.

(٣) ينظر: البيان ١٣٠/١، كفاية النبيه ٣٠٦/١.

(٤) كذا، بالحاء المهملة. ولعل الأقرب: «حف» بالخاء المعجمة، أي: انحسر.

(٥) ينظر: المجموع ٤٤٦/١ - ٤٤٧، البناء ١٥٨/١.

(٦) ينظر: الهداية ٢٨/١.

(٧) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٢٠٤/١، مختصر اختلاف الفقهاء ١٣٥/١.

(٨) وهو أيضًا قول مالك في رواية ابن وهب وابن نافع. ينظر: النوادر والزيادات ١/١

٣٤، البيان والتحصيل ٩٣/١، التوضيح ١١٠/١، مواهب الجليل ٢٧٣/١.

(٩) وفي وجه شاذ: يجب. ينظر: التنبيه ص ١٢، روضة الطالبين ١٧٠/١، تحفة المحتاج  
٢٣٤/١.

(١٠) وهو الأصح في المذهب. ينظر: التاتارخانية ١٠٩/١، البناء ١٦٢/١، شرح منية  
المصلي ص ٩، فتح القدير ٣١/١، البحر الرائق ٤٥/١، حاشية ابن عابدين ٢٣٨/١.

**القول الثالث:** أنه مستحب، وفي المحيط: «أدب، وليس بمسنون، وهو قول أبي حنيفة، ومُحمَّد»<sup>(١)</sup>.

وقال القدوري في شرح مختصر الكرخي: «هو سُنَّة عند أبي يوسف، جائز عند أبي حنيفة ومُحمَّد»<sup>(٢)</sup>، وهو الذي ذكره صاحب الهداية<sup>(٣)</sup>.

وقال فخر الإسلام<sup>(٤)</sup> في المبسوط: وتخليل اللحية مستحب عند أبي حنيفة، وعندهما سُنَّة<sup>(٥)</sup>.

وفي المفيد والمزيد: هو من آداب الوضوء عندهما، وعند أبي يوسف سُنَّة، وكذا في التحفة، والغنية<sup>(٦)</sup>.

وفي شرح الطحاوي: الأفضل تخليلها، وإن لم يفعل أجزأه<sup>(٧)</sup>.

**القول الرابع:** لا يستحب، قاله مالك في العتبية<sup>(٨)</sup>.

**وصفته:** أن يخللها بأصابعه من أسفلها، وتفسيره: أن يدخل أصابع يديه في خللها، وهي الفروج التي بين الشعر، ومنه الخليل؛ لدخول حبه فروج الجسم حتى بلغ القلب.

**وجه الأول:** حديث أنس: «أَنَّهُ ﷺ أَخَذَ كَفًّا مِنْ الْمَاءِ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنْكِهِ، فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ الْكَرِيمَةَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي»، رواه أبو داود،

(١) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق٣/ب، البناية ١٦٢/١، فتح القدير ٢٩/١.

(٢) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١٢٩/١.

(٣) ينظر: الهداية ٢٩/١.

(٤) فخر الإسلام: أبو الحسن علي بن مُحمَّد بن الحسين البزدوي، الإمام الفقيه الأصولي، المعروف بفخر الإسلام، من كبار فقهاء الحنفية وأئمتهم، من تصانيفه: أصول البزدوي، والمبسوط، وشرح الجامع الكبير، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِسْمَرْقَنْد سنة ٤٨٢هـ. ينظر: الجواهر المضية ٥٩٤/٢، تاج التراجم ص ٢٠٥، الأثمار الحنية ٥١٧/٢.

(٥) ينظر: المستصفى ١٩٩/١ - ٢٠٠.

(٦) ينظر: تحفة الفقهاء ١٤/١، بدائع الصنائع ٤٤/١.

(٧) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للإسبيجاني (مخطوط) (أم القرى) ق١٧/أ، البناية ١/١٦٢.

(٨) ينظر: البيان والتحصيل ٩٣/١، التوضيح ١١٠/١، مواهب الجليل ٢٧٣/١.

وليس فيه ذكر جبريل<sup>(١)</sup>، والأمر للوجوب.

**وجه السنة:** حديث عثمان رضي الله عنه: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحْلِلُ لِحَيْتَهُ»، قال الترمذي: «حسن صحيح»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر ابن عبد البر: رُوي عنه عليه السلام أنه خلل لحيته في الوضوء من وجوه كلها ضعاف<sup>(٣)</sup>.

**قلت:** العجب من أبي عمر كيف يقول هذا؟ وحديث عثمان صححه الترمذي كما تقدم.

وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل: «سمعت أبي يقول: لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث»<sup>(٤)</sup>، فوافق أبا عمر.

ثم نظرنا، فإذا الذي صححه الترمذي هو من حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عثمان<sup>(٥)</sup>.

قال يحيى بن معين: عامر ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وليس من وائل بسيل<sup>(٦)</sup>.

فعاد القول على الترمذي في تصحيحه حديثه.

(١) أخرجه أبو داود رقم (١٤٥). قال في تلخيص الحبير ١/٢٧٤: «في إسناده الوليد بن زروان، وهو مجهول الحال»، وصححه الألباني لطرقه وشواهده في صحيح سنن أبي داود ١/٢٤٦.

وأما ذكر جبريل فقد أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ١/٢٨٤، عن أنس مرفوعاً بلفظ: «أتاني جبريل فقال: إذا توضأت فخلل لحيتك»، وفيه الهيثم بن جمار، ضعفه أحمد وابن معين. ينظر: الكامل في الضعفاء ٧/١٠١، نصب الراية ١/٦٦.

(٢) أخرجه الترمذي رقم (٣١)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وقال محمد بن إسماعيل: أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان، وابن ماجه رقم (٤٣٠). وحسنه البخاري، وابن الملقن، وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم. ينظر: العلل الكبير للترمذي ١/٣٣، البدر المنير ٢/١٨٥.

(٣) ينظر: التمهيد ٢٠/١٢٠. (٤) ينظر: العلل لابن أبي حاتم ١/٥٥٣.

(٥) ينظر: سنن الترمذي ص ١٠.

(٦) ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة ٣/١٨٧، الجرح والتعديل ٦/٣٢٢، نصب الراية ١/٦٧.

وقال الطحاوي: التيمم واجب فيه مسح البشرة قبل نبات اللحية في الوجه، ثم سقط بعده عند جميعهم، فكذا في الوضوء<sup>(١)</sup>.

ولهما: أن السنة إكمال الفرض في محله، كتخليل أصابع الرجلين، والمضمضة، والاستنشاق؛ لأن الفم والأنف من الوجه من وجه، ولا كذلك ما تحت اللحية؛ لسقوطه بنبات اللحية.

وذكر أصحابنا أنه عليه السلام كان إذا خلل لحيته الكريمة شبك أصابعه كأنها أسنان مشط<sup>(٢)</sup>.

وليس لذلك كله ذكر في كتب الحديث<sup>(٣)</sup>، وإنما ذكر ابن ماجه، والدارقطني عن ابن عمر: «وَشَبَكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا»<sup>(٤)</sup>، ولم يزد.

وقال الدارقطني: الصواب أنه موقوف على ابن عمر<sup>(٥)</sup>.

وذكر الرازي: كأنها أسنان مشط<sup>(٦)</sup>.

«وتخليل الأصابع»<sup>(٧)</sup>.

ذكر في الغنية، والتحفة، والمنافع: أصابع اليدين والرجلين<sup>(٨)</sup>.

وسكت الجمهور عن ذكر اليدين؛ لحصول وصول الماء أثناء أصابعهما

(١) ينظر: مختصر اختلاف الفقهاء ١٣٥/١.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٤٥/١، الاختيار ٨/١، فتح القدير ٣٠/١.

(٣) قال في البناية ١٦٥/١، بعد أن نقل كلام المصنف: «قلت: والعجب من السروجي كيف غفل (عن حديث) جابر الذي أخرجه ابن عدي المذكور آنفاً؟ وكيف يقول: وليس لذلك كله ذكر في كتب الحديث؟ ثم نسبه إلى أبي بكر الرازي بأن قال: كأنها أسنان مشط، وأبو بكر الرازي لم يقل ذلك من عنده».

وحديث جابر أخرجه ابن عدي في الكامل ٤٠٣/١ من طريق أصرم بن غياث عن مقاتل بن حيان عن الحسن عن جابر، بلفظ: «فرأيت يده يخلل لحيته بأصابعه كأنها أنياب مشط»، وقال: «وأصرم ابن غياث هذا له أحاديث عن مقاتل مناكير كما قاله البخاري والنسائي، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدوق، وليس له كبير حديث».

(٤) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٣٢)، والدارقطني في سننه ١٨٩/١، رقم (٣٧٤).

(٥) ينظر: سنن الدارقطني ١٨٩/١.

(٦) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٣٩/٢. (٧) ينظر: الهداية ٣٠/١.

(٨) ينظر: تحفة الفقهاء ١٣/١، المستصفى ٢٠١/١، البناية ١٦٥/١.

بغسل الوجه واليدين والرجلين. وتخليلهما يكون بالتشبيك بينهما.  
وفي الذخيرة: «تخليل الأصابع إذا كانت مضمومة وهو يتوضأ من الإناء  
فرض»<sup>(١)</sup>.

قال المرغيناني: «بماء متقاطر»<sup>(٢)</sup>.

قلت: المراد وصول الماء إلى أثنائها، لا نفس التخليل، ولهذا قال<sup>(٣)</sup>:  
«وإن توضأ في الماء الجاري أو الحوض وأدخل رجليه الماء يجرئه ترك  
التخليل وإن كانت منضمة».

وفي جوامع الفقه للعتابي: «تخليل أصابع الرجلين إذا كانت منضمة  
واجب»<sup>(٤)</sup>.

والمراد بالتخليل ما ذكرناه.

وفي شرح شيخ الإسلام<sup>(٥)</sup>: أن تخليلها قبل وصول الماء إلى أثنائها  
فرض، وبعده سُنَّة.

وقال شمس الأئمة الحلواني: سُنَّة مطلقاً<sup>(٦)</sup>، وهو قول الشافعي<sup>(٧)</sup>،  
وأحمد<sup>(٨)</sup>.

ومن الناس من قال: تخليل أصابع الرجلين فرض<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٥/ب، المحيط البرهاني ٣٩١/١.

(٢) ينظر: الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق/٢/أ، ونصه: «وإن كانت الأصابع مضمومة يجب  
تخليل الأصابع لا محالة بماء متقاطر».

(٣) أي صاحب الذخيرة البرهانية.

(٤) ينظر: جوامع الفقه (مخطوط) ق/٩/أ، البناية ١٦٦/١.

(٥) هو الإمام خواهر زاده، وشرحه المبسوط. ينظر: المستصفى ٢٠١/١.

(٦) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٥/ب، المحيط البرهاني ٤٠/١، البناية ١٦٦/١.

(٧) ينظر: نهاية المطلب ٨٥/١، البيان ١٣٣/١، العزيز ١٣٠/١، مغني المحتاج ١/١٩١.

(٨) ينظر: الكافي ٧٣/١، شرح منتهى الإرادات ٩٣/١، التوضيح ٢٣٢/١.

(٩) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٥/ب، المحيط البرهاني ٤٠/١، البناية ١/١٦٦.

وهو واجب في اليدين عند مالك<sup>(١)</sup>.

وقال إسحاق بن راهويه: وكذا في الرجلين<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: لا يلزم في الرجلين، ذكره في العتبية؛ لأنها متلاصقة يشق إيصال الماء إليها، وإنها تجب عنده في الجنابة، وإذا كانت أصابع يديه ورجليه متلاصقة سقط ذلك كله فيها، ولم يلزم فصلها عنده<sup>(٣)</sup>.

وقال في المبسوط: «لم يذكر تحريك الخاتم ونزعه، وذكر أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني - عرض المأمون عليه القضاء فأبى - عن مُحَمَّد: أن نزعه في الوضوء ليس بشيء، قال: والحاصل إن كان واسعاً يدخل الماء تحته فلا حاجة إلى نزعه، ولا تحريكه، وإلا يجب نزعه، وفي التيمم يجب نزعه»<sup>(٤)</sup>.

وفي المحيط: «إن كان ضيقاً ولم ينزعه جاز، والاحتياط في تحريكه»<sup>(٥)</sup>. [ق ١٤/أ]

وفيه أحاديث:

الأول: حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال [ق ١٤/أ]: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ»، رواه ابن ماجه، وأحمد، والترمذي، وقال: حسن غريب<sup>(٦)</sup>، وضعفه مالك<sup>(٧)</sup>.

الحديث الثاني: عن المستورد بن شداد قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) ينظر: عقد الجواهر ٣٩/١، التاج والإكليل ٢٨١/١، مواهب الجليل ٢٨٢/١.

(٢) ينظر: عارضة الأحوزي ٥٦/١.

(٣) والمذهب أنه يندب تخليهما. ينظر: البيان والتحصيل ٧٨/١، عارضة الأحوزي ٥٦ - ٥٧.

(٤) وهو المذهب. ينظر: المبسوط ١٤/١، بدائع الصنائع ٤٣/١، شرح الوقاية ص ١١.

(٥) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٣/ب.

(٦) أخرجه أحمد في المسند رقم (٢٦٠٤)، والترمذي رقم (٣٩)، وابن ماجه رقم (٤٤٧). وحسنه البخاري كما في العلل الكبير للترمذي ص ٣٤.

(٧) قال النووي في المجموع ٤٥٤/١: «وهذا الحديث من رواية صالح مولى التوأمة، وقد ضعفه مالك، فلعله اعتضد فصار حسناً كما قاله الترمذي».

تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصِرِهِ»، رواه أبو داود، وأحمد، وابن ماجه، والترمذي، والبيهقي<sup>(١)</sup>، وهو من حديث عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف.

**الحديث الثالث:** عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَلِّلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَيَقُولُ: خَلَّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ لَا يُخَلِّلُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهَا بِالنَّارِ»، وهو ضعيف؛ لأنه من رواية عمر بن قيس، قال البخاري: منكر الحديث<sup>(٢)</sup>، رواه الدارقطني<sup>(٣)</sup>، وقال: «عمر بن قيس: ضعيف»<sup>(٤)</sup>.

**الحديث الرابع:** حديث لقيط بن صبرة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ»، قال الترمذي: حسن صحيح<sup>(٥)</sup>.

**الحديث الخامس:** عن عثمان رضي الله عنه: «أَنَّهُ خَلَّلَ بَيْنَ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا فَعَلْتُ»، رواه الدارقطني، والبيهقي<sup>(٦)</sup>، بإسناد جيد<sup>(٧)</sup>.

**الحديث السادس:** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «خَلَّلُوا أَصَابِعَكُمْ لَا يُخَلِّلُهَا اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ»، في الدارقطني<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في المسند رقم (١٨٠١٠)، وأبو داود رقم (١٤٨)، والترمذي رقم (٤٠)، وقال: «حسن غريب لا نعرفه إلا من طريق ابن لهيعة»، وابن ماجه رقم (٤٤٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٢٤، رقم (٣٦١)، ونقل عن مالك قوله: «إن هذا الحديث حسن». وصححه الألباني ونقل تصحيحه عن ابن القطان كما في صحيح سنن أبي داود ١/٢٥١، وضعفه النووي في المجموع ١/٤٥٤.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير ٦/١٨٧.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٦٦، رقم (٣١٧)، وضعفه النووي في خلاصة الأحكام ١/١١٥، وفي المجموع ١/٤٥٤، وابن حجر في الدراية ١/٢٤.

(٤) ينظر: سنن الدارقطني ١/١٧٧، العلل للدارقطني ١/٢١٣.

(٥) تقدم.

(٦) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٥٠، رقم (٢٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٠٤، رقم (٢٩٥).

(٧) ينظر: المجموع ١/٤٥٤.

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٦٦، رقم (٣١٨)، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨/٤١.



وتحريك الخاتم: وروى الدارقطني وغيره أنه ﷺ: «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَكَ الْخَاتَمَ»، وهو ضعيف<sup>(١)</sup>.

قال البيهقي: «والاعتماد على الأثر، روي عن علي، وابن عمر: أنهما كانا إذا تَوَضَّأَ حركا الخاتم»<sup>(٢)</sup>.

والتخليل إنما يكون سُنَّةً بعد وصول الماء إلى أثناء الأصابع - جمع ثني - بكسر الثاء المثناة وسكون النون - وهو: طي الشيء وداخله - أما قبله فيكون فرضاً.

والوعيد المذكور في الحديث بترك إيصال الماء إليها.

ووجهه: أن الفرض لا يثبت به؛ لأنه من الأحاد لو صح، فلم يبق إلا الوجوب، أو السُنَّة، والوجوب منتف؛ لأنه ﷺ عَلَّمَ الأعرابي الوضوء، ولم يعلمه التخليل، فلو كان واجباً لعلمه.

ولأنه ﷺ: «تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً»<sup>(٣)</sup>، من غير تخليل، فتعين له السُنَّة.

ولأنه إكمال الفرض في محله على ما تقدم.

«وتكرار الغسل إلى الثلاث»<sup>(٤)</sup>.

حكى مُحَمَّد بن جرير الإجماع على أجزاء الوضوء مرة مرة، وذكر صاحب الإبانة عن ابن أبي ليلى: أنه أوجب الثلاث<sup>(٥)</sup>.

وحديث ابن عباس: «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً»، رواه الجماعة إلا

(١) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٤٩)، والدارقطني في سننه ١/١٤٣، رقم (٢٧٣)، وقال: «ومعمر وأبوه ضعيفان، ولا يصح هذا»، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٩٤، رقم (٢٦٠)، وقال: «قال أبو أحمد: سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: معمر بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن أبي رافع منكر الحديث».

(٢) ينظر: سنن البيهقي الكبرى ١/٩٤.

(٣) أخرجه أحمد في المسند رقم (٢٠٧٢)، والبخاري رقم (١٥٧)، وأبو داود رقم (١٣٨)، والترمذي رقم (٤٢)، وقال: «وحديث ابن عباس أحسن شيء في الباب وأصح»، والنسائي رقم (٨٠)، وابن ماجه رقم (٤١١).

(٤) ينظر: الهداية ٣١/١. (٥) ينظر: الإبانة (مخطوط) ق ١١/أ.

مسلماً<sup>(١)</sup>، فدل على إجزائها.

وحديث عبد الله بن زيد بن عاصم - لا ابن عبد ربه -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ»، رواه البخاري وغيره<sup>(٢)</sup>.

وعن عثمان رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا»، رواه البخاري، ومسلم<sup>(٣)</sup>.

فالأول: الفرض، والثاني: السُّنَّة، والوضوء الثالث: كمال السُّنَّة، وهو المذهب.

وقيل: والثانية والثالثة: سُنَّة، وقيل: الثانية: سُنَّة، والثالثة: نفل، وقيل: على العكس، وعن أبي بكر الإسكاف<sup>(٤)</sup>: الثلاث فرض، كإطالة الركوع والسجود، ذكره في مختصر البحر المحيط<sup>(٥)(٦)</sup>.

وحديث عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر أنه رضي الله عنه: «تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، فَقَالَ: هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ، وَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ: هَذَا وَضُوءٌ مَنْ يَضَاعَفَ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَقَالَ: هَذَا وَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»<sup>(٧)</sup>.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البخاري رقم (١٥٨)، وأحمد في المسند رقم (١٦٤٦٤).

(٣) أخرجه البخاري رقم (١٥٩)، ومسلم رقم (٢٣٠)، واللفظ له.

(٤) أبو بكر الإسكاف: أبو بكر مُحَمَّد بن أحمد الإسكاف البلخي، الفقيه الحنفي، إمام كبير جليل القدر، من تصانيفه: شرح الجامع الكبير، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٣٣٣هـ. ينظر: طبقات الحنفية ٧/٢، الجواهر المضية ١٥/٤، الفوائد البهية ص ١٦٠.

(٥) مختصر البحر المحيط: كذا سماه المصنف، والذي يظهر أن مراده كتاب فنية المنية للإمام الزاهدي، فإنه اختصر فيه كتاب البحر المحيط - وهو المشهور بمنية الفقهاء - لأستاذه بديع بن منصور الحنفي. ينظر: كشف الظنون ١/٢٦٦، وأيضاً: ١٣٥٧/٢.

(٦) ينظر: فنية المنية ص ٢.

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٣٤، رقم (٢٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٣٠، رقم (٢٨٠)، وقال: «هكذا روي عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه، وخالفهما غيرهما، وليس في الرواية بأقوياء»، وقال ابن بطال في شرح صحيح البخاري ١/٢٢١: «لا يصح سنده»، وقال القاضي عياض في إكمال المعلم ٢/٤٤ =

وفي بعض طرقه: «وُضُوءُ خَلِيلِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ» مكان: «الْأَنْبِيَاءُ»<sup>(١)</sup>.  
وفي طريق أخرى: «المرسلين»<sup>(٢)</sup>.

عن أبي حاتم، قال: عبد الرحيم متروك الحديث، وأبوه زيد العمي ضعيف - وهو منسوب إلى العم، قيل: كان إذا سئل شيء قال: حتى أسأل عمي<sup>(٣)</sup> - ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ، قال أبو زرعة: هو حديث واهٍ ضعيف - وقال يحيى بن معين: ليس بشيء<sup>(٤)</sup> - وقال أبو زرعة: ومعاوية لم يلحق ابن عمر - وقد وثق زيادًا هذا أبو العباس [الحسن]<sup>(٥)</sup> بن سفيان<sup>(٦)</sup> - انتهى حديثه<sup>(٧)</sup>.

وفي حديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ؟ فَدَعَا بِمَاءٍ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ، وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ»، رواه أبو داود واللفظ له، والنسائي، وابن ماجه<sup>(٨)</sup>.

= «وقد ضَعَّفَ هذا الحديث».

(١) أخرجه ابن ماجه رقم (٤١٩)، والطبراني في المعجم الأوسط ٢٣٩/٦، رقم (٦٢٨٨).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن ١٣٦/١، رقم (٢٦١)، وقال: «تفرد به المسيب بن

واضح عن حفص بن ميسرة، والمسيب ضعيف»، والبيهقي في السنن الكبرى ١/

١٣٠، رقم (٣٧٩)، وقال: «يفرد به المسيب بن واضح، وليس بالقوي».

(٣) ينظر: تاريخ دمشق ٣٨٨/١٩، تهذيب التهذيب ٢/٢٤٣.

(٤) قالها ابن معين في زيد العمي، وفي ابنه عبد الرحيم. ينظر: البدر المنير ١٣٣/٢.

(٥) في (أ): «الحسين»، وهو تصحيف، والتصويب من المصادر التالية.

(٦) ينظر: نصب الراية ٧٣/١، البدر المنير ١٣٤/١، تهذيب التهذيب ٢/٢٤٣.

(٧) تصرف المصنف كثيرًا في نص ابن أبي حاتم، ونصه في العلل ١/٥٥١ - ٥٥٢: «قال

أبي: عبد الرحيم بن زيد متروك الحديث، وزيد العمي ضعيف الحديث، ولا يصح

هذا الحديث عن النبي ﷺ، وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث، فقال: هو عندي

حديث واهٍ، ومعاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر». وينظر: الإمام ٩/٢.

(٨) أخرجه أبو داود رقم (١٣٥)، والنسائي رقم (١٤٠)، وابن ماجه رقم (٤٢٢).

وفي بعض طرقه: «فقد أساء وتعدى وظلم»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو بكر بن العربي: عمرو بن شعيب ضعيف<sup>(٢)</sup>.

وثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد الأصيلي<sup>(٤)</sup>: هذا الحديث الثابت يدل أن هذه الأمة مخصوصة بالوضوء من بين سائر الأمم، فلا يثبت ما روي أنه ﷺ: «تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَقَالَ: هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»<sup>(٥)</sup>، وهو حديث لا يصح كما تقدم.

قال أبو الحسن بن بطلال، والقاضي عياض: كان أبو هريرة يتأوله على الزيادة على حد أعضاء الوضوء، ويتوضأ إلى نصف ساقيه، وإلى منكبيه، وهو شيء لم يتابع عليه، والمسلمون مجمعون على أنه لا يتعدى بالوضوء ما حدّه الله ورسوله، ولم يجاوز ﷺ موضع الوضوء قط، نعم بالدوام عليه، فيكون قد كنى بالغرة عن نور الوجه وبهائه<sup>(٦)</sup>.

قلت: ومن يقول: الحدث يحل جميع البدن، والاقتصار على الأعضاء الأربعة تخفيف ورخصة، لا يمنع أن تكون الزيادة مشروعة؛ لأخذه بالعزيمة وترك الرخصة.

= وصححه النووي في خلاصة الأحكام ١١٦/١، وابن الملقن في البدر المنير ١٤٣/٢.

(١) وهو لفظ النسائي وابن ماجه. ينظر: ما سبق.

(٢) أي: حديثه هذا. ينظر: عارضة الأحوذى ٦٢/١، ونصه: «روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثم قال: من زاد على هذا فقد أساء وظلم، ولم يثبت».

(٣) أخرجه البخاري رقم (١٣٦)، ومسلم رقم (٢٤٦)، واللفظ له.

(٤) الأصيلي: أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي المالكي، انتهت إليه رئاسة المذهب بالأندلس، من تصانيفه: الدلائل على أمهات المسائل، الانتصار، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٣٩٢هـ. ينظر: طبقات الفقهاء ص ١٦٤، ترتيب المدارك ١٣٥/٧، الديباج المذهب ٤٣٣/١.

(٥) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطلال ٢٢١/١، إكمال المعلم ٤٣/٢.

(٦) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطلال ٢٢١/١ - ٢٢٢، إكمال المعلم ٤٤/٢.

قلت: وحديث زيد العمي ليس فيه: «فقد تعدى وظلم»، وحديث عمرو بن شعيب فيه: «فقد تعدى وظلم»، وليس فيه: «توضاً مرة مرة، ومرتين مرتين»، فالذي ذكره في الكتاب مركب من حديثين كما ترى.

وقول الأصيلي: هذا الحديث يدل أن هذه الأمة مخصوصة بالوضوء، غير لازم؛ لجواز أن تكون [١٥/أ] الغرة والتحجيل لهذه الأمة خاصة، وإن كان الوضوء موجوداً في غيرهم؛ لشرفهم وفضلهم على غيرهم.

**ولقوله ﷺ: «فقد تعدى وظلم» تأويلات سبعة:**

**التأويل الأول:** تعدى وأساء في الأدب بتركه السنّة والتأدب بآداب الشرع، وظلم نفسه بما نقصها من الثواب بترداد المرات في الوضوء.

**التأويل الثاني:** زاد على أعضاء الوضوء، أو نقص عنها.

**الثالث:** زاد على المحدود، أو نقص عنه كما ذكرناه.

**الرابع:** زاد على الثلاث معتقداً أن كمال السنّة لا يحصل بالثلاث.

وفي البدائع: هذا التأويل هو الصحيح<sup>(١)</sup>، وفي المحيط، والتحفة، والغنية لم يذكر غيره<sup>(٢)</sup>.

أما لو زاد على الثلاث لطمأنينة القلب عند الشك، أو بنية وضوء آخر، فلا بأس به؛ لحديث ابن عمر أنه ﷺ كان يقول: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»، رواه أبو داود، وابن ماجه، والبيهقي، والترمذي، وضعفه هو وغيره؛ لأنه من رواية عبد الرحمن بن زياد الأفريقي<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٤٢/١.

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء ١٣/١، المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٣/ب.

(٣) أخرجه أبو داود رقم (٦٢)، والترمذي رقم (٥٩)، وقال: «وروى هذا الحديث الإفريقي عن أبي غطفان عن ابن عمر عن النبي ﷺ، حدثنا بذلك الحسين بن حريث المروزي حدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن الإفريقي، وهو إسناده ضعيف»، وابن ماجه رقم (٥١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥١/١، رقم (٧٦٢)، وقال: «عبد الرحمن بن زياد الأفريقي غير قوي».

و«الْوُضُوءُ عَلَى الْوُضُوءِ نُورٌ عَلَى نُورٍ»، لم يذكر في كتب الحديث، وهو مشهور في كتب الفقه.

ولا ينبغي أن يقال في الزيادة على الثلاث بنية وضوء آخر: لا بأس به، إذا كانت الزيادة يؤجر عليها.

ثم قيل: التعدي يرجع إلى الزيادة على الوجه المذكور؛ لأنه مجاوزة الحد، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٩، الطلاق: ١]، والظلم يرجع إلى النقصان، قال تعالى: ﴿وَلَمْ تَظْلِمِ وَتَنْتَهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٢٣]، أي: لم تنقص.

وقال في الحواشي: «قال بعض المشايخ: إنه محمول على نفس الفعل وإن لم يكن ثم اعتقاد؛ فإن الزيادة على الثلاث لا تقع طهارة، ولا يصير الماء به مستعملاً إلا إذا قصد به تجديد الوضوء»<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: ذكر في الجامع: «أن ماء الرابعة في غسل الثوب النجس طهور، وفي العضو النجس مستعمل»<sup>(٢)</sup>، فمقتضى ما ذكره ثمة يقع على طهارة، ويصير الماء به مستعملاً.

قلت: ما ذكر هنا محمول على ما إذا نوى بها القربة، والدليل عليه أنه قال في العتابي: «وماء الرابعة مستعمل في العضو النجس؛ لأن الظاهر هو القربة حتى يقوم الدليل بخلافه»<sup>(٣)</sup>، وفي شرح النظم للنسفي فيه: «لأنه وجد فيه معنى القربة؛ لأن الوضوء على الوضوء نور على نور، فلهذا صار الماء مستعملاً»، انتهى كلامه.

وذكر في المحيط، والإسبيجابي: أن ماء الرابعة لا يصير مستعملاً إلا بالنية<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق/٤/ب.

(٢) ينظر: الجامع الكبير ص ١١، البناية ١/١٧١.

(٣) ينظر: جوامع الفقه (مخطوط) ق/١/ب.

(٤) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للإسبيجابي (مخطوط) (أم القرى) ق/٥/أ - ب، البناية ١/١٧١، البحر الرائق ١/١٧٨، ولم أقف عليه في المحيط الرضوي.

**الخامس:** قيل: فمن زاد على المَدَّ في الوضوء، وعلى الصَّاع في الغسل، أو نقص عن ذلك؛ لحديث أنس أنه رضي الله عنه: «كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ»، رواه البخاري، ومسلم<sup>(١)</sup>.

**السادس:** فمن زاد على الصلوات الخمس والوتر، أو نقص عنها، وهذا بعيد جدًا.

**السابع:** ما تقدم عن بعض المشايخ: أنه محمول على نفس الفعل، وقد ذكرنا السؤال عليه، والجواب عنه.

**قوله:** «يستحب للمتوضئ أن ينوي الطهارة»<sup>(٢)</sup>.

النِّية - بكسر النون وتشديد الياء، وقد تخفف -: إرادة الصلاة بوضوء، أو عبادة لا تستغني عن الطهارة.

ومكان الخلاف: التوضؤ للتبرّد، أو للتعليم، أو سيلان الماء على أعضاء الوضوء من غير قصد ما ذكرناه.

فالحاصل: هي شرط صحة الوضوء الذي هو عبادة إجماعاً<sup>(٣)</sup>، وبدونها هو مفتاح للصلاة عندنا، خلافاً لهم<sup>(٤)</sup>.

ووافقنا الثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي<sup>(٥)</sup>، ومالك في قول<sup>(٦)</sup>.

وقال القرطبي: وكثير من الشافعية على ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٠١)، ومسلم رقم (٣٢٥).

(٢) ينظر: الهداية ٣٣/١.

(٣) ينظر: بداية المجتهد ٣٤٤/١، المبسوط ٧٠/١، حاشية ابن عابدين ٢٢٤/١.

(٤) أي: الأئمة الثلاثة كما سيصرح بعد قليل، ينظر: التفریع ١٩٢/١، التاج والإكليل ٣٣١/١، مواهب الجليل ٣٣٢/١، المجموع ٣٥٥/١، منهج الطلاب ص ٦، كفاية الأخيار ص ٣٥، المذهب الأحمد ص ٦، الشرح الكبير ٣٠٧/١، الإنصاف ٣٠٦/١.

(٥) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١٩٤/١، مختصر اختلاف الفقهاء ١٣٤/١، البناية ١/١٧٣.

(٦) ينظر: شرح التلقين ١٣٨/١، الذخيرة ٢٤٢/١، مواهب الجليل ٣٣٢/١.

(٧) ينظر: تفسير القرطبي ٨٥/٦، وفي المجموع للنووي ٣٥٥/١: «نية شرط في صحة الوضوء والغسل والتيمم بلا خلاف عندنا».

ثم ذكر في المحيط: أنها سُنَّة في الطهارة إلى أول الفصل حتى البداءة بالميامن<sup>(١)</sup>، وكذا في البدائع، والتحفة، والغنية<sup>(٢)</sup>.

ووافقهم على ذلك صاحب الهداية، وخالف المختصر إلا في البداءة بالميامن<sup>(٣)</sup>.

وفي المفيد وافق صاحب الهداية، والصحيح المذكور في المحيط.

### دليل من شرط النية فيه - وهم الأئمة الثلاثة :-

حديث: «الأعمال بالنية»: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري القاضي عن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»<sup>(٤)</sup>، وفي بعض طرقه: «بِالنِّيَّاتِ»<sup>(٥)</sup>. أخرجه كلهم من حديث يحيى بن سعيد، رواه عنه الجهم الغفير والخلق الكثير، وجميع طرقه عن يحيى بن سعيد.

والمشهور فيه أنه فرد من رواية عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ومن رواية علقمة عن عمر، ومن رواية مُحَمَّد بن علقمة، ومن رواية يحيى عن مُحَمَّد.

قال الترمذي: وروى عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد - وهو موثق - عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ: «الأعمال بالنية» فوهموا فيه<sup>(٦)</sup>.

(١) وهي: النية في الوضوء، واستيعاب الرأس بالمسح، وترتيب الوضوء، والبداءة بالميامن.

(٢) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ١/١ ق ٣/أ - ب، تحفة الفقهاء ١١/١ - ١٤، بدائع الصنائع ٣٧/١ - ٤٣.

(٣) أي: أن النية في الوضوء، واستيعاب الرأس بالمسح، وترتيب الوضوء سُنَّة، وأما البداءة بالميامن فهي عنده فضيلة، وخالف القدوري في مختصره حيث جعل جميع ذلك من المستحبات. ينظر: مختصر القدوري ص ١١، الهداية ١/٣٣ - ٣٦.

(٤) أخرجه البخاري رقم (٦٦٨٩)، ومسلم رقم (١٩٠٧).

(٥) أخرجه البخاري رقم (١).

(٦) لم أقف على كلام الترمذي هذا، ولكن ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في عللهم، ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم ٣/٢٦٤، العلل للدارقطني ١٩٣/٢ - ٢٥٣/١١.



قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الحافظ القزويني: «هو حديث غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة»<sup>(١)</sup>.  
و«إنما» من حروف الحصر.

وقوله ﷺ: «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ» الحديث رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، والشطر بمعنى: النصف، أو البعض.

ولهم أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].  
وقالوا: قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، أي: لأجل الصلاة، كما تقول: إذا جاء الشتاء فتأهب، أي: لأجله.

وصار كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والتميم - قال الشافعي رحمه الله: «طهارتان أنى تفترقان»<sup>(٣)</sup> - وكذا في النذور، والكفارات، وسائر أنواع العبادات.

ولنا: ما رواه البخاري، ومسلم أنه ﷺ عَلَّمَ الأعرابي الوضوء<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر له النية؛ لأنه علمه المجزئ، والأعرابي كان جاهلاً بالأحكام والوضوء، فلو كانت النية شرطاً لصحته لبينها له؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

مع أن النافي والمنع - لأن المنع من وراء المنع، وإنما يحتاج إلى الدليل من يقصد الإثبات، [ق١٦/أ] - لا يحتاج إلى دليل.

وما رواه مسلم من حديث أم سلمة: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ، وَعَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ، فَإِذَا أَنْتِ قَدْ طَهَّرْتِ»<sup>(٥)</sup>.

وقد علّمها الغسل الكامل حيث ذكر الثلاث، وإلا فالحِثْيَةُ الواحدة كافية لحصول الطهارة، ولم يشترط لها النية.

(١) ينظر: الإرشاد ١/١٦٧. (٢) أخرجه مسلم رقم (٢٢٣).

(٣) ينظر: مختصر المزني ص ٨، بحر المذهب ١/٨٣.

(٤) أخرجه البخاري رقم (٦٢٥١)، ومسلم رقم (٣٩٧).

(٥) أخرجه مسلم رقم (٣٣٠).

وصار كإزالة النجاسة بالماء، وستر العورة، واستقبال القبلة، والقيام، والركوع، والسجود، والمشي إلى الجمعة، والأذان، والخطبة، وكذا المضمضة والاستنشاق في وجهه، [و]<sup>(١)</sup> غسل الذميمة بغير نية حتى حل وطؤها لزوجها المسلم. وصحح إمام الحرمين: عدم وجوب غسلها إذا أسلمت كما لو كفر ثم أسلم<sup>(٢)(٣)</sup>. ولو امتنعت زوجته المسلمة من غسل الحيض أو وصل الماء إلى يديها قهراً، وحل له وطؤها، وليس لها فيه صنع، فكيف يكون لها فيه نية؟. وفي إعادتها له وجهان للشافعي.

والكافر يصح غسله ووضوؤه دون تيممه في وجهه، وفي وجهه يصح الكل<sup>(٤)</sup>.

ومن أصحابه من قال: الوضوء لا يلزم بالندى<sup>(٥)</sup>.

ولأن الماء طهور، وهو اسم للطاهر في نفسه المطهر لغيره، والمطهر: الميثب للطهارة كالمُسَوَّد: هو الميثب للسواد، وتطهير الطاهر محال، فلا بد من قيام النجاسة في المحل حقيقة أو حكماً، فإذا لاقاها وأزالها طهر المحل، قصد ذلك أو لم يقصد، كالماء للإرواء، والطعام للإشباع. ولأن المَطْهَر لا يقف كونه مطهراً على قصد العبد.

وقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، المراد بها: ثوابها لا صحتها؛ لأنه

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) والأصح في المذهب وجوب غسلها، خلافاً لإمام الحرمين. ينظر: نهاية المطلب ١/ ٦٠ - ٦١، المجموع ١/ ٣٧٣.

(٣) جاء في هامش (أ): «معناه: أن الكافر تجب عليه الكفارة عند الشافعي بالمال، فلو كفر ثم أسلم لا يعيد الكفارة، كذلك المرأة إذا أسلمت لا يجب عليها الغسل على ما صححه البخاري، وعندنا: لا تجب الكفارة على الكافر بناء على أنها عبادة، ولهذا يتأدى بالصوم، فلا يجب على الكافر».

(٤) والصحيح عندهم: لا يصح منه وضوء ولا غسل؛ لأنه ليس من أهل النية. ينظر: نهاية المطلب ١/ ٦٢، المجموع ١/ ٣٧٢، كفاية النبي ١/ ٣١٧.

(٥) لأنه غير مقصود في نفسه، والمذهب انعقاده؛ لأنه واجب شرعاً. ينظر: المجموع ١/ ٤٩٧.

الذي يَطرَد؛ فإن كثيراً من الأعمال توجد وتعتبر شرعاً بدونها.

ولأن إضمار الثواب متفق على إرادته.

ولأنه يلزم من انتفاء الصحة انتفاء الثواب دون العكس، فكان ما ذهبنا إليه أقل إضماراً، فهو أولى.

ولأن إضمار الجواز والصحة يؤدي إلى نسخ الكتاب بخبر الواحد، وهو ممتنع.

ولأن العامل في قوله: «بالنية»، مقدر بإجماع النحاة<sup>(١)</sup>، ولا يجوز أن يتعلق «بالأعمال»؛ لأنها رفع بالابتداء فيبقى بلا خبر فلا يجوز.

فالمقدر: إما مجزئة، أو صحيحة، أو مثبته بالنية، فمثبته أولى بالتقدير لوجهين:

أحدهما: أن عند عدم النية لا يبطل أصل العمل، وعلى إضمار الصحة والإجزاء يبطل، فلا يبطل بالشك.

الثاني: قوله: «ولكل امرئ ما نوى» يدل على الثواب والإجزاء؛ لأن الذي له إنما هو الثواب، وأما العمل فعليه.

وقوله ﷺ: «الوضوء شرط الإيمان»، وقد عُرف من مذهبنا، ومذهب الأشعري والأصوليين: أن العمل لا مدخل له في الإيمان؛ لأنه عبارة عن التصديق<sup>(٢)</sup> دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، أي: مصدق. وفي الحديث الثابت: «الإيمانُ أنْ تُؤْمِنَ بالله،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، شرح الأشموني ٢٠٠/١، شرح ابن عقيل ١٦٣/١.

(٢) فالإيمان عندهم: إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، وأما أعمال الجوارح فهي من لوازم الإيمان لا جزءاً منه، ويسمى أصحاب هذا المذهب بمرجئة الفقهاء؛ لأنهم أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، فجعلوا الإيمان متحققاً بدونه.

وذهب مالك والشافعي وأحمد وسائر أهل الحديث والسنة والجماعة إلى أن الإيمان: إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان. ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٨٨٩/٤ وما بعدها، مجموع الفتاوى ١٢٠/٧ وما بعدها، شرح الطحاوية ص ٣٣١ وما بعدها.

وَمَلَأَيْكُمُوهُ، وَكُتِبَ، وَرُسِلَ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...» الحديث رواه البخاري وغيره<sup>(١)</sup>.

أراد بالإيمان هنا<sup>(٢)</sup>: الصلاة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس؛ لأن الوضوء ليس بعضاً للإيمان الحقيقي، ولا شرطاً لصحته، بخلاف الصلاة؛ فإنه شرط لصحتها، فكان إرادة الصلاة بالإيمان أولى، أو يحتمله، فيحمل عليه لما ذكرنا من الأدلة.

والجواب عن قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]:

الآية تتناول الأمر بالإخلاص في العبادة، ودعوى العبادة في الوضوء ممنوعة.

ولأن العبادة إذا ذكرت مطلقة تنصرف إلى ما يكون مقصوداً في نفسه، كاملاً في جنسه، لا إلى ما يكون شرطاً للعبادة، ووسيلة إليها.

ولأن من اعتقد الإسلام فهو مخلص لله تعالى في جميع العبادات إذا لم يشرك بين الله تعالى في عبادته وبين غيره فيها، ولا في نيتها.

والجواب عن تمسكهم بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾: قلنا: اللام<sup>(٣)</sup> تتعلق بالأمر بالغسل لا بالغسل.

ولأن مثل هذا التقدير إنما يكون باعتبار أنه هو الغالب والمقصود، لا أن الفعل لا يقع إلا له، ألا ترى أن له أن يمس المصحف به، ويسجد للتلاوة، ويفعل كل ما يحتاج إلى الطهارة.

ثم هو منقوض بقول الله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، أي: ما يورث عوراتكم عند كل صلاة، أي: لأجلها.

(١) تقدم.

(٢) أي: في الحديث المتقدم: «الطهور شرط للإيمان».

(٣) جاء في هامش (أ): «مراده باللام: التي تقدمت في تأويل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾، أي: لأجل الصلاة، فهي اللام في لأجل».

وكذا قوله تعالى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠]<sup>(١)</sup> أي: لأجل الصلاة.

وقوله تعالى: ﴿وَيَبَّاكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] أي: لأجل الصلاة؛ إذ لا يجب تطهيرها لغيرها، وقد تركت النية في جميع ذلك.

وأما الفرق بين الوضوء، وبين الصلاة والزكاة والصوم والحج من ثمانية أوجه:

الوجه الأول: أن الوضوء وسيلة وشرط لغيره، والصلاة عبادة مقصودة، فلا يلزم من اشتراط النية للمقصود اشتراطها للوسيلة؛ لرجحان المقصود على الوسيلة كالسعي للجمعة مع نفس الجمعة.

الوجه الثاني: أن الوضوء شرط للصلاة، والحاجة إلى اشتراط النية في المشروط أكثر، بدليل اشتراط النية في الصلاة والصوم والحج، وعدم اشتراطها في أكثر شرائطها.

الوجه الثالث: أن مصلحة المشروط أكثر؛ لانضمام المصلحة الناشئة من الشرط إلى مصلحته، فكانت صيانته عن التعطيل أولى؛ لما في عدمها من تعطيلهما.

الوجه الرابع: أن الصلاة والزكاة والصوم والحج من أركان الإسلام، والوضوء ليس كذلك، فلا يلزم إلحاقه بها.

الوجه الخامس: الصلاة يتكرر وجوبها في اليوم خمس مرات، وتلزم بالنذر قولاً واحداً، وكذا أخواتها، ولا كذلك الوضوء.

الوجه السادس: أن الحث على الإخلاص في الصلاة أكثر وأشد حتى لو صلى لغير الله تعالى أو قصد بالصلاة غرضاً [ق١٧/أ] غير ابتغاء مرضات الله تعالى كان كافراً، ولا كذلك غسل الأعضاء الأربعة لغرض غير الصلاة، ولهذا صح الوضوء عندنا وعندهم في قول من الكافر دون الصلاة وأخواتها.

(١) موضعان في سورة البقرة: من الآيتين ١٤٤، ١٥٠.

**الوجه السابع:** أن المشروط عندهم من النية استباحة الصلاة أو رفع الحدث أو أداء فرض الوضوء، أما كون الفعل لأجل الله تعالى فليس بشرط إجماعاً<sup>(١)</sup>، ونية الإتيان بالصلاة لله شرط لصحتها، فثبت أن إخلاص العبادة لله يشترط في الصلاة دون الوضوء.

**الوجه الثامن:** أن الصلاة تنقسم إلى فرض ونفل على هيئة واحدة في أصلها، ولا يُحصّل أحدهما مقصود الآخر إلا نادراً<sup>(٢)</sup>، وكذا تنقسم إلى أنواع كالصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء، وإلى أداء وقضاء ونذر، ولا يتعين أحدهما بدون النية للزوم الترجيح بغير مرجح، فمست الحاجة إلى نية التعيين، فيلزم أصل النية؛ لأنه يلزم من وجود المقيد وجود المطلق، وهذا المعنى معدوم في الوضوء.

**وأما الجواب عن قول الشافعي: «طهارتان أنى يفترقان» فالفرق بينهما من عشرة أوجه:**

**الأول:** أن التيمم في اللغة هو القصد، قال ابن السكيت: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]، أي: اقصدوه، وقال في الصحاح: تيممته أي: تقصدته<sup>(٣)</sup>.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، أي: لا تقصدوا.

فعند عدم النية ينتفي القصد، فتنتفي ماهية التيمم، بخلاف الوضوء، فإنه عبارة عن الوضوء، وهي النظافة، فهي حاصلة بدون النية، ولهذا لما كان الصوم عبارة عن الإمساك في اللغة اعتبر في الشرع؛ لإنشاء اللغة عنه،

(١) للشافعية في اشتراط الإضافة إلى الله تعالى في نية الوضوء وسائر العبادات وجهان: أحدهما عدم الاشتراط؛ لأن عبادة المسلم لا تكون إلا لله تعالى. ينظر: العزيز ١/ ١٠١، المجموع ١/ ٣٧٦.

(٢) كما لو نوى بصلاته الفرض وتحية المسجد. ينظر: الدر المختار ٢/ ٤٥٩، روضة الطالبين ١/ ١٦٠.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ص ٣١٥، الصحاح ٥/ ٢٠٦٤، تاج العروس ٣٤/ ١٤٠.

وكذا الحج: القصد أو الزيارة في اللغة فاعتبر في الشرع، والصرف عبارة عن التصرف أو صرف الباب فاشتراط قبض العوضين فيه ليتحصل المعنى اللغوي، وإلا يلزم النقل عن الحقيقة اللغوية بالكلية، وذلك خلاف الأصل.

الثاني: أن التيمم أضعف، بدليل انتقاضه برؤية الماء، وبالردة على أحد الوجهين عندهم<sup>(١)</sup>، وجوازه في حالة مخصوصة بخلاف الوضوء، فاشتُرط في التيمم تقوية له.

الثالث: التيمم على خلاف القياس؛ لكونه ملوثاً مغيراً غير رافع للحدث عندهم<sup>(٢)</sup>، وعلى خلاف عندنا<sup>(٣)</sup>، فلو جَوَّزناه بدون النية لزم كثرة مخالفة القياس، بخلاف الوضوء؛ لأنه استعمال المطهر، وهو معقول.

الرابع: أن الوضوء بغير نية يُحصِّل بعض الغرض؛ لكونه رافعاً ومزيلاً للنجاسة الحقيقية وتوهمها في البدن حاصل بخلاف التيمم.

الخامس: أن الفعل شرط في التيمم دون الوضوء حتى لو تعرَّض لمهبط الرياح فيه ونوى لم يخرج عن العهدة، ولو سال الميزاب على رأسه ونوى خرج عن العهدة إجماعاً، فدل أن الحاجة إلى توقيفه أكثر.

السادس: أن الوضوء يصح من الكافر عندنا<sup>(٤)</sup>، وعندهم على وجه، بخلاف التيمم، فكانت الحاجة إلى مراعاة النية في الوضوء أقل.

السابع: لا يصلى عندهم بالتيمم المنوي إلا فريضة واحدة، فعند عدم النية يكون أضعف فلا يفيد شيئاً، بخلاف الوضوء.

الثامن: أن طهورية الماء أقوى من طهورية التراب، بدليل قوته على

(١) والأصح البطلان. ينظر: العزيز ٩٨/١، روضة الطالبين ١٥٨/١.

(٢) ينظر: البيان ٢٧٥/١، كفاية النية ٢٩/٢.

(٣) والمذهب أن الحدث يرتفع بالتيمم إلى وقت وجود الماء. ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٣٤/٢، البناية ٥١٥/١، فتح القدير ١٤٠/١.

(٤) ينظر: الهداية ١٣٦/١، العناية ١٣٦/١.

إزالة النجاسة الحقيقية، والتيمم لا يزيل الحدث عندهم، فكان منعه بغير نية منعا لأقوى المؤثرين عن إفادته وأثره فافترقا.

**التاسع :** الواجب في التيمم مسح الوجه واليدين، وهو بدل عن غسلهما، ومغنى عن مسح بقية الأعضاء وغسلهما بالنية، فلولا وجود النية يلزم فوات بدل بقية الأعضاء وأصلها، فمست الحاجة إلى النية؛ لتكون قائمة مقام غسل بقية الأعضاء، ولا كذلك الوضوء.

**العاشر :** لو منعنا صحة الوضوء بدون النية يلزم تعطيل غسل الأعضاء الأربعة عن المقصود؛ وثمَّ إنما يلزم تعطيل عضوين، فكان ضرر منع الصحة هنا أقوى، والتكليف بإعادته أعسر، فكان منفيًا لزيادة الضرر. ولم يشترط زفر والحسن بن حي النية فيهما<sup>(١)</sup>.

وزعموا<sup>(٢)</sup>: أن بين الوضوء وبين سائر شروطها من إزالة النجاسة من البدن، والثوب، والمكان، وستر العورة، واستقبال القبلة فرقًا، وهو أن هذه الأشياء من باب التروك، فلا تفتقر إلى النية كترك الزنا، واللواط، ورد المغصوب، بخلاف الوضوء؛ فإن المأمور به إيجاد فعل لم يكن.

وهذا إذا تأملته تجده لا شيء؛ لأن إزالة النجاسة الحالة في بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي فيه فعلٌ مأمور بإيجاده، والأمر طلب إدخال المصدر في الوجود، والزنا واللواط منهي عنهما، والمطلوب فيه إعدام المصدر، فكيف يسوي بين المأمور به والمنهي عنه؟ مع أن الطهارة ترك الحدث على ما أصلوه، فلا يفتقر إلى النية، وكذا الصوم ترك الأكل والشرب والجماع نهارًا.

وجوابهم: أن الوضوء ليس ترك الحدث، بدليل الوضوء على الوضوء، ذكره النواوي في شرحه للمهذب.

**قلت:** الوضوء على الوضوء ليس طهارة على الحقيقة؛ لتحصيل

(١) أي: في الوضوء والتيمم، وعن زفر رواية أخرى باشتراط النية للتيمم. ينظر: مختصر اختلاف الفقهاء ١/١٣٥، التمهيد ٢٢/١٠١، العناية ١/١٣٤، ١٣٦.

(٢) أي القائلين باشتراط النية للوضوء.



الحاصل، وإنما جعل طهارة مجازاً في حق الأجر، ولهذا لم يجعل الغسل على الغسل مثله عندنا، وعندهم على المذهب الصحيح المشهور<sup>(١)</sup> على القياس الذي ذكرناه<sup>(٢)</sup>.

**قوله: «يستوعب رأسه بالمسح، وهو سُنَّة»<sup>(٣)</sup>.**

ذكرها في المحيط، والبدائع، والتحفة، والغنية، والمفيد، وشروح المبسوط على ما ذكره في المنافع، وهو الصحيح، وهو مسح جميع [ق/١٨أ] الرأس<sup>(٤)</sup>.

وفي المحيط: «والمستحب فيه أن يضع من كل واحدة من يديه ثلاث أصابع على مقدم رأسه سوى الإبهام والسبابة، ويجافي بين كفيه ويمدها إلى القفا، ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه، ويمدهما إلى مقدمه، ثم يمسح ظاهر كل أذن بكل إبهام، وباطنه بمسبحته، والبداءة بمقدم الرأس سُنَّة»<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية هشام عن مُحَمَّد: يبدأ من هامته، فيضع يديه عليها، ويمدهما إلى مقدم رأسه، ثم يعيدهما إلى قفاه، وهو قول الحسن البصري<sup>(٦)</sup>. والصحيح الأول.

وفي الينابيع: والمسح أن يضع الخنصر والبنصر - بكسر أولهما والصاد فيهما<sup>(٧)</sup> - من كل يد على مقدم الرأس من منبت الشعر، ويجرهما إلى نصف رأسه، ثم يرفعهما، ويضع الوسطيتين في وسط رأسه، ويجرهما إلى منبت الشعر من قفاه، ثم يعيدهما إلى وسط رأسه، ثم يضع الخنصر والبنصر في

(١) ينظر: الوسيط ٣٤٨/١، العزيز ١٩٣/١، المجموع ٤٩٤/١.

(٢) ينظر: البناية ٥١٥/١. (٣) ينظر: الهداية ٣٤/١.

(٤) ينظر: المبسوط ١١/١، تحفة الفقهاء ١٤/١، بدائع الصنائع ٤٣/١، المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٣ب، المستصفى ٢١٢/١، البناية ١٧٥/١.

(٥) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٣ب، البناية ١٧٦/١.

(٦) ينظر: تحفة الفقهاء ١٤/١، بدائع الصنائع ٤٣/١، البناية ١٧٦/١.

(٧) والخنصر: الأصبع الصغرى، والبنصر: هي التي بين الصغرى والوسطى.

ينظر: المطلع ٧٩/١، تاج العروس ٢٥٢/١٠ - ٢٢٩/١١.

وسط رأسه، ويمدهما إلى مقدم رأسه، ثم يعيدهما إلى وسط رأسه، ويمدهما إلى قفاه - هكذا ذكره فيه - ثم يدخل السبابة في أذنه، ويديرهما في زواياها، ويدير إبهامه من ورائها.

وهو مرة واحدة، والتثليث مكروه.

وقال الشافعي: سُنَّةٌ<sup>(١)</sup>.

لنا: حديث عثمان متفق عليه أنه حكى وضوء رسول الله ﷺ ثلاثاً ثلاثاً إلا في مسح رأسه<sup>(٢)</sup>.

وحديث علي: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً»، رواه الترمذي وصححه<sup>(٣)</sup>.

وعن عمرو بن يحيى: «فَمَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ أَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً»، رواه البخاري<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عباس: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَسْحَةً وَاحِدَةً»، رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>، وقال: «أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أنها مرة واحدة»<sup>(٦)</sup>.

وكذا حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني: «مَرَّةً وَاحِدَةً»<sup>(٧)</sup>.

وفي رواية عن عثمان أنه ﷺ: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً»، رواه ابن ماجه، والدارقطني<sup>(٨)</sup>.

وابن ماجه عن سلمة بن الأكوع أنه ﷺ: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً»<sup>(٩)</sup>.

قال البيهقي: «وقد روي من أوجه غريبة عن عثمان تكرار المسح إلا أنه

(١) وهو المذهب، وفي قول: لا يكرر مسحه، وهو شاذ، وفي وجه أشد: لا يكرره ولا مسح الأذنين. ينظر: الأم ٥٩/٢، بحر المذهب ١١١/١، روضة الطالبين ١٧٠/١، كفاية النبيه ٣٠٣/١.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) أخرجه أبو داود رقم (١٣٣).

(٦) ينظر: سنن أبي داود عقب إخراج حديث عثمان رقم (١٠٨).

(٧) تقدم.

(٨) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٣٥)، والدارقطني في سننه ١٦١/١، رقم (٣٠٨).

(٩) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٣٧).

مع خلاف الحفاظ ليست بحجة عند أهل المعرفة<sup>(١)</sup>.

قال في الإمام: «وكل ما جاء فيه ذكر الثلاث فهو من هذه القبيل»<sup>(٢)</sup>.

وجاء من طريق عامر بن شقيق أنه عليه السلام: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا» في حكاية عثمان وضوءه عليه السلام<sup>(٣)</sup>، وعامر ضعفه يحيى بن معين<sup>(٤)</sup>.

وقد تقدم من طريق إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا»<sup>(٥)</sup>، قال أحمد: هو شيخ مدني متروك الحديث، وقال يحيى: ضعيف<sup>(٦)</sup>.

وحديث عطاء بن أبي رباح مثله<sup>(٧)</sup>، وهو منقطع بينه وبين عثمان<sup>(٨)</sup>.

وعن أبي حنيفة عليه السلام من جهة أبي يوسف عليه السلام، وأبي يحيى [الحماني]<sup>(٩)</sup>

عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي بن أبي طالب عليه السلام، وفيه: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام يَتَوَضَّأُ»، أخرجه الدارقطني<sup>(١٠)</sup>، وقال: «خالف أبا حنيفة جماعة من الحفاظ مثل: زائدة بن قدامة، والثوري، وشعبة، وأبي عوانة، فرووه عن خالد بن علقمة: أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً»<sup>(١١)</sup>.

وأخرج النسائي عن عبد الله بن زيد - رائئ النداء -: أَنَّهُ عليه السلام: «غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَهُ مَرَّتَيْنِ، وَرِجْلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ»<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١/١٠٢. (٢) ينظر: الإمام ١/٥٤٢.  
 (٣) أخرجه أبو داود رقم (١١٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٠٣، رقم (٢٩٥).  
 (٤) ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة ٣/١٨٧، الجرح والتعديل ٦/٣٢٢.  
 (٥) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٥٧، رقم (٣٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٠٤، رقم (٢٩٦).  
 (٦) ينظر: العلل ومعرفة الرجال ٢/٤٨٣، التاريخ لابن معين ٣/١٧٢، الإمام ١/٥٤٤.  
 (٧) أخرجه البيهقي في الخلافيات ١/٣٣٥، رقم (١٣١).  
 (٨) ينظر: سنن البيهقي الكبرى ١/١٠٤، الإمام ١/٥٤٤، نصب الراية ١/٧٧.  
 (٩) في (أ): «الحمامي»، والتصويب من سنن الدارقطني ١/١٥٤.  
 (١٠) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٥٤، رقم (٢٩٨).  
 (١١) ينظر: سنن الدارقطني ١/١٥٤، الإمام ١/٥٤٥.  
 (١٢) أخرجه النسائي رقم (٩٩).

وقد نُسب الوهم<sup>(١)</sup> إلى سفيان بن عيينة، [وخالفه]<sup>(٢)</sup> مالك، ووهيب، وسليمان بن بلال وغيرهم، فرووه عن عمرو بن يحيى في مسح الرأس مرة، خرجه البيهقي<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أن التثليث بماء واحد مسنون. والصحيح الأول.

والشافعي رحمته الله قاسه على الغسل<sup>(٤)</sup>.

قال صاحب المفيد والمزيد: هذا فاسد الوضع؛ لأن المسح مبناه على التوسعة والتخفيف، بخلاف الغسل، وإلحاق ما بناه على التيسير بما مبناه على التعسير فاسد في الوضع، واعتبار المسح بالمسح هو الوجه كمسح الخف والجبيرة<sup>(٥)</sup>.

ولأن السنة شرعت لإكمال الفرض في محله، وبالتثليث يصير المسح غسلًا، وغسل الممسوح مكروه<sup>(٦)</sup>.

وفي البدائع: التثليث في الغسل يفيد زيادة نظافة، وبتكرار المسح لا تحصل زيادة نظافة، ولأن تكراره يقربه إلى السيلان، فكان مخلًا باسم المسح، والسنة لإكمال لا الإخلال<sup>(٧)</sup>.

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد ١١٥/٢٠: «ورواه ابن عيينة عن عمرو بن يحيى، فأخطأ فيه في موضعين: أحدهما: أنه قال فيه: عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وهذا خطأ، وإنما هو عبد الله بن زيد بن عاصم. أما الموضع الثاني.. فإنه ذكر فيه مسح الرأس مرتين، ولم يذكر فيه أحد مرتين غير ابن عيينة، وأظنه - والله اعلم - تأول الحديث: قوله: فمسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر».

(٢) في (أ): «وخالف»، والتصويب من سنن البيهقي.

(٣) ينظر: سنن البيهقي الكبرى ١/١٠٥، رقم (٢٩٩)، الإمام ١/٥٤٨، نصب الراية ١/٧٨.

(٤) أي: غسل الأعضاء الثلاثة؛ لأنه أحد أعضاء الطهارة فيسن تكراره كسائر الأعضاء. ينظر: الحاوي ١/١١٨، البيان ١/١٢٨، المجموع ١/٤٦٤.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١/٤٤، البناية ١/١٧٩، شرح مختصر الروضة ٣/٤٧٤.

(٦) ينظر: الهداية ١/٣٥، العناية ١/٣٦، البناية ١/١٨٢.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع ١/٤٤.

وقال أبو الحسن بن بطال: قال جمهور العلماء: إن المسح مرة واحدة<sup>(١)</sup>.  
وقال الترمذي: «والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن بعدهم»<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو عمر ابن عبد البر: «كلهم يقول: مسح الرأس مسحه مرة واحدة»<sup>(٣)</sup>.

### قوله: «ويرتب الوضوء»<sup>(٤)</sup>.

اعلم أن الترتيب في أعضاء الوضوء سنة عندنا.  
قال أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري، وأبو بكر بن المنذر: روي ذلك عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، وقالوا: لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء<sup>(٥)</sup>، وهو قول عطاء، وابن المسيب، ومكحول، والزهري، وربيعه، وداود، والنخعي، وبه قال مالك<sup>(٦)</sup>، والليث، والثوري، والأوزاعي، والمزني<sup>(٧)</sup>.  
وحكاه البغوي عن أكثر العلماء<sup>(٨)</sup>.  
واختاره ابن المنذر<sup>(٩)</sup>، وصاحب البيان<sup>(١٠)</sup>، وأبو نصر البندنجي من أصحاب الشافعي<sup>(١١)</sup>، والأبهرى من أصحاب مالك<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) ينظر: شرح صحيح البخاري ١/٢٩٣. (٢) ينظر: سنن الترمذي رقم (٣٤).  
(٣) ينظر: التمهيد ٢٠/١٢٤ - ١٢٥. (٤) ينظر: الهداية ١/٣٥.  
(٥) أخرجه عنهم ابن أبي شيبة في المصنف ١/٣٧٠، والدارقطني في سننه ١/١٥٣، رقم (٢٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٤٠، رقم (٤٠٧).  
(٦) في المشهور من مذهبه، وقيل: يستحب، وقيل: يجب. ينظر: التفريع ١/١٩٢، عقد الجواهر ١/٤٣، شرح التلقين ١/١٦٢، مواهب الجليل ١/٣٦٠.  
(٧) ينظر: شرح صحيح البخاري ١/٢١٧، الإشراف لابن المنذر ١/٢٢٥ - ٢٢٦.  
(٨) ينظر: التهذيب للبغوي ١/٢٧٢، المجموع ١/٤٧١.  
(٩) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/٢٢٨، المجموع ١/٤٧١.  
(١٠) لم يختاره صاحب البيان، وإنما نقل اختيار أبي نصر. ينظر: البيان ١/١٣٥.  
(١١) ينظر: البيان ١/١٣٥، المجموع ١/٤٧١.  
(١٢) تقدم أنه المشهور من مذهب مالك، وينظر النقل عن الأبهرى: تفسير القرطبي ٦/٩٨.

وقال [ق/١٩ أ] الشافعي: هو شرط فيه<sup>(١)</sup>.

قال أبو بكر الرازي: «ولا يُروى عن أحد من السلف والخلف مثل قول الشافعي»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هو مأخوذ عليه في ذلك، فإنه قد قال به أحمد<sup>(٣)</sup>، وإسحاق، وأبو ثور، وقتادة، وأبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٤)</sup>، وإليه ذهب أبو مصعب صاحب مالك، وحكاه عن صاحبه<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا: بقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

وبقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨].

واستدلوا أيضًا: بتأخير غسل الرجلين عن مسح الرأس<sup>(٦)</sup>، وقالوا: لولا وجوب الترتيب لما أُخِّرَ غسلهما عن المسح، ولذكر مع المغسولات، وزعموا أنه أقوى دليل لهم على الترتيب<sup>(٧)</sup>.

وقالوا: الواو للترتيب، ونقلوه عن الفراء من الكوفيين<sup>(٨)</sup>.

(١) في المشهور في المذهب على القول الجديد، ينظر: التلخيص ص ٩١، المذهب ١/ ٤٦٩، الوجيز ١/ ١٢٣، المجموع ١/ ٤٦٩، تحفة المحتاج ١/ ٢١١.

(٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٣٦٠.

(٣) ينظر: المغني ١/ ١٨٩ - ١٩٠، المستوعب ١/ ٦٦، الإنصاف ١/ ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٤) ينظر: الطهور لأبي عبيد ص ٣٥٥، الإشراف لابن المنذر ١/ ٢٢٦، المجموع ١/ ٤٧١، تفسير القرطبي ٦/ ٩٨.

(٥) ينظر: الاستذكار ٢/ ٦٠، تفسير القرطبي ٦/ ٩٨، مواهب الجليل ١/ ٣٦٠.

(٦) أي في آية الوضوء، الآية ٦، من سورة المائدة.

(٧) ينظر: المجموع ١/ ٤٧١، الشرح الكبير ١/ ٢٩٩.

(٨) نسب هذا القول للفراء: الماوردي في الحاوي ١/ ١٣٩، والرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٨٢، وابن هشام في مغني اللبيب ٤/ ٣٥٤.

والذي في معاني القرآن للفراء بخلافه، قال في ١/ ٣٩٦: «فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله زيدًا، فإنهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة، وإذا قلت: زرت عبد الله ثم زيدًا، أو: زرت عبد الله فزيدًا، كان الأول قبل الآخر».

ولعل من نسبه إليه أخذه من قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ في =

وادعوا: أن الفاء تفيد البداءة بغسل الوجه.

وتعلقوا أيضًا بوضوئه ﷺ مرتبًا.

**ولنا حجج:**

**الحجة الأولى:** إجماع نحاة البصرة والكوفة على أن الواو العاطفة لمطلق الجمع دون الترتيب<sup>(١)</sup>، وقد نص سيبويه عليه في سبعة عشر موضعًا من الكتاب<sup>(٢)</sup>.

**الحجة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وجائز عند الجميع تقديم العمرة على الحج<sup>(٣)</sup>.

**الحجة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٤)</sup>، له أن يبدأ بالزكاة ثم يصلي.

**الحجة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]، له إعطاء الدية قبل التحرير.

ولا يفهم أحد من قولنا: أعط زيدًا وعمرًا دينارًا، تقديم أحدهما على الآخر في العطاء.

= سورة الحج ٢/٢٣١: «كان الناس يسجدون بلا ركوع، فأمرُوا أن تكون صلاتهم بركوع قبل السجود».

وقد نسب أيضًا القول بأن الواو للترتيب لقطرب، وعلي بن عيسى الربيعي، وثعلب، وهشام بن معاوية، وأبو عمر الزاهد المشهور بغلام ثعلب. ينظر: الجني الداني ص ١٥٨، مغني اللبيب ٤/٣٥٤، همع الهوامع ٥/٢٢٤.

(١) وقد نص على هذا الإجماع: السيرافي والفارسي والسهيلي، ورد بثبوت الخلاف عن من تقدم. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢، الجني الداني ص ١٥٩، مغني اللبيب ٤/٣٥٤.

(٢) ينظر: المحصول ١/٣٦٣، وينظر بعض هذه المواضع: كتاب سيبويه ١/٢٩١، ١/٣٠٠، ١/٤٢٩، ١/٤٣٧، ١/٤٣٨، ٣/٤٢، ٣/٤٣، ٣/٨٩، ٤/٢١٦.

(٣) وقد نقل الإجماع على ذلك: ابن عبد البر في التمهيد ٢٠/١٣، والبغوي في شرح السنة ٧/٩.

(٤) وردت في ستة مواضع: ثلاثة في سورة البقرة: من الآية ٤٣، ومن الآية ٨٣، ومن الآية ١١٠، وموضع في سورة النساء: من الآية ٧٧، وموضع في سورة النور: من الآية ٥٦، وموضع في سورة المزمل: من الآية ٢٠.

**الحجة الخامسة:** قوله تعالى في البقرة: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [٥٨]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [١٦١]، والقصة واحدة، فلو كانت للترتيب لتناقضتا.

**الحجة السادسة:** تقول: تقاتل زيد وعمرو، مع امتناع الترتيب، والاشتراك والمجاز على خلاف الأصل.

**الحجة السابعة:** تقول: اختصم زيد وعمرو، ولا يجوز بالفاء، ولا بـُثْمٍ؛ لإفادتهما الترتيب، ولا يجوز: اختصم الزيدان كلاهما كالتأكيد إلا عند الأخفش، وهشام من الكوفيين؛ لأنه لا يكون إلا بين اثنين<sup>(١)</sup>.

**الحجة الثامنة:** تقول: المال بين زيد وعمرو، ولا يجوز غير الواو<sup>(٢)</sup>.

**فإن قيل:** فقد قال امرؤ القيس:

بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ<sup>(٣)</sup>.

**قيل له:** ذكر أن الدخول أماكن متفرقة<sup>(٤)</sup>.

**الحجة التاسعة:** تقول: سيان قعودك وقيامك، مع امتناع الترتيب؛ لأن السِّيَّ: المثل، والمماثلة لا تكون إلا بين اثنين.

وأما قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

فَسِيَّانَ حَرْبٍ أَوْ تَبُوءَ بِمِثْلِهِ      وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّلِيلُ الْمَسِيرُ

(١) كذا حكى المصنف جوازه عن الأخفش وهشام، وفي شرح الكافية للرضي ٣٧٢/٢ نقل جوازه عن الأخفش فقط، وذهب أبو حيان في الارتشاف ١٩٤٨/٤ إلى أن الجواز مذهب الجمهور وأن المنع قول الفراء وهشام، وعن الأخفش القولان، وكذا في شرح التصريح على التوضيح ١٢٣/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٧٥/٣، إلا أنهما نقلتا عن الأخفش المنع فقط.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٧٦/٢، أسرار العربية ص ٣٠٤، شرح التلويح ١٨١/١.

(٣) هذا جزء بيت من مطلع معلقة امرئ القيس في ديوانه ص ٧، والبيت بتمامه: قفا نبك من ذكرى حبيب      ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(٤) ينظر: معجم البلدان ٣٢٥/٢، مغني اللبيب ٤٨٣/٢، المصباح المنير ٩٨/١.

(٥) هو للبيد بن ربيعة رضي الله عنه، والبيت في ديوانه ص ٤١: لشتان حرب أو تبوؤا بخزية.



و«أو» هنا بمعنى «الواو»، وهو شاذ؛ لأنه رآها تستعمل في الإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين.

**الحجة العاشرة:** تقول: جمعت زيدًا وعمرًا، ولا يجوز بالفاء وغيرها من حروف الترتيب، ومنه قول لبيد<sup>(١)</sup>:

أُعْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتِيٍّ    أَوْ جَوْنَةٍ قُدَحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا  
والجونة: الخابية المطلية بالقار، ومعنى قدحت: غرفت، وقيل: مزجت، وفض ختامها أي: كسر طينها، ومعلوم أنها لا تقدح إلا بعد فض ختامها.

وفي «الواو» نكتة بديعة لا توجد في سائر حروف العطف، وهي: أن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف، بيانها: أنها لا تخلو عن الجمع، وتخلو عن العطف كواو المفعول معه، وواو القسم؛ لأنها نائبة عن الباء، وهي للإلصاق، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جامعته، وواو الحال لما فيها من معنى المصاحبة، وكذا قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، للجمع دون العطف.

**الحجة الحادية عشرة:** قال أهل اللغة والنحو: واو العطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع في الأسماء المتماثلة، وذلك لا يفيد الترتيب<sup>(٢)</sup>.

**الحجة الثانية عشرة:** لو كانت للترتيب لكان قولنا: جاء زيد وعمرو - عند<sup>(٣)</sup> مجيئهما معًا - كذبًا.

**الحجة الثالثة عشرة:** جاء زيد وعمرو، وبعده يكون تكرارًا، وقبله أو معه نقصًا.

**الحجة الرابعة عشرة:** من قال لامرأته: إن دخلت الدار وأنت طالق، يتنجز، ولو كان يحتمل الترتيب لما وقع، ولصلح للجزاء كالفاء.

(١) ينظر: ديوانه ص ١١٣.

(٢) ينظر: كشف الأسرار ١٦٣/٢، شرح المفصل ٩١/٨، المحصول ٣٦٦/١.

(٣) في (أ): «وعند».

**الحجة الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فلو كانت الواو موضوعة للترتيب لما سألت الصحابة عن البداية.

**الحجة السادسة عشرة:** قال أبو بكر الرازي: لو قال: إن دخل فامرأته طالق، وعبدته حر، وعليه صدقة كذا، فإذا دخل يلزمه ذلك كله في وقت واحد، ولا يلزمه أحدهما قبل الآخرين، فلو كانت للترتيب لزمه كذلك<sup>(١)</sup>. وفيه نظر؛ فإن الإنسان إذا قال لامرأته قبل الدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة وواحدة، فدخلت يقع واحدة لا غير عند أبي حنيفة رحمته الله<sup>(٢)</sup>، فلو كان الأمر على ما ذكر لوقع ثنتان.

**الحجة السابعة عشرة:** قال عليه السلام لعمار: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً [ق ٢٠/أ] عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ، أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ»، خرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

وعن عمار عن النبي ﷺ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدِكَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ تَنْفُضَهُمَا، ثُمَّ تَمْسَحَ بِيَمِينِكَ عَلَى شِمَالِكَ، وَشِمَالِكَ عَلَى يَمِينِكَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بَوَجْهِكَ»، ولم يذكر مسح اليدين إلا قبل الوجه، خرجه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي<sup>(٤)(٥)</sup>.

وروى أبو داود<sup>(٦)</sup>: «فَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا،

(١) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٦٠/٢.

(٢) ينظر: الاختيار ٣/١٣١، الجوهرة النيرة ٢/١١٥.

(٣) برقم (٣٤٧).

(٤) الإسماعيلي: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، الإمام الحافظ الثبت الفقيه، من تصانيفه: المستخرج على صحيح البخاري، المعجم، مسند عمر، توفي رحمته الله سنة ٣٧١هـ.

ينظر: طبقات الفقهاء ص ١١٦، تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٧، طبقات الشافعية للسبكي ٣/٧.

(٥) ينظر: نصب الراية ١/٨١، فتح الباري ١/٤٥٧.

(٦) برقم (٣٢١).

فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ فَنَفَضَهَا، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى الْكَفَّيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ».

فإذا ثبت جواز تقديم مسح اليدين في التيمم على الوجه، ثبت في الوضوء؛ لعدم القائل بالفرق.

**فإن قيل:** «الفاء» للترتيب بصفة التعقيب، و«ثم» للترتيب على وجه التراخي، فوجب أن تكون «الواو» للترتيب المطلق؛ لأن الأصل أن يكون لكل معنى حرف، وحيث لا يكون الجمع المطلق نفياً للاشتراك.

**قلت:** هذا قياس في اللغة، والمختار أنه ممتنع، مع أنا نعارضه فنقول: وجب أن يكون للجمع المطلق؛ لأن الأصل أن يكون لكل معنى حرف كما ذكر، فحيث لا يكون الترتيب المطلق نفياً للاشتراك.

**فإن قيل:** ما ذكرناه راجح؛ لأنه إذا جعل حقيقة في الترتيب المطلق، أمكن جعله مجازاً في الجمع؛ للزومه إياه من غير عكس.

**قلت:** يجبر نقصه بزيادة الحاجة إلى التعبير عن العام.

والجواب عن تعلقهم بقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، حيث يشترط الترتيب فيها: لأنه يشترط لصحة الصلاة شرائط كثيرة لا يشترط شيء منها في الوضوء كستر العورة، واستقبال القبلة، وطهارة البدن، والمكان، والثوب إلى غير ذلك، فكذا الترتيب بخلاف الوضوء.

ولأنه يؤثر فيها المفسدات كالكلام، والأكل، والشرب، والمشي، وكل فعل ليس من جنس الصلاة بخلاف الوضوء، فكذا لا يؤثر فيه ترك الترتيب.

ولأن الماء طهور على ما نطق به النص<sup>(١)</sup>، وأعضاء الوضوء قابلة للطهارة، واستعمال المطهر يفيد حصول الطهارة وضعاً، فلو توقف على

(١) في قوله تعالى في سورة الفرقان: من الآية ٤٨: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾، وحديث أبي سعيد الخدري في بئر بضاعة: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ»، أخرجه أبو داود رقم (٦٦)، والترمذي برقم (٦٦)، وقال: «حديث حسن»، والنسائي رقم (٣٢٧).

الترتيب لبطل عمله، ولزم إبطال كونه مطهرًا، وهو على خلاف الأصل.

ولأن الترتيب في الوضوء يسقط بكثير من الأشياء كغسل المحدث والجنب، وبالنسيان على قول عندهم<sup>(١)</sup>، ولا كذلك الصلاة، فدل أن الحاجة إلى الترتيب في الصلاة أوسع.

ولأن اشتراط الترتيب للوضوء يتضمن اشتراطه للصلاة ضرورة كونه شرطًا لصحة الصلاة، فيلزم كثرة التوقف.

ولأن الترتيب في الصلاة غير معقول المعنى، بيانه: أن المعنى من عدم عقل المعنى: [أن]<sup>(٢)</sup> الإنسان لو نظر بعقله وأمعن بفكره لا يهتدي إلى المصلحة في اشتراطه؛ لأن تعلق المصلحة بالصلاة المرتبة مثله في غير المرتبة؛ لأن المصلحة فيهما تعظيم الخالق، وهما فيه سواء، فثبت أنه غير معقول، ولا يجوز القياس عليها لعدم تعقل المعنى.

وهكذا نقول في الحج؛ فإن اشتراط الترتيب في أفعاله غير معقول. وأما اشتراط تقديم الخطبة في الجمعة؛ فلأننا لو أخرناها ربما ينفض الناس؛ فتفوت، وكذا الجمعة لها شرائط كثيرة مثل: الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، وأمر الإمام، والمصر الجامع، وأربعين رجلًا عندهم<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الشروط المعتمدة فيها.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فهو دليل لنا على ما تقدم.

ولا يوجب ترتيبًا فيما سيق من أجله؛ لأن المراد بهما أنهما من الشعائر، ولا يتصور الترتيب في كونهما من الشعائر، غير أن السعي لا ينفك عن ترتيب، فرجح الصفا بالذكر، بخلاف الوضوء؛ فإنه يمكن غسل الأعضاء

(١) والصحيح من القولين في المذهب فيمن ترك الترتيب ناسيًا: أنه لا يجزئه. ينظر: البيان ١/١٣٥، روضة الطالبين ١/١٦٦.

(٢) في (أ): «لأن».

(٣) ينظر: الوسيط ٢/٢٦٣، العزيز ٢/٢٤٨، منهج الطلاب ص ٣٩.

كلها دفعة واحدة كما لو انغمس في الماء للوضوء أو الغسل .

ولأن «الواو» لو كانت تفيد الترتيب لما جعل النبي ﷺ علة الابتداء بالصفاء بداءة الله تعالى به بالذكر .

وتقدم الجواب عن تأخير غسل الرجلين .

وأما الجواب عن تعلقهم بوضوئه ﷺ وأنه لم يترك الترتيب فيه : ولم يرو عنه أيضاً ترك البداءة بغسل اليدين ، وترك المضمضة والاستنشاق ، وتقديم اليد اليمنى والرجل اليمنى ، والبداءة من رؤوس الأصابع ، وأول الوجه ، وليس شيء من ذلك بشرط .

وأما تمسكهم بالفاء ، فالجواب عنه : أن الفاء التي هي للتعقيب هي العاطفة ، وهذه ليست عاطفة بل لجواب الشرط ، ولو كانت للتعقيب فهي [للتعقيب]<sup>(١)</sup> الجملة بواسطة الواو ، ولا ترتيب على ما ذكرنا .

وقال إمام الحرمين : «صار علمائنا إلى أن الواو للترتيب ، وتكلفوا نقل ذلك ، واستشهدوا بأمثلة فاسدة ، والذي يقطع به : أنها لا تقتضي ترتيباً ، ومن ادعاه فهو مكابر»<sup>(٢)</sup> .

قال النووي : «وهذا الذي قاله الإمام هو الصواب المعروف لأهل العربية وغيرهم»<sup>(٣)</sup> .

وقال إمام الحرمين أيضاً : «قالوا : عَقَّب القيام بغسل الوجه بالفاء ؛ لأنها للترتيب ، وهذا استدلال باطل ، وكأن قائله حصل له ذهول واشتباه فاخترعه ، وتوابع عليه تقليدًا ، ووجه بطلانه : أن الفاء وإن اقتضت الترتيب ، لكن المعطوف على ما دخلت عليه بالواو مع ما دخلت عليه كالشيء الواحد ، فأفادت ترتيب غسل الأعضاء على القيام [ق ٢١/أ] إلى الصلاة ، لا ترتيب بعضها على بعض ، وهذا مما يعلم بالبدية ، ولا شك أن السيد إذا قال لعبده : إذا دخلت السوق

(١) في (أ) : «للتعقيب» .

(٢) ينظر قوله في : المجموع ٤٧٢/١ ، والبحر المحيط ٢/٢٥٥ .

(٣) ينظر : المجموع ٤٧٢/١ .

فاشتر لنا لحمًا وتمرًا وخبزًا، لم يلزمه تقديم اللحم على التمر وغيره، بل كيف ما اشتراها كان ممثلاً بشرط أن يكون الشراء بعد دخول السوق، كما أنه يغسل الأعضاء بعد القيام إلى الصلاة»، انتهى كلامه<sup>(١)</sup>.

**الحجة الثامنة عشرة:** لو أراد تحصيل غسل الأعضاء الأربعة من غير قصد ترتيب مع التعليق بالشرط، فليس لذلك عبارة إلا الفاء في أول الجملة؛ لكونه مرتبًا على الشرط، لا لكون بعضها مرتبًا على البعض، ولا يمكن التعبير عنها مفصلة إلا بالفاء في أولها، فقد وجب «الفاء» في الموضع الذي لا يجوز فيه إرادة الترتيب، فكيف توجب الترتيب؟ وهذا واضح مكشوف.

**فإن قيل:** روى مسلم<sup>(٢)</sup> عن عدي بن حاتم: «أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ يُطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ، وَمَنْ يَعَصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ ﷺ: بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، فدل على الترتيب.

نُعارضه بما أخرجه النسائي وأبو داود عن حذيفة عن النبي ﷺ قال: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فَلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فَلَانٌ»<sup>(٣)</sup>، فدل «الواو» على عدم الترتيب.

ولا حجة لهم في قوله ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ امْرِئٍ حَتَّى يَضَعَ الطَّهَوْرَ مَوَاضِعَهُ، فَيَغْسِلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَغْسِلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَغْسِلَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ، وَثُمَّ» الحديث<sup>(٤)</sup>.

فإنه متروك الظاهر من وجهين:

أحدهما: أن كلمة «ثم» للتراخي، ولا يجب إجماعًا.

(١) ينظر: المجموع ٤٧٢/١. (٢) برقم (٨٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود رقم (٤٩٨٠)، والنسائي في السنن الكبرى ٣٦١/٩، رقم (١٠٧٥٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٢٣/٣.

(٤) قال ابن الملقن في البدر المنير ٦٨٣/١: «هذا الحديث غريب بهذا اللفظ، لا أعلم من خرجه كذلك»، وينظر أيضًا: التلخيص الحبير ٢٢٤/١.

والثاني: أنه لو بدأ بوجهه قبل يديه جاز إجماعاً.

ولأنه قد ضعفه أبو بكر الرازي، وقال النوادي: وهو ضعيف غير معروف<sup>(١)</sup>.

وقولهم: إنه ﷺ «تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً»، فقال: هَذَا وُضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ<sup>(٢)</sup>، والظاهر أنه كان مرتباً.

قلنا: والظاهر أنه كان بالمضمضة والاستنشاق، واستيعاب مسح الرأس، ويقبل بدونهما، مع أنه ضعيف، وقد تقدم تضعيفه.

ثم أعضاء الوضوء انقسمت إلى: مكشوف غالباً، وهو الوجه واليدان، وإلى مستور غالباً، وهو الرأس والرجلان، فكانت البداءة بالمكشوف أولى؛ لأنه عرضة للتلوث، وقدم من ذلك الوجه لشرفه كتقديم اليمين على اليسار، ثم قدم الرأس على الرجلين؛ لأنه أشرف.

وقد حصرنا مدارك الخصم وأجبنا عنها فصلاً فصلاً.

قوله: «فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره»<sup>(٣)</sup>.

الفاء لتفسير الترتيب، ذكره في المنافع<sup>(٤)</sup>، وهو الحق، يعني: تقديم الوجه على بقية الأعضاء، ثم اليدين، ثم الرأس، ويؤخر الرجلين عن سائر الأعضاء.

وقيل معناه: هو البداءة من رؤوس أصابع اليدين والرجلين، وأن الترتيب قد عُرف، وهذه مسألة مستقلة وليست لتفسير الترتيب، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: أنها لو كانت مستقلة لكانت بالواو كما ذكر سائر سنن الوضوء.

الثاني: أنهم يقولون في قوله تعالى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]: إن الله سبحانه ما بدأ فيها من رؤوس

(١) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٦٤/٢، المجموع ٤٧٣/١.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: الهداية ٣٥/١.

(٤) ينظر: المستصفى ٢١١/١، البناءة ١٨٢/١.

الأصابع، بيانه: أنه لما قال: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ﴾، تناولت إلى الآباط، ولما قال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، تناولت الأرجل إلى أعلى الأفخاذ، وإنما جاءت البداءة في الإسقاط لا في الإيجاب، فلم يكن لرؤوس أصابع اليدين والرجلين ذكر في البداءة بها أصلاً، فثبت أن «الفاء» لتفسير الترتيب.

والبداءة من أول الوجه واليدين والرجلين سُنَّة، عُرف ذلك من فعله ﷺ.

وذكر في المحيط، والتحفة: أصابع اليدين والرجلين<sup>(١)</sup>.

وفي جوامع الفقه للعتابي ذكر: أصابع الرجلين خاصة<sup>(٢)</sup>.

**وقوله: «وباليمين»<sup>(٣)</sup>.**

وهي جمع الميمنة كالأيمن، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ فِي تَعْلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ»، رواه البخاري، ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي هريرة أنه ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِيَمَانِيكُمْ»<sup>(٥)</sup>، خرجه أبو داود، والترمذي<sup>(٦)</sup> بإسناد جيد، وفي أكثر طرقه: «بِأَيَّامِيكُمْ» - جمع أيمن - إِذَا لَبَسْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ<sup>(٧)</sup>، والأمر فيه محمول على الاستحباب.

وعند الشيعة: تقديم اليمنى واجب<sup>(٨)</sup>.

وروي البيهقي وغيره: أن علياً رضي الله عنه بدأ بالشمال<sup>(٩)</sup>. وعن ابن

(١) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٣/ب، تحفة الفقهاء ١٣/١.

(٢) ينظر: جوامع الفقه (مخطوط) ق/٩/أ. (٣) ينظر: الهداية ٣٥/١.

(٤) البخاري رقم (١٦٨)، ومسلم رقم (٢٦٨).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ: ابن ماجه رقم (٤٠٢)، وابن حبان في صحيحه ٣/٣٧٠، رقم (١٠٩٠).

(٦) وعزاه للترمذي أيضاً النووي في المجموع ١/٤١٧، والعيني في عمدة القاري ٣/٤٧، ولم أقف عليه عنده بهذا اللفظ، وإنما أخرج في سننه برقم (١٧٦٦) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «كَانَ رَسُولُ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِيَمَانِيهِ».

(٧) أخرجه بهذا اللفظ: أبو داود رقم (٤١٤١)، وابن خزيمة في صحيحه ١/٩١، رقم (١٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٣٩، رقم (٤٠٥).

(٨) ينظر: المجموع ١/٤١٧، البنائة ١/١٨٨، عمدة القاري ٣/٤٧.

(٩) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ١/٣٧٠، رقم (٤٢٢)، وأبو عبيد في الطهور =



مسعود رضي الله عنه: أنه رخص في تقديم الشمال<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها: «كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ الْيُمْنَى لِطُهُورِهِ وَلَطْعَامِهِ، وَالْيُسْرَى لِحَلَائِهِ وَمَا كَانَ مِنْ أَدَى»، صحيح<sup>(٢)</sup>، رواه أبو داود وغيره<sup>(٣)</sup>.

وعن أم عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنسوة في غسل ابنته<sup>(٤)</sup>: «ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا»، رواه البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيُمْنَى، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، لَتَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تَنْعُلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ»، اتفقا عليه<sup>(٦)</sup>.

وعن أنس رضي الله عنه: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلِكَ الْيُمْنَى، وَإِذَا خَرَجْتَ أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلِكَ الْيُسْرَى»، قال الحاكم أبو [ق٢٢/أ] عبد الله: «هو صحيح على شرط مسلم»<sup>(٧)</sup>.

ويستحب تقديم اليسرى في: الامتخاط، والاستنجاء، ودخول الخلاء، والخروج من المسجد، وخلع الخف والنعل والسررايل، وأشباه ذلك.

وفي المغرب: رجّل شعره: أرسله بالمشط، وترجّل: فعل بشعر نفسه ذلك، ومنه: في تنعله وترجله<sup>(٨)</sup>.

= ص٣٥٢، رقم (٣٢٢)، والدارقطني في سننه ١/١٥١، رقم (٢٩١)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٤٠، رقم (٤٠٦).

(١) أخرجه أبو عبيد في الطهور ص٣٥٣، رقم (٣٢٥)، والدارقطني في سننه ١/١٥٤، رقم (٢٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٤٠، رقم (٤٠٧).

(٢) وصححه النووي في خلاصة الأحكام ١/١٦٨، والعراقي في طرح التثريب ٢/٧١، والعيني في عمدة القاري ٢/٤٤٩.

(٣) أخرجه أحمد في المسند رقم (٢٦٢٨٣)، وأبو داود رقم (٣٣).

(٤) هي زينب رضي الله عنها كما جاء مصرحاً في بعض روايات مسلم.

(٥) البخاري رقم (١٦٧)، ومسلم رقم (٩٣٩).

(٦) البخاري - واللفظ له - رقم (٥٨٥٦)، ومسلم رقم (٢٠٩٧).

(٧) المستدرک ١/٣٢٦، رقم (٧٩٤)، وراوه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٢٠، رقم (٤٣٢٢).

(٨) ينظر: المغرب ١/٣٢٣.

والموالة سُنَّة؛ لمواظبته ﷺ عليها، وهي: أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول.

ويصلي بوضوء واحد ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يحدث.  
وحكى أبو جعفر، وأبو الحسن بن بطل عن طائفة من العلماء: وجوب الوضوء لكل صلاة وإن كان على طهارة، منهم: ابن عمر، و[عبيد]<sup>(١)</sup> بن عمير، وعكرمة، وابن سيرين<sup>(٢)</sup>.

وحكى أبو محمد ابن حزم هذا المذهب: عن عمرو بن عبيد<sup>(٣)</sup>.  
وعن إبراهيم النخعي: لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس<sup>(٤)</sup>.  
وحكى أبو جعفر عن قوم: جواز الخمس للمسافر دون المقيم<sup>(٥)</sup>.  
وصلى ﷺ خمسًا بوضوء واحد يوم الفتح، خرجه البخاري<sup>(٦)</sup>.  
وعن عمرو بن عامر عن أنس رضي الله عنه قال: «كَانَ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: يُجْزَى أَحَدُنَا الْوُضُوءُ مَا لَمْ يُحْدِثْ»، رواه البخاري<sup>(٧)</sup>.

**مسألة:** مريض عجز عن الوضوء والتميم، يجب على عبده وجاريته أن يوضئه، وبالعكس، بخلاف أحد الزوجين مع الآخر.

والعاجز عن التطهير بالماء أو التراب؛ لمرض، أو سبع، أو عدو، أو عدم قدرة، لا يصلي عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وهو رواية عن محمد رضي الله عنه<sup>(٨)</sup>، ويقضي إذا قدر.

(١) في (أ): «عبيد الله»، والتصويب من شرح ابن بطل ٢١٤/١.

(٢) ينظر: شرح معاني الآثار ٤١/١، شرح صحيح البخاري لابن بطل ٢١٤/١.

(٣) كذا أيضًا في المجموع ٤٩٥/١، وعمدة القاري ١٦٦/٣، وذكر أنه قاله في كتاب الإجماع، والذي في مراتب الإجماع لابن حزم ص ٢٧ عن عبيد بن عمير.

(٤) ينظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص ٢٧، المجموع ٤٩٥/١، عمدة القاري ١٦٦/٣.

(٥) ينظر: شرح معاني الآثار ٤٤/١، المجموع ٤٩٥/١.

(٦) لم أقف عليه في البخاري، وقد أخرجه مسلم رقم (٢٧٧).

(٧) برقم (٢١٤).

(٨) قال في بدائع الصنائع ٩٠/١: «وقول محمد مضطرب، وذكر في عامة الروايات مع =

وعند أبي يوسف، وابن القاسم رحمهما الله: يصلي ويعيد<sup>(١)</sup>.

وعند مالك وابن نافع رحمهما الله: لا يصلي ولا يقضي<sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعي<sup>(٣)</sup> وأشهب رحمهما الله: يصلي ولا يعيد، وقاسا على الصلاة بالنجاسة، وترك ستر العورة، واستقبال القبلة<sup>(٤)</sup>.

ومن آدابه: استقبال القبلة عنده إلا في الاستنجاء، وذلك أعضائه، وإدخال خنصره في صماخ أذنه، وتقديم الوضوء على الوقت، وتحريك خاتمه، وأن لا يستعين بغيره في وضوئه بخلاف ملء الإناء، وقيل: لا يستعين فيه أيضًا.

وقد ثبت في الصحيحين أن أسامة رضي الله عنه صبَّ على النبي ﷺ في وضوئه في حجة الوداع<sup>(٥)</sup>.

وصب المغيرة رضي الله عنه على النبي ﷺ في وضوئه في غزوة تبوك خرجاه<sup>(٦)</sup>.

وحديث: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ عَلَى الْوُضُوءِ بِأَحَدٍ»، باطل، قاله النووي،

= أبي حنيفة، وفي نوادر أبي سليمان مع أبي يوسف، وسيذكر المصنف هذه المسألة مرة أخرى في باب التيمم.

وينظر أيضًا: المحيط البرهاني ١/١٤٩، البناء ١/٤٩٢، الجوهرة النيرة ١/٢٤.

(١) ينظر: المحيط البرهاني ١/١٤٩، البناء ١/٤٩٢، عارضة الأحوذ ١/٩، الذخيرة ٣٥٠/١.

(٢) وهو المذهب. ينظر: التاج والإكليل ١/٥٣٠، الشرح الصغير ١/١٣٨، حاشية العدوي على شرح الخرشي ١/٢٠٠.

(٣) المنقول عن الشافعي في هذه المسألة أربعة أقوال: أحدها: ما ذكره المصنف، والثاني: لا تجب الصلاة بل تستحب ويجب القضاء، والثالث: يحرم عليه الصلاة ويجب القضاء، والرابع: تجب عليه الصلاة وتجب الإعادة إذا وجد ماءً أو ترابًا، وهذا القول هو الصحيح في المذهب، وهو المنصوص في كتبه الجديدة، والثلاثة المتقدمة محكية في القول القديم. ينظر: بحر المذهب ١/٢٤٦، المجموع ٢/٣٢٢، مغني المحتاج ١/٢٧٣ - ٢٧٤.

(٤) ينظر: عارضة الأحوذ ١/٩، التوضيح ١/٢١٨، منح الجليل ١/٩٦.

(٥) أخرجه البخاري رقم (١٨١)، ومسلم رقم (١٢٨٠).

(٦) أخرجه البخاري رقم (١٨٢)، ومسلم رقم (٢٧٤).

لكن في الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ كان يتوضأ بغير استعانة بأحد<sup>(١)</sup>.  
فيحمل الأول على الضرورة أو الجواز، وتركه على الاستحباب.

وأن لا يتكلم فيه بكلام الناس، وينشر الماء على وجهه بغير لطم،  
والجلوس في مكان مرتفع، وجعل الإناء الصغير على يساره، والكبير الذي  
يغرف منه على يمينه، والجمع بين نية القلب وفعل اللسان، وتسمية الله تعالى  
عند غسل كل عضو.

قال في شرح الطحاوي: يقول عند المضمضة: اللَّهُمَّ أعني على تلاوة  
القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك، وعند الاستنشاق: اللَّهُمَّ أرحني رائحة  
الجنة، وعند غسل وجهه: اللَّهُمَّ بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه،  
وعند غسل يده اليمنى: اللَّهُمَّ أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً،  
وعند غسل اليسرى: اللَّهُمَّ لا تعطني كتابي بشمالي ولا من وراء ظهري، وعند  
مسح رأسه وأذنيه: اللَّهُمَّ اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه،  
وعند مسح عنقه: اللَّهُمَّ أعتق رقبتى من النار<sup>(٢)</sup>، وعند غسل رجليه: اللَّهُمَّ  
ثبت قدميَّ على السراط يوم تزل الأقدام<sup>(٣)</sup>.

وفي خير مطلوب: ويصلي على النبي ﷺ بعد غسل كل عضو مع  
الدعاء<sup>(٤)</sup>.

وأن يقول بعد الفراغ: اللَّهُمَّ اجعلني من التوابين واجعلني من  
المتطهرين، وأن يشرب شيئاً من فضل وضوئه مستقبل القبلة قائماً، قيل: لا  
يشرب الماء قائماً إلا في هذا وعند زمزم، وأن يملأ إناءه بعد الفراغ، وأن  
يصلي ركعتين، وأن يتوضأ لكل صلاة، وأن لا ينقص ماء وضوئه من مد، ذكر

(١) ينظر: المجموع ٣٨٢/١.

(٢) هنا ينتهي السقط في النسخة (ب)، وتقدم التنبيه على أوله في موضعه.

(٣) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للإسبيجابي (مخطوط) (أم القرى) ق ١٨/أ، قال في  
البحر الرائق ٥٨/١: «إن الأدعية المذكورة في كتب الفقه قال النووي: لا أصل لها  
والذي ثبت: الشهادة بعد الفراغ من الوضوء، وأقره السراج الهندي في التوشيح».

(٤) ينظر: تبين الحقائق ٧/١.

أكثر ذلك الزُّوزَنِي<sup>(١)</sup>، وبعضه في المحيط<sup>(٢)</sup>.

ومن مكروهاته: لطم الوجه بالماء، والإسراف فيه ولو كان على نهر، والإقتار، والتثليث بماء جديد في مسح الرأس، وقد تقدم، والاكتفاء فيه بمرة، وقيل: لا يكره؛ لإتيانه بما أمر به.

ولا بأس بالتمسح بالمنديل بعد الوضوء - وبه قال مالك<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup> - يروى عن عثمان رضي الله عنه، والحسن بن علي، وأنس رضي الله عنه، ومسروق رضي الله عنه<sup>(٥)</sup>.



(١) الزوزني: أبو المفاخر مُحَمَّد بن محمود بن مُحَمَّد السديدي الزوزني، من كبار فقهاء الحنفية، من تصانيفه: شرح منظومة النسفي، وزاد عليها، ثم شرح هذه الزيادة وسمى شرحه ملتقى البحار. ينظر: الجواهر المضية ٣/٣٦٤، تاج التراجم ص ٢٧٨، الأثمار الجنية ٢/٢٢٦.

(٢) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٤/أ، تبين الحقائق ٧/١، فتح القدير ٣٨/١.

(٣) ينظر: المدونة ١/٢٧، الذخيرة ١/٢٨٩، التاج والإكليل ١/٣٨٤.

(٤) وعنه: الكراهة. ينظر: الكافي ١/٧٢، الممتع شرح المقنع ١/١٨٨، كشف القناع ١/٩٨.

(٥) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة ٢/١٥٠ - ١٥١، الإشراف لابن المنذر ١/٢٢٢.

## فصل في فضائل الوضوء

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ»، رواه مسلم <sup>(١)</sup>.

وَعَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ رضي الله عنه، قَالَ: «أَتَيْتُ عُثْمَانَ بِوُضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ أَنَا سَأَ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ لَا أَدْرِي مَا هِيَ؟ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَسْجِدُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً». رواه مسلم <sup>(٢)</sup>.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ <sup>(٣)</sup> فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَتْ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَفِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ»، رواه مسلم <sup>(٤)</sup>.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [ق ٢٣/أ] قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ [الْخُطَا] <sup>(٥)</sup> إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ» <sup>(٦)</sup>، رواه مسلم <sup>(٧)</sup>.

(١) برقم (٢٤٥).

(٢) برقم (٢٢٩).

(٣) في (ب): «والمؤمن».

(٤) برقم (٢٤٤).

(٥) في (أ) و(ب): «الخطايا».

(٦) في (ب): «فذلك الرباط، فذلك الرباط»، وهي إحدى روايات مسلم.

(٧) برقم (٢٥١).

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ، فَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ فَيَنْتَثِرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا<sup>(١)</sup> وَجْهِهِ وَفِيهِ وَخِيَاشِيمِهِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أُنَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أُنَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَتْنَى عَلَيْهِ، وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ إِلَّا أَنْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»، رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

واستدل الشافعي رحمه الله على وجوب غسل المسترسل من اللحية: بقوله ﷺ: «إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ مَعَ الْمَاءِ»، فدل على أن الماء يكون في أطراف اللحية<sup>(٣)</sup>.

قيل له: هذا يبطل [ق ١٠/ب] بقوله ﷺ في مسح الرأس: «إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ»، ولا يكون الماء في أطراف شعر الرأس بلا خلاف.

«وَخَرَّتْ» بالخاء لجميع رواة مسلم<sup>(٤)</sup> إلا ابن أبي جعفر؛ فإنه رواه بالجيم<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ب): «خطاياها» (٢) برقم (٨٣٢)

(٣) لم أقف على من ذكره عن الإمام الشافعي، لكن ذكر هذا الاستدلال المجد ابن تيمية في منتقى الأخبار ٩١/١، كما ذكره ابن دقيق في الإمام ٥١١/١، وصدره بقوله: «قال بعضهم»، ثم قال: «وفي هذا الاستدلال عندي ضعف».

(٤) أصل هذه العبارة للقاضي عياض، ومراده بذلك شيوخه الذين روى عنهم صحيح مسلم، وهم: الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الصدفي، والمحدث أبو بحر سفيان بن العاصي الأسدي، والفقيه أبو محمد عبد الله بن أبي جعفر الخشني، والفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب، والفقيه أبو عبد الله محمد بن عيسى التميمي. ينظر: إكمال المعلم ٧٥/١ - ٧٧.

(٥) ينظر: إكمال المعلم ٢٠٨/٣، شرح صحيح مسلم للنووي ٤٣٦/٦، وضبط ابن دقيق في الإمام ٥١١/١ رواية الخاء بتشديد الراء، ورواية الجيم بتخفيفها.

## فصل في نواقض الوضوء

النواقض: جمع ناقضة لا ناقض؛ لأنه لا يجمع على فواعل إلا المؤنث، وشذَّ فوارس وهوالك ونواكس في جمع فارس وهالك وناكس على تأويل فرقة<sup>(١)</sup>.

والنقض: إبطال التأليف في البناء والحبل والعهد، وهو فيه<sup>(٢)</sup> وفي الوضوء تجوز لبطلان المطلوب منهما.

وكلمة «كل»<sup>(٣)</sup> لعموم الأفراد، فيتناول جميع ما يخرج من الدبر والقبل، الطاهر والنجس المعتاد وغيره، إلا الريح الخارجة من ذكر الرجل وفرج المرأة، على ما يأتي تفصيل ذلك.

وقال مالك: لا ينقض غير المعتاد، كدم الاستحاضة، وسلس<sup>(٤)</sup> البول، والمذي، والحجر، والدود، والدم<sup>(٥)</sup>.

**وقوله: «كل ما خرج من السيلين»<sup>(٦)</sup>.**

معناه: خروج كل ما خرج؛ لوجهين:

أحدهما: أن الذي منهما عين، وهي موجودة ولا نقض، وإنما حصل النقض بخروجها.

(١) في (ب): «فوقه».

(٢) ورد في (أ) هنا زيادة كلمة: «عهد»، والمراد أن الضمير في قوله: «فيه» راجع للعهد.

(٣) أي في قول صاحب الهداية ٣٨/١: «المعاني الناقضة: كل ما يخرج من السيلين...».

(٤) في (ب): «وسلس».

(٥) ينظر: شرح ابن ناجي على الرسالة ٧٢/١ - ٧٦/١، شرح زروق على الرسالة ٧٢/١ - ٧٦/١، الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٩٥/١ - ٩٧.

(٦) ينظر: الهداية ٣٨/١، وعبارته: «كل ما يخرج من السيلين».



الثاني: أن قوله: «كل ما خرج» لا يصلح خبراً عن «المعاني»؛ لأن العرض<sup>(١)</sup> لا يخبر عنه بالجنة، فأضمر الخروج لذلك.

والغائط: هو المكان المطمئن من الأرض، وهو يقصد<sup>(٢)</sup> لحاجة الإنسان، إما للإبعاد، أو التستر عن أعين الناس، حسب ما اختلفوا في ذلك. وكذا العذرة في الأصل: فناء الدار، سميت بذلك؛ لأن العذرة كانت تلقى في الأفنية، فصار ذلك كناية عن قضاء حاجة الإنسان.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ: مَا الْحَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: «فُسَاءٌ، أَوْ ضُرَاطٌ»، متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

وحديث صفوان بن عسال: «وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ رِيحٍ»، رواه البيهقي<sup>(٤)</sup>. وفي الترمذي، والنسائي، وابن ماجه: «وَنَوْمٍ» مَكَانَ «رِيحٍ»<sup>(٥)</sup>.

ورُوي عنه ﷺ: «الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ، وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ»<sup>(٦)</sup>. وفي إسناده: شعبة مولى ابن عباس، قال مالك<sup>(٧)</sup>، والنسائي<sup>(٨)</sup>: ليس بثقة.

(١) في (ب): «العوض». (٢) في (ب): «مقصد».

(٣) البخاري رقم (١٣٥)، ومسلم رقم (٢٢٥).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١/١٨٥، رقم (٥٥٨)، وقال: «قال أبو الوليد: لم يقل: أو ريح غير مسعر».

(٥) أخرجه الترمذي رقم (٩٦)، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي رقم (١٥٩)، وابن ماجه رقم (٤٧٨). وحسنه الألباني في الإرواء ١/١٤٤.

(٦) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٢٧٦، رقم (٥٥٣) عن ابن عباس مرفوعاً. وضعفه ابن الملقن في البدر المنير ٢/٤٢١، وابن حجر في تلخيص الحبير ١/٣٣٢.

(٧) ينظر: التاريخ الكبير ٤/٢٤٣، الجرح والتعديل ٤/٣٦٧، التحقيق لابن الجوزي ١/٢٥٨.

(٨) كذا نسب المصنف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى النسائي قوله: «ليس بثقة»، ونسبه إليه أيضاً ابن الجوزي في التحقيق ١/٢٥٨، وابن عبد الهادي في التنقيح ١/٣١٤، وعبارة النسائي في كتابه «الضعفاء والمتروكون» ص ١٣٣: «ليس بالقوي»، وقال عنه في عمل اليوم والليلة ص ٢١٤: «وليس في موالي ابن عباس ضعيف إلا شعبة مولى ابن عباس».

وفيه الفضل بن مختار: منكر الحديث<sup>(١)</sup>.  
وقال سعيد بن منصور: «إنما يحفظ من قول ابن عباس<sup>(٢)</sup>». وفي المذي: فقال عليه السلام: «فِيهِ الْوُضُوءُ» رواه البخاري، ومسلم<sup>(٣)</sup>.  
وفي دم الاستحاضة: «وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ قَطَرَ عَلَى الْحَصِيرِ»، خرجه أحمد، والنسائي<sup>(٤)</sup>.  
وأما ما ذكره صاحب الهداية: «قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَمَا الْحَدَثُ؟ فَقَالَ: مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّيْلَيْنِ»<sup>(٥)</sup>، فلا يعرف أصلاً<sup>(٦)</sup>.  
**قوله: «والدم والقيح إذا خرجا من البدن وتجاوزا إلى موضع يلحقه حكم التطهير - يعني: وجوباً أو استحباباً»<sup>(٧)</sup> - والقي ملء الفم»<sup>(٨)</sup>.**  
وحاصل ذلك: أن الخارج النجس من غير السيلين ينقض الوضوء عندنا.  
قال في المحيط، وقاضي خان<sup>(٩)</sup>، والبدائع: هو مذهب العشرة

(١) ينظر: التحقيق لابن الجوزي ٢٥٩/١، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ٣١٤/١، لسان الميزان ٣٥٢/٦.

(٢) في هامش (أ): «أي: موقوفاً عليه». وينظر قول سعيد بن منصور في: التحقيق لابن الجوزي ٢٥٩/١.

(٣) البخاري رقم (١٣٢)، ومسلم رقم (٣٠٣).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده رقم (٢٤١٤٥)، وابن ماجه رقم (٦٢٤)، ولم يخرج النسائي وإنما نقل في سننه رقم (١٧٠) عن يحيى القطان تضعيفه، حيث قال: «قال يحيى القطان: حديث حبيب عن عروة عن عائشة هذا، وحديث حبيب عن عروة عن عائشة: (تصلي وإن قطر الدم على الحصير)، لا شيء»، معزواً لأحمد وابن ماجه على الصواب.

(٥) ينظر: الهداية ٣٨/١ - ٣٩.

(٦) ينظر: نصب الراية ٨٣/١، الدراية ٣٠/١، التنبيه على مشكلات الهداية ٢٨١/١، البناية ١٩٥/١.

(٧) في هامش (أ): «مثالها: المضمضة في الوضوء والجنابة»، أي: مستحبة في الوضوء، واجبة في الجنابة.

(٨) ينظر: الهداية ٣٩/١.

(٩) قاضي خان: الحسن بن منصور بن أبي القاسم الأوزجندی الفرغاني، المعروف بقاضي خان، من كبار فقهاء الحنفية وأئمتهم، من مصنفاته: شرح الجامع الصغير، =

المبشرين بالجنة<sup>(١)</sup>.

وكذا ذكره شمس الدين سبط ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>، وزاد: ابن مسعود، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وأبا موسى الأشعري، وأبا الدرداء، وثوبان، وصدور التابعين<sup>(٣)</sup>.

قال ابن بطال في شرح البخاري، وابن المنذر في الإشراف: مثل سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعطاء، والثوري، والحسن البصري، وابن المبارك، وإسحاق، والزهري، وأحمد<sup>(٤)</sup>، والحسن بن حي<sup>(٥)</sup>، والأوزاعي: في الطعام دون المِرَّة<sup>(٦)</sup> والماء<sup>(٧)</sup>.

قال الثوري، وابن حي، ومجاهد، وزفر: ظهور الدم وإن لم يسلم، وقليل القيء ناقض للوضوء<sup>(٨)</sup>.

= شرح الزيادات، الفتاوى، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٥٩٢ هـ. ينظر: الجواهر المضية ٩٣/٢ - ٩٤، تاج التراجم ص ١٥١، الطبقات السنية ٢٤٣/١.

(١) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٤/ب، شرح الجامع الصغير لفاضي خان ١/٥٨، بدائع الصنائع ١/٤٧.

(٢) سبط ابن الجوزي: أبو المظفر يوسف بن قزعلي بن عبد الله التركي البغدادي الهبيري، الإمام المؤرخ الفقيه، كان حنبلياً ثم انتقل فصار حنفياً، من مصنفاته: إثارة الإنصاف، مرآة الزمان، شرح الجامع الكبير، توفي رَحِمَهُ اللهُ ببجل قاسيون سنة ٦٥٤ هـ. ينظر: الجواهر المضية ٣/٦٣٣، شذرات الذهب ٧/٤٦٠، الفوائد البهية ص ٢٣٠.

(٣) ينظر: إثارة الإنصاف لسبط ابن الجوزي ص ٥٩.

(٤) ينظر: الانتصار ١/٣٤١، المغني ١/٢٤٧، الفروع ١/٢٢١ - ٢٢٢.

(٥) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ١/٢٧٣، الإشراف لابن المنذر ١/٩٢، الاستذكار ٢/١٣٦.

(٦) المرة: خلط من أخلاط البدن، وهي إحدى طبائع البدن الأربعة: المرة السوداء، والمرة الصفراء، والدم، والبلغم، ينظر: المصباح المنير ٢/٧٨٠، عيون الأنباء ص ١٦٣، مجمع الأنهر ١/٣١.

(٧) في هامش (أ): «أي الأوزاعي يوافق في الطعام دون المرة والماء». ينظر: الاستذكار ٢/١٣٦، مختصر اختلاف الفقهاء ١/١٦٣.

(٨) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/٩١، الاستذكار ٢/١٣٦، مختصر اختلاف الفقهاء ١/١٦٣، بدائع الصنائع ١/٤٩.

قال ابن المنذر: «وقد روينا عن غير واحد أنهم كانوا يغتسلون من الحجامة، كعلي، وابن عباس، وابن سيرين رضي الله عنهم»<sup>(١)</sup>.

وقال القاسم، وسالم، والشعبي، والحكم، وحماذ: في القلس وضوء، ذكره النسائي<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك، والشافعي: لا وضوء في الخارج من غير السيلين<sup>(٣)</sup>.

لهما: ما روي: «أن أنصارياً رمى بسهم في فيه وهو يصلي، فنزعه، حتى رمى بثلاثة أسهم، فلم يقطع صلاته، فلما فرغ من صلاته، نبه رفيقه المهاجري، فرأى ما حل بالأنصاري من الدماء، وقال: سبحان الله، هلا نبهتني في أول رمي، قال: كنت في سورة أقرأها فما أحببت أن أقطعها». فقد مضى في صلاته، ولو كان خروج الدماء ناقضاً لما مضى فيها. رواه البخاري تعليقاً بغير إسناد، وأبو داود<sup>(٤)</sup>.

وحديث أنس: أنه رضي الله عنه: «اِحْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى غَسَلِ مَحَاجِمِهِ»، رواه الدارقطني<sup>(٥)</sup>.

وحديث ثوبان: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرِيضَةُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقِيءِ؟ قَالَ: لَوْ كَانَ فَرِيضَةً لَوَجَدْتَهُ فِي الْقُرْآنِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٩٣/١، ولم يرد فيه ابن سيرين، وإنما ورد في نقل ابن بطلال عن ابن المنذر في شرح صحيح البخاري ٢٧٤/١، فلعل المصنف اعتمد عليه في النقل.

(٢) لم أف على أقوالهم عند الإمام أحمد بن شعيب النسائي، ولعل مراد المصنف بالنسائي هنا: الإمام ابن أبي شيبه. ينظر: مصنف ابن أبي شيبه ٣٧٢/١ - ٣٧٣.

(٣) ينظر: التفریع ١٩٦/١، الذخيرة ٢٣٦/١، البيان ١٩٢/١، المجموع ٦٢/٢.

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً ص ٣٥، وأبو داود رقم (١٩٨) قال النووي في المجموع ٢/٦٣: «إسناد حسن».

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٧٦/١، رقم (٥٥٤)، وضعفه الذهبي في التنقيح ١/٢٣٣، وابن حجر في تلخيص الحبير ١/٣٢٦.

(٦) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٩٢/١، رقم (٥٩٥)، وقال: «لم يروه عن الأوزاعي غير =

ورُوي عنه عليه السلام: «أَنَّهُ قَاءَ فَعَسَلَ فَمَهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَتَوَضَّأُ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: هَكَذَا الْوُضُوءُ مِنَ الْقِيءِ»<sup>(١)</sup>.

ولأن خروج النجاسة من السبيلين أقبح؛ لأن الإنسان [ق٤/٢أ] يستحي بخروجها<sup>(٢)</sup> منهما بين الناس، دون الفصد والحجامة.

ولأن العذرة والبول أسمع من الدم والقيء؛ لأن<sup>(٣)</sup> ذلك لا يخلو عن نتن ورائحة كريهة بخلاف الخارج من غيرهما.

ولأن الخارج منهما يحصل بمقتضى الطبيعة، وهي تدفع الفاسد، ولا كذلك الخارج من غيرهما.

ولنا<sup>(٤)</sup> في المسألة اثنا عشر حديثاً:

الحديث الأول: عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَظْهَرُ، أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ فَدْعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ». أخرجاه في الصحيحين، وصححه الترمذي<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية أحمد، وابن ماجه: «وَتَوَضَّعِي عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ»<sup>(٦)</sup>.

= عتبة بن السكن، وهو منكر الحديث. قال الحافظ ابن حجر في الدراية ٣٢/١: «إسناده واه جداً».

(١) الحديث قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢١/٢٢٧: «ما سمعت به»، وقال العيني في البناية ١/١٩٨: «غريب».

(٢) في (ب): «بخروجهما».

(٣) في (أ): «ولأن».

(٤) في (ب) هنا زيادة: «ولأن».

(٥) البخاري رقم (٢٢٨)، ومسلم رقم (٣٣٣)، والترمذي رقم (١٢٥).

(٦) تقدم.

فأوجب الوضوء من الدم، ونَبَّه على العلة بقوله: «عرق»<sup>(١)</sup> (٢).

فإن قالوا: قال اللالكائي: «قوله»<sup>(٣)</sup>: «تَوَضَّيْ لِكُلِّ صَلَاةٍ» من قول عروة»<sup>(٤)</sup>.  
وقال هشام: «قال أبي: ثُمَّ تَوَضَّيْ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ»<sup>(٥)</sup>.

قلنا: قد صححه الترمذي كما ذكرنا، ثم لا يمكن أن يقول عروة هذا من قبل نفسه؛ لأنه عطف الأمر بالتوضؤ على الأوامر المتقدمة من قوله: «فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرْتُ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَتَوَضَّيْ لِكُلِّ صَلَاةٍ»؛ إذ لو كان قاله هو كان لفظه: «ثم تتوضأ لكل صلاة»، فلما قال: «توضئي» شاكل ما قبله من أمره ﷺ.

ولأن<sup>(٦)</sup> من أثبت الإسناد كان أولى.

الحديث الثاني: عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فِتْوَضًا، فَلَقِيَتْ ثَوْبَانٌ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: صَدَقَ أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ»، رواه أحمد، والترمذي<sup>(٧)</sup>. قال الترمذي: «حديث حسين

(١) في هامش (أ): «فإن قيل: لا يلزم من التنصيص على العلة اعتبارها كما في قوله ﷺ في حديث: «أما السن فإنه عظم وأما ظفر (كذا) فإنها مدي الحبشة»، فقد نص على العلة هنا في أنه لا تجوز الذكاة بالظفر لكونه مدي الحبشة ولم يعتبر هذا التنصيص، فعلم أن التنصيص على العلة لا يوجب اعتبارها، وإذا كان كذلك فيكون التنصيص على العلة بقوله: «دم عرق» لا أثر له في الاعتبار، فبقى المعتبر هو الخروج من السبيلين لا غير، وحينئذ لا تنتقض الطهارة بخروج النجاسة من غيرهما، والجواب عنه: أنا نقول الأصل أنه متى وجد التنصيص على العلة لزم اعتبارها، لأنه ﷺ لو لم يعقل كان يلزمنا سواء عقلناه أو لم نعقل، فإذا أتى بالتعليل فلا يمكن حمله على عدم الفائدة فلو لم يعتبر العلة لزم إلغاء التنصيص بالكلية، وأما التنصيص في مدي الحبشة فعلى خلاف الأصل فلا ينتقض به، أو أطلق الجنس وأراد بعضه وهذا غير ممتنع».

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٤٧/١، البناية ٢٠٣/١.

(٣) في (أ): «وقوله».

(٤) ينظر قول اللالكائي في: التحقيق ٢٢٤/١، تنقيح التحقيق للذهبي ٢٢٣/١.

(٥) وهي رواية البخاري كما تقدم، وينظر: التحقيق ٢٢٤/١.

(٦) في (ب): «وأن».

(٧) أحمد في مسنده رقم (٢٢٣٨١)، والترمذي رقم (٨٧). وصححه ابن حبان، وابن خزيمة، والألباني. ينظر: صحيح ابن حبان ٣٧٧/٣، صحيح ابن خزيمة ٢٢٤/٣، =

المعلم أصح شيء في هذا الباب»<sup>(١)</sup>. وقال [ق/١١/ب] أحمد: «حسين المعلم يجوده»<sup>(٢)</sup>.

الحديث الثالث: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، أَوْ قَلَسَ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ». رواه ابن ماجه، والدارقطني<sup>(٣)</sup>.

طعنوا في أحد طريقه بالإرسال، والمرسل عندنا وعند مالك وأحمد حجة. فإن قيل: قوله ﷺ: «ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ» معطوف على الانصراف والتوضؤ، والمعطوف يشارك المعطوف عليه في حكمه، والبناء ليس بواجب اتفاقاً، بل الاستئناف أفضل عندنا، فوجب أن يكون المعطوف عليه من الانصراف والتوضؤ غير واجب أيضاً. قيل له: عنه جوابان:

أحدهما: أن الوجوب خُصَّ منه الأخير على خلاف الأصل<sup>(٤)</sup>، ووجهه:

= إرواء الغليل ١/١٤٧.

(١) سنن الترمذي ص ٢٤.

(٢) ينظر: التحقيق ١/٢٢٦، التنقيح للذهبي ١/٢٢٥.

(٣) ابن ماجه رقم (١٢٢١)، من طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً.

وأخرجه الدارقطني في سننه ١/٢٨٠، رقم (٥٦٣)، من طريق إسماعيل عن ابن جريج عن أبيه وعن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً، ثم قال في ١/٢٨٣: «وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا».

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١/٢٢٢، رقم (٦٦٩)، من طريق إسماعيل عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً، ثم قال: «هذا الحديث رواه ابن عياش مرة هكذا، ومرة قال: عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، وكلاهما غير محفوظ».

وأخرجه أيضاً في السنن الكبرى ٢/٣٦٢، رقم (٣٣٨٣)، وقال: «وهذا الحديث أحد ما أنكر على إسماعيل بن عياش، والمحمفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا، كذلك رواه مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري وأبو عاصم النبيل وعبد الرزاق وعبد الوهاب بن عطاء وغيرهم عن ابن جريج».

(٤) قال في هامش (أ): «لأن الأصل عدم التخصيص».

أنه ﷺ لما أمر بالانصراف ربما ظن ظان أن ذلك مفسد لصلاته، فأمر بالبناء ليزيل هذا الظن ووهم بطلان التحريمة<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** وهو اختيار القاضي أبي زيد في الأسرار: أنه من باب عطف الجمل؛ لأنه مستقل مستند بنفسه، فلا تتغير به أحكام الجمل السابقة<sup>(٢)</sup>.

**الحديث الرابع:** عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْقَطْرَةِ وَلَا الْقَطْرَتَيْنِ مِنَ الدَّمِ وَضُوءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَمًا سَائِلًا». رواه الدارقطني<sup>(٣)</sup>.

**الحديث الخامس:** عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ...» الحديث<sup>(٤)</sup>. وهو ضعيف؛ لأن فيه أبا بكر الداهري.

**الحديث السادس:** عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَدْ سَالَ مِنْ أَنْفِي دَمٌ -: «أَحْدِثْ لِمَا حَدَّثَ بِكَ وَضُوءًا مِثْلَهُ»<sup>(٥)</sup>.

**الحديث السابع:** عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ تَوَضَّأَ، ثُمَّ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب): «التحريم».

(٢) ينظر: البناية ٢٠٢/١، ولم أقف عليه في الأسرار.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٧/١، رقم (٥٨٢)، وقال: «مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةٍ ضَعِيفٌ»، وقال ابن حجر في تلخيص الجبير ٣٢٦/١: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ».

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٨/١، رقم (٥٨٤)، وقال: «أَبُو بَكْرٍ الدَاهِرِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَكِيمٍ مَتْرُوكٌ الْحَدِيثُ».

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٥/١ - ٢٨٦، رقم (٥٧٨)، وقال: «عَمْرُو الْقُرَشِيُّ هَذَا هُوَ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ أَبُو خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ مَتْرُوكٌ الْحَدِيثُ»، قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: «أَبُو خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ كَذَابٌ» والطبراني في المعجم الكبير ٢٣٩/٦، رقم (٦٠٩٩)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٦٠/١: «وَفِيهِ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْقُرَشِيُّ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ كَذَابٌ».

(٦) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٦/١، رقم (٥٧٩)، من طريق عمر بن رباح عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس، وقال: «عمر بن رباح مَتْرُوكٌ».



الحديث الثامن: عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه مثله <sup>(١)</sup>.  
 الحديث التاسع: عن تميم الداري قال: قال رسول الله ﷺ: «الْوُضُوءُ مِنْ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ»، أخرجه الدارقطني <sup>(٢)</sup>.  
 الحديث العاشر: عن زيد بن علي عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْقَلَسُ حَدَثٌ» رواه الخلال <sup>(٣)</sup>.  
 الحديث الحادي عشر: عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي دَمِ الْجُبُونِ» <sup>(٤)</sup>، وهي الدمايل <sup>(٥)</sup>.  
 والجبنُ والجبنة: الدمل، بكسر الجيم وسكون الباء <sup>(٦)</sup>.  
 وفي طريقه: بقية، وقد أخرج له مسلم.

الحديث الثاني عشر: روى البيهقي، وصاحب المحيط عن النبي ﷺ أنه

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٧٨/١ - ٢٧٩، رقم (٥٦٠)، والطبراني في المعجم الكبير ١٦٥/١١، رقم (١١٣٧٤)، كلاهما من طريق محمد بن مسلمة عن سليمان بن أرقم عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، بلفظ: «إِذَا رَعَفَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُنْصَرِفْ فَلْيُغْسِلْ عَنْهُ الدَّمَ، ثُمَّ لِيَعِدْ وَضُوءَهُ وَلْيَسْتَقْبِلْ صَلَاتَهُ»، وقال الدارقطني: «سليمان بن أرقم متروك».

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٧/١، رقم (٥٨١)، وقال: «عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ولا رآه، وزيد بن خالد وزيد بن محمد مجهولان».

(٣) كتاب الخلال مفقود، والحديث أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٤/١، رقم (٥٧٤)، وقال: «سوار متروك، ولم يروه عن زيد غيره».

(٤) كذا في (أ) و(ب)، وفي سنن الدارقطني والبيهقي: «الجبون» بالحاء المهملة.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٩/١، رقم (٥٨٨)، من طريق بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وقال: «هذا باطل عن ابن جريج، ولعل بقية دلسه عن رجل ضعيف».  
 وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥٦٧/٢، رقم (٤٠٩٦)، من طريق بقية، وقال: «قال أبو أحمد ابن عدى الحافظ: هذا الحديث لا يعرف إلا ببقيّة عن ابن جريج، قال: ويشبه أن يكون بين بقية وبين ابن جريج بعض المجهولين أو بعض الضعفاء، لأن بقية كثيراً ما يفعل ذلك».

(٦) هكذا ضبطها المصنف رحمته الله، ولم أقف على من تابعه، والمعروف عند أهل اللغة: «الجبون»، بالحاء المهملة. ينظر: مادة (حين) في غريب الحديث للحري ٤٠٢/٢، تهذيب اللغة ٧٤/٥، النهاية في غريب الأثر ٣٣٥/١، لسان العرب ١٠٤/١٣، تاج العروس ٣٩٢/٣٤.

قال: «يُعَادُ الْوُضُوءُ مِنْ سَبْعٍ: مِنْ نَوْمٍ غَالِبٍ، وَقَيْءٍ ذَارِعٍ، وَتَقْطَارِ بَوْلٍ، وَدَمٍ سَائِلٍ، وَدَسْعَةٍ تَمْلَأُ الْفَمَ، وَالْقَهْقَهَةُ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>، والحديث لا يصح<sup>(٢)</sup>.  
وعن علي - حين عد الأحداث -: «أَوْ دَسْعَةٍ قِيءٍ تَمْلَأُ الْفَمَ»<sup>(٣)</sup>.  
وعن ابن عباس: «إِذَا كَانَ الْقَيءُ يَمْلَأُ الْفَمَ أَوْجَبَ الْوُضُوءَ»<sup>(٤)</sup>.  
قال الخطابي: «أكثر الفقهاء على انتقاض الوضوء بسيلان الدم، وهو أقوى في الاتباع»<sup>(٥)</sup>.

ونقيسها على خروج الدم والقيح من الدبر والذكر، وانفتاح ثقبه تحت المعدة وخروج شيء منها، وعلى مس الذكر والمرأة، مع خروج النجاسة من غير السبيلين، ولأن خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة، وذلك أنها إذا خرجت إلى ظاهر البدن لا يبقى طاهراً؛ لزوال الطهارة عنه، إذ لو بقي طاهراً لجمع بين الضدين، وهذا القدر معقول، حتى لو خرج منه ريح أو بول يقال: أحدث فلان، ولا يقال: أحدث دبره ولا ذكره؛ ولهذا قالت الشافعية في أحد الوجهين: إن الحدث يحل جميع البدن، قال الشاشي: وهو الأصح<sup>(٦)</sup>، حتى لا يجوز له مس المصحف ببطنه وظهره، والاقتصار على الأعضاء الأربعة تخفيف ورخصة؛ لكثرة تكرار الوضوء في كل يوم وليلة، فأقيم غسل الأعضاء الأربعة الظاهرة مقام [ق٢٥/أ] غسل جميع البدن نفياً للحرَج، وتيسيراً للأمر، ولهذا لما لم يكثر خروج المنى والحيض والنفاس كثرة الحدث الأصغر وجب غسل جميع

- (١) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق٤/أ، والحديث أخرجه البيهقي في الخلافيات ٣٤٥/٢، رقم (٦٥٨)، من طريق سهل بن عفان عن الجارود بن يزيد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، ولفظه: «يعاد الوضوء من سبع: من إقطار البول، والدم السائل، والقيء، ومن دسعة يملأ بها الفم، والنوم المضجع، وقهقهة الرجل في الصلاة، ومن خروج الدم»، وقال: «سهل بن عفان مجهول، والجارود بن يزيد ضعيف في الحديث، ولا يصح هذا»  
(٢) ينظر: الخلافيات ٣٤٥/٢، نصب الراية ٩١/١، الدراية ٣٣/١.  
(٣) قال في نصب الراية ٩٠/١: «غريب»، وقال ابن حجر في الدراية ٣٣/١: «لم أجده».  
(٤) ذكره ابن الجوزي بلا إسناد في التحقيق ٢٣٦/١.  
(٥) ينظر: معالم السنن ١٤٣/١.  
(٦) ينظر: التهذيب ٢٣٠/١، المجموع ٤٩١/١.

البدن وإن كان خروجهما من جزء يسير من البدن، فإذا تعدى في السبيلين إلى غير موضع الخروج لما ذكرنا، يتعدى في غير السبيلين أيضًا بجامع ما ذكرنا، وإذا انتقضت الطهارة ولم يبق طاهرًا مطلقًا لم يبق أهلًا للصلاة التي هي مناجاة الرب سبحانه، فيجب تطهير البدن بالماء ليصير أهلًا لها.

وأما حديث الأنصاري فلا حجة فيه لوجوه:

أحدها: أنه تعليق<sup>(١)</sup>، وهو ليس بحجة عندهم<sup>(٢)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن الدماء التي خرجت من ثلاثة أسهم أصابت ثوبه وبدنه، فلا<sup>(٣)</sup> تجوز الصلاة معها اتفاقًا، ولا يمكن إنكار ذلك، فإنه قد رآه المهاجري<sup>(٤)</sup> بالليل حتى هاله ما رأى من الدماء بثوبه وبدنه<sup>(٥)</sup>.

**الوجه الثالث:** أن هذا فعل واحد من الصحابة، فلعله كان مذهبًا له، أو كان غير عالم بحكمه، أو حصل له ذهول في ذلك الوقت عن كون الدم ناقضًا للطهارة<sup>(٦)</sup>.

وحديث أنس: من رواية سليمان بن أبي داود أبي<sup>(٧)</sup> أيوب، وهو ضعيف، قاله أبو حاتم الرازي<sup>(٨)</sup>.

وأما حديث ثوبان، فقد قال أبو الحسن الدارقطني: «لم يروه عن الأوزاعي غير عتبة بن السكن الحمصي، وهو متروك الحديث»<sup>(٩)</sup>.

وأما ما روي عنه عليه السلام: «أنه قاء وغسل فمه، وقال: هكذا الوضوء من القيء»، فغريب، فلا يعارض ما ذكرناه من إيجاب الوضوء من القيء.

ويحمل على ما دون ملء الفم، ويكون اللام في «القيء» لتعريف

(١) إشارة إلى رواية البخاري المتقدمة.

(٢) ينظر: المنهل الروي ص ٤٩، نزهة النظر ص ٨٠، تدريب الراوي ١/ ١٦٠.

(٣) في (ب): «ولا».

(٤) في (ب): «المهاجر».

(٥) ينظر: معالم السنن ١/ ١٤٣، اللباب للمنبيجي ١/ ١١٢، البناية ١/ ١٩٩.

(٦) ينظر: اللباب للمنبيجي ١/ ١١٢، البناية ١/ ١٩٩.

(٧) في (أ): «وأبي».

(٨) ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ١١٥.

(٩) ينظر: سنن الدارقطني ١/ ٢٩٢، وعبارته: «وهو منكر الحديث».

الحاضر مثل: يا أيها الرجل؛ توفيقًا بين الحديثين، ولا سيما وقد ذكر في المغرب أن القلس: هو القيء ملء الفم<sup>(١)</sup>.

وأما الفروق التي ذكروها بين السبيلين وبين غيرها فضعيفة؛ فإن خروج الريح من الذكر والفرج أو خروج الحصة منهما ليس أقبح من خروج القيء ملء الفم وخروج القيح والصدید السائلين من البدن، وذلك معروف بالبديهة، وقد أوجبوا الوضوء من الأول دون الثاني.

ولأن الخروج من الأول لا يطلع عليه غيره غالبًا، ولا قبح عند الناس وقت ذلك الخروج، بخلاف خروج القيء ملء الفم وسيلان الصدید والقيح، فإنه فضيع المنظر، فكان قبيحًا معلومًا للناس ضرورة، فكانت المناسبة على العكس.

ولأن الخارج من السبيلين يتكرر خروجه، ويكثر انفصاله عن البدن، فمست الحاجة إلى العفو لما يلزم من الخروج في تكرار الوضوء في كل وقت، فإذا وجب الوضوء مع الحرج<sup>(٢)</sup> فعند عدمه أولى، مع دواعي التعظيم لله تعالى إلى الوضوء الحاصل من ذلك.

ومن العلماء من أوجب الغسل من الدم الخارج من غير السبيلين على ما تقدم<sup>(٣)</sup>، ولم يوجب أحد الغسل من البول والغائط فكان أغلظ منهما<sup>(٤)</sup>.

والدليل على عفو القليل من غير السبيلين الجشاء؛ فإنه لا يخلو عن أجزاء النجاسة القليلة من المعدة، ولهذا يكون منتنًا في الغالب، ولا ينتقض الوضوء بالإجماع<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: المغرب ١٩١/٢.

(٢) في (أ): «الخروج» والتصويب من (ب).

(٣) ليس فيما تقدم التصريح بوجوب الغسل، وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٨١/١ - ٣٨٢ الغسل من الحجامة عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو ومجاهد. وقد حكى الأثر، وابن الجوزي: الإجماع على عدم وجوب الغسل من الحجامة. ينظر: ناسخ الحديث ومنسوخه لابن الجوزي ص ١٥١، الإمام ٥٧/٣، البدر المنير ٥٣٨/٢.

(٤) في (ب): «منها».

(٥) ينظر: الأوسط ١٧٤/١، المبسوط ٧٢/١.

ولأن تعدي الكثير إلى أعضاء الوضوء أكثر؛ لأن<sup>(١)</sup> الكثير يخرج بقوة نفسه دون القليل.

وأما إذا كان الدم على رأس الجرح ولم يسلم، فلأن الخروج لم يتحقق، بخلاف السيلين، وذلك لأن الدم في معدنه ومكانه، والخروج عبارة عن الانتقال [ق ١٢/ب] من الداخل إلى الخارج، وفي السيلين بالظهور، وقد انتقلت النجاسة عن محلها وخرجت.

ولأن النجاسة فيهما قد وصلت إلى مكان يلحقه حكم التطهير، بخلاف ظهور الدم حتى لو تجاوز رأس الجرح نقض هنا أيضًا.

ولأن في وجوب غسله على الجرح حرَجًا. ولأنه لا فائدة في غسله؛ إذ هو [معدنه لا يزول بالغسل، بخلاف السيلين على ما مر<sup>(٢)</sup>].

والترجيح معنا<sup>(٣)</sup> لوجوه أربعة<sup>(٤)</sup>:

الوجه الأول: أن أكثر الصحابة معنا على ما تقدم.

الوجه الثاني: أخبارنا مثبتة، وأخبارهم نافية، والمثبت أولى بالقبول.

الوجه الثالث: أخبارنا أكثر وأصح، وليس لهم خبر صحيح.

الوجه الرابع: ما صرنا إليه أحوط في الدين وباب العبادة.

وقول ابن العربي في المعارضة<sup>(٥)</sup>: «وجوب الوضوء بالغائط والبول عبادة لا يعقل معناها حتى لا يلحق الخارج من غير السيلين بهما»<sup>(٦)</sup>، تعام عن الحق البين، ولا يشك أحد أن خروج العذرة والبول مؤثر في زوال الطهارة وانتقاضها، ولهذا لو انفتحت ثقبه تحت المعدة فخرجت العذرة نقض الوضوء، ولا بعد أن يدعي التعبد في ذلك، كدعواهم طهارة الكلب والخنزير مع الأمر بالغسل من ولوغ الكلب سبعًا<sup>(٧)</sup>، ولهم في ذلك نظائر ودعاوى ممنوعة.

(٢) ينظر: ص ٣٤٤، من هذا الكتاب.

(١) في (أ): «ولكن».

(٤) في (ب): «أربعة أوجه».

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٦) ٩٨/١.

(٥) في (أ): «المعارضة».

(٧) ينظر: التلقين ٢٥/١، عقد الجواهر ١١/١.

ثم إنه قال في قوله ﷺ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»<sup>(١)</sup>: «يحمل عليه البول والغائط؛ بأنه خارج معتاد، فينقض الوضوء كالصوت والريح»<sup>(٢)</sup>، فقد تناقض كلامه.

وفرق آخر بين القليل والكثير في القيء: أن للاجتماع تأثير، ألا ترى أن نصاب الزكاة إذا كان مجتمعاً وجبت الزكاة فيه، وإن ملكه متفرقاً لا تجب، وكذا<sup>(٣)</sup> سرقة النصاب جملة توجب القطع، ولا توجه إذا تفرق، هذا في الشرع، وكذا في الحس؛ فإن الإنسان لو وقع عليه جسم ثقيل وزن ألف رطل مثلاً دفعة واحدة هلك تحته، ولو سقط عليه بدفعات لا يهلك، فكان تأثير القيء ملء الفم إذا وجد دفعة أقوى من تأثيره إذا وجد متفرقاً، فلا يلزم من نقض القليل نقض الكثير.

قوله: «ملء الفم أن يكون بحال لا يمكن ضبطه إلا بتكلف؛ لأنه يخرج ظاهراً، فاعتبر خارجاً»<sup>(٤)</sup>.

قال في المبسوط: ملء الفم: أن يعمه أو يمنعه من الكلام<sup>(٥)</sup>، عن أبي علي الدقاق<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup> رحمه الله.

وعن الحسن: إن كان يعجز عن إمساكه<sup>(٨)</sup>.

وقيل: أن يزيد على نصف الفم.

(١) أخرجه أحمد رقم (١٠٠٩٣)، والترمذي رقم (٧٤)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه رقم (٥١٥).

(٢) ينظر: عارضة الأحوذى ٩٩/١. (٣) في (ب): «فكذا».

(٤) ينظر: الهداية ٤٥/١. وهذا القول هو الذي مال إليه أكثر المشايخ وصححوه. ينظر: المحيط البرهاني ٦٣/١، تبين الحقائق ٩/١، فتح القدير ٤٦/١، مراقي الفلاح ص ٨٩.

(٥) ينظر: المبسوط ٧٢/١.

(٦) الدقاق: أبو علي الدقاق الرازي، أستاذ أبي سعيد البردعي، تفقه على موسى بن نصر، من مصنفاته: كتاب الحيض. ينظر: الجواهر المضية ٦٩/٤، طبقات الحنفية ٣١٦/١، تاج التراجم ص ٣٣٧.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع ٥٠/١، المحيط البرهاني ٦٣/١.

(٨) ينظر: بدائع الصنائع ٥٠/١، المحيط البرهاني ٦٣/١.

وقيل: نصف الفم.

وتسمية نصف الملاء ملئًا بعيدة، وكذا إذا زاد على النصف.

عن علي بن يونس<sup>(١)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وكان من زهاد بلخ - سأله ابنته، فقالت: إن خرج من حلقي [ق٢٦/أ] شيء؟ فقال لها: إن وجدت طعمه في حلقك فأعيدي الوضوء، ثم رأى النبي ﷺ في المنام، فقال: لا يا علي حتى يملأ الفم، قال: فأليت على نفسي أن لا أفتي بعد هذا أبدًا<sup>(٢)</sup>.

وفي الذخيرة: «إذا تبين أن الخنثى رجل أو امرأة، فالفرج الآخر منه بمنزلة القرحة لا ينتقض الخارج منه ما لم يسلم»، قال: «وفي الكتاب قال: أحب إلي أن يعيد الوضوء»<sup>(٣)</sup>.

وهو إشارة إلى أنه غير واجب، وهو اختيار مُحَمَّد بن إبراهيم الميداني<sup>(٤)</sup>. وأكثر المشايخ على إيجابه.

والدم المساوي للريق ينقض استحسانًا كالغالب؛ لأن البصاق سائل بقوة نفسه، فكذا مساويه، بخلاف الناقض؛ لأنه سائل بقوة الغالب. ولو كان لون الريق أحمر نقض، وإن كان أصفر لا ينقض.

وفي الذخيرة: «خرج من أذنه قيح أو صديد بدون الوجد لا ينقض، ومع الوجد ينقض؛ لأنه دليل الجرح، هكذا فتوى الحلواني»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

(١) علي: علي بن يونس البلخي، كان فقيهًا زاهدًا ورعًا، وكانت إليه الفتوى في وقته ببلخ. ينظر: الجواهر المضية ٢/٦٢٤، الأثمار الجنية ٢/٥٢٢، الفوائد البهية ص ١٤٠.

(٢) ينظر: المبسوط ١/٧٢، شرح مختصر الطحاوي للإسبيجابي (مخطوط) (أم القرى) ق٢١/أ.

(٣) وهذا النقل عن مُحَمَّد إنما هو في البزاق إذا خرج معه دم مساوٍ له. ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق٦/أ، الأصل ١/٧٣، المبسوط ١/٧٤.

(٤) الميداني: أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم الضرير الميداني، من أئمة الحنفية، شيخ كبير، عارف بالمذهب. ينظر: الجواهر المضية ٣/١٦، الفوائد البهية ص ١٥٥.

(٥) في (ب): «الجواني».

(٦) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق٦/أ، المحيط البرهاني ١/٦٠، تبين الحقائق ٨/١، البناية ١/٢٠٨.

وإذا كان في عينه رمد أو<sup>(١)</sup> عمش تسيل منها<sup>(٢)</sup> الدموع، أمره بالوضوء لوقت كل صلاة، قال: لأنني أخاف أن يكون ما يسيل منهما صديدًا أو قيحًا، ويكون في الجفون جرح<sup>(٣)</sup>.

ولو سال من صرته ماء أصفر نقض.

قراد أو<sup>(٤)</sup> علق مص عضوه فامتلاً: إن كان صغيراً لا ينقض كالذباب والبعوض، وإن كان كبيراً انتقض.

ولو<sup>(٥)</sup> ظهر بول المجبوب: إن كان يقدر على إمساكه متى شاء نقض<sup>(٦)</sup>، وإلا لا ينقض إلا بالسيلان؛ لأنه في مكانه.

وفي المحيط: «توضأ فرأى بللاً سائلاً من ذكره أعاد وضوءه، وإن لم يعلم ما هو مضى على صلاته؛ لأنه من وساوس<sup>(٧)</sup> الشيطان، وينضح فرجه بالماء؛ ليحيله عليه بالحديث<sup>(٨)</sup>، قيل: هذا قبل أن يجف البلل، [أما بعد ما جف البلل]<sup>(٩)</sup> ثم رآه أعاد؛ لأنه من البول لا من الماء<sup>(١٠)</sup>».

ومن شك في بعض وضوءه: إن كان أول شك يغسله؛ لأنه يتيقن بالحدث وشك في زواله، وإن كان يعتريه كثيراً لا يغسله.

وفي الذخيرة: اختلفوا في قوله: إن كان أول شك، قيل: أول شك في عمره، وقيل: أول شك وقع في هذا الوضوء، وقيل: إن الشك لم يصر عادة له<sup>(١١)</sup>.

(١) في (ب): «و».

(٢) في (ب): «منهما».

(٣) والقاتل هو مُحَمَّد بن الحسن. ينظر: الأصل ٧٣/١، المحيط البرهاني ٦٠/١.

(٤) في (ب): «و».

(٥) في (ب): «وإذا».

(٦) في (ب): «نقضا».

(٧) في (ب): «وسواس».

(٨) ذكر صاحب المحيط (الرضوي) (مخطوط) ق/٤/أ، نص الحديث، وهو قوله ﷺ:

«الشَّيْطَانُ يَقُولُ: أَحَدَنْتُ أَحَدَنْتُ، فَأَنْضَحُ فَرْجَكَ»، والحديث أخرجه عبد الرزاق في

مصنفه ١٥١/١، رقم (٥٨٣)، عن ابن عباس موقوفاً.

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(١٠) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٤/أ، التاتارخانية ١٢٣/١، البناية ٢٠٧/١.

(١١) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/١٦/ب، المحيط البرهاني ٧٥/١، ورجح في =



وإن كان الشك بعد فراغه لا يلتفت إليه .

ومن تيقن بالطهارة وشك في الحدث، أو تيقن بالحدث وشك في الطهارة، بنى على اليقين؛ لأن الشك لا يعارض اليقين .

ومن تيقن أنه أحدث، وتيقن أنه تطهر، فشك في السابق منهما، يبني على الحالة التي كانت قبلهما، فهو الآن على ضدها على إلغاء الشك .

**إيضاحه:** رجل عَلمَ أنه كان قبل الفجر محدثاً، ثم طلع الفجر، فاجتمع له بعد الفجر أن توضأ وأحدث، ولم يتحقق السابق منهما، وأراد صلاة الصبح، قيل له: على إلغاء الشك أنت الآن متطهر، وذلك لأن الحدث اليقين قبل الفجر قد رفعه التطهر<sup>(١)</sup> اليقين بعد الفجر، والحدث الذي كان معه بعد الفجر لا يعلم هل هو قبل الطهارة المتيقنة أم بعدها؟ فيلغي الشك، ويبني على اليقين من الطهارة .

ولو علم أنه كان قبل الفجر متطهراً، قيل له: أنت الآن محدث؛ لأن ذلك الطهر المتيقن قبل الفجر قد ارتفع بالحدث المتيقن بعده، والطهارة المتيقنة التي كانت بعده أيضاً يمكن أن تكون بعد الحدث فترفعه، أو قبله فلا تؤثر فيه، فبقي يقين الحدث على حاله، فلهذه الدقيقة قيل له: أنت على الحالة المخالفة للسابقة أولاً، ذكرها أبو المعالي<sup>(٢)</sup>، وهي موافقة للقواعد .

باشراً امرأته من غير حائل، وانتشر ذكره لها، انتقض وضوءه عندهما استحساناً، وقال محمد: لا ينتقض إلا بخروج شيء .

ولم يشترط في ظاهر الرواية مماسة الفرج للفرج، واشترطها في رواية الحسن، وهو الأظهر .

**وجه القياس:** إمكان الوقوف<sup>(٣)</sup> على الحقيقة بخلاف التقاء الختانيين،

= المبسوط ١/٨٢، وبدائع الصنائع ١/٦٢: أن المراد: أن الشك لم يصر في مثله عادة .

(٢) ينظر: نهاية المطلب ١/١٤١ .

(١) في (ب): «التطهير» .

(٣) في (ب): «إن كان الوقوف» .

ووجه الاستحسان: أن المباشرة الفاحشة لا تخلو عن خروج مذي غالباً، وهو كالمحقق ولا عبرة بالنادر.

والدم السائل في الجرح إذا لم يتجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير طاهر في الأظهر، وهو قول أبي يوسف رحمته الله، وبه أخذ الكرخي رحمته الله<sup>(١)</sup>.

وكذا كل ما لا ينقض الوضوء من القيء وغيره، خلا دم الاستحاضة، وما يظهر به حكم الحدث السابق بخروج الوقت<sup>(٢)</sup>.

وبه كان يفتي أبو عبد الله القلانسي<sup>(٣)</sup>، ومُحمَّد بن سلمة<sup>(٤)</sup>، وأبو نصر<sup>(٥)</sup>، وأبو القاسم<sup>(٦)</sup>، وأبو الليث<sup>(٧)(٨)</sup>.

(١) ينظر: اللينابيع ١١٢/١، البناية ٢٠٨/١، الجوهرة النيرة ٩/١.

(٢) في هامش (أ): «كسلس البول وما أشبهه». ينظر: اللينابيع ١١٢/١، البناية ٢٠٨/١.

(٣) لم أفق على ترجمته، ولعل المراد أبو عبد الله مُحمَّد بن خزيمة البلخي القلاسي - نسبة إلى القلس، وهو الجبل الذي يربط به السفينة - إمام من مشايخ بلخ، وله اختيارات، توفي رحمته الله سنة ٣١٤هـ، فقد نص في الجواهر المضية وفي الأثمار الجنية على هذا الاختيار له. ينظر: الجواهر المضية ١٥٢/٣، الأثمار الجنية ٥٨٦/٢، الفوائد البهية ص ١٦٨.

(٤) مُحمَّد بن سلمة: أبو عبد الله مُحمَّد بن سلمة البلخي، من فقهاء الحنفية الكبار، تفقه على شداد بن حكيم والجوزجاني، وتفقه عليه أبو الإسكاف وأحمد بن أبي عمران، توفي سنة ٢٧٨هـ. ينظر: الجواهر المضية ١٦٢/٣، طبقات الحنفية ٣٠٦/١، الأثمار الجنية ٥٩٠/٢.

(٥) أبو نصر: أبو نصر مُحمَّد بن مُحمَّد بن سلام البلخي، الفقيه، من أصحاب الطبقة العالية حتى عدوه من أقران أبي حفص الكبير، توفي رحمته الله سنة ٣٠٥هـ. ينظر: الجواهر المضية ٣٢٦/٣، الأثمار الجنية ٥٩٢/٥، الفوائد البهية ص ١٦٨.

(٦) أبو القاسم: أبو القاسم أحمد بن عصمة الصفار البلخي، المحدث الفقيه، تفقه على أبي جعفر الهندواني، وسمع منه الحديث، وروى عنه الحسن بن صديق الوزغاني، توفي رحمته الله سنة ٣٢٦هـ. ينظر: الجواهر المضية ٢٠٠/١، الطبقات السنية ٤٥٤/١، الفوائد البهية ص ٢٦.

(٧) أبو الليث: أبو الليث نصر بن مُحمَّد بن أحمد السمرقندي، الملقب بإمام الهدى، من كبار الفقهاء، من مصنفاته: خزانة الفقه، وعيون المسائل، والنوازل، توفي رحمته الله سنة ٣٧٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٦، الجواهر المضية ٥٤٤/٣، الفوائد البهية ص ٢٢٠.

(٨) ينظر: فتاوى النوازل لأبي الليث (مخطوط) ق ٨/أ، البناية ٢٠٨/١.

وعن مُحَمَّد بن الحسن: أنه نجس<sup>(١)</sup>، وبه كان يفتي أبو بكر الإسكاف، وأبو جعفر<sup>(٢)</sup>.

وعلى الأول: لو امتلأ الثوب منه لا يمنع جواز الصلاة، كما يكون لأصحاب القروح يصيب ثيابهم مرة بعد مرة من غير تجاوز مكان العذر لا يمنع وإن كثر، روى ذلك أصحابنا عن ابن عمر، وحكوه عن أبي يوسف [ق ١٣/ب] وعليه الفتوى.

وفي الينابيع: «أقطر دهنًا في إحليله، ثم سال منه لا ينقض عند أبي حنيفة رحمته الله خلافًا لأبي يوسف رحمته الله، وعن مُحَمَّد رحمته الله: أدخل حقنة في دبره ثم أخرجها لا وضوء عليه، مع أنه لا تخلو عن خروج شيء معها من النجاسة، وكل شيء غيبه في دبره ثم أخرجها أو خرج بنفسه نقض وأفسد الصوم، وإن أدخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض ولا يفسد الصوم<sup>(٣)</sup>. عمم ولم يفصل، ومراده غير الذكر إذا لم يكن عليه بله عند خروجه.

و(قال)<sup>(٤)</sup> في قاضي خان: «فيه روايتان، والصحيح إذا لم يغب فيه تعتبر البلّة والرائحة؛ لأنه ليس بداخل من كل وجه حتى لا يفسد صومه<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

ولا ينتقض الوضوء بنزول البول إلى قصبة الذكر، وإلى القلفة ينتقض.

وهو مشكل في القلفة؛ فإنهم قالوا: لا يجب إيصال الماء إليها في الجنابة؛ لأنها خلقة فأشبهت القصبة.

والريح الخارجة من ذكر الرجل وقبل المرأة لا ينقض الوضوء.

(١) ينظر: الينابيع ١/١١٢، الجوهرة النيرة ١/٩، حاشية ابن عابدين ١/٢٦٣.

(٢) أبو جعفر: أبو جعفر مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد الهندواني البلخي، من الفقهاء الكبار، وشيخ الحنفية في وقته، لقب بأبي حنيفة الصغير، توفي رحمته الله ببخارى سنة ٣٦٢هـ. ينظر: طبقات الحنفية ٢/٤٤، شذرات الذهب ٤/٣٢٨، الأثمار الجنية ٢/٥٩٦.

(٣) ينظر: الينابيع ١/١١١. (٤) ما بين القوسين ساقط من (أ).

(٥) في (أ): «صوم».

(٦) ينظر: فتاوى قاضي خان ١/٣٧، شرح الجامع الصغير لقاضي خان ١/٦٧.

قال [ق٢٧/أ] في المحيط: «هذا حكاة الكرخي عن أصحابنا إلا أن تكون المرأة مفضاة، وهي التي صار مسلك بولها ووطئها واحدًا، أو<sup>(١)</sup> التي صار مسلك الغائط والوطء منها واحدًا، ولا يحل وطؤها إلا أن يعلم أنه لا يتجاوز قبلها، فحينئذٍ يستحب لها الوضوء؛ لاحتمال أنها خرجت من دبرها لا من قبلها»<sup>(٢)</sup>. ولم يزد، قلت: أو منهما.

وفي المفيد والذخيرة: عن مُحَمَّد: أنه<sup>(٣)</sup> حدث في قبلها قياسًا على الدبر<sup>(٤)</sup>.

وعن الكرخي: أن الريح لا تخرج من الذكر، وإنما ذلك اختلاج، والخارجة من القبل طاهرة؛ لانبعائها عن محل طاهر، وهو القبل<sup>(٥)</sup>. وهذا يدل على طهارة رطوبة الفرج، بخلاف مجرى البول والغائط؛ فإنه نجس.

وقال أبو حفص الكبير<sup>(٦)</sup>: يجب في المفضاة، وقيل: إن كانت الريح متنتة تجب، وإلا فلا<sup>(٧)</sup>.

وفي البدائع: «إذا كانت مفضاة فقد صار مسلك البول والوطء واحدًا، فيحتمل أن تكون خرجت من مسلك البول، فيستحب لها الوضوء ولا يجب؛ لأن الطهارة الثابتة بيقين لا تزال بالشك»<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ب): «و».

(٢) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق٤/أ، البناية ٢٠٨/١.

(٣) في (ب): «أنها».

(٤) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق٦/ب، المحيط البرهاني ٥٠/١، البناية ٢٠٨.

(٥) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١٣٨/١، تحفة الفقهاء ١٨/١، البناية ١/١٠٥٥، العناية ٥٥/١.

(٦) أبو حفص: أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير، إمام مشهور كانت له الفتوى ببخارى، أخذ العلم عن مُحَمَّد بن الحسن. ينظر: الجواهر المضية ١٦٦/١، الطبقات السنية ٣٩٥/١، تاج التراجم ص ٩٤.

(٧) ينظر: المحيط البرهاني ٥٠/١، تبين الحقائق ٨/١، البناية ٢٠٨/١.

(٨) ينظر: بدائع الصنائع ٤٨/١.

قلت: في هذا نظر؛ فإن الريح الخارجة منتنة لا تكون من محل الوطاء، فلا ينزل عن المباشرة الفاحشة.

وفي الذخيرة: «والدودة الخارجة من قُبُل المرأة على هذه الأقوال الأربعة<sup>(١)</sup>، هكذا ذكره في نظم الزندويستي<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

وفي القُدوري: توجب الوضوء، وفي الذكر لا ينقض<sup>(٤)</sup>.

وإن خرجت الدودة من الفم أو الأنف أو الأذن لا تنقض<sup>(٥)</sup>.

وذكر المرغيناني: «أن القلس ما كان ملء الفم، والقيء دونه، قال: وقيل: على العكس»<sup>(٦)</sup>، دل عليه قول مُحَمَّد: «فإن قلس أقل من ملء فيه»<sup>(٧)</sup>، وقول مجاهد وطاووس: «لا وضوء في القلس حتى يكون القيء»، ذكره النسائي<sup>(٨)</sup>.

وفي المغرب: «القلس ما كان ملء الفم»<sup>(٩)</sup>.

وفي الصحاح: «القلس: القذف، وقال الخليل: القلس: ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء، وقلست الكأس إذا قذفت بالشراب لشدة الامتلاء»<sup>(١٠)</sup>.

(١) وهي: لا وضوء عليها إلا أن تكون مفضضة فيستحب لها، والثاني: يجب عليها الوضوء، الثالث: يجب في المفضضة دون غيرها، الرابع: إن كانت مفضضة وكانت الدودة منتنة وجب عليها الوضوء.

(٢) الزندويستي: هو أبو علي الحسين بن يحيى بن علي الزندويستي، من فقهاء الحنفية، من تصانيفه: نظم في الفقه، شرح الجامع الكبير، روضة العلماء، توفي رَحِمَهُ اللهُ فِي حدود سنة ٤٥٠هـ. ينظر: تاج التراجم ص ١٦٤، هدية العارفين ٣٠٧/١، الأعلام ٣١/٥.

(٣) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق ٧/أ، المحيط البرهاني ٥٠/١، البناية ٢٠٩/١.

(٤) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقُدوري ١٣٧/١، البناية ٢٠٩/١.

(٥) ينظر: فتاوى قاضي خان ٣٧/١، المحيط البرهاني ٥٠/١، البناية ٢٠٩/١.

(٦) ينظر: الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق ٧/أ، البناية ٢١٠/١.

(٧) ينظر: الأصل ٧٢/١، الجامع الصغير ٧٢/١.

(٨) مراده ابن أبي شيبة كما تقدم. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة ٣٧٤/١، رقم (٤٤٣).

(٩) ينظر: المغرب ١٩١/٢.

(١٠) ينظر: مادة (قلس) في الصحاح ٩٦٥/٣، كتاب العين ٧٨/٥.

وقال خواهر زاده في مبسوطه: «القلس: ما يخرج من المعدة عند غثيان النفس واضطرابها، والقيء: ما يخرج منها عند سكون النفس وقرارها، فكان في القلس زيادة شدة ليست في القيء».

ثم الفم ظاهر من وجه وباطن من وجه، ظاهر حقيقة حتى لو فتح فاه كان ظاهرًا، وكذا شرعًا حتى وجب غسله في الجنابة وإن كان صائمًا فجعل ظاهرًا.

وباطن حقيقة حتى لو ضم شفتيه كان باطنًا، وكذا شرعًا حتى لم يحكم بوجوب غسله في الوضوء فجعل باطنًا، فرجح وجه كونه باطنًا في حق القليل، ورجح وجه كونه ظاهرًا في حق الكثير عملاً بالوجهين، وهو أولى من العكس؛ لأن الكثير يخرج قطعًا، فعدّ خارجًا دون القليل.

وإن قاء قليلًا قليلًا بحيث لو جمع كان ملء الفم، على التفسير الذي تقدم:

فإن اتحد المجلس يجمع عند أبي يوسف رحمته الله؛ لأن المجلس جامع للمتفرقات كالعقود، والإقرار، والتلاوة المتكررة<sup>(١)</sup>.

وعند محمد يجمع إن اتحد السبب، وتفسيره: أن يكون القيء الثاني قبل سكون النفس من الهيجان والغثيان؛ لأن اتحاد السبب مؤثر في الجمع أيضًا، فإن العبد المبيع لو مرض في يد المشتري بالسبب الذي كان في يد البائع يرده، ويجعل الثاني عين<sup>(٢)</sup> الأول، وبغيره لا يرده ويجعل غير الأول<sup>(٣)</sup>.

وفيه إشكال؛ فإن حُمَاه لو كانت ربعًا<sup>(٤)</sup> في يد البائع وانقطعت، ثم حُمَّ

(١) ينظر: شرح الجامع الصغير ٦١/١، المحيط البرهاني ٦٤/١، العناية ٤٧/١، البناية ٢١٣/١.

(٢) في (ب): «غير».

(٣) وهو الصحيح في المذهب. ينظر: بدائع الصنائع ٥٠/١، التاتارخانية ١٢٩/١، البناية ٢١٣/١، البحر الرائق ٧١/١، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ٩/١.

(٤) حمى الربع: هي التي تأخذ يومًا وتدع يومين ثم تجيء في اليوم الرابع. ينظر: مادة (ربع) في لسان العرب ٩٩/٨، نجعة الرائد ص ١٦٤.

رَبْعًا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي يَرُدُّهُ<sup>(١)</sup> بِهَا، وَهَذَا قَالَ: إِذَا عَادَ الْقِيءُ بَعْدَ سَكُونِ النَّفْسِ يَجْعَلُ غَيْرَ الْأَوَّلِ وَلَا يَجْمَعُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ الْحُمَى أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ، فَإِذَا انْقَطَعَتْ ثُمَّ عَادَتْ بَعْدَ الشِّرَاءِ بِالنَّوْعِ الَّذِي كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ، دَلَّ عَوْدَ عَيْنِهَا أَنَّ سَبَبَ الْعَيْبِ قَائِمٌ لَمْ يَزَلْ، وَإِذَا جَاءَ نَوْعٌ آخَرُ غَيْرَ الْأَوَّلِ دَلَّ عَلَى زَوَالِ<sup>(٢)</sup> الْأَوَّلِ، أَمَّا الْقِيءُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا انْقَطَعَ الْعَثِيَانُ ثُمَّ قَاءَ ثَانِيًا فَلَيْسَ مَعْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ<sup>(٣)</sup> الْأَوَّلِ، بِخِلَافِ الْحُمَى عَلَى مَا مَرَّ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَاقُ: «يَجْمَعُ كَيْفَ مَا كَانَ»<sup>(٤)</sup>.

وَحَدَّ السَّيْلَانِ: أَنْ يَعْلُوَ فَيَنْحَدِرَ عَنْ رَأْسِ الْجَرْحِ، هَكَذَا فَسَّرَهُ أَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنْ عَلَا عَلَى رَأْسِ الْجَرْحِ وَانْتَفَخَ وَلَمْ يَتَحَدَّرْ لَمْ يَنْقُضْ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ صَارَ أَكْبَرُ مِنْ رَأْسِ الْجَرْحِ نَقُضٌ<sup>(٥)</sup>.  
وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ بَادٍ لَا خَارِجَ.

وَإِنْ نَزَلَ الدَّمُ إِلَى مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ أَوْ إِلَى صِمَاحِ الْأُذُنِ نَقُضٌ. قَالَ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمَاءُ وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ طَاهِرٌ بِمَنْزِلَةِ الرِّيقِ<sup>(٦)</sup> وَالْعَرَقِ وَالدَّمْعِ وَالْمَخَاطِ وَالنَّخَامَةِ وَاللَّبَنِ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الدَّمِ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ رَقِيقٌ لَمْ يَتِمَّ نَضْجُهُ، فَكَانَ لَوْنُهُ لَوْنُ الْمَاءِ، وَالدَّمُ نَجَسٌ.

وَهَذَا بِخِلَافِ السَّبِيلَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِمَا خُرُوجُ النِّجَسِ وَالطَّاهِرِ، [فَالنِّجَسُ: كَالْبَوْلِ، وَالْعَذْرَةُ، وَالدَّمُ، وَالْمَنِي بِغَيْرِ شَهْوَةٍ، وَالْمَذْيُ، وَالْوَدْيُ. وَالطَّاهِرُ]<sup>(٧)</sup>: كَاللَّحْمِ، وَالدُّودَةِ، وَالْوَلَدِ، وَالْحَصَاةِ، وَالنَّوَاةِ، وَالرِّيحِ مِنْ

(١) فِي (ب): «يُرَدُّ». (٢) فِي (ب): «جَوَازٌ».

(٣) فِي (ب): «عَيْنٌ».

(٤) يَنْظُرُ: بِدَائِعِ الصَّنَائِعِ ٥٠/١، الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِي ٦٤/١، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ٩/١.

(٥) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ٦٤/١، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ٨/١، الْبَحْرُ الرَّائِقُ ٦٣/١.

(٦) فِي (ب): «الرِّيحُ». (٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب).

الدبر؛ لأنه لا يخلو عن قليل من النجاسة، وخروجها ناقض وإن قلَّت.

فإن قيل: قد اعتبرت الفم باطنًا في حق القليل حتى لا يتحقق الخروج بارتقائه إلى الفم، فإذا خرج من الفم تحقق الخروج، فوجب أن ينقض.

قيل له: الفم له حكم الباطن فيما بينه وبين الباطن حتى لو بلغ ريقه لا يفسد صومه، وله حكم الظاهر فيما بينه وبين الظاهر حتى لو مَجَّ ماء بفمه أو أدخله [ق٢٨/أ] لفمه لا يفسد صومه، فإذا ارتقى القليل إلى الفم لا يتحقق الخروج؛ لأنه انتقال من الباطن إلى الباطن، ثم إذا خرج من الفم لا يتحقق الخروج أيضًا؛ لأنه انتقال من الظاهر إلى الظاهر.

وفي الذخيرة: لو قطر قطرة من الدم نقض الوضوء<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء»<sup>(٢)</sup>، المراد منها: ما يكون بعرضية القطر، دل عليه قوله ﷺ: «إلا أن يكون دمًا سائلًا»، أو يحمل على ما يقطر من أصول الأسنان ويتصل بالريق وهو مغلوب.

مسألة: حشا إحليله بقطنة، أو ربط الجراحة، إن نفذ البلل [ق١٤/ب] إلى خارجها نقض، وإلا فلا.

وإن حشت المرأة فرجها بقطنة فابتل داخلها: إن كانت على الشفرتين نقض، وإن كانت داخل الفرج فلا وضوء عليها.

وقال أبو يوسف رَحِمَهُ اللهُ: إن علم أنه إن لم يحشه ظهر فإذا أخرج القطنة فهو محدث ساعة إخراجها.

وإن أدخلت إصبعها في فرجها انتقض وضوؤها، لأنها لا تخلو عن بَلَّة. ولو وصل المائع إلى الدماغ بالسعوط أو الوجور أو الإقطار ثم خرج لا ينقض؛ لأنه خرج من مكان طاهر، وعن أبي يوسف: إن خرج من الفم نقض؛ لأنه لا يخرج منه إلا بعد وصوله إلى الجوف.

(١) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق٦/ب، وعبارته: «ولو قطر من أنفه قطرة دم فعليه الوضوء».

(٢) تقدم.



وذكر في الواصل إلى الدماغ من الأوجه الثلاثة إذا عاد إن كان تغير نقض، فلعله أراد بالتغير استحالته إلى نتن وفساد، فحينئذٍ يصير نجسًا.

ولو غرز إبرة في يده، وظهر الدم أكثر من رأس الإبرة لم ينقض، وكان مُحَمَّد بن عبد الله<sup>(١)</sup> يميل إلى القول بالنقض ويراه سائلاً، وكذا في فتاوى النسفي على ما ذكره في الذخيرة<sup>(٢)</sup>.

وإذا عُصرت القرحة فخرج منها شيء كثير ولو لم يعصرها لا يخرج شيء ينتقض وضوءه، في مجموع النوازل، قال<sup>(٣)</sup>: وفيه نظر<sup>(٤)</sup>. واختاره القاضي عبد الجبار<sup>(٥)</sup>، وقال: هو الأشبه<sup>(٦)</sup>.

وفيه أيضاً<sup>(٧)</sup>: جرح ليس فيه شيء من الدم والصدید، فدخل الحمام أو الحوض فدخل الماء الجرح وسال منه الماء لا ينتقض<sup>(٨)</sup>.

وذكر الإمام علاء الدين<sup>(٩)</sup>: أن من أكل خبزاً أو فاكهة، ورأى أثر الدم فيه من أصول أسنانه ينبغي له أن يضع إصبعه أو طرف كفه على ذلك الموضع، فإن وجد فيه أثر الدم انتقض وضوءه، وإلا فلا.

ولو قاء بلغمًا صرفًا لا ينتقض عندهما؛ لأنه طاهر حتى كان ماء فم

(١) لم يتبين لي من هو.

(٢) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٦/أ، المحيط البرهاني ٦٠/١، البناية ٢٠٩/١.

(٣) أي: صاحب الذخيرة البرهانية.

(٤) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٦/أ.

(٥) القاضي عبد الجبار: أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، شيخ المعتزلة في عصره، وكان شافعي المذهب في الفروع، ولي القضاء بالري، من مصنفاته: شرح الأصول الخمسة، والعمد، والتجريد، توفي رَحِمَهُ اللهُ بالري سنة ٤١٥ هـ. ينظر: تاريخ بغداد ١١/١١٣، الوافي بالوفيات ٢٠/١٨، الأعلام ٣/٢٧٣.

(٦) أي: أنه ينقض. ينظر: قنية المنية ص ٤، ورمز القاضي عبد الجبار في القنية (قع).

(٧) أي في مجموع النوازل.

(٨) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٦/ب، المحيط البرهاني ٦٠/١، البناية ١/٢٠٩.

(٩) لم يتبين لي، وقد ذكر في الذخيرة البرهانية هذه المسألة عنه، فقال (ق/٦/ب): «وذكر الشيخ الإمام علاء الدين في كتاب الشرحين...».

النائم طاهرًا وإن انبعث من الجوف؛ لأنه يتولد من البلغم وهو طاهر، وإن مخلوطًا بالطعام وغيره، وكان الطعام ملء الفم نقض لأجل الطعام عندهما.

وقال أبو يوسف رحمته الله: ينتقض المرتقي من الجوف خالطه الطعام أو<sup>(١)</sup> كان وحده إذا ملأ الفم كالمرّة والماء والطعام.

وقال في التحفة: «إن خالطه الطعام نقض اتفاقًا»<sup>(٢)</sup>. وهو محمول على ما إذا كان الطعام غالبًا.

ومنهم من قال: جواب أبي يوسف في الصاعد من الجوف وهو حدث اتفاقًا، وجوابهما في المنحدر من الرأس وليس بحدث، والصحيح على الخلاف. وإن قاء دمًا فالنازل من الرأس ناقض من غير شرط.

والصاعد من الجوف: إن كان علقًا لا ينقض ما لم يملأ الفم؛ لجواز أنه سوداء انجمدت، أو صفراء انعقدت، أو بلغم احترق فصار كالطعام. وإن كان مائعًا فكذا عند محمد رحمته الله، وهو الأصح كأخواته الخارجة من المعدة الناقضة للوضوء.

وعندهما ينقض وإن قل؛ لأنه من قرحة في الجوف، فلا يأخذ حكم الخارج من المعدة، وصار كالدم الخارج من العروق.

«والدابة تخرج من الدبر تنقض الوضوء، فإن خرجت من رأس الجرح، أو سقط منه اللحم لم ينقض»، قال: «والمراد بالدابة: الدودة»<sup>(٣)</sup>.

نقل في هذا التفسير لفظ المبسوط<sup>(٤)</sup>، وإنما فسر الدابة بالدودة - وإن كانت الدابة معلومة - لأن الذباب الذي ينزل في الجرح ثم يخرج ولا<sup>(٥)</sup> يكون متولدًا منه لا ينقض، فيوهم الفرق بينه وبين المتولد من اللحم، فإن زال هذا الوهم، والنجس ما عليها وهو يسير عفو في غير السبيلين، ناقض في السبيلين، فأشبهه الجشاء والفساء.

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء ١/١٨.

(٤) ينظر: المبسوط ١/٧٩.

(١) في (أ): «وإن».

(٣) ينظر: الهداية ١/٥٣ - ٥٤.

(٥) في (ب): «فلا».

«نَفْطَةٌ قُشِرَتْ» - وفي لفظ مُحَمَّد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَقَشَّرَتْ»<sup>(١)</sup>، يقال: نَفَطْتُ يده من العمل نَفْطًا<sup>(٢)</sup> أي: مجلت، وفي المغرب: «النَّفْطَةُ - بوزن الكَلِمَةِ -: الجدري، والنَّفْطَةُ»<sup>(٣)</sup> تخفيف، وفي التهذيب: النفط - بغير هاء -: بَثْر يخرج باليد من العمل ملآن ماءً نافع في كيٍّ<sup>(٤)</sup> - فسال منها ماءً أو صديدًا أو غيره، إن سال عن رأس الجرح نقض، وإن لم يسأل لم ينقض»<sup>(٥)</sup>.

[وقد تقدمت المسألة مستوفاة بما فيها من الخلاف، فلا نعيدها.

قال: «وهذه الجملة نجسة»<sup>(٦)</sup>-(٧).

وقد ذكرنا خلاف الحسن فيها.

وقوله: «لأن الدم ينضج فيصير قيحًا، ثم يزداد نضجًا فيصير صديدًا، ثم يصير ماءً»<sup>(٨)</sup>.

وقال غيره: إن الماء دم رقيق لم يتم نضجه، وقد تقدم.

وقوله: «لأنه مخرج وليس بخارج»<sup>(٩)</sup>.

وقد ذكرنا خلاف هذا من مجموع النوازل قبل هذا.

قوله: «والنوم مضطجعًا أو متكئًا أو مستندًا إلى شيء لو أزيل عنه لسقط»<sup>(١٠)</sup>.

قال أبو الحسن ابن بطال: «أجمع الفقهاء أن النوم القليل لا ينقض الوضوء إلا المزماني»<sup>(١١)</sup>؛ فإنه خرق الإجماع، وجعل قليله حدثًا»<sup>(١٢)</sup>.

(١) الذي في الجامع الصغير ٧٢/١: «قشرت».

(٢) كتب فوقها في (أ): «معًا»، أي: بكسر النون وفتحها. ينظر: لسان العرب ٤١٦/٧.

(٣) كتب فوقها في (أ): «معًا».

(٤) ينظر: المغرب ٣١٩/٢، تهذيب اللغة ٢٤٥/١٣.

(٥) ينظر: الهداية ٥٤/١ - ٥٥.

(٦) ينظر: الهداية ٥٦/١، والمراد بقوله: «وهذه الجملة»: الماء والقيح والصديد. ينظر:

فتح القدير ٥٦/١، البناية ٢٤٨/١.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب). (٨) ينظر: الهداية ٥٧/١.

(٩) ينظر: الهداية ٥٧/١. (١٠) ينظر: الهداية ٤٩/١.

(١١) جاء في هامش (أ) هنا: «وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في العارضة: وهو قول أبي إسحاق، وأبو عبيد (كذا)».

(١٢) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٣٢٠/١.

[قلت: ومعه إسحاق بن راهويه، وأبو عبيد<sup>(١)</sup>، ذكر ذلك في العارضة<sup>(٢)</sup>. وقال: وكذلك أجمعوا أن نوم المضطجع ينقض الوضوء<sup>(٣)</sup>] <sup>(٤)</sup>.

قلت: وعند أبي موسى الأشعري، والنظام<sup>(٥)</sup>: لا ينقض، وبه قال لاحق بن حميد<sup>(٦)</sup> وعبيدة<sup>(٧)</sup>.

عن سعيد بن المسيب: أنه كان [ق ٢٩/أ] ينام مضطجعاً ينتظر الصلاة، ثم يصلي ولا يعيد الوضوء<sup>(٨)</sup>.

وأحوال النائم ثلاث<sup>(٩)</sup> عشرة حالاً: نوم المضطجع، والمتورك على إحدى إيتيه، والمستند، والقاعد المتربع، والماد رجليه، والمحتبي، والمتكى، والمقعي شبه الكلب، والراكب، والماشي، والقائم، والراعى، والساجد.

أما نوم المضطجع، والمتورك: فقد نص في المبسوط، والمحيط، والبدائع، والتحفة، والغنية: أنه ناقض الوضوء<sup>(١٠)</sup>.

(١) كذا في (أ)، ونسبه إلى أبي عبيد أيضاً ابن المنذر في الإشراف ٧٦/١، والنووي في المجموع ٢٠/١، وأما الذي في العارضة ١٠٤/١: «أبو عبيدة».

(٢) ينظر: عارضة الأحوذى ١٠٤/١.

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٣٢٠/١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٥) النظام: أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، المعروف بالنظام، من أئمة المعتزلة، من مصنفاته: كتاب الطفرة، والوعيد، والجواهر والأغراض، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢٣٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٤١/١٠، الوافي بالوفيات ١٢/٦، الأعلام ٤٣/١.

(٦) لاحق: أبو مجلز لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري، تابعي جليل القدر، وأحد علماء البصرة، توفي رَحِمَهُ اللهُ بالكوفة سنة ١٠٦هـ.

ينظر: تاريخ دمشق ٢١/٦٤، تهذيب الكمال ١٧٦/٣١، شذرات الذهب ٤١/٢.

(٧) ينظر: عارضة الأحوذى ١٠٤/١، بدائع الصنائع ٥٧/١، عمدة القاري ١٦٣/٣.

(٨) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٧٩/١، المغني ٢٣٥/١، البناية ٢٢٤/١.

(٩) في (ب): «ثلاثة».

(١٠) ينظر: المبسوط ٧٤/١، المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٦/أ، تحفة الفقهاء ٢٢/١، بدائع الصنائع ٥٧/١.

وكذا المتكئ في المنافع<sup>(١)</sup>.

وذكر في الذخيرة: «أن النوم مضطجعاً إنما يكون حدثاً إذا كان اضطجاعه على غيره، أما إن كان على نفسه لا يكون حدثاً، قال: حتى أن من نام واضعاً إلية على عقبه - شبه الكلب على وجهه - واضعاً بطنه على فخذه لا ينقض، كذا ذكر في كتاب صلاة الأثر عن مُحَمَّد، وعن علي بن يزيد الطبري<sup>(٢)</sup> قال: سمعت مُحَمَّدًا يقول: من نام متكئاً على وجهه لا ينتقض وضوءه. وقال أبو يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اضطجاعه على نفسه وغيره سواء في انتقاض الوضوء»<sup>(٣)</sup>.

ونوم المريض المضطجع في الصلاة ينقض الوضوء في الصحيح.

ونوم المتورك ملحق بالمضطجع؛ لزوال مقعده عن الأرض.

وفي المستند إلى جدار أو سارية أو رحل، والمتكئ على يديه: ذكر الطحاوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه لو أزيل سنده إن سقط نقض وضوءه<sup>(٤)</sup>، وهو اختيار القدوري في مختصر جمعه لابنه<sup>(٥)</sup>.

والصحيح رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله: أنه إذا كان مقعده على الأرض لا ينتقض وضوءه كيف ما كان.

وإلى هذا القول أشار القدوري في مختصر الكرخي الذي شرحه<sup>(٦)</sup>.

قال شمس الأئمة الحلواني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو ظاهر المذهب<sup>(٧)</sup>، وبه كان يفتي

(١) ينظر: المستصفى ١/ ٢٢٠.

(٢) الطبري: علي بن يزيد الطبري، من أصحاب مُحَمَّد بن الحسن، له كتاب النوادر.

ينظر: المحيط البرهاني ٨/ ٣٧٦، ٨/ ٢٤١، كشف الظنون ٢/ ١٩٨٠.

(٣) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق٧/ أ - ب، المحيط البرهاني ١/ ٦٨، التاتارخانية ١٣٣/ ١، البناية ١/ ٢١٩.

(٤) ينظر: مختصر الطحاوي ص ١٩.

(٥) هو مختصر آخر غير مختصره المشهور. ينظر: الجواهر المضية ١/ ٢٤٨، أسماء الكتب ص ١٠٠.

(٦) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١/ ١٥٥.

(٧) ينظر: التاتارخانية ١/ ١٣٢، البناية ١/ ٢٢٣.

أبو الليث الحافظ، وابن المبارك، وعامة المشايخ رحمهم الله.  
ونوم القاعد المتربع، والماد رجليه، والمحتبي، والمقعي شبه الكلب،  
والماشي، والقائم، والراكع: لا ينقض، وكذا الساجد.  
وعن أبي يوسف رحمته الله: إن تعدد النوم في سجوده نقض وأبطل صلاته؛  
لأنه يزيل مسكة اليقظة بلا ضرورة، وعن محمد رحمته الله في المقعي: أنه ناقض.  
والأصح الأول.

وفي الراكب: إن كانت الدابة عريانة لا ينقض في الاستواء، وكذا في  
الصعود، وفي الهبوط ينقض؛ لأن مقعده [ق ١٥/ب] متجافٍ عن ظهرها<sup>(١)</sup>،  
فيكون زائلاً عن مستوى جلوسه.

وذكر في المبسوط لنقض نوم المضطجع طريقين<sup>(٢)</sup>:  
أحدهما: أن عينه حدث بالسنة؛ لأن كونه طاهراً ثابت بيقين، فلا يزال  
إلا بيقين مثله، ولم يتيقن بخروج شيء، فلما جعل محدثاً عرف أن عينه  
حدث.

الطريق الثاني: أن استرخاء المفاصل تتحقق في هذه الحالة، وهو سبب  
لزوال مسكة اليقظة، وزوالها طريق<sup>(٣)</sup> لخروج الريح غالباً، فأقيم مقام الحدث  
باعتبار الغالب.

والمتربع: إن كان رأسه على فخذه نقض.  
وعند مالك: نوم الجالس إذا طال نقض<sup>(٤)</sup>.  
وعند الشافعي: غير نوم القاعد على إتيته ناقض في الجديد إلا في  
الصلاة<sup>(٥)</sup>.

(٢) ينظر: المبسوط ٧٤/١ - ٧٥.

(١) في (ب): «ظهرها».

(٣) في (أ): «بطريق».

(٤) ينظر: بداية المجتهد ٤٨٥/١، الذخيرة ٢٣١/١، مواهب الجليل ٢٢٧/١.

(٥) الصحيح في المذهب عندهم: إن من نام ممكناً مقعده من الأرض أو نحوها لم  
ينتقض، وإن لم يكن ممكناً انتقض على أي هيئة سواء كان في الصلاة أو غيرها.  
ينظر: المهذب ١٤/١، بحر المذهب ١٦٩/١، العزيز ١٥٩/١، المجموع ٢٠/١، =

للسافعي: ما روى علي عليه السلام عن النبي ﷺ أنه قال: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»، رواه أبو داود، وابن ماجه <sup>(١)</sup>.

وعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»، رواه أحمد والدارقطني والبيهقي والطبراني <sup>(٢)</sup>.

فجعل ﷺ النوم مفضيًّا إلى حصول الحدث بواسطة استرخاء المفاصل إلا أن يكون مقعده متمكنًا من الأرض فحينئذ يكون ذلك مانعًا، وفي حالة الصلاة ضرورة.

والسه: حلقة الدبر. والوكاء، بكسر الواو والمد: الذي يُشد به رأس القربة.

ولنا: ما رواه أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدَّالَانِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنَّ مَنْ اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ»، رواه أبو داود، والترمذي، وأحمد، والدارقطني، والبيهقي <sup>(٣)</sup>، وقد ضعفه بعضهم لإرساله <sup>(٤)</sup>.

قال <sup>(٥)</sup> أبو الفرج: روي <sup>(٦)</sup> عن قتادة موقوفًا، ولا يمنع رفعه؛ فإن الراوي قد يسند، وقد يفتي به، وقول الدارقطني: «لا يصح» <sup>(٧)</sup>، دعوى بغير دليل <sup>(٨)</sup>.

= كفاية النبيه ٣٨٩/١ - ٣٩١.

(١) أبو داود رقم (٢٠٣)، وابن ماجه رقم (٤٧٧). وحسنه النووي والألباني. ينظر: المجموع ١٤/١، إرواء الغليل ١٤٨/١.

(٢) أحمد رقم (١٦٨٧٩)، والدارقطني في سننه ٢٩٣/١ - ٢٩٤، رقم (٥٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٩١/١، رقم (٥٧٩)، والطبراني في المعجم الكبير ٣٧٣/١٩.

(٣) أحمد رقم (٢٣١٥)، وأبو داود رقم (٢٠٢)، والترمذي رقم (٧٧)، والدارقطني في سننه ٢٩٢/١ - ٢٩٣، رقم (٥٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٩١/١، رقم (٥٩٧).

(٤) ينظر: سنن أبي داود ص ٣٩، السنن الكبرى للبيهقي ١٩٤/١، نصب الراية ٩٢/١.

(٥) في (ب): «وقال».

(٦) في (ب): «وروي».

(٧) ينظر: سنن الدارقطني ٣٩٣/١.

(٨) في (أ): «أي: لا يصح؛ لأنه دعوى من غير دليل».

انتهى كلام ابن الجوزي<sup>(١)</sup>.

وعنه عليه السلام: «لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ جَالِسًا أَوْ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا حَتَّى يَضَعَ جَنْبَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَخَتْ مَفَاصِلُهُ»، رواه البيهقي، وقال: «تفرد به أبو خالد الدالاني»<sup>(٢)</sup> المتقدم، فيه قال يحيى بن معين، وأحمد، والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وأروى الناس عنه عبد السلام بن حرب، وفي حديثه لين، ويكتب حديثه<sup>(٣)</sup>.

وقد تابع الدالاني فيه: مهدي بن هلال عن أبي هريرة رضي الله عنه عنه عليه السلام: «إِذَا وَضَعَ جَنْبَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، أخرجه ابن عدي<sup>(٤)</sup>.

وكذا عن مقاتل بن سليمان - صاحب التفسير - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال عليه السلام: «مَنْ نَامَ جَالِسًا فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>. وفي مقاتل الخراساني كلام<sup>(٦)</sup>.

وعن ابن عباس: «مَنْ نَامَ وَهُوَ جَالِسٌ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ اضْطَجَعَ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ»، رواه البيهقي، ولم يرفعه<sup>(٧)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «مَنْ اسْتَحَقَّ النَّوْمَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، فَسُئِلَ عَنِ اسْتِحْقَاقِ النَّوْمِ، فَقَالَ: هُوَ أَنْ يَضَعَ جَنْبَهُ». قال البيهقي: روي ذلك مرفوعاً أيضاً<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: التحقيق لابن الجوزي ١٩٣/١.

(٢) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١٩٤/١، رقم (٥٩٨)، وزاد: «قال أبو عيسى الترمذي: سألت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِي، عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا لَا شَيْءَ».

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٢٧٧/٩، الكامل في الضعفاء ٢٧٧/٧، تهذيب التهذيب ٣٢٩/٦.

(٤) ينظر: الكامل في الضعفاء ٤٦٧/٦.

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء ٤٣٨/٦.

(٦) ينظر: المجروحين لابن حبان ١٤/٣، الجرح والتعديل ٣٥٤/٨، الكاشف ٢٩٠/٢.

(٧) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١٩٤/١، رقم (٥٩٥).

(٨) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١٩١/١، رقم (٥٨٤ - ٥٨٥).



وقول الشافعي القديم كقولنا<sup>(١)</sup>، وعلته منقوضة بالقائم، والراكن،  
والساجد على هيئة السجود، والماشي؛ فإن الاستمساك باقٍ، إذ لو زال  
لسقط، وهو ناقض عنده.

وعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ حَتَّى تَخْفِقَ  
رُءُوسُهُمْ، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّئُونَ» [ق ٣٠/أ]. وَخَفِقَ رَأْسُ النَّاعِسِ:  
أَي تَحْرُكُ بِأَن سَفَلَ ثُمَّ عَلَا. وَحَدِيثُ أَنَسٍ هَذَا صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ،  
وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

وكذا في تأخير العشاء حتى ناموا واستيقظوا، ثم خرج إليهم ﷺ وصلى  
بهم، الحديث<sup>(٣)</sup>.

والفرق بين قليل النوم وكثيره: قول الصحابة<sup>(٤)</sup> الكبار، وفقهاء  
الأمصار<sup>(٥)</sup>. ونقل أبو عمر بن عبد البر عن عمر وابنه مثل مذهبننا، وكذا عن  
الثوري، والحسن بن حي، وإبراهيم، وحماد، والحكم<sup>(٦)</sup>.

وحديث علي، ومعاوية: يحمل على النوم الغالب الذي يحصل به  
استرخاء المفاصل، وهو نوم المضطجع والواضع جنبه على ما تقدم في حديث  
أنس الصحيح وحديث الدالاني؛ توفيقاً بين الأحاديث.

وقول من قال: النوم لا ينقض الوضوء، ساقط للأحاديث الواردة فيه،  
وما نزلت آية الوضوء إلا في النائمين، ومن جعل نفس النوم نقضاً فقد بعد؛  
لحديث أنس في نوم القاعد، وهو صحيح على ما تقدم.

وقال ابن العربي<sup>(٧)</sup>: «سمعت في الدرس عن النبي ﷺ: «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ

(١) ينظر: المهذب ١/١٤، كفاية النيه ١/٣٨٩.

(٢) مسلم رقم (٣٧٦)، وأبو داود رقم (٢٠٠).

(٣) أخرجه مسلم في الموضع السابق، وأبو داود في الموضع السابق برقم (١٩٩).

(٤) في هامش (أ): «أي مستفاد من قول الصحابة».

(٥) ينظر: التمهيد ١٨/٢٤٦.

(٦) ينظر: التمهيد ١٨/٢٥٠، الاستذكار ٢/٧١.

(٧) في (ب): «عربي».

في سُجُودِهِ بَاهَمَى اللَّهُ بِهِ مَلَائِكَتَهُ، فيقول: اُنْظُرُوا إِلَى عَبْدِي رُوحُهُ عِنْدِي، وَبَدَنُهُ فِي طَاعَتِي<sup>(١)</sup>، قال: طلبته منذ سمعته مسندًا بطريقه فلم أجده<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد قال في البدائع: وفي المشهور من الأخبار، وذكر كذلك<sup>(٣)</sup>، وكتب أصحابنا مشحونة به، وما وقفت له على أصل<sup>(٤)</sup>.

وذكر الإمام فخر الدين ابن الخطيب في قوله: «إنما الوضوء على من نام مضطجعًا» الحديث: أن «إِنَّ» للإثبات، و«ما» للنفي، والأصل عدم التغيير في التركيب، فيقتضي إثبات المذكور، ونفي ما عداه.

نقل هذا عنه في هذا المقام صاحب المنافع<sup>(٥)</sup>، وهو مشهور عنه في كتبه وكتب أصحابه في أصول الفقه<sup>(٦)</sup>.

ولا شك أن «إنما» تفيد الحصر، والخلاف الذي فيه شاذ، وما رأيت أحدًا اعترض عليه فيما ذكره أن «إِنَّ» للإثبات و«ما» للنفي ويلزم من النفي والإثبات الحصر كما ذكر<sup>(٧)</sup>.

فأقول - بعد تسليم أن «إنما» تفيد الحصر -: إن قوله: «إِنَّ» للإثبات و«ما» للنفي فيلزم من ذلك الحصر على ما قرره، غير مستقيم لوجهين:

أحدهما: أن «ما» التي في «إنما» كافة عند النحاة، وليست النافية؛ لأنها

(١) أخرجه تمام في فوائده ٢/٢٥٥، رقم (١٦٧٠)، والبيهقي في الخلافيات ٢/١٤٣، رقم (٤١٢)، عن أنس مرفوعًا، وأخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه ص ١٩٠، رقم (١٩٩)، عن أبي هريرة مرفوعًا، وأخرجه أحمد في الزهد ص ٢٢٧، وابن أبي شيبه في مصنفه ١٩/٤٧٣، رقم (٣٦٧٤٩) من كلام الحسن موقوفًا عليه. قال البيهقي في الخلافيات: ليس هذا بالقوي، وضعفه أيضًا النووي في خلاصة الأحكام ١/١٣٥، وابن الملتن في البدر المنير ٢/٤٤٤.

(٢) عارضة الأحوذى ١/١٠٧. (٣) ينظر: بدائع الصنائع ١/٥٨.

(٤) تعقبه العيني برواية بعض من تقدم. ينظر: البناية ١/٢٢٣ - ٢٢٤.

(٥) ينظر: المستصفى ١/٢١٩ - ٢٢٠.

(٦) ينظر: المحصول ١/٣٨٢، التحصيل ١/٢٥٣، منهاج الوصول ١/٣٤٦، نفائس الأصول ٣/٩٩٨.

(٧) في (أ): «ذكرنا».

قسمة النافية، وقسيم الشيء لا يكون عين ذلك الشيء، ولا قسمًا له، فبطل أن تكون النافية.

**الوجه الثاني:** أن «ما» النافية لا يستقيم دخول «إنَّ» عليها؛ لأن كلاً منهما له صدر الكلام، ولا يجمع بين حرفين لكل واحد منهما صدر الكلام، ألا ترى أن لام الابتداء لما كان لها صدر الكلام لم يجمع بينها وبين «إنَّ» في المبتدأ، بل وجب تأخير اللام إلى الخبر، وها هنا لا يجوز دخول «ما» على الخبر أيضًا بخلاف اللام إلا أن يكون الخبر جملة. و«أنَّ» لتأكيد مضمون الجملة لا للإثبات، ذكره الزمخشري وغيره<sup>(١)</sup>، ولهذا تقول: إنَّ زيدًا لم يقم، فلو كانت «إنَّ» للإثبات لاجتمع النفي والإثبات في الخبر، ومعنى التوكيد: أنك إذا أثبت بالحرف كأنك كررت الجملة، وهذا أولى من قول من قال: إنها للإثبات.

**والدليل على أن «أنَّ» المفتوحة مؤكدة أيضًا<sup>(٢)</sup>:** أنك تقول: بلغني انطلاقك غير واقع، ولا تقول: أنك منطلق غير واقع، وكذا لا تقول: ظننت أنك قائم ثابتًا، كما تقول: ظننت قيامك ثابتًا، ولا تؤكد [ق١٦/ب] ما لا يقع، وما أنت شاك فيه، ذكره ابن مالك<sup>(٣)(٤)</sup>.

### فروع:

نام قائمًا أو قاعدًا فسقط على وجهه أو قفاه أو جنبه، إن انتبه قبل سقوطه أو حالة سقوطه أو سقط نائمًا وانتبه من ساعته لا ينتقض، وإن استقر نائمًا<sup>(٥)</sup> ثم انتبه نقض؛ لوجود النوم مضطجعًا.

(١) ينظر: المفصل للزمخشري مع شرحه لابن يعيش ٥٩/٨، تفسير البحر المحيط ٧/

٢٥، أوضح المسالك ٣٠٧/١، حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٧٠.

(٢) في هامش (أ): «ذكر هذا على سبيل الاستطراد (ليثبت) أن «أنَّ» كذلك».

(٣) ابن مالك: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، الإمام المشهور صاحب الألفية، وشيخ العربية والنحو في زمانه، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٦٧٢هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٥، البلغة ص ٢٦٩، بغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٤) لم أقف على هذا النقل عن ابن مالك.

(٥) أي: بعد السقوط.

وفي البدائع: وعن أبي يوسف رحمته الله: ينقض؛ لزوال الاستمساك حيث سقط، وعن محمد رحمته الله: إن انتبه قبل أن يزايل مقعده الأرض لم ينتقض، وإن زايلها قبل أن ينتبه نقض<sup>(١)</sup>. وعنه: إن استيقظ حال ما سقط لا ينتقض. وعند السقوط لو وضع يده على الأرض لا ينتقض، ويستوي فيه الكف وظهر الكف.

وفي النوادر: لو نام خارج الصلاة على هيئة السجود بأن كان رافعاً بطنه عن فخذه مجافياً عضديه عن جنبه فلا وضوء عليه، وإن كان ملصقاً بطنه بفخذه معتمداً على ذراعيه فعليه الوضوء؛ لأن الاستمساك باقٍ في الأول، زائل في الثاني.

وعن محمد بن شجاع رحمته الله: أنه حدث، ولم يوافقه عليه أحد من أصحابنا، قاله القدوري وغيره<sup>(٢)</sup>.

وذكر الحاكم الشهيد: أن فيه اختلاف المشايخ<sup>(٣)</sup>.

قال في البدائع: إلا أنا تركنا القياس في الصلاة للحديث<sup>(٤)</sup>.

وما رأيت من ذكر هذا التفصيل في الصلاة<sup>(٥)</sup> إلا صاحب النبايع، قال: «إذا كان في سجود الصلاة متجافياً بطنه عن فخذه»<sup>(٦)</sup>.

فرع: ذكر<sup>(٧)</sup> الحلواني: أن النوم في سجدة الشكر ينقض عند أبي حنيفة رحمته الله، وعند محمد رحمته الله لا ينقض؛ لأنها قربة عنده.

وذكر إبراهيم بن رستم عن محمد رحمته الله: لو قعد في صلاته وإحدى إيديه على قدمه فنام لا وضوء عليه.

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٥٩/١.

(٢) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١٥٥/١، المبسوط ٧٥/١، فتح القدير ٤٩/١.

(٣) ينظر: المحيط البرهاني ٧٦/١، البناية ٢١٩/١، شرح منية المصلي ص ٨٠.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ٥٩/١.

(٥) في هامش (أ): «أي التفصيل الذي يذكر»، ومراده التفريق بين الصلاة وخارجها، فينقض في الأول دون الثاني، والصحيح أنه لا فرق بينهما في ظاهر الرواية. ينظر: المبسوط ٧٥/١، شرح منية المصلي ص ٨٠.

(٦) ينظر: النبايع ١٢٠/١. (٧) في (ب): «وذكر».

قال الحاكم أبو الفضل: هذا بخلاف<sup>(١)</sup> ما روي عنه في الصلاة<sup>(٢)</sup>.  
والنحاس نوعان: ثقيل، وهو حدث، وخفيف، وهو ليس بحدث،  
والفاصل: إن كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف، وإن كان يخفى عليه عامة ما قيل  
عنده فهو ثقيل، هكذا حكى فتوى شمس الأئمة الحلواني رَحِمَهُ اللهُ جوامعُ الفقه<sup>(٣)</sup>.  
نام في الركوع والسجود لا ينتقض وضوءه وإن كان متعمداً، لكن إذا نام  
راكعاً أو ساجداً تفسد صلاته.

وعن مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ: إذا سجد وهو نائم تفسد<sup>(٤)</sup>.  
وقيل: لا تفسد إذا أعاد<sup>(٥)</sup>.

**قوله: «والغلبة على العقل بالإغماء والجنون»<sup>(٦)</sup>.**

والإغماء: ما يصير العقل فيه مغلوباً، وبالجنون يصير مسلوباً، فلا ينبغي  
أن يُسوَّى بينهما ويطلق عليهما الغلبة، ويمكن أن يغتفر في الثاني ما لا يغتفر  
في الأول للتبعية، وإن رفع «الجنون» فلا إشكال.  
ناقض قليلهما وكثيرهما في [ق٣١/أ] الأحوال كلها.  
وكذا الغشي والسكر إذا لم يعرف الرجل من المرأة، وهو اختيار الصدر  
الشهيد رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>

(١) في (أ): «الخلاف».

(٢) ينظر: المحيط البرهاني ٦٧/١، التاتارخانية ١٣٢/١.

(٣) ينظر: جوامع الفقه (مخطوط) ق٨/أ، وقُيِّد هذا التفصيل في النحاس بحال الاضطجاع.

ينظر: المحيط البرهاني ٦٩/١، التاتارخانية ١٣٥/١، الفتاوى الهندية ١٤/١.

(٤) أي: بخلاف الرابع، ينظر: النهر الفائق ٥٧/١.

(٥) أي: إذا أعاد ما أداه وهو نائم من الركوع أو السجود؛ لأن عدم إعادة ركن أداه نائماً مفسد  
للصلاة. ينظر: التاتارخانية ١٣٥/١، مراقي الفلاح ص٣٣٨، منحة الخالق ٧٥/١.

(٦) ينظر: الهداية ٥١/١.

(٧) الصدر الشهيد: حسام الدين أبو مُحَمَّد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة،  
المعروف بالصدر الشهيد، إمام جليل من أكابر فقهاء الحنفية، من مصنفاته: شرح  
أدب القاضي، والواقعات، وعمدة المفتي، قتل رَحِمَهُ اللهُ بسمرقند سنة ٥٣٦هـ. ينظر:  
الجواهر المضية ٦٤٩/٢، طبقات الحنفية ١٢٧/٢، تاج التراجم ص٢١٧.

(٨) ينظر: واقعات الحسامي (مخطوط) ق٤/أ، المحيط البرهاني ٦٩/١، التاتارخانية ١٣٨/١.

وكذا في الملتقطات للخوارزمي<sup>(١)</sup> (٢).

وفي الذخيرة: «الصحيح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني: أنه إذا دخل في مشيته اختلال، وكذا يحث به إذا حلف لا يسكر»<sup>(٣)</sup>.  
وهذه الأشياء<sup>(٤)</sup> فوق النوم الناقض في حصول الغفلة وزوال المسكة؛ لأن النائم إذا نُبّه تنبهه، بخلاف من قام به هذه الأشياء، فثبت الحكم فيها بدلالة النص.

وعن أحمد رحمته الله في رواية: يجب الغسل بالإغماء والجنون<sup>(٥)</sup>؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «قُلَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَرَضِ، ثُمَّ قَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ - يعني: العشاء الآخرة -، فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، قَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ<sup>(٦)</sup>، قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَأَغْتَسَلَ، فَذَهَبَ لِيَنُوءَ - أي: لينهض بجهد ومشقة - فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَأَفَاقَ، فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، قَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، فَفَعَلْنَا، فَأَغْتَسَلَ، فَذَهَبَ لِيَنُوءَ<sup>(٧)</sup> فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَأَفَاقَ، فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، قَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَأَغْتَسَلَ، فَذَهَبَ لِيَنُوءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ.». الحديث. وقد اغتسل ثلاث مرات، مرتين من الإغماء نصًّا، خرجاه في الصحيحين<sup>(٨)</sup>.

ولنا فيه: ما ذكره صاحب المبسوط: «أنه توضأ في مرضه، فلما أراد أن

(١) لم يتبين لي مراده بالخوارزمي صاحب الملتقطات.

(٢) ينظر: البناية ١/ ٢٢٥ - ٢٢٦، الملتقط في الفتاوى ص ١٤.

(٣) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٧ب، المحيط البرهاني ١/ ٦٩، البناية ١/ ٢٢٦.

(٤) أي: الغلبة على العقل بالإغماء، والجنون، والغشي، والسكر.

(٥) ينظر: الشرح الكبير ٢/ ١٢٢، المبدع ١/ ١٦٤، الفروع ١/ ٢٦٤.

(٦) المِخْضَب: إناء يغسل فيه. ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٤/ ١٠٣.

(٧) في (ب): «الصَّو».

(٨) البخاري رقم (٦٨٧)، ومسلم رقم (٤١٨).

يقوم أغمي عليه، فلما أفاق توضأ ثانيًا<sup>(١)</sup>.

فيحمل الاغتسال المذكور في حديث عائشة على غسل الأعضاء الأربعة للصلاة، وهو الظاهر؛ لأنه عليه السلام ما كان يتمكن في تلك الحالة التي أغمي عليه فيها من الاغتسال الذي يكون بغسل جميع البدن، وأطلقت عائشة رضي الله عنها لفظ الاغتسال على غسل الأعضاء؛ اعتمادًا منها على ظاهر الحال<sup>(٢)</sup>.

أو يحمل على أنه اختار الأفضل والأكمل<sup>(٣)</sup> لنفسه على عادته؛ فإنه مستحب.

أو كان يجد لذلك راحة وخفة ونشاطًا.

وبما ذهبنا إليه قال مالك<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup>، وأحمد في الصحيح عنه<sup>(٦)</sup>، وإسحاق بن راهويه، ومن التابعين إبراهيم النخعي، والجمهور<sup>(٧)</sup>. قال أحمد رحمته الله: قل أن يكون الإغماء [آمنًا]<sup>(٨)</sup>، وقال أيضًا: قل أن يصرع إلا ويحتلم<sup>(٩)</sup>.

قلنا: هو مزيل العقل فأشبه النوم. ولأنه إذا لم يجد بللًا بعد احتمال الجنابة، وإن وجده وشك فيه احتمل أن يكون منيًا عن شهوة واحتلام، واحتمل أن يكون عن الصرع والمرض الذي أزال عقله، وهو الظاهر وغيره موهوم، والموهوم لا يعارض المحقق بخلاف النوم؛ فإنه ليس ثم مرض ليحال الخروج بغير شهوة عليه.

وقال في الحواشي: «لا يمكن أن يقاس النوم على الإغماء والجنون في

(١) ينظر: المبسوط ٨٤/١.

(٢) ينظر: إكمال المعلم ٣١٩/١، المفهم ٤٩/٢.

(٣) في (أ): «والأجمل».

(٤) ينظر: المعونة ٤٤/١، التاج والإكليل ٤٢٦/١، كفاية الطالب ٢٤٦/١.

(٥) ينظر: البيان ١٧٩/١، العزيز ١٥٨/١، مغني المحتاج ١٤٢/١.

(٦) ينظر: المبدع ١٣٤/١، شرح منتهى الإرادات ١٣٨/١، كشف القناع ١١٥/١.

(٧) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٨٠/١.

(٨) في (أ) و(ب): «إلا آمنًا»، وكتب في هامش (أ): «صوابه: آمنًا».

(٩) لم أقف عليه.

أن يكون حدثاً في الأحوال كلها؛ لوجود النص في النوم أن لا يكون حدثاً في القيام والركوع والسجود، فليزِم ترك القياس، ولا يمكن أن يقاس الإغماء والجنون على النوم في أن لا يكون حدثاً في جميع الأحوال؛ لأنهما فوق النوم، بدليل سقوط الفرض بهما بالامتداد<sup>(١)</sup> بخلاف سائر الأحداث<sup>(٢)</sup>.

قلت: كلامه إنما يتأتى أن لو كان في الإغماء والجنون نص؛ لأن القياس على غير المنصوص لا يتأتى.

وفي مبسوط خواهر زاده: الجنون لم يجعل<sup>(٣)</sup> حدثاً لعله الاسترخاء؛ فإن المجنون ربما يكون أقوى من الصحيح، بل لعدم التمييز فلا يمتنع من الحدث، فجعل حدثاً في الأحوال كلها<sup>(٤)</sup>.

ولأنه يحدث ولا يشعر به.

والسكر الذي يستر العقل في معنى الجنون في عدم العقل، وانضاف إليه استرخاء<sup>(٥)</sup> المفاصل.

**قوله: «والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود»<sup>(٦)</sup>.**

عطف على نواقض الوضوء المتقدمة، والقهقهة معروفة في الضحك، وفيه أربع لغات: أصلها: فتح الضاد وكسر الحاء، والتخفيف فيه بسكون الحاء مع فتح الضاد وكسرها، وكسرهما. وكذا كل ما كان على «فعل» إذا كان عينه حرف حلقي، وكذا في الفعل<sup>(٧)</sup>.

ويقال: قهقهه إذا قال: قه قه، وقه - وتخفف في الشُّعر - قهقهة: بمعنى، وهي: ما يكون مسموعاً له ولجيرانه، ناقضة للوضوء والتيمم دون الاغتسال، عامداً كان أو ساهياً أو ناسياً، بدت أسنانه أو لا، ومبطلّة للصلاة.

(١) في (ب): «لا امتداد».

(٢) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق/٦/ب.

(٣) في (ب): «يجعله».

(٤) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق/٦/ب، فتح القدير ٥١/١ - ٥٢.

(٥) في (ب): «واسترخاء».

(٦) ينظر: الهداية ٥١/١ - ٥٢.

(٧) ينظر: المقتضب ١٣٨/٢، أسرار العربية ص ١٠٢.



وقيل: تبطل أعضاء الوضوء في الغسل أيضًا حتى لا تجوز صلاته بغير وضوء.

والضحك: ما يكون مسموعًا له دون جيرانه، وهو مبطل للصلاة لا غير.

والتبسم: ما لا صوت فيه، ولا تأثير [ق١٧/ب] له في واحد منهما. اعلم أن العلماء اختلفوا في الضحك قهقهة في الصلاة هل ينقض الوضوء أم لا؟:

فذهب عطاء، والشعبي، والزهري، ومكحول، ومالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، وآخرون: أنها لا تنقض الوضوء<sup>(٤)</sup>.

وذهب أبو موسى الأشعري، والحسن بن أبي الحسن، والنخعي، والثوري، وابن سيرين، والأوزاعي، وعبيد الله<sup>(٥)</sup>، وأصحابنا أجمع إلى أن القهقهة في الصلاة تبطل الصلاة والوضوء<sup>(٦)</sup>.

لهم: القياس على صلاة الجنازة، وسجدة التلاوة، وخارج الصلاة، مع أن النافي لا يحتاج إلى دليل؛ لأن الأصل براءة الذمة.

ولنا في ذلك أحد عشر حديثًا عن رسول الله ﷺ، منها أربعة مرسلة، وسبعة مسندة:

أولها: حديث أبي العالية الرياحي، وهو مرسل، وله وجهان:

الوجه الأول: روايته مرسلًا عن نفسه - وهو المشهور الصحيح<sup>(٧)</sup> عنه -

(١) ينظر: الكافي ص ١٣، شرح التلحين ١/١٩٩، الذخيرة ١/٢٣٥.

(٢) ينظر: مختصر المزني ص ١٢، الحاوي ١/٢٠٤، الوجيز ١/١٢٥.

(٣) ينظر: الانتصار ١/٣٥٧، الشرح الكبير ٢/٦٥، الفروع ١/٢٣٨.

(٤) ينظر: الأوسط ١/١١٢ - ١١٣، المجموع ٢/٧٠.

(٥) عبيد الله: عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري القاضي الفقيه، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ١٦٨هـ. ينظر: أخبار القضاة ص ٢٩٠، مشاهير علماء الأمصار ص ١٩٠، تاريخ بغداد ١٠/٣٠٦.

(٦) في (ب): «والصحيح».

(٧) في (أ): «يبطل الوضوء».

من جهة قتادة، وحفصة بنت سيرين، وأبي هاشم الرماني.  
فأما حديث قتادة: فمن رواية معمر، وأبي عوانة، وسعيد بن<sup>(١)</sup> أبي عروبة، وسعيد بن بشير، وتابعهم عليه ابن أبي الذيال، هؤلاء خمسة ثقات.  
فحديث معمر: رواه عنه عبد الرزاق عن قتادة عن أبي العالية - وهو عدل ثقة - : «أن أعمى تردى في بئر والنبي ﷺ يصلي بأصحابه، فضحك بعض من كان يصلي معه ﷺ، فأمر النبي ﷺ من كان ضحك منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة»، أخرجه الدارقطني من جهة عبد الرزاق بسنده<sup>(٢)</sup>.

وعبد الرزاق فمن فوقه من رجال الصحيحين.  
وبقية الروايات أخرجه الدارقطني [ق٣٢/أ] أيضًا<sup>(٣)</sup>.  
وأخرجه أبو أحمد ابن عدي من حديث معاذ بن معاذ عن سعيد<sup>(٤)</sup>.  
وأما حديث حفصة بنت سيرين: فمن جهة خالد الحذاء، وأيوب، وهشام، ومطر الوراق، وحفص بن سليمان.  
ورواية خالد الحذاء من وجوه:

منها: رواية هشيم عنه، وفيه: «فجاء أعمى فوطئ على خضفة على رأس بئر فتردى في البئر» الحديث<sup>(٥)</sup>.

والخضفة: الجلة من الخوص، وهي وعاء التمر<sup>(٦)</sup>.  
ومنها: رواية وهيب<sup>(٧)</sup> عن خالد وأيوب، وفيها: «فلما صلى النبي ﷺ

(١) ورد في (ب) هنا زيادة: «يعقوب بن إسحاق الحافظ».

(٢) ينظر: مصنف عبد الرزاق ٣٧٦/٢، رقم (٣٧٦١)، وسنن الدارقطني ٣٠٠/١، رقم (٦٠٥).

(٣) ينظر: سنن الدارقطني ٣٠٧/١ - ٣١١، رقم (٦٢٤ - ٦٣٢).

(٤) أي: ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي العالية مرسلاً. ينظر: الكامل في الضعفاء ٣/١٦٨.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠٧/١ - ٣٠٨، رقم (٦٢٤).

(٦) ينظر: الفائق ٣٧٣/١، النهاية في غريب الحديث ٣٧/٢، المصباح المنير ٢٣٤/١.

(٧) في (أ): «وهب»، هو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي.

أمر كل من كان ضحك أن يعيد الصلاة والوضوء»<sup>(١)</sup>.

**الوجه الثاني:** ما رواه الدارقطني بإسناده: عن أبي العالية عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، الحديث.

قال الدارقطني: «ولم يسم الرجل، ولا ذكر له صحبة أم لا؟ ولم يصنع خالد شيئاً، وقد خالفه خمسة حفاظ»<sup>(٣)</sup>.

قيل له: زيادة خالد هذا الرجل الأنصاري زيادة عدل، لا يعارضها نقصان من نقصها<sup>(٤)</sup>.

**الحديث الثاني:** مرسل معبد الجهني، ومعبد ليس له صحبة، وهو تابعي، ورُوي هذا الحديث عنه من طرق<sup>(٥)</sup>.

**الحديث الثالث:** مرسل النخعي: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن النخعي، قال: «جاء رجل ضرير البصر والنبي ﷺ يصلي»، الحديث<sup>(٦)</sup>. وعن أبي هاشم قال: أنا حدثت به إبراهيم عن أبي العالية<sup>(٧)</sup>.

**الحديث الرابع:** مرسل الحسن البصري: رواه الدارقطني بإسناده: عن ابن شهاب عن الحسن، الحديث<sup>(٨)</sup>.

ومن حديث خالد بن خدّاش إلى الحسن، الحديث<sup>(٩)</sup>. وقال ابن رشد

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠٩/١، رقم (٦٢٩).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٣١١/١، رقم (٦٣٣).

(٣) ينظر: سنن الدارقطني ٣١١/١.

(٤) ينظر: نصب الراية ٩٩/١.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠٦/١ - ٣٠٧، رقم (٦٢٢ - ٦٢٣)، وابن عدي في الكامل ١٦٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٧/١، رقم (٦٨٠).

(٦) أخرجه الدارقطني في سننه ٣١٤/١، رقم (٦٤٣)، والبيهقي في السنن ٢٢٨/١، رقم (٦٨١).

(٧) ينظر: سنن الدارقطني ٣١٤/١، والكامل في الضعفاء ١٦٩/٣.

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠٤/١، رقم (٦١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٢٢٨، رقم (٦٨٢)، قال العيني في عمدة القاري ٧٢/٣: «مرسل صحيح».

(٩) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠٣/١، رقم (٦١٤).

المالكي<sup>(١)</sup>: هو مرسل صحيح<sup>(٢)</sup>.

ولم يعتل الشافعي إلا بإرساله<sup>(٣)</sup>. والمرسل عندنا حجة، وكذا عند مالك، قاله أبو بكر ابن العربي، وكذا عند أحمد حكي ذلك عنه أبو الفرج في التحقيق<sup>(٤)</sup>.

وروي<sup>(٥)</sup> ذلك أيضًا من طرق سبعة متصلة، ذكرها جماعة، منهم: أبو الفرج ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>:

منها: ما رواه الدارقطني بإسناده إلى الحسن ابن أبي الحسن عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه عن النبي ﷺ الحديث<sup>(٧)</sup>.

ومنها: حديث عبد الله بن عمر قال: قال ﷺ: «من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعًا»<sup>(٨)</sup>.

قال ابن الجوزي: وهذا لا يصح؛ فإن في طريقه بقية، ومن عاداته التدليس، فلعله سمعه من بعض الضعفاء فحذف اسمه<sup>(٩)</sup>.

قيل له: هذا باطل؛ لأنه قد صرح في هذه الرواية بقوله: حدثنا عمرو بن قيس، والمدلس متى صرح بالتحديث<sup>(١٠)</sup> وكان صدوقًا زالت عنه تهمة التدليس، وبقية من هذا القبيل، وقد أخرج له مسلم، وشرط التدليس

(١) ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد المالكي الحفيد، من مصنفاته: بداية المجتهد، الكليات، تهافت التهافت، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٥٩٥ هـ. ينظر:

سير أعلام النبلاء ٣٠٧/٢، الديباج المذهب ٢٥٧/٢، شجرة النور الزكية ص ١٤٦.

(٢) قاله في مرسل أبي العالية. ينظر: بداية المجتهد ٥١٦/١، عمدة القاري ٧٢/٣.

(٣) ينظر: الرسالة ص ٤٦٩، السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٨/١.

(٤) ينظر: عارضة الأحوذى ١٣/١ - ٥٠/٢، التحقيق ٢٢٧/١.

(٥) في (أ): «روي». (٦) ينظر: التحقيق ٢٤٠/١.

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٢٩٥ - ٢٩٦، رقم (٦٠١)، والبيهقي في الخلافيات ٣٧١/٢، رقم (٦٨٤).

(٨) أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/١٦٧، والبيهقي في الخلافيات ٢/٣٨٤، رقم (٧١٧).

(٩) ينظر: التحقيق ٢٤٧/١. (١٠) في (أ): «بالحديث».

إذا كان صدوقًا أن يأتي بعبارة لا تصرح بالسماع وإلا كان كاذبًا.

ومنها: عن أنس بن مالك رضي الله عنه، رواه الدارقطني بإسناده، الحديث<sup>(١)</sup>. وهو من طرق فيها ضعف؛ لأن فيها عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، وهو متروك<sup>(٢)</sup>.

ومنها: عن أبي هريرة: من رواية عبد الكريم بن أبي أمية عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا قهقهه أعاد الوضوء وأعاد الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

ومنها: عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ أنه قال: «من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء والصلاة» رواه الدارقطني<sup>(٤)</sup>.

وأخرجه ابن عدي: عن الحسن بن قتيبة عن عمرو بن قيس<sup>(٥)</sup>.

[وأخرجه البيهقي: من حديث عبد الرحمن بن سلام عن عمر<sup>(٦)</sup> بن قيس]<sup>(٧)</sup>، وفي لفظه: عن عمران فقال: «من قهقهه منكم آنفًا فليتوضأ وليعد الصلاة»<sup>(٨)</sup>.

ومنها: حديث جابر بن عبد الله: قال النبي ﷺ: «من ضحك» الحديث<sup>(٩)</sup>. وروى الدارقطني: عن أبي سفيان عن جابر قال: «ليس على من ضحك

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٩٨/١، رقم (٦٠٣).

(٢) ينظر: سنن الدارقطني ٢٩٩/١، والخلافات ٣٩٨/٢.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠١/١ - ٣٠٢، رقم (٦١١)، وابن عدي في الكامل ٣/١٦٧، وقال: «والبلاء في هذا الإسناد من عبد العزيز بن حصين، وعبد الكريم هو عبد الكريم أبو أمية بصري، وجميعًا ضعيفان».

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠٢/١، رقم (٦١٢).

(٥) ينظر: الكامل في الضعفاء ٣/١٦٧، وقال: «كذا قال في هذا الإسناد: عن عمرو بن قيس عن عمرو بن عبيد، وإنما هو عمرو بن قيس - وهو السكوني الحمصي - عن عمرو بن عبيد».

(٦) في (أ): «عمرو». (٧) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٨) أخرجه البيهقي في الخلافات ٣٧٨/٢، رقم (٦٩٨)، وضعفه بعمر بن قيس وعمرو بن عبيد.

(٩) أخرجه الدارقطني ٣١٥/١، رقم (٦٤٧)، والبيهقي في الخلافات ٤٠٤/٢، رقم (٧٤٦).

في الصلاة إعادة وضوء، إنما<sup>(١)</sup> كان ذلك لهم حين ضحكوا خلف رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وقال في المبسوط: «عن زيد بن خالد الجهني»<sup>(٣)</sup>. وصوابه: معبد الجهني، كما ذكرته أولاً.

فإن قيل: أن أبا عمرو محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك رضي الله عنه وكان عالماً بالحسن وأبي العالية - قال: لا تأخذوا بمراسيلهما؛ فإنهما لا يباليان عن من أخذنا منه<sup>(٤)</sup>.

قيل له: لا يستقيم هذا؛ لوجوه ثلاثة:

**الوجه الأول:** أن المرسل لا تقوم به حجة عندهم، فلا فائدة في هذه الوصية، ولا فرق بين مرسلهما ومرسل غيرهما.

**الوجه الثاني:** لا تصح هذه الحكاية عن ابن سيرين، وذلك أن ابن دحية الكلبي حكى عنه: أنه رأى في المنام كأن الجوزاء تقدمت على الثريا، فأخذ في وصيته، وقال: يموت الحسن ابن أبي الحسن، وأموت بعده، وهو أشرف مني، فمات في شوال سنة عشر ومائة بعد الحسن بمائة يوم<sup>(٥)</sup>، ذكرها في العلم المشهور مع ثنائه على الحسن، وتشريفه على نفسه، وتزكيته له.

**الوجه الثالث:** إن صح عنه ذلك<sup>(٦)</sup> لا يسمع منه مثل هذا الكلام في حق الحسن البصري وأبي العالية مع جلالتهما ومكانهما من العلم والدين الذي لا يتفق لغيرهما مثله، ومن يستجيز<sup>(٧)</sup> أن يروي عن من يعرفه أنه غير مأمون على دين الله ولا ثقة ولا تعتمد روايته مراسلاً ولا مسنداً.

وقول ابن عدي: «إنما قيل في أبي العالية ما قيل لهذا الحديث، وإلا

(١) في (ب): «وإنما».

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٢٢/١، رقم (٦٦٨).

(٣) ينظر: المبسوط ٧٤/١.

(٤) ينظر: سنن الدارقطني ٣١٤/١، التحقيق ٢٥١/١.

(٥) ينظر: حلية الأولياء ٢٧٧/٢، طرح الشريب ١٠٣/١.

(٦) في (أ): «إن صح عنه ذلك منه». (٧) في (ب): «يستحسن».

فسائر أحاديثه صالحة<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup> يرد قول<sup>(٣)</sup> ابن سيرين فيه، وإذا صلح<sup>(٤)</sup> سائر أحاديثه فلا مانع من صلاح حديثه هذا، وهذا الحديث [ق ١٨/ب] قد رواه غيره كما قدمناه.

ورواية أولئك الخمسة الأثبات عنه مرسله أليس أنه تعديل منهم له؟ ومن أسند الحديث إلى إنسان فقد شهد عليه أنه رواه، فإذا أرسله فقد شهد على رسول الله ﷺ أنه قاله، ومن لا يستجيز الشهادة على غير رسول الله بالباطل كيف يستجيز الشهادة على رسول الله بالباطل مع علمه بقوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ»<sup>(٥)</sup>؟<sup>(٦)</sup>

ولأنه<sup>(٧)</sup> إذا سمع ممن لا يكون قوله معتبراً في دين الله وكنتم ذلك كان غاشاً للمسلمين عمداً في دينهم، وذلك قاذح في دينه فضلاً عن عدالته، والحسن البصري من أعلام الدين، وله المكانة العالية في الدين والفضل والعلم، فلا يلتفت إلى قول حاسد أو صاحب هوى.

والعجب من أحمد بن [ق ٣٣/أ] حنبل رحمه الله أن مذهبه تقديم المرسل والضعيف من الحديث على القياس - هكذا حكاه عنه ابن الجوزي في التحقيق<sup>(٨)</sup> - وقد أخذ بالقياس هنا، وترك أحد عشر حديثاً عن رسول الله ﷺ في مسألة واحدة كلها حجة عنده، ولا يجوز المصير إلى القياس عنده مع وجود حديث واحد منها.

وأما مالك: فالمرسل حجة عنده، وقد تقدم أن مرسل أبي العالية مرسل صحيح.

وقال الشافعي: لو كانت القهقهة حدثاً في الصلاة لكانت حدثاً خارجها؛ لأن نواقض الطهارة يستوي فيها الصلاة وخارجها كما في سائر

(١) في (أ) و(ب): «صالح»، والتصويب من الكامل في الضعفاء.

(٢) ينظر: الكامل في الضعفاء ١٧٠/٣. (٣) في (أ): «ترد، وقول».

(٤) في (أ): «صح». (٥) ورد في (ب) هنا زيادة: «من مقعده».

(٦) أخرجه البخاري رقم (١٠٦)، ومسلم رقم (١).

(٧) في (أ): «فلأنه». (٨) ينظر: التحقيق ١٣٤/١.

الأحداث<sup>(١)</sup>.

قلنا: الفرق بينهما ظاهر، وهو أن المصلي في مناجاة الرب سبحانه، والمقصود بالصلاة إظهار الخشوع والخضوع والتعظيم لله تعالى، فالضحك قهقهة فيها جنابة عظيمة صدرت من الضاحك على العبادة، فناسب ذلك انتقاض وضوئه؛ زجرًا للضاحك، كتنجيس الخمر في الشرع؛ إهانة لها وزجرًا للشاربين ليجتنبوها، وهذه المعاني لا توجد خارج الصلاة.

ولأن من بلغ هذه الغاية من الضحك ربما غاب حسه، فأشبهه نوم المضطجع، فجعل حدثًا في الصلاة؛ لزيادة الجنابة على العبادة.

ولأن النص إذا ورد على خلاف القياس لا يقاس عليه، بل يقتصر على مورده، فلاجل هذا لم يجعل حدثًا خارج الصلاة، ولا في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة.

ولأن<sup>(٢)</sup> ذلك ليس صلاة من كل وجه؛ لعدم أركان الصلاة فيهما من القراءة والركوع وغير ذلك.

وقلنا له: أنت قد جعلت رؤية الماء في المتيمم<sup>(٣)</sup> حدثًا خارج الصلاة، ولم تجعلها حدثًا في الصلاة<sup>(٤)</sup>، وليس لك في ذلك مسند لا من جهة الحديث، ولا من جهة القياس، ونحن لنا مستند فيه، وهو الأحاديث المتقدمة الذكر عن رسول الله ﷺ.

فإن قيل<sup>(٥)</sup>: في جعلها حدثًا في الصلاة إبطال العمل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٣٣].

قيل له: ونحن ما أبطلنا أعمالنا، وإنما أبطلها رؤية الماء، وكما لو سبقه الحدث.

(١) ينظر: الحاوي ٢٠٤/١، البيان ١٩٦/١.

(٢) في (ب): «لأن».

(٣) في (ب): «حق التيمم».

(٤) ينظر: التلخيص ص ٩٣، الحاوي ٢٥٢/١، التنبيه ص ١٥، الوسيط ٣٨٢/١.

(٥) في (ب): «قال».



ولأنه قدر على الأصل الذي هو الماء قبل حصول المقصود بالخلف، فبطل حكم الخلف، كالمعتدة بالأشهر إذا ظنت الإياس ثم حاضت في أثنائها، وكالمريض إذا صلى بعض صلواته قاعدًا، ثم زال مرضه لا يتمها قاعدًا.

ثم إنه قد عمل بالأحاديث الضعيفة التي لا تثبت في تكرار مسح الرأس، وقد عارضها أحاديث صحيحة ثابتة.

والأخذ بأحاديثنا أولى هنا؛ لأنه من باب الاحتياط، حتى لا تقع صلاته مع الحدث وتبقى الصلاة في ذمته؛ لكونه أداها مع الحدث على تقدير أن يكون رسول الله ﷺ قالها، ولا<sup>(١)</sup> كذلك تكرار المسح؛ فإنه يكون تاركًا لأمر مستحب على تقدير ثبوتها، مع أن هذه الأحاديث لا معارض لها.

وعمل بحديث الماء المشمس<sup>(٢)</sup>، مع أنه ضعيف باتفاق المحدثين، وبين ضعفه البيهقي من أصحابه وغيره، ومنهم من جعله موضوعًا، ذكره النواوي<sup>(٣)</sup>.

وروى الشافعي رحمه الله في الأم<sup>(٤)</sup> بإسناده عن عمر بن الخطاب: «أنه كان يكره الاغتسال بالماء المشمس، وقال: إنه يورث البرص»<sup>(٥)</sup>. وهذا ضعيف باتفاق المحدثين، فإنه من رواية إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، قال النواوي من أصحابه: «وقد اتفقوا على تضعيفه، وبينوا أسباب الجرح فيه». قال النواوي: «فحصل من هذا أن الماء المشمس لا أصل لكراهيته، ولم يثبت عن الأطباء فيه شيء أيضًا»<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب): «قاله أو لا».

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٥٠/١، رقم (٨٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ١١/١، رقم (١٤)، عن عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «دخل علي رسول الله ﷺ وقد سخنت ماء في الشمس فقال: لا تفعل يا حميرا فإنه يورث البرص».

(٣) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١١/١، المجموع ١٣٣/١.

(٤) في (ب): «الإمام».

(٥) ينظر: الأم ٦/٢ - ٧، السنن الكبرى للبيهقي ١٠/١، رقم (١٣).

(٦) ينظر: المجموع ١٣٣/١.

## فروع:

\* قهقهة النائم لا تنقض؛ لعدم الجناية منه، وتفسد صلاته، هكذا ذكره في الذخيرة حكمًا وتعليلاً<sup>(١)</sup>.

\* وفي فتاوى المرغيناني: «لو نام في الصلاة قائمًا، أو راکعًا، أو ساجدًا، ثم قهقهه: لا رواية لها في الأصول، وقال شداد<sup>(٢)</sup>: تفسد صلاته ووضوؤه»<sup>(٣)</sup>.

\* وفي المحيط والمفيد: «لو<sup>(٤)</sup> قهقهه بعدما قعد قدر التشهد الأخير، أو في سجود السهو، أو بعدما توضأ لحدث سبقه في الصلاة قبل أن يبني: ينقض، خلًا لزفر؛ لوجودها في حرمة الصلاة، وبعد فراغه من أركان الصلاة يخرج بها»<sup>(٥)</sup>.

\* وفي فتاوى المرغيناني: «الباني في الحدث إذا جاء متوضئًا وقهقهه في الطريق: تفسد صلاته، ولا ينتقض وضوءه، واختلفوا في الصلاة المظنونة»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق/٨/أ.

(٢) كذا أطلقه المصنف، وفي الفتاوى الظهيرية ق/٧/ب، والمحيط البرهاني ١/٧٠: «شداد بن أوس»، ولم أقف على ترجمة له. وفي عيون المسائل لأبي الليث ص ٢٢٣: «شداد بن حكيم»، وهو أبو عثمان شداد بن حكيم البلخي القاضي، من أصحاب زفر، من فقهاء بلخ، تفقه عليه محمد بن سلمة، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢١٠هـ. ينظر: الجواهر المضية ٢/٢٤٧، طبقات الحنفية ١/٢٩٩، تاج التراجع ص ١٧١.

(٣) هكذا نقل المصنف عن المرغيناني قول شداد أنه تفسد صلاته ووضوؤه، ومثله في البناية ١/٢٢٧، إلا أنه عنده (سلام) بدل (شداد). والذي يظهر أن عبارة المصنف سقطًا؛ فإن نص صاحب الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق/٧/أ - ب: «ولو نام في الصلاة قائمًا أو ساجدًا أو راکعًا ثم قهقهه: لا رواية له في الأصول، قال شداد ابن أوس عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ: تفسد صلاته، ولا يفسد وضوؤه، قال الحاكم أبو محمد رَحِمَهُ اللهُ: تفسد صلاته ووضوؤه جميعًا». وينظر أيضًا: عيون المسائل ص ٢٢٣، المحيط البرهاني ١/٧٠.

(٤) في (ب): «له».

(٥) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٦/ب، البناية ١/٢٢٧.

(٦) الصلاة المظنونة: هي التي يشرع فيها المكلف على ظن أنها عليه، فإذا تبين أنها ليست عليه لم يلزمه المضي فيها، قال في بدائع الصنائع ١/٤٨٠: «الشروع في =

والأصح أنها تنقض.

\* قهقه الإمام والقوم بعد التشهد انتقض وضوؤهم، وإن تأخرت قهقهة القوم عنه فلا وضوء عليهم<sup>(١)</sup>.

\* وفي جوامع الفقه: «لو قهقه الصبي في الصلاة ينتقض»<sup>(٢)</sup>. وقيل: لا ينتقض؛ لعدم الجنابة منه بعدم الإثم.

\* ولو قهقه في الصلاة على الدابة خارج المصر انتقضت اتفاقاً، وفي المصر لا، خلافاً لأبي يوسف بناء على جواز الصلاة وعدمه. وعلى هذا الخلاف<sup>(٣)</sup> لو افتتحها خارج المصر، ثم دخلها راكباً، ثم قهقه.

ولو كان منهزماً من عدو نقضت اتفاقاً.

\* ولو قهقه في سجدة التلاوة في الصلاة نقضت.

وفي حالة النوم، عن أبي القاسم<sup>(٤)</sup>: يفسد الوضوء والصلاة.

وعن محمد بن سلمة، ونُصير<sup>(٥)</sup>: لا يفسد الوضوء، وتفسد الصلاة، واختاره غيرهما من المشايخ<sup>(٦)</sup>.

= الصلاة المظنونة غير موجب حتى لو شرع في الصلاة على ظن أنها عليه، ثم تبين أنها ليست عليه لا يلزمه المضي، ولو أفسد لا يلزمه القضاء عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزفر.

(١) ينظر: الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق/٧ ب، بتصرف يسير، البناية ٢٢٧/١.

(٢) لم أقف عليه في جوامع الفقه، وقد ذكر هذا القول في تبين الحقائق ١١/١، وفتح القدير ٥٤/١ دون إسناده إلى جوامع الفقه.

(٣) في (أ): «على فقد الخلاف».

(٤) هو الإمام الصفار.

(٥) نصير: نصير - وقيل: نصر - بن يحيى البلخي، من كبار فقهاء الحنفية، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢٦٨ هـ. ينظر: الجواهر المضية ٥٤٦/٣، البناية ٩١٠/٦، الفوائد البهية ص ٢٢١.

(٦) ينظر: الحاوي الحصري (مخطوط) ق/١١ أ - ب.

واعترضوا على الحديث بالطعن في متنه من وجهين<sup>(١)</sup>:

أحدهما: أنه ليس في مسجد رسول الله ﷺ بئر.

الوجه الثاني: لا يظن بالصحابة الضحك في الصلاة خصوصًا خلف رسول الله ﷺ.

وهذا الطعن باطل:

أما البئر، فإننا أردنا بالبئر حفرة عند المسجد يجتمع فيها ماء المطر أو الوضوء ونحوها تسمى بئرًا.

وكذا لم نرد بمن ضحك الخلفاء الراشدين، ولا العشرة المبشرين، ولا كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار، بل لعل الضاحك كان بعض الأحداث، أو المنافقين، أو بعض الأعراب؛ لغلبة الجهل عليهم، كما بال أعرابي في مسجده ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وذكر البزدوي: «لوقهقه في الصلاة وهو نائم، قيل: تفسد صلاته ويكون حدثًا، وقيل: تفسد صلاته ولا يكون حدثًا، وقيل: يكون حدثًا ولا تفسد صلاته كما لو قاء ملء الفم، والصحيح أنه لا يكون حدثًا [ق ١٩/ب] ولا تفسد صلاته؛ لأن النوم يبطل حكم [ق ٣٤/أ] الكلام كما لو تكلم وهو نائم»<sup>(٣)</sup>.

لواحق من جنس ما تقدم لم يذكرها في الهداية:

مسألة: مس الذكر لا ينقض الوضوء عندنا.

وهو قول عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعمار بن ياسر، وزيد بن ثابت، وحذيفة بن اليمان، وعمران بن الحصين، وأبي الدرداء، وسعد بن أبي وقاص عند أهل الكوفة<sup>(٤)</sup>، وأبي هريرة في رواية عنه ﷺ، حكاه أبو عمر بن عبد البر<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الأوسط ١/٢٣٠، فتح الباري ١/٢٨٠، بدائع الصنائع ١/٥٩، البناية ١/٢٣٤.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٢٠)، ومسلم رقم (٢٨٤).

(٣) ينظر: أصول البزدوي ١/٣٩١.

(٤) بخلاف رواية أهل المدينة عنه بوجوب الوضوء بمسه. ينظر: التمهيد ١٧/١٩٨.

(٥) ينظر: التمهيد ١٧/٢٠١، الاستذكار ٣/٣٧، لكنه لم يذكر عمر ولا زيد بن ثابت، =

ومن التابعين: الحسن البصري، وسعيد بن المسيب، والثوري<sup>(١)</sup>.  
قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي: لم نعلم أحدًا من أصحاب  
رسول الله ﷺ أفتى بالوضوء منه غير ابن عمر، وقد خالفه في ذلك أكثر  
أصحاب رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وداود<sup>(٥)</sup> ﷺ: يجب الوضوء منه.  
واختلف أصحاب مالك في ذلك: منهم: من شرط اللذة وباطن الكف،  
ومنهم: من أوجبه في العمد دون النسيان، مروى عن مالك وداود، وقيل:  
الوضوء منه سنة غير واجب، وهو الذي استقر عليه قول مالك عند أهل  
المغرب، والرواية عنه مضطربة فيه<sup>(٦)</sup>.

لهم في المسألة: حديث بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ بن نوفل - خالة مروان - أن  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». رواه أبو داود، وابن ماجه،  
وأحمد، والترمذي وصححه<sup>(٧)</sup>، ولم يخرجها الشيخان<sup>(٨)</sup>.  
وقال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب<sup>(٩)</sup>.

- 
- = وقد ورد ذكرهما في بدائع الصنائع ٥٧/١، وتبيين الحقائق ١٢/١، والبنية ٢٣٦/١.
- (١) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١٠٢/١، الاستذكار ٣٣/٣، البنية ٢٣٦/١.
- (٢) ينظر: شرح معاني الآثار ٧٨/١.
- (٣) ينظر: المذهب ٣٨/٢، التهذيب ٣٠٩/١، الروضة ١٨٦/١.
- (٤) ينظر: المبدع ١٣٥/١، الإنصاف ٢٦/٢، منتهى الإرادات ١٤٠/١.
- (٥) ينظر: المحلى ٢٣٥/١، بداية المجتهد ٤٩٦/١.
- (٦) والمشهور في المذهب أن مس الذكر ناقض إذا مسه بباطن الكف أو بباطن الأصابع  
أو بجوانبها. ينظر: الاستذكار ٣٥/٣، شرح زروق على الرسالة ٧٩/١، كفاية  
الطالب ٢٦١/١ - ٢٦٢، الشرح الصغير للدردير ١٠٠/١، حاشية العدوي على كفاية  
الطالب ٢٦١/١ - ٢٦٢.
- (٧) أحمد رقم (٢٧٢٩٣)، وأبو داود رقم (١٨١)، والترمذي رقم (٨٢)، وقال: «حديث  
حسن صحيح»، والنسائي رقم (٤٤٥)، وابن ماجه رقم (٤٧٩).
- (٨) قال البيهقي في معرفة السنن ٤١٣/١: «لاختلاف وقع في سماع عروة من بسرة، أو  
هو عن مروان عن بسرة»، وينظر أيضًا: الاعتبار للحازمي ص ٤٥.
- (٩) ينظر: سنن الترمذي ص ٢٣.

ورواه فديك عن ربيعة بن (١) عثمان عن (٢) هشام عن عروة عن مروان عن بسرة، فذكر الحديث، «فَقَالَ عُرْوَةُ: فَسَأَلْتُ بُسْرَةَ فَصَدَّقَتْهُ» (٣).

قال أحمد: «قال شعبة: لم يسمع هشام حديث أبيه هذا في مس الذكر» (٤).

وهو عند البخاري معلول، ذكره في الإمام (٥). وقال إبراهيم الحربي:

حديث بسرة يرويه شرطى عن شرطى (٦). وقال علي بن المديني: أرسل مروان شرطياً حتى رد إليه جوابها.

وعن يحيى بن معين قال: ثلاثة أحاديث لم تصح عن رسول الله ﷺ:

حديث «مس الذكر»، وحديث «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» (٧)، «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (٨)، ذكر ذلك أبو الفرج (٩).

وقال الحافظ أبو جعفر الطحاوي: «كان عروة لا يرفع رأساً لحديث

بسرة، وكان ربيعة يقول: ويحكم، مثل هذا يأخذ به أحد ويعمل به، والله لو شهدت بسرة على هذا البقل ما قبلت شهادتها، إنما قوام الدين الصلاة، والصلاة بالطهور، فلم يكن في أصحاب رسول الله ﷺ من يقيم هذا الدين إلا بسرة».

قال: «وحديث بسرة ضعفه جماعة، وقال ربيعة: لو وضعت يدي في دم

أو حيضة لم ينقض وضوئي، فمس الذكر أيسر، وقال ابن زيد (١٠): على هذا أدركنا مشيختنا، وما منهم أحد يرى الوضوء من مس الذكر».

وقال أبو جعفر: «والزهري لم يسمع من عروة، وإنما دلس به، وهو عن

(١) في (أ): «عن». (٢) في (أ): «بن».

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٣/٣٩٨، رقم (١١١٤)، والطبراني في المعجم الكبير ٢٤/٢٠٢، رقم (٥١٧)، والحاكم في المستدرک ١/٢١٨، رقم (٤٧٤)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٢٠٥، رقم (٦٢١).

(٤) ينظر: العلل لأحمد ٢/٥٧٩، المعجم الكبير للطبراني ٢٤/٢٠٢.

(٥) ينظر: الإمام ٢/٢٧٥، البناية ١/٢٣٩. (٦) ينظر: التحقيق ١/٢١٣.

(٧) أخرجه رقم (٢٢٦٠)، والترمذي رقم (١١٠١)، وابن ماجه رقم (١٨٨٠).

(٨) أخرجه البخاري رقم (٤٣٤٣). (٩) ينظر: التحقيق ١/٢١٣ - ٢١٤.

(١٠) في (ب): «ابن يزيد».

الزهري عن عبد الله بن أبي بكر بن مُحمَّد، وليس عبد الله بالمتقن، وقيل: بينهما أبو بكر ابن مُحمَّد<sup>(١)</sup>.

وقال أبو الفرج: «وليس في الصحايات مغمز»<sup>(٢)</sup>، في رد الكلام عن بسرة.

قلت: أما سمع قول عمر رضي الله عنه: «لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِحَدِيثِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي أَصَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ؟ أَحْفَظْتُ أَمْ نَسِيتُ؟»، ذكر الطعن عنه مسلم<sup>(٣)</sup>. وفيه أيضًا: أن الأسود بن يزيد أخذ كفاً من حصاً، وحصب به الشعبي، وقال: «ويلك، تحدث بمثل هذا»<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ أبو جعفر: دخل بين عروة وبسرة مروان، فثبت وهاء حديث الزهري بالذي دخل بينه وبين عروة، وهاء حديث<sup>(٥)</sup> الزهري وحديث هشام بالذي دخل بين عروة وبسرة، والحديث يسقط بأقل من هذا<sup>(٦)</sup>.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَقْضَى بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ وَلَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ». رواه الدارقطني<sup>(٧)</sup>.

وهو من رواية يزيد بن عبد الملك التوفلي، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة.

وروى عبد الحق المغربي في الأحكام: «أن أصبغ رواه عن ابن القاسم عن نافع بن أبي نعيم، ويزيد بن عبد الملك عن سعيد بن أبي سعيد<sup>(٨)</sup>، إلا أن أحمد كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم<sup>(٩)</sup>»<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: شرح معاني الآثار ٧١/١ - ٧٢، بتصرف.

(٢) ينظر: التحقيق ٢١٥/١. (٣) أخرجه مسلم رقم (١٤٨٠).

(٤) ينظر: الموضوع السابق من صحيح مسلم.

(٥) في (ب): «حديثه». (٦) ينظر: شرح معاني الآثار ٧٣/١.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده ١٣١/١٤، رقم (١٤٠٤)، والدارقطني في سننه ٢٦٧/١، رقم (٥٣٢).

(٨) هو سعيد المقبري.

(٩) ينظر قول أحمد: الجرح والتعديل ٤٥٦/٨، تهذيب الكمال ٢٨٢/٢٩.

(١٠) ينظر: الأحكام الكبرى ٤٢٨/١ - ٤٢٩.

وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلَيْتَوْضَأُ»، رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية إسحاق ابن أبي فروة، وقد ضعفه جماعة من الأئمة<sup>(٢)</sup>.  
وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلَيْتَوْضَأُ». رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup>، ولم يصححه البخاري، وقال<sup>(٤)</sup>: «ولم يسمع مكحول من عنبة بن أبي سفیان»، فالحديث مقطوع<sup>(٥)</sup>.  
وذكر مُحَمَّد بن سعد: أن العلماء ضَعَفُوا مكحولاً<sup>(٦)</sup>.  
وذكر ابن الجوزي لهم تسعة أحاديث<sup>(٧)</sup>.

قال الحافظ أبو جعفر: «قد ثبت فساد الأحاديث التي يحتج بها من يذهب إلى إيجاب الوضوء من مس الذكر، قال: لأن في بعضها عبد الله بن لهيعة، وفي بعضها مُحَمَّد بن إسحاق، وفي بعضها عمر بن سريج، وفي بعضها صدقة بن عبد الله<sup>(٨)</sup>، وفي بعضها العلاء بن سليمان، وفي بعضها يزيد بن عبد الملك، وبقية طرقها منقطعة»<sup>(٩)</sup>.

وقال أبو الفرج: «وفي الثاني: ابن إسحاق ضعيف، وفي الثالث: بقية، وأحاديثه غير نقية فكن منه على تقية، وكان يدلّس عن الضعفاء»<sup>(١٠)</sup>.

ثم انظر إلى ابن الجوزي في عدم إنصافه - مع التزامه الإنصاف في كتابه - كيف جاء إلى بقية بن الوليد هنا وقال: خرج له مسلم<sup>(١١)</sup>، ولما روى بقية حديث القهقهة، وهو حجة عليه، قال: «هو مدلس، فلعله سمعه من بعض

(١) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٨٢).

(٢) ينظر: نصب الراية ١/١٠٦، مصباح الزجاجة ص ١٠٠.

(٣) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٨١). (٤) في (أ): «قال».

(٥) ينظر: سنن الترمذي ص ٢٣، رقم (٨٤)، التحقيق ١/٢١٤، مصباح الزجاجة ص ١٠٠.

(٦) ينظر: الطبقات الكبرى ٩/٤٥٧، التحقيق ١/٢١٤.

(٧) ينظر: التحقيق ١/٢٠٥ - ٢١٢.

(٨) في (أ) و(ب): «عبد الملك»، والتصحيح من شرح معاني الآثار ١/٧٤.

(٩) ينظر: شرح معاني الآثار ١/٧٣ - ٧٥، بتصرف.

(١٠) ينظر: التحقيق ١/٢١٤. (١١) ينظر: نفسه ١/٢١٥.



الضعفاء فحذف اسمه فلا يحتج به»<sup>(١)</sup>. مع أن المدلس متى صرح بالحديث<sup>(٢)</sup> عن عدل كان حجة، وهو بهذه المثابة في حديث القهقهة وقد تقدم.

وفيه<sup>(٣)</sup>: عمرو بن شعيب<sup>(٤)</sup>.

وفي الرابع والتاسع: إسحاق الفروي [ق ٣٥/أ] قال النسائي: «ليس بثقة»<sup>(٥)</sup>.

وفي الرابع أيضًا: عبد الله العمري ضعيف، وأخوه عبيد الله ثقة، والمصغر مكبر، والمكبر مصغر.

وفي الخامس: يزيد بن عبد الملك، ضعفه الدارقطني، وقال النسائي: متروك<sup>(٦)</sup>.

وفي السادس: عبد الرحمن العمري، قال<sup>(٧)</sup>: قال أحمد: ليس يساوي حديثه شيئًا وكان كذابًا، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: متروك كان يكذب<sup>(٨)</sup>.

وأما السابع: فقد تقدم فيه طعن البخاري.

ومن القياس: أن مس الذكر سبب لاستطلاق وكاء المذي، فيجعل كالممذي، كما في التقاء الختانين لما كان سببًا لاستطلاق المني جعل مُمْنِيًا. قلنا: الإقامة لها قاعدتان:

إحدهما: أن يتعذر الاطلاع على حقيقة الخروج كما في التقاء الختانين؛ لأن ذكره غائب عن بصره، وقد يخفى عليه خروجه لضعفه أو

(١) ينظر: التحقيق ٢٤٧/١. (٢) في (أ): «بالحديث».

(٣) في (أ): «فيه».

(٤) أي في الحديث الثالث. ينظر: التحقيق ٢١٤/١.

(٥) ينظر: الضعفاء والمتروكون ص ٥٤، التحقيق ٢١٤/١.

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكون ص ٢٥٤، التحقيق ٢١٤/١.

(٧) المراد بالقائل هنا ابن الجوزي.

(٨) ينظر: التحقيق ٢١٤/١، سؤالات ابن الجنيدي ص ٣٥٤، الجرح والتعديل ٢٥٣/٥.

لغير<sup>(١)</sup> ذلك.

**والقاعدة الثانية:** أن يكون الغالب خروجه، فيجعل النادر كالعدم، كما قلنا في المباشرة الفاحشة.

وكل واحدة من القاعدتين منتفٍ هنا؛ فإن وقوع<sup>(٢)</sup> يده على ذكره الذي هو غير<sup>(٣)</sup> منتشر، أو على ذكر طفل، أو ذكر مقطوع، أو على محل ذكر مقطوع، أو ذكر ميت لا يكون سبباً لخروج المذي البتة، وكذا الاطلاع عليه ممكن، بخلاف التقاء الختانين والمباشرة الفاحشة.

ولأن من مس [ق٢٠/ب] ذكر غيره يجب الوضوء على الماسّ دون الممسوس ذكره، واستطلاق وكاء المذي إن حصل فإنما يحصل للممسوس<sup>(٤)</sup> ذكره لا الماسّ، وقد أوجبوا الوضوء على الماس دون الممسوس ذكره<sup>(٥)</sup>.

ولنا: حديث قيس بن طلق بن علي الحنفي عن أبيه، وله طرق:

أجودها: رواية ملازم بن عمرو عن عبد الله بن [بدر]<sup>(٦)</sup>، رواها النسائي: عن هناد عن ملازم بن عمرو قال: حدثنا عبد الله بن بدر<sup>(٧)</sup> عن قيس بن طلق عن أبيه قال: «خَرَجْنَا وَفَدًا حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَنَاهُ، وَصَلَيْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ بَدَوِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ مَسَّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: هَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْكَ، أَوْ بَضْعَةٌ مِنْكَ؟»<sup>(٨)</sup>.

ورواه أبو داود عن مسدد عن ملازم<sup>(٩)</sup>.

ورواه الترمذي عن هناد عن ملازم قال: «هَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ، أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ؟»، قال الترمذي: وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب

(١) في (ب): «غير».

(٢) «غير» ساقط من (أ).

(٣) في (ب): «وقع».

(٤) في (أ): «الممسوس».

(٥) ينظر: المجموع ٤٦/٢، تبين الحقائق ١٢/١.

(٦) في (أ): «بد» سقطت منه الراء، وفي (ب): «بريد»، والتصويب من سنن النسائي.

(٧) في (أ): «زيد».

(٨) أخرجه النسائي رقم (١٦٥).

(٩) أخرجه أبو داود رقم (١٨٢).

وأصح<sup>(١)</sup>.

والمضغة والبضعة: القطعة من الشيء، إلا أن المضغة بتقدير اللقمة، والبضعة القطعة على أي قدر كان.

وقد روى هذا الحديث: أيوب بن عتبة ومُحمَّد بن جابر عن قيس<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ أبو حفص بن شاهين بعد<sup>(٣)</sup> إخراجه هذا الحديث: «اشتهر به مُحمَّد بن جابر، رواه عنه الأكابر ممن هو أسن منه وأقدم موتاً، فرواه أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسفيان الثوري، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وهشام بن حسان، وقيس بن الربيع، وهمام بن يحيى، وصالح المري، وحمام بن زيد، وسفيان بن عيينة، ووكيع، وابن فضيل، والمفضل بن صدقة، وأخوه أيوب<sup>(٥)</sup>، وجماعة غيرهم ذكروا في رواية الأكابر عن الأصاغر في السن»<sup>(٦)</sup>.

وروى الطبراني عن إسحاق عن عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن مُحمَّد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَهْوِي بِيَدِهِ، فَيَمَسُّ ذَكَرَهُ أَوْ أَرْبَبَتَهُ<sup>(٧)</sup>؟ قَالَ: هُوَ مِثْلُهُ<sup>(٨)</sup>»<sup>(٩)</sup>.

ومنها: رواية أيوب بن عتبة عن طلق الحديث، رواه الحافظ أبو القاسم الطبراني<sup>(١٠)</sup>. وروى أبو أحمد ابن عدي الحديث<sup>(١١)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي رقم (٨٥).

(٢) أخرجه أحمد رقم (١٦٢٨٦)، والطبراني في المعجم الكبير ٨/٣٣٤، رقم (٨٢٤٩).

(٣) في (ب): «بعيد».

(٤) «وشعبة» لم يرد ذكره في كلام ابن شاهين حسب المطبوعة من كتابه.

(٥) الضمير في «أخوه» يعود لمُحمَّد بن جابر.

(٦) ينظر: ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين ص ٩٨.

(٧) كذا في (أ) و(ب)، وهو اللفظ الوارد في الإمام ٢/٢٧١، وفي معجم الطبراني «أرشه».

(٨) كذا في (أ) و(ب)، وهو اللفظ الوارد في الإمام ٢/٢٧١، وفي معجم الطبراني «منك».

(٩) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٨/٣٩٦، رقم (٨٢٣٣).

(١٠) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٨/٤٠١، رقم (٨٢٣٩).

(١١) أي: من طريق أيوب بن عتبة. ينظر: الكامل في الضعفاء ١/٣٥٢.

ومنها: رواية عبد الحميد بن جعفر عن أيوب بن مُحمَّد العجلي عن قيس الحديث<sup>(١)</sup>.

ومُحمَّد بن جابر معروف بالسماع، جيد اللقاء، روى عنه عشرة من الثقات، وعند إسحاق بن أبي إسرائيل عن مُحمَّد بن جابر أحاديث صالحة، وكان إسحاق يفضل مُحمَّد بن جابر على جماعة شيوخ هم أفضل منه وأوثق، ولولا أن مُحمَّد بن جابر في المحل<sup>(٢)</sup> لم يرو عنه هؤلاء الذين هو<sup>(٣)</sup> دونهم<sup>(٤)</sup>.

وأما أيوب بن عتبة قاضي اليمامة، فقال أبو الحسن<sup>(٥)</sup>: لا بأس به.

وأما ملازم بن عمرو، فقال الحافظ أبو عمر: ثقة، وعلى حديثه عوّل أبو داود والنسائي، وكل من خرج في الصحيح ذكر حديث قيس وبسرة في هذا الباب إلا البخاري، فإنهما معلولان متعارضان عنده، ولم يخرج مسلم أيضًا واحدًا منهما، وعند غيرهما صحيحان، والله المستعان<sup>(٦)</sup>.

وأما عبد الله بدر، فشرط أبي أحمد بن عدي في كتابه يقتضي أنه ثقة أو صدوق، ذكره في الإمام<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٧٣/١، رقم (٥٤٤)، وابن عدي في الكامل ٣٥٢/١.

(٢) في هامش (أ): «أي في المحل العظيم».

(٣) في (أ): «الذي هم».

(٤) ينظر: الكامل في الضعفاء ١٥٣/١ - ١٥٤، الإمام ٢٧٣/٢.

(٥) كذا أطلقه المصنف، ومثله ابن دقيق في الإمام ٧٤٢/٢، ولعل مرادهما الدارقطني، فقد ورد في سؤالات البرقاني للدارقطني ص ١٤: «وأيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير هو يمامي يترك، وقال مرة أخرى: يعتبر به شيخ، قيل له: مثل أيوب بن جابر؟ قال: لا، هذا قوي، يعني أيوب بن عتبة أقوى».

(٦) ينظر: التمهيد ١٩٧/١٧، الإمام ٢٧٤/٢ - ٢٧٥.

(٧) كذا وردت العبارة في (أ) و(ب)، وفيها سقط، وقد وردت في الإمام ٢٧٥/٢ - ٢٧٦: «وأما عبد الله بن بدر بن عميرة اليمامي، فقال أبو زرعة ويحيى بن معين: ثقة، وقال أحمد بن عبد الله: هو تابعي ثقة، وقال البيهقي في الخلافيات: عبد الله بن بدر ثقة. وأما قيس بن طلق، فقد قال يحيى بن معين وأحمد بن عبد الله فيه: ثقة، وذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب الثقات فقال: قيس بن طلق بن علي الحنفي من أهل اليمامة يروي عن أبيه روى عنه عبد الله بن بدر ومُحمَّد بن جابر، وكذا يقتضي =

ومن هاهنا صحح الحديث من صححه، وممن<sup>(١)</sup> حكم بصحة حديث قيس هذا أبو مُحَمَّد علي بن أحمد الحافظ<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن مَنْدَه الحنبلي<sup>(٣)</sup> في كتابه<sup>(٤)</sup>: أن<sup>(٥)</sup> عمرو بن علي<sup>(٦)</sup> قال: حديث قيس أثبت من حديث بسرة<sup>(٧)</sup>.

وروى الحافظ أبو جعفر عن علي بن المديني أنه قال: حديث قيس بن طلق أحسن من حديث بسرة<sup>(٨)</sup>.

إلا أن الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «قد سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره»<sup>(٩)</sup>.

قال الحافظ قاضي القضاة<sup>(١٠)</sup> في الإمام: [وقد عارضه من وصفنا نعته ورجاحته في الحديث وثبته]<sup>(١١)</sup>، مثل: شعبة والثوري وابن عيينة وغيرهم ممن قدمنا ذكرهم.

---

= شرط أبي أحمد بن عدي في كتابه أنه ثقة أو صدوق». (١) في (أ): «ومن».

(٢) هو ابن حزم، ينظر: المحلى ٢٣٩/١، الإمام ٢٧٦/٢.

(٣) ابن مَنْدَه: أبو عبد الله مُحَمَّد بن إِسحاق بن مُحَمَّد بن مَنْدَه الحنبلي، من أئمة السُّنَّة الأجلاء الحفاظ الثقات، من مصنفاته: الأيمان، والتوحيد، ومعرفة الصحابة، توفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ٣٩٥ هـ. ينظر: طبقات الحنابلة ٢٩٩/٣، سير أعلام النبلاء ٢٨/١٧، شذرات الذهب ٥٠٤/٤.

(٤) اسمه: كتاب الطهارة بالاتفاق والتفرد على رسم أهل المعرفة بالآثار. ينظر: الإمام ٩٨/١.

(٥) في (ب): «ابن».

(٦) عمرو: أبو حفص عمرو بن علي بن بحر الباهلي البصري، المعروف بالفلاس، الإمام الجافظ الثبت النقاد، من نبلاء المحدثين، توفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ٢٤٩ هـ. ينظر: تاريخ بغداد ٢٠٧/١٢، تذكرة الحفاظ ٤٨٧/٢، مغاني الأخيار ٤٠١/٣.

(٧) ينظر: الإمام ٢٧٦/٢، البدر المنير ٤٦٦/٢.

(٨) ينظر: شرح معاني الآثار ٧٦/١.

(٩) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١٣٥/١، ومعرفة السنن والآثار ٤٠٨/١.

(١٠) هو أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب القشيري، المعروف بابن دقيق العيد. ينظر:

تذكرة الحفاظ ١٤٨١/٤، الدرر الكامنة ٩١/٤، البدر الطالع ٢٢٩/٢.

(١١) هكذا جعل المصنف هذا الجملة من كلام صاحب الإمام، وإنما هي من تمام كلام الشافعي. =

وحديث آخر من جهة عبد الرحمن بن مرزئد بن الصَّلْت عن أبيه أنه وفد على النبي ﷺ فسأله عن مس الذكر، فقال ﷺ: «إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ»<sup>(١)</sup>.

وحديث آخر: من حديث عصمة بن مالك الحطمي - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اخْتَكَكْتُ فِي الصَّلَاةِ، فَأَصَابَتْ يَدِي فَرَجِي، فَقَالَ ﷺ: وَأَنَا أَفْعَلُ ذَلِكَ».

رواه الدارقطني من حديث أحمد بن مُحَمَّد بن رشدين عن سعيد بن عفير عن الفضل بن المختار عن الصلت بن دينار عن عصمة<sup>(٢)</sup>. وعُمل بالصلت، وأن أحمد والفلاس والدارقطني قالوا: ليس بالقوي. وبالفصل بن المختار، وأن ابن [ق٣٦/أ] عدي قال: له أحاديث منكرة<sup>(٣)</sup>.

وحديث آخر: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ مَسِّ الذَّكْرِ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ جُزْءٌ مِنْكَ». رواه ابن ماجه من رواية جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أُمَامَةَ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عمر النمري: «والأسانيد في إسقاط الوضوء منه أسانيد صحاح من نقل الثقات»<sup>(٥)</sup>.

فإن قالوا: حديث بسرة متأخر.

قلنا: في قول الراوي: «ما ترى في مس الرجل ذكره بعدما يتوضأ» دلالة على أنه كان قد بلغه إيجاب الوضوء منه قبله. وفي إسناده: مُحَمَّد بن جابر<sup>(٦)</sup>.

= ينظر: الإمام ٢/٢٧٦ - ٢٧٧، السنن الكبرى للبيهقي ١/١٣٥، ومعرفة السنن والآثار ٤٠٨/١.

(١) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ٣/٧٠، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٥/٢٥٦٥، والبخاري في معجم الصحابة ٥/٤٤١. قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ١٠/١٠٣: «قال البخاري: هذا حديث منكرو، وعبد الرحمن بن عمرو ضعيف الحديث جداً، قلت: وقد تابعه ضعيف مثله».

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٢٧١ - ٢٧٢، رقم (٥٤٢).

(٣) ينظر: التحقيق ١/٢٢٠، الإمام ٢/٢٧٨.

(٤) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٨٤). ينظر: التمهيد ١٧/٢٠٢.

(٦) أي: في إسناده حديث طلق الذي يدل على أنه وفد زمن تأسيس المسجد. ينظر: =

ثم إن ثبت حديث بسرة يجعل كناية عن البول للزومه مس الذكر، كالغائط كناية عن قضاء الحاجة؛ لأنه يكون في مثل ذلك الموضع عادة. أو يحمل على غسل اليد؛ لأنهم كانوا بعد البول يستجمرون بالحجارة، ولا يستعملون الماء، فإذا وقعت اليد على الذكر تنجست لا سيما في أوقات الحر عند العرق، والوضوء يطلق على غسل اليد، كما في قوله ﷺ: «الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ يَنْفِي الْفَقْرَ، وَبَعْدَهُ يَنْفِي اللَّمَمَ»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup> توفيقًا بين الأحاديث.

ولأنه خبر واحد فيما يعم البلوى على مدركنا، فإن نازعونا أثبتناه، وهو أن الذي يعم به البلوى تكثر الدواعي إلى نقله، فإذا انفرد به واحد يُتهم<sup>(٣)</sup> في نقله فيوجب التوقف في خبره، كما قلنا في رؤية الهلال إذا لم يكن بالسماء علة، فانفرد واحد برؤيته من بين مائة ألف حتى قال مالك في الاثنين: هما شاهدا سوء<sup>(٤)</sup>.

ألا ترى أن من أخبر منفردًا بدخول غير ألف جمل طعام في وقت القحط والغلا في مصر، ومرورها في السوق مع ارتقاب الناس لذلك وتطلعهم إليه وضرورتهم وحاجتهم إليه، ولم يره أحد سواه يوجب القطع بكذبه.

وكذا من أخبر بوقوع المنارة في المسجد الجامع وقت قيام الناس للصلاة، وهم عشرة آلاف نفس، وأنها أهلكت خلقًا كبيرًا عند ذلك من المصلين، وينفرد به واحد لا غير من بين الحاضرين الجَم الغفير والعدد الكبير لا يلتفت إلى خبره أصلًا. ومسألتنا تقرب من هذا.

= التحقيق ٢٢٠/١، الإمام ٣٠١/٢.

(١) في هامش (ب) هنا: «وفي قوله: (وبعده ينفي اللمم)، دون الفاحشة من صغار الذنوب، مغرب»، ينظر: المغرب ٢٥٠/٢.

(٢) أخرجه الشهاب في مسنده ٢٠٥/١، رقم (٣١٠)، والحديث ذكره الصغاني والشوكاني في الموضوعات. ينظر: الدر الملتقط ص ٢٥، الفوائد المجموعة ص ١٥٥.

(٣) في (ب): «متهم».

(٤) ينظر: النوار والزيادات ٨/٢، جامع الأمهات ص ١٧٠، التاج والإكليل ٢٨٢/٣.

بيانه: أن الخلفاء الراشدين وسائر الصحابة مع كثرتهم وتوفرهم وحرصهم على نقل ما يسمعون منه ﷺ لشدة حاجتهم إلى العمل به وتبليغه وبلواهم بهذا الأمر، فلا يسمعه أحد منهم، ولا يرويه إلا امرأة ليس لها هذه البلوى والحاجة، ورسول الله ﷺ كان أشد حياء من العذراء في خدرها، فمثل هذا عندنا يوجب التوقف في خبرها وخبر غيرها إذا كان خبر واحد، بخلاف حديث عائشة رضي الله عنها في التقاء الختانين<sup>(١)</sup>، فإن ذلك مشترك بين الرجل والمرأة، ولا كذلك مس الذكر.

ولأنه<sup>(٢)</sup> ليس فيه عموم بلوى، فإن مثل ذلك نادر، ولا يترك الإنسان ذلك قبل شبعه وحصول المقصود منه، وبخلاف [ق ٢١/ب] حديث القهقهة؛ فإنها نادرة في الصلاة.

وقال أبو بكر: «صحح مالك حديث بسرة، ثم ضعفه في الفتوى أو أسقطه»<sup>(٣)</sup>. وتركه العمل به دليل على أن إجماع أهل المدينة على خلافه، أو ظهور ضعفه.

### فروع على مذهبهم:

\* قال الأيلي - وهو يونس بن يزيد منسوب إلى أيلة بفتح الهمزة<sup>(٤)</sup> -: «من مس ذكر غيره نقض وضوءه»<sup>(٥)</sup>.

وهذا لا يستقيم لهم<sup>(٦)</sup>؛ لأنه لا يتناول حديثهم، وإن نظروا إلى اللذة ينبغي أن تنقض بأي موضع اليد.

ومنهم من قال: نقضه بالقرآن؛ لأنه من باب الملامسة. وهو وهم عظيم؛ لأنها في النساء، فإن اعتبروه بالنساء على أصلهم لوجود اللذة كما إذا

(١) أخرجه مسلم رقم (٣٤٩). (٢) أي: التقاء الختانين.

(٣) ينظر: عارضة الأحوذى ١/١١٤.

(٤) أيلة: بلد تقع على ساحل البحر الأحمر مما يلي الشام، منصف بين الشام ومصر.

ينظر: معجم ما استعجم ١/٢١٦، معجم البلدان ١/٢٩٢.

(٥) ينظر: عارضة الأحوذى ١/١١٩.

(٦) أي: للشافعية. ينظر: عارضة الأحوذى ١/١١٩، المذهب ٢/٣٩، الحاوي ١/١٩٣.



مس أعضاء المرأة فيكون هذا عندهم قياس شبه لا قياس علة، فإن العلل لا مدخل لها في العبادات.

قال أبو بكر ابن العربي: «وليس هذا من بابكم - معشر المغاربة - فأدبروا عنه، ولا من عشكم فأدرجوا»<sup>(١)</sup> منه، ولو مس دبره نقض عنده<sup>(٢)</sup> في الجديد<sup>(٣)</sup>.

قال حمديس<sup>(٤)</sup>: إذا قلنا ينتقض بمس فرج المرأة نقضنا بمس الرجل دبره. قال<sup>(٥)</sup>: وليت حمديس لم يتفوه بهذه الضعة.

\* وفي مس البهيمة قولان للشافعي رحمته الله<sup>(٦)</sup>.

\* مس ذكره وصلى بغير طهارة، في ذلك خمس روايات عند المالكية<sup>(٧)</sup>:

الأولى: استحباب مالك الإعادة في الوقت، الثانية: الوضوء منه حسن وليس بسنة، كذا روى عنه ابن القاسم، فدل على ترك الحديث، الثالثة: يعيد أبدًا، قاله ابن نافع<sup>(٨)</sup>، الرابعة: قال ابن حبيب: إن كان عامدًا أعاد أبدًا، وإن كان ناسيًا أعاد في الوقت، الخامسة: قال سحنون: يعيد ما دون صلاة يومين<sup>(٩)</sup>. وهذا اضطراب كبير، وما أعلم مستند هذا التقدير.

ووجه آخر: أن وقوع يد الإنسان على ذكره عمدًا أو نسيانًا يغلب

(١) في (ب): «فاخرجوا». (٢) في (ب): «عندهم».

(٣) ينظر: بحر المذهب ١/ ١٨٠، العزيز ١/ ١٦٤، مغني المحتاج ١/ ١٤٧.

(٤) حمديس: حمديس بن إبراهيم بن أبي محرز اللخمي، من فقهاء المالكية، وله في الفقه كتاب مشهور في اختصار المدونة، توفي رحمته الله سنة ٢٩٩ هـ. ينظر: ترتيب المدارك ٤/ ٣٨٤، الديباج المذهب ١/ ٣٤٢، معجم المؤلفين ١/ ٦٥٤.

(٥) أي: القاضي أبو بكر ابن العربي، فما زال النقل عنه.

(٦) والصحيح منهما أنه لا ينتقض وضوؤه. ينظر: البيان ١/ ١٨٩ - ١٩٠، المجموع ٢/ ٤٣، كفاية النبيه ١/ ٤٠٦.

(٧) ينظر: النوادر والزيادات ١/ ٥٥ - ٥٦، الذخيرة ١/ ٢٢٣.

(٨) وهو المشهور. ينظر: شرح زروق على الرسالة ١/ ٧٩، مواهب الجليل ١/ ٤٣٥.

(٩) ينظر: عارضة الأحوذ ١/ ١١٩ - ١٢١، بتصرف.

وجوده، فلو جعل حدثاً أدى إلى الحرج<sup>(١)</sup>، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

قال الدارقطني في السنن: «حدثنا مُحَمَّد بن الحسن النقاش، حدثنا<sup>(٢)</sup> عبد الله بن يحيى القاضي السرخسي، حدثنا رجاء بن مرجأ الحافظ قال: اجتمعنا في مسجد الخيف أنا وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين، فتناظروا في مس الذكر، فقال يحيى: يتوضأ منه، وقال علي بن المديني بقول الكوفيين وتقلد قولهم، واحتج<sup>(٣)</sup> يحيى بحديث بسرة، واحتج علي بحديث قيس بن طلق، وقال ليحيى: كيف تتقلد إسناد بسرة، ومروان أرسل شرطياً حتى رد جوابها إليه؟ فقال يحيى: وقد أكثر في الناس في قيس ولا يحتج بحديثه، فقال أحمد: كلا الأمرين على ما قلتما، فقال يحيى: مالك عن نافع عن ابن عمر: يتوضأ من مس الذكر، فقال<sup>(٤)</sup> علي: كان ابن مسعود يقول: لا تتوضأ منه وإنما هو بضعة من جسدك، فقال يحيى: من<sup>(٥)</sup>؟ قال: سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا<sup>(٦)</sup> فابن مسعود أولى أن يتبع، فقال أحمد: نعم ولكن أبو قيس لا يحتج [ق٣٧/أ] بحديثه - أبو قيس: اسمه عبد الرحمن بن ثروان<sup>(٧)</sup> الأودي، احتج به البخاري في صحيحه<sup>(٨)</sup> فقال: حدثني أبو نعيم - هو الفضل بن دكين -

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٥٧/١.

(٢) في (أ): «ثنا»، وهو اختصار معروف عند المحدثين.

(٣) في (ب): «فاحتج». (٤) في (ب): «وقال».

(٥) كذا في (أ) و(ب)، وفي سنن الدارقطني ٢٧٤/١: «عمن»، وقال محقق سنن الدارقطني: «لم ترد في الأصول وأثبتناه من سنن البيهقي»، وينظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢١٤/١، رقم (٦٤٨).

(٦) في (ب): «واختلفنا».

(٧) في (أ) و(ب): «ثوران»، وهو تصحيف.

(٨) في (ب): «ولكن أبو قيس - واسمه عبد الرحمن بن ثروان الأودي، احتج به البخاري في صحيحه من الإمام - لا يحتج بحديثه»، وترجمة أبي قيس من زيادة المصنف كما لا يخفى.

حدثنا مسعر عن عمير بن [سعید]<sup>(١)</sup> عن عمار بن ياسر قال: ما أبالي مسسته أم أنفي، قال أحمد: عمار وابن عمر استويا، فمن شاء أخذ بهذا، ومن شاء أخذ بهذا<sup>(٢)</sup>.

قلت: ذكر الحافظ أبو جعفر الطحاوي قال: «حدثنا أبو بكرة عن يحيى بن حماد، قال أبو عوانة عن سليمان عن<sup>(٣)</sup> المنهال بن عمرو عن<sup>(٤)</sup> قيس بن السكن عن عبد الله بن مسعود» كما تقدم<sup>(٥)</sup>.  
وروى أيضًا بإسناده إلى علي عليه السلام: «ما أبالي أنفي مسست أم ذكرى»<sup>(٦)</sup>.

فزال التخيير، وتعين الترك لقول ابن عمر على قياس ما ذكره أحمد من ذهاب الاستواء.

### مسألة في اللمس والقبلة:

مذهب علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأبي موسى الأشعري، والذي صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - على ما نقله عنه أبو بكر ابن العربي، وابن الجوزي في المنتظم<sup>(٧)</sup>، ومذهب عبيدة السلماني - بفتح العين المهملة - وعطاء، وطاووس، والحسن البصري، والشعبي، والثوري، والأوزاعي: أن اللمس والملازمة كناية<sup>(٨)</sup> عن الجماع، ولا يجب الوضوء من مس المرأة وقبالتها إذا تيقن بعدم خروج المذي<sup>(٩)</sup>. وبه قال أصحابنا رحمهم الله.  
وقال عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر: اللمس والملازمة هي

(١) في (أ) و(ب): «سعد» والتصويب من سنن الدارقطني.

(٢) ينظر: سنن الدارقطني ١/ ٢٧٣ - ٣٧٤، رقم (٥٤٥)، السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٢١٤، رقم (٦٤٨).

(٣) في (ب): «بن». (٤) في (ب): «بن».

(٥) ينظر: شرح معاني الآثار ١/ ٧٨. (٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: عارضة الأحوذى ١/ ١٢٤، المنتظم ٤/ ١٣٢.

(٨) في (ب): «الكناية».

(٩) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/ ٦٠، أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٣٦٩، الاستذكار ٣/ ٤٩ - ٥٠، عمدة القاري ٣/ ٧٠.

المس باليد تنقض الوضوء، وكذا القبلة<sup>(١)</sup>، ونقل عن عمر مثله<sup>(٢)</sup>.  
وعمر وابن مسعود لا يريان التيمم للجنب؛ لأنهما حملا الملامسة على  
اللمس باليد<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: إن مسها بغير شهوة فكقولنا، وإن مسها بشهوة متلذذاً فعليه  
الوضوء، أو مس شعرها ملتذاً، أو مسته ملتذة، ولم يشترط الشهوة واللذة في  
القبلة<sup>(٤)</sup>.

واشترطها الحسن بن صالح<sup>(٥)</sup>.  
وقال الليث: لو مسها بلذة من فوق ثيابها فعليه الوضوء<sup>(٦)</sup>.  
وقال الضحاك: رجع ابن مسعود عن منع الجنب عن التيمم<sup>(٧)</sup>.  
وقال الشافعي: مس جلدها<sup>(٨)</sup> - من غير شرط شهوة ولذة - ينقض الوضوء.  
ومرة: فرق بين اللامس والملمس، فأوجب الوضوء على اللامس دون  
الملمس.

ومرة: سوى بينهما.  
ومرة<sup>(٩)</sup>: فرق بين المحارم والصغيرة التي لا تشتهى وبين غيرهن.  
ومرة: سوى بين الكل ونقض في العجز الهرمة.  
وفي الشعر والظفر والعضو المبان خلاف عندهم<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/٦٠، الاستذكار ٣/٤٥.  
(٢) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١/١٩٨، رقم (٦٠٥)، الإمام ٢/٢٤٠.  
(٣) ينظر: معرفة السنن والآثار ١/٣٢٤، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٣٨٤،  
الاستذكار ٣/٤٥.  
(٤) ينظر: عقد الجواهر ١/١٦٢، الفواكه الدواني ١/١٧٩، شرح الخرخشي ١/١٥٥.  
(٥) ينظر: مختصر اختلاف الفقهاء ١/١٦٢، الاستذكار ٣/٤٩.  
(٦) ينظر: مختصر اختلاف الفقهاء ١/١٦٢، أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٦٩.  
(٧) ينظر: مصنف عبد الرزاق ١/٢٤١ - ٢٤٢، المعجم الكبير للطبراني ٩/٢٩٠.  
(٨) في (ب): «جسدها». (٩) في (ب): «مرة»، بإسقاط الواو.  
(١٠) والمذهب عندهم أنه ينتقض بمس المرأة الكبيرة الأجنبية، ولا فرق بين اللامس  
والملمس على الصحيح، وأما لمس المحارم والصغيرة التي لا تشتهى، والشعر، =

دليل الجمهور: أن الملامسة مفاعلة، وذلك يكون بين اثنين، وعندهم لا يشترط اللمس في الطرفين فالآية حجة عليهم. واللمس: الجماع أيضًا<sup>(١)</sup> كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧، الأحزاب: ٤٩]. والمس واللمس واحد لغة، وقال في الصحاح: «اللمس: المس باليد، ويكنى به عن الجماع، وكذا الملامسة»<sup>(٢)</sup>. قال<sup>(٣)</sup> الله تعالى: ﴿أَنَا<sup>(٤)</sup> لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾ [الجن: ٨]. وأنشد الأخفش:

مَسْنَا السَّمَاءَ فَنَلْنَاهَا وَظَالَهُمْ    حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهْوِي وَثَهْلَانَا<sup>(٥)</sup>  
وَمَسْنَا أَصْلَهُ: مَسِسْنَا، فحذفوا السين الأولى، وحولوا كسرتها إلى الميم، ومنهم من لا يحولها ويترك الميم على حالها مفتوحة، وهو من شواذ التخفيف، نظيره قوله تعالى: ﴿فَطَلَّئْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]<sup>(٦)</sup> بالتخفيف<sup>(٧)</sup>.

ولأن الميم يبدل من اللام كما في لام التعريف<sup>(٨)</sup>.

قال ابن رشد المالكي: «المجاز إذا كثر استعماله وغلب كان أقوى من الحقيقة كالحال في اسم الغائط أدل على الحدث الذي هو فيه مجاز من دلالة الحقيقة التي هي المطمئن من الأرض، قال: والذي أعتقده أن اللمس وإن

= والظفر، والعضو المبان، فلا ينقض الوضوء على الأصح. ينظر: التهذيب ٣٠٢/١ - ٣٠٣، العزيز ١٦٠/١ - ١٦١، روضة الطالبين ١٨٥/١ - ١٨٦.

(١) ينظر: أحكام القرآن للطحاوي ٩٧/١، أحكام القرآن للجصاص ٣٧٠/٢.

(٢) ينظر: الصحاح ٩٧٥/٣، مادة (لمس). (٣) في (ب): «وقال»، بزيادة الواو.

(٤) كذا وردت الآية في النسختين من غير واو.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥٥/١، وقد نسب البيت لأوس بن مغراء السعدي.

(٦) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢١١/٨: «وقرأ الجمهور: (فَطَلَّئْتُمْ) بفتح الظاء ولام واحدة، وأبو حيوة وأبو بكر في رواية القيسي عنه بكسرها كما قالوا: مست بفتح الميم وكسرها، وحكاها الثوري عن ابن مسعود، وجاءت عن الأعمش، وقرأ عبد الله والجحدري: (فَطَلَّئْتُمْ) على الأصل بكسر اللام، وقرأ الجحدري أيضًا بفتحها».

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥٥/١.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٢٣/١، الباب في علل البناء والإعراب ٣٣٠/٢.

كانت دلالة على المعنيين على السواء، أو قريباً من السواء أنه أظهر عندي في الجماع؛ لأن الله تعالى قد كنى بالمباشرة والمس عن الجماع<sup>(١)</sup>.

ولا فرق بين اللمس والمس في اللغة على ما ذكرنا.

ولأن الملامسة ظاهرة في الجماع، واللمس سبب للجماع؛ لأنه<sup>(٢)</sup> محرك للشهوة، وذكر السبب وإرادة المسبب من أقوى طرق المجاز.

وقال القرطبي: «يلزم على مذهب الشافعي أن من ضرب امرأته بيده، أو لطمها تأديباً لها أو إغلاظاً عليها أن ينتقض وضوءه، وهذا لا يقوله أحد فيما أعلم»<sup>(٣)</sup>.

وقال في البدائع: «اللمس حقيقة فيهما؛ لوجود المس فيهما جميعاً، وإنما تختلف آلة المس»<sup>(٤)</sup>.

يوضحه: بأن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «المس واللمس والغشيان والإتيان والقربان والمباشرة: الجماع، لكنه ﷺ حيي كريم، يعفو ويكفي»<sup>(٥)</sup>، فكنى باللمس عن الجماع كما كنى بالغائط عن قضاء الحاجة. وقد صح أنه ﷺ دعا له فقال: «اللَّهُمَّ عَلِّمُهُ الْكِتَابَ»<sup>(٦)</sup>، ودعاؤه مستجاب، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن.

وعن مجاهد في قوله تعالى [ق ٢٢/ب]: «وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا» ﴿٧٢﴾ [الفرقان: ٧٢]، قال: وإذا ذكروا النكاح كنوا عنه<sup>(٧)</sup>.

ولأن اللمس الواقع على المرأة يراد به الجماع، كالوطء حقيقة: الدوس بالقدم، فإذا قال: إن وطئتُكِ، يراد به الجماع، ولهذا لا يحنث إلا به، بخلاف: إن وطئت.

(١) ينظر: بداية المجتهد ١/٤٩٦. (٢) في (أ): «ولأنه»، بزيادة الواو.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ٥/٢٢٧ - ٢٢٨، بتصرف يسير.

(٤) أي: في الجماع واللمس باليد. ينظر: بدائع الصنائع ١/٥٦.

(٥) أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه ٦/٢٧٧، رقم (١٠٨٢٦).

(٦) أخرجه البخاري رقم (٧٥).

(٧) ينظر: تفسير الطبري ١٧/٥٢٤، الدر المنثور ١١/٢٢٨.

وقال ابن السكيت في إصلاح المنطق: «اللمس إذا قرن بالمرأة يراد به الجماع، تقول العرب: لمست المرأة، أي: جامعتها»<sup>(١)</sup>.

ولأن ﷺ أمر الجنب بالتيمم في عدة أحاديث، فوجب أن يكون أمره وفعله موافقاً لكتاب الله وصادراً عنه، كما أنه لما قطع السارق وكان في كتاب الله تعالى لفظ يقتضيه كان قطعه بكتاب الله لا من تلقاء نفسه، وهكذا سائر الشرائع الذي يدل عليه ظاهر الكتاب. وإذا أريد بذلك الجماع لا يراد به المس باليد؛ لاتفاق السلف أن المراد به أحدهما، فإن من حمل الآية على الجماع جَوَزَ للجنب التيمم، ومن حملها على المس باليد لم يجز له التيمم على ما تقدم، فمن حملها على المس باليد وجَزَ التيمم للجنب فقد خرج عن اتفاقهم وخالف إجماعهم.

ولأن اللمس باليد يوجب الوضوء عند المخالف لنا، والجماع يوجب الغسل، فإذا حصل الجماع فقد وجد اللمس، فيجب الغسل والوضوء، وهما [ق٣٨/أ] حكمان مختلفان من لفظ واحد، فهذا غير جائز<sup>(٢)</sup>.

وحملها على ما فسره ابن عباس أولى؛ لأن الله تعالى قد بيّن الطهارة الصغرى والكبرى في حال وجود الماء بقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ إلى أن قال: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، فينبغي أن يبيّنهما حال عدم الماء عند وجوب التيمم؛ ليكون التراب طهوراً للحدثين الأصغر والأكبر كما كان الماء طهوراً لهما؛ لأن بالناس حاجة إلى بيانهما، فإذا حُمِلَت الآية على الجماع كان بياناً شافياً مفيداً للحكم<sup>(٣)</sup> في الحدثين، محصلاً<sup>(٤)</sup> للطهارتين الصغرى والكبرى عند عدم الماء كما أفادهما عند وجوده، وإذا حمل اللمس على الحدث الأصغر بعد تقدمه كان تكراراً للطهارة الصغرى مرتين، وإخلالاً بالطهارة الكبرى حال عدم الماء.

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٢/٢٦٧.

(٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٧٠ - ٣٧١.

(٣) في (ب): «في الحكم». (٤) في (أ): «محصل».

ويدل عليه أن عمار بن ياسر رضي الله عنه فهم وجوب<sup>(١)</sup> التيمم على الجنب حال عدم الماء، وإنما خفي عليه كيفيته حتى جعل يتمعك بالتراب لجنبته، فبيّن له رسول الله ﷺ بقوله: «يَكْفِيكَ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ»<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: لو حمل ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ على الجماع يكون تكرارًا للجماع، وإذا حمل على اللمس باليد لا يكون تكرارًا له.

قيل له: إذا أعيد ذكر الجماع لبيان حكم التيمم فيه لا يكون تكرارًا، وإنما يكون تكرارًا إذا أعيد من غير زيادة حكم له، ألا ترى أن الله تعالى قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ والمراد به: وأنتم محدثون، على ما تقدم، ثم قال بعد تقدم ذكر الجنب: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾، فقد كرر الحدث الأصغر، وفصل بينهما بالجنب، لكن لا يعد ذلك تكرارًا؛ لأن الأول عند وجود الماء، والثاني عند عدمه ووجوب التيمم، فكانت الآية منتظمة للحديثين حال وجود الماء، وحال عدمه ووجوب التيمم لهما، وحمل اللمس على المس باليد يوجب قصر التيمم على الحدث الأصغر، ويفوّت جواز التيمم للجنب، وحملها على فائدتين أولى مع سلامة نظم الآية<sup>(٣)</sup>.

والدليل على أن الملامسة عبارة عن الجماع أنك لا تقول: لامست الرجل.

فإن قيل: لم يكرر الحدث الأصغر؛ لأن الأول في حق القائم من المضطجع، والثاني: في حق من جاء من الغائط ولمس النساء باليد، فلم يتكرر سبب الطهارة، أما الجنب فواحدة في الموضعين، فيلزم التكرار فيها عندكم.

قيل له: وعندنا أيضًا سببهما مختلف فلا تكرار، بيانه: أن الأول: وهو

(١) في (أ): «للوّجب».

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١٤٨/٧، رقم (٧١٢١).

(٣) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٧٢/٢، الباب للمبجي ١١٩/١.



قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾، يحمل على المحتلم<sup>(١)</sup> - كما حُمل ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾، على القائمين من المضاجع لمناسبة العطف - وعلى الإنزال بالجماع فيما دون الفرج، وغير ذلك من أسباب الجنابة، والثاني على الجماع في الفرج للفظ كناية الجماع وهو الملامسة.

**فإن قيل:** القراءتان كالأيتين<sup>(٢)</sup>، فتحمل الملامسة على الجماع، واللمس على المس باليد، فتفيدان حكيمين.

**قيل له:** لا يمكن هذا؛ لأن الصحابة لم يعتبروا هذا مع علمهم بالقراءتين، فدل على بطلان هذا القول.

وأجاب أبو الحسن الكرخي بجواب آخر، وهو: أن حكم القراءتين ليس حكم الآيتين؛ لأن حكمهما لا يعمل به في حال واحدة، ولو جعلناهما كالأيتين لوجب الجمع بينهما، والعمل بهما في القراءة والمصحف والتعليم، وإنما تقام إحدهما مقام الأخرى على سبيل البدل عند عدمها<sup>(٣)(٤)</sup>.

وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كُنْتُ أَنَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجُلَايَ فِي قُبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلَيْ، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ». أخرجه البخاري، ومسلم<sup>(٥)</sup>.

وفي النسائي: قالت عائشة: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتَرَا ضَ الْجَنَازَةَ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتَرَ مَسَّنِي بِرِجْلِهِ»<sup>(٦)</sup>.

وهو إسناده جليل عزيز المثل لما اجتمع فيه من رواية الفقهاء<sup>(٧)</sup>؛ لأن النسائي قال: أخبرنا مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم، وهو من كبار فقهاء مصر، وثقه النسائي، شيخ الجماعة كالبخاري ومسلم وابن ماجه، ووثقه أيضًا

(١) في (ب): «المحكم». (٢) في (أ): «القرآن كالإنيان».

(٣) في (ب): «عدمهما».

(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٧٣/٢.

(٥) البخاري رقم (٣٨٢)، ومسلم رقم (٥١٢).

(٦) النسائي رقم (١٦٦). (٧) ينظر: الإمام ٢٦١/٢.

ابن أبي حاتم<sup>(١)</sup>، وشيخه شعيب بن الليث بن سعد روى له مسلم<sup>(٢)</sup>، وشيخه والده إمام بلده ومفتيها، رفيع القدر، وشيخه ابن الهاد هو يزيد بن [عبد الله]<sup>(٣)</sup> بن أسامة محتج به في الصحيحين<sup>(٤)</sup>، وشيخه عبد الرحمن بن القاسم متفق عليه، وأبوه القاسم - أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة الذين لا يخرج مالك عن قولهم - متفق عليه.

وحديث عائشة وأم سلمة في القبلة:

أما حديث عائشة فله عدة طرق:

الأول: عن عروة عن عائشة، وله وجوه:

الوجه الأول: ما رواه الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قَالَ: قُلْتُ لَهَا: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ؟ فَضَحِكَتْ»، أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي واللفظ له<sup>(٥)</sup>. اعتل بالانقطاع، وحبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة<sup>(٦)</sup>.

ورجاله ثقات مشاهير، وصححه الكوفيون وثبتوه لرواية الثقات من أئمة الحديث له<sup>(٧)</sup>.

قال الإمام حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر: «وحبيب بن أبي ثابت لا ينكر لقاءه عروة؛ لروايته عن هو أكبر من عروة وأجل وأقدم موتاً، وهو إمام ثقة من أئمة العلماء»<sup>(٨)</sup>، ومال إلى تصحيحه مع الكوفيين. وهذا الذي ذكره يزيل الانقطاع من جهة عدم إنكار اللقاء.

(١) ينظر: تسمية مشايخ النسائي ص ٥٥، الجرح والتعديل ٧/ ٣٠٠ - ٣٠١، الإمام ٢/ ٢٦٢.

(٢) ينظر: الإمام ٢/ ٢٦٢، الكاشف ١/ ٤٨٨.

(٣) في (أ) و(ب): «عبيد الله»، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: الإمام ٢/ ٢٦٢، تقريب التهذيب ص ٦٠٢.

(٥) أخرجه أبو داود رقم (١٧٩)، والترمذي رقم (٨٦)، وابن ماجه رقم (٥٠٢).

(٦) ينظر: الموضع السابق من سنن الترمذي، الإمام ٢/ ٢٤٢.

(٧) ينظر: الاستذكار ٣/ ٥٢، الإمام ٢/ ٢٤٣.

(٨) ينظر: الاستذكار ٣/ ٥٢.

وقال ابن ماجه: «رُوي هذا الحديث عن أبي بكر بن أبي شيبه، وعلي بن مُحمَّد، قالا: حدثنا وكيع عن الأعمش عن حبيب هذا عن عروة بن الزبير عن عائشة»<sup>(١)</sup>.

وكذا روى الدارقطني من حديث أبي هشام مُحمَّد بن يزيد الرفاعي، وحاجب بن سليمان، ويوسف بن موسى، كلهم عن وكيع بن الجراح عن الأعمش عن حبيب ابن أبي ثابت عن عروة بن الزبير<sup>(٢)</sup>، لا عروة المزني، فقد صرحوا بنسب عروة فلم يبق في الحديث شبهة<sup>(٣)</sup>.

**الوجه الثاني:** من جهة هشام<sup>(٤)</sup> بن عروة عن أبيه عن عائشة:

فروى [ق٢٣/ب] الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري، عن حاجب بن سليمان عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن [ق٣٩/أ] عائشة قالت: «قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، ثُمَّ ضَحَكْتُ»<sup>(٥)</sup>. وأبو بكر النيسابوري: إمام مشهور عندهم<sup>(٦)</sup>.

وحاجب بن سليمان: لا مطعن فيه يعرف، وحدث عنه النسائي وقال: ثقة<sup>(٧)</sup>. وباقي الإسناد لا يُسأل عنه<sup>(٨)</sup>، إلا أن الدارقطني قال عقيبه: «تفرد به حاجب عن وكيع، ووهم فيه، والصواب عن وكيع بهذا»<sup>(٩)</sup> الإسناد أنه ﷺ: كان يقبّل بعض نسائه وهو صائم. ولم يكن لحاجب كتاب، وكان يحدث من حفظه<sup>(١٠)</sup>. فلو عُرف بالخطأ من جهة الحفاظ لما وثقه النسائي.

وعن عائشة: «أَنَّهَا بَلَغَهَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: فِي الْقُبْلَةِ الْوُضُوءُ، فَقَالَتْ: كَانَ

(١) ينظر: سنن ابن ماجه رقم (٥٠٢).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٥١/١، رقم (٤٩٥).

(٣) ينظر: الإمام ٢٤٣/٢، نصب الراية ١١٦/١.

(٤) في (ب): «هاشم».

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٤٧/١، رقم (٤٨٨).

(٦) ينظر: تاريخ بغداد ١٢٠/١، الإمام ٢٤٦/٢، نصب الراية ١١٩/١.

(٧) ينظر: تسمية مشايخ النسائي ص ٦٤، الإمام ٢٤٦/٢، نصب الراية ١١٩/١.

(٨) ينظر: الإمام ٢٤٦/٢، نصب الراية ١١٩/١.

(٩) في (أ): «وبهذا»، بزيادة الواو. (١٠) ينظر: سنن الدارقطني ٢٤٧/١.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ لَا يَتَوَضَّأُ، أخرجه الدارقطني<sup>(١)</sup>.

وعلي بن عبد العزيز مصنف مشهور، وعاصم بن علي أخرج له البخاري، وأبو أويس استشهد به مسلم.

روى<sup>(٢)</sup> عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة أنه ﷺ: «كَانَ يُقْبَلُ، ثُمَّ يُصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ»، رواه الدارقطني من حديث مُحَمَّد بن غالب عن الوليد بن صالح عن عبيد الله<sup>(٣)</sup> بن عمرو عن عبد الكريم<sup>(٤)</sup>.

ورواه<sup>(٥)</sup> الحافظ أبو بكر البزار عن إسماعيل بن يعقوب بن صبيح الحراني عن مُحَمَّد بن موسى بن أعين عن موسى بن أعين عن عبد الكريم عن عطاء عن عائشة: «كَانَ يُقْبَلُ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَا يَتَوَضَّأُ»<sup>(٦)</sup>.

وعبد الكريم: روى عنه مالك، وأخرج له صاحب الصحيح وغيرهما، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: ثقة، وقال أبو عروبة: ثبت عند العارفين بالنقل<sup>(٧)</sup>.

وعبيد الله<sup>(٨)</sup> بن عمرو أبو وهب الرقي: قال يحيى: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق ولا أعرف له حديثاً منكراً، وقال مُحَمَّد بن سعد: كان ثقة صدوقاً كثير الحديث ولم يكن أحد ينازعه في الفتوى في دهره<sup>(٩)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٤٨/١، رقم (٤٨٩)، من طريق: علي بن عبد العزيز، عن عاصم، عن أبي أويس، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

(٢) هذا الطريق الثاني عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) في (أ): «عبد الله».

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٤٩/١، رقم (٤٩٣).

(٥) في (أ): «رواه» بإسقاط الواو.

(٦) ونسبه للبزار أيضاً ابن دقيق في الإمام ٢/٢٥٤، والزيلعي في نصب الراية ١/١١٨، ولم أقف عليه في مسنده.

(٧) ينظر: الجرح والتعديل ٥٨/٦ - ٥٩، الإمام ٢/٢٥٥، نصب الراية ١/١١٩.

(٨) في (ب): «وعبد الله».

(٩) ينظر: الطبقات الكبرى ٩/٤٩٠، الجرح والتعديل ٥/٣٢٩، الإمام ٢/٢٥٥ - ٢٥٦.

وموسى بن أعين: وثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، وأخرج له مسلم<sup>(١)</sup>.

قال عبد الحق بعد ذكر هذا الحديث عن البزار: «موسى بن أعين هذا ثقة مشهور، وابنه مشهور روى له البخاري، قال: ولا أعلم لهذا الحديث علة توجب تركه»<sup>(٢)</sup>.

عن<sup>(٣)</sup> إبراهيم التيمي عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَقْبَلُ، بَعْدَمَا يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ»<sup>(٤)</sup>.

وإبراهيم التيمي قد سمع من أبيه هذا الحديث، ووصله بعائشة من طريق معاوية بن هشام، وأبوه يزيد بن شريك التيمي - تيم الرباب نفسه - رواه الدارقطني<sup>(٥)</sup>.

وفي مسند الحافظ الإسماعيلي: عن أم سلمة أن النبي ﷺ: «كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ لَا يُفْطِرُ، وَلَا يُحْدِثُ وَضُوءًا»<sup>(٦)</sup>، وفيه يزيد بن سنان، وفيه كلام<sup>(٧)</sup>.

وحديث معبد بن نباتة عن مُحَمَّد بن عمرو عن عروة عن عائشة قالت: «قَبَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يُحْدِثْ وَضُوءًا»<sup>(٨)</sup>.

وذكر الزعفراني عن الشافعي قال: «إن ثبت حديث معبد بن نباتة في القبلة لم أر فيها، ولا في اللمس وضوءاً، ولا أدري كيف معبد بن نباتة هذا؟ فإن كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي ﷺ»<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٣٦/٨ - ١٣٧، الإمام ٢/٢٥٦، نصب الراية ١/١١٩.

(٢) ينظر: الأحكام الوسطى ١/١٤٢، الإمام ٢/٢٥٦.

(٣) هذا الطريق الثالث عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه أحمد رقم (٢٥٧٦٧)، وأبو داود رقم (١٧٨)، والنسائي رقم (١٧٠) واللفظ له.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٢٥٦، رقم (٥٠١).

(٦) ينظر: الإمام ٢/٢٦٧، والحديث أخرجه أيضاً: الطبراني في الأوسط ٤/١٣٦، رقم (٣٨٠٥)، وابن جرير الطبري في تفسيره ٧/٧٤.

(٧) ينظر: الإمام ٢/٢٦٧، مجمع الزوائد ١/٥٦٠.

(٨) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١/١٣٥، رقم (٥١٠).

(٩) ينظر: معرفة السنن والآثار ١/٣٧٥، الاستذكار ٣/٥٤، الإمام ٢/٢٥٠.

قال أبو عمر: «هو مجهول»<sup>(١)</sup>.

قلت: رواية غير معبد في القبلة قد صحت على ما تقدم، وما أدري ما فائدة تخصيص معبد في هذا دون غيره؟

وعاصية زوجة عمر رضي الله عنه، سماها رسول الله ﷺ جميلة، وكانت جميلة، وكان عمر رضي الله عنه يحبها، فكانت إذا خرج عمر للصلاة<sup>(٢)</sup> مشت معه إلى الباب فإذا أراد الخروج قبلته ثم مضى فرجعت إلى فراشها، ذكر ذلك أبو الفرج بن الجوزي في المنتظم<sup>(٣)</sup>.

وهذا لأن لمس أحد الزوجين لصاحبه يكثر وجوده، فلو جعلناه حدثاً لوقع الناس في الحرج.

وفي الإمام: وحديث صلاته ﷺ وهو حامل لأمانة<sup>(٤)</sup> صحيح<sup>(٥)</sup>. وأما من اشترط الشهوة في اللمس باليد، فليس له قدوة في ذلك من السلف. ولأن الشهوة لو كانت معتبرة في نقض الوضوء لكان لمس الأُمرء المشتبه حدثاً دون العجوز الجَحْمَرِش<sup>(٦)</sup>، والحكم عندهم أنه ينقض عندهم لمس العجوز دون الأُمرء المشتبه<sup>(٧)</sup>.

ولهم: قوله<sup>(٨)</sup> ﷺ: «لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ قَبَّلْتَ»<sup>(٩)</sup>. وفي قوله: «وَالْيَدُ زَنَاهَا اللَّمْسُ»<sup>(١٠)</sup>. وكنهيه ﷺ عن الملامسة<sup>(١١)</sup>. وقول عائشة: «كَانَ ﷺ

(١) ينظر: الاستذكار ٥٤/٣.

(٢) ينظر: المنتظم ١٣٢/٤.

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥١٦)، ومسلم رقم (٥٤٣).

(٤) ينظر: الإمام ٢٦٦/٢.

(٥) الجحمرش: العجوز الكبيرة. ينظر: الصحاح ٩٩٧/٣.

(٦) ينتقض الوضوء عند المالكية بلمس الأُمرء والعجوز لشهوة. ينظر: مواهب الجليل ١/٤٣٠، الشرح الكبير للدردير ١/١٩٨، حاشية العدوي على كفاية الطالب ١/٢٥٧.

(٧) في (أ): «وقوله»، بزيادة الواو.

(٨) أخرجه بهذا اللفظ: أحمد رقم (٢١٢٩)، والدارقطني في سننه ٤/١٣٣، رقم (٣٢٢٥).

(٩) أخرجه رقم (٨٥٩٨).

(١٠) أخرجه البخاري رقم (٢١٤٤)، ومسلم رقم (١٥١١).

يُقْبَلُ وَيَلْمَسُ دُونَ الْوَقَاعِ»<sup>(١)</sup>.

وحديث آخر أخص، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِيمَنْ أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ، فَلَمْ يَدَعْ شَيْئًا يُصِيبُهُ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ إِلَّا وَقَدْ أَصَابَهُ مِنْهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا؟ فَقَالَ: تَوْضًا وَضُوءًا حَسَنًا، ثُمَّ قُمْ فَضَلِّ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النُّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ﴾ [الآيَةُ [هود: ١١٤]، فَقَالَ مُعَاذٌ: أَهِيَ لَهُ خَاصَّةٌ أَمْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةٌ؟ قَالَ: بَلْ هِيَ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةٌ، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ: «فِيهِ»<sup>(٣)</sup> إِرْسَالٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَدْرِكْ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ»<sup>(٤)</sup>.

الجواب: لا حجة لهم في ذلك؛ لأننا لم نمنع إطلاق لفظ اللمس على المس باليد، بل قلنا: المراد بالملامسة واللمس في هذه الآية الجماع لما ذكرنا من الأدلة<sup>(٥)</sup> التي تقدمت.

وكذا لا حجة لهم في حديث معاذ؛ لوجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أنه مرسل، وهو ليس بحجة عند الشافعي.

الوجه الثاني: أن من بلغ هذه الغاية التي ذكرت فيه فقد خرج منه المذي قطعاً، وهو ناقض للوضوء.

الوجه الثالث: أن المباشرة الفاحشة تنقض الوضوء، وقد ذكرت، والذي قيل فوق المباشرة الفاحشة.

وحديث آخر: عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ [ق/٤٠/أ] جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -:

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٢١٦/١، رَقْم (٤٦٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧/٤٩٠، رَقْم (١٤٧٥٥).

(٢) يَنْظُرُ: سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢٤٤/١، رَقْم (٤٨٣).

(٣) فِي (أ): «فِيهِ» بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ.

(٤) يَنْظُرُ: السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ١٩٩/١، رَقْم (٦١٠).

(٥) فِي (ب): «الدَّلَالَةُ».

«أَيُّمَا رَجُلٍ مَسَّ فَرْجُهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(١)</sup>. وفي طريقه بقية بن الوليد، وفي الجملة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ضعيف<sup>(٢)</sup>.

وحديث آخر مثله<sup>(٣)</sup> من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، وهي ضعيفة عندهم بخلاف روايته عن الشاميين<sup>(٤)</sup>.

وحديث آخر: في المرأة تصيب بيدها فرجها قال النبي ﷺ: «تَوَضَّأْ يَا بُسْرَةَ»<sup>(٥)</sup>. وفيه عبد الله بن المؤمل بن وهب الله القرشي ضعيف، قاله النسائي وغيره<sup>(٦)</sup>.

وما ورد من الحديث في مس الأنثيين والرفع والإبط:  
عن عروة عن بسرة عنه ﷺ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أُنْثِيَهُ أَوْ رَفَعَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٧)</sup>، والمحفوظ أنه من قول عروة غير مرفوع.

والرفع بضم الراء وفتحها: واحد الأرفاغ، وهي المغابن من الآباط وأصول الفخذين.

وعن عمر أنه: «أَمَرَ رَجُلًا بِالْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْإِبطِ»<sup>(٨)</sup>، وقد حملوه على الأمر بغسل اليد تنظيفاً.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٦٨/١، رقم (٥٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٢١٠، رقم (٦٣٧).

(٢) ينظر: شرح معاني الآثار ١/٧٥، التحقيق ١/٢١٤.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٦٨/١، رقم (٥٣٣).

(٤) ينظر: الإمام ٢/٣٢٥.

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٩٢/٢٤، رقم (٤٨٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٧٥.

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٤٨، الإمام ٢/٣٢٦.

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٦٩/١، رقم (٥٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٢١٦، رقم (٦٥٢).

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٧٥/١، رقم (٥٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٢١٧، رقم (٦٥٥).



وفي مس الصنم:

عن [عبد الله بن] <sup>(١)</sup> بريدة عن أبيه: «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُ وَقَدْ مَسَّ صَنَمًا فَتَوَضَّأَ». أخرجه البزار <sup>(٢)</sup>. وفيه صالح بن حيّان، أخرج له البخاري ومسلم <sup>(٣)</sup>. وقال يحيى بن معين: ضعيف <sup>(٤)</sup>.

وعن علي بن <sup>(٥)</sup> : «أَنَّهُ اسْتَتَابَ الْمُسْتَوْدِعَ الْعَجَلِيَّ، وَكَانَ فِي عُنُقِهِ صُلْبٌ، ثُمَّ قَالَ: مَسَسْتُ هَذِهِ الْأَنْجَاسَ فَأُحِبُّ أَنْ أَتَوَضَّأَ، أَوْ أُحْدِثَ مِنْهَا وُضُوءًا» <sup>(٥)</sup>.

وما جاء الوضوء من بعض الكلام:

عن ابن عباس قال <sup>(٦)</sup> : «الْحَدَّثُ حَدَّثَانِ: حَدَّثَ اللِّسَانِ [ق ٢٤/ب] وَحَدَّثَ الْفَرْجَ، وَحَدَّثَ اللِّسَانِ أَشَدُّ، وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ» <sup>(٦)</sup>. وفيه بقية، ويروى موقوفاً <sup>(٧)</sup>.

وعنه <sup>(٨)</sup> : «كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنَ الْحَدَثِ وَأَذَى الْمُسْلِمِ» <sup>(٩)</sup>. وفيه داود بن المحبر، ضعفه <sup>(١٠)</sup>.

عن عبيدة السلماني: «الوضوء يجب من الحدث وأذى المسلم» <sup>(١١)</sup>.

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) و(ب) وأثبتته من مسند البزار.

(٢) أخرجه البزار في مسنده ٣١٤/١٠ - ٣١٥، رقم (٤٤٢٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة صالح بن حيّان ٥٢٣/٢: «روى البخاري في كتاب العلم حديثاً من طريق المحاربي عن صالح بن حيّان عن الشعبي، فذكر الدارقطني وغيره أنه هذا، وعاب غير واحد على البخاري إخراج حديثه، فما أصابوا، وإنما هو صالح بن صالح بن حيّان المذكور بعد هذا، نسبة إلى جد أبيه؛ فإنه صالح بن صالح بن مسلم بن حيّان، وهو معروف بالرواية عن الشعبي دون هذا».

(٤) ينظر: تاريخ الدارمي عن ابن معين ص ١٣٤.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٢٥/١، رقم (٤٦١).

(٦) أخرجه الجوزقاني في الأباطيل ٣٥٢/١ - ٣٥٣.

(٧) ينظر: المحلى ٢٦١/١، العلل المتناهية ٣٦٥/١، الإمام ٣٣٥/٢.

(٨) في (ب): «عنه» بإسقاط الواو. (٩) رواه ابن حزم في المحلى ٢٦١/١.

(١٠) ينظر: التاريخ الكبير ٢٤٤/٣، الجرح والتعديل ٤٢٤/٣، تقريب التهذيب ص ٢٠٠.

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١١٧/٢، رقم (١٤٣٨).

وذهب<sup>(١)</sup> أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ومحمد بن إسحاق، ويحيى بن يحيى: إلى أنه يجب الوضوء من أكل لحم الجوز<sup>(٣)</sup>، خلافاً للجمهور<sup>(٤)</sup>.

روى جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرّة، أنّ رجلاً، سأل النبي ﷺ: «أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ، قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ»، الحديث<sup>(٥)</sup>. قال علي بن المديني: جعفر هذا مجهول، ولم يتابع عليه<sup>(٦)</sup>، والحديث رواه مسلم. وروى<sup>(٧)</sup> البيهقي عن ابن مسعود: «أنه أكل من سنام الإبل وكبدها، ولم يتوضأ»<sup>(٨)</sup>.

قال أبو علي<sup>(٩)</sup>: «لم يذكر البخاري هذا الحديث الذي ذكره مسلم ولا غيره في الباب؛ لأنه مضطرب»<sup>(١٠)</sup>.

وقال أبو عمر: «رواه شعبة عن سماك بن حرب عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرّة»<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) في (ب): «ذهب» بإسقاط الواو.
  - (٢) ينظر: المغني ١/ ٢٥٠، منتهى الإرادات ١/ ١٤٤، كشف القناع ١/ ١٢٠.
  - (٣) ينظر: الأوسط لابن المنذر ١/ ١٣٩ - ١٤٠، التمهيد ٣/ ٣٥١، البناء ١/ ٢٤٥.
  - (٤) ينظر: المبسوط ١/ ٧٦، بدائع الصنائع ١/ ٦٠، المعونة ١/ ٤٩، الذخيرة ١/ ٢٣٥، البيان ١/ ١٩٤، العزيز ١/ ١٥٣.
  - (٥) أخرجه مسلم رقم (٣٦٠).
  - (٦) أي: ولم يتابع المديني على قوله هذا. ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١/ ٢٤٤، عند حديث رقم (٣٧٣)، التقيح لابن عبد الهادي ١/ ٣٠٨.
  - (٧) في (ب): «روى» بإسقاط الواو.
  - (٨) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١/ ٢٤٦، رقم (٧٤١)، وقال: «وهذا منقطع وموقوف».
  - (٩) لم يتبين لي، ولم أفق عليه في تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الغساني، فلعل مراده أبا علي ابن السكن.
  - (١٠) ذكر هذه العلة أيضاً: البيهقي في معرفة السنن والآثار ١/ ٤٥٢، والقاضي عياض في إكمال المعلم ٢/ ٢٠٥.
  - (١١) ينظر: التمهيد ٣/ ٣٥٠ - ٣٥١.

وهذا الحديث محمول عند الفقهاء على الوضوء الذي هو غسل اليدين والنظافة ونفي الزهومة وإنما خصت لكثرة<sup>(١)</sup> وسخ اليد منها، وحاجتها إلى زيادة تنظيف.

قال أبو عمر ابن عبد البر حافظ المغرب: في الأحاديث الثابتة أن رسول الله ﷺ أكل خبزاً ولحمًا، وأكل كتفًا، ونحو هذا كثير، ولم يخص لحم جزور من غيره، وصلى ولم يتوضأ، وهذا ناسخ ودافع لما عارضه، وعندهم الوضوء مما مسته النار منسوخ.

قال: وعن جابر بن عبد الله أن أبا بكر الصديق أكل ذراعًا أو كتفًا ثم صلى ولم يتوضأ، وكان مكحول يتوضأ مما مسته النار، فلما أخبره عطاء بن أبي رباح بذلك ترك الوضوء منه، ف قيل له: أتركت الوضوء؟ فقال: لأن يقع أبو بكر من السماء إلى الأرض فينقطع أحب إليه من أن يخالف رسول الله ﷺ، وعن حماد بن زيد سمعت أيوب يقول لعثمان البتي: إذا سمعت أبدًا عن النبي ﷺ، أو بلغك، فانظر ما كان عليه أبو بكر وعمر فشد به يدك<sup>(٢)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله قال: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ»<sup>(٣)</sup>، وقال<sup>(٤)</sup>: هي السنّة الثابتة وعمل الخلفاء الراشدين ﷺ<sup>(٥)</sup>.

وفي النسائي: عن عمر، وابنه، وعلي، وطاووس، وعطاء، ومجاهد، وسويد بن غفلة: أنهم كانوا يأكلون لحم الجزور ثم يصلون ولا يتوضئون<sup>(٦)</sup>. وعن إبراهيم: «ليس في لحوم الإبل والبقر والغنم وضوء»<sup>(٧)</sup>.

(١) في (أ) «وإنما خصت هذه وإنما خصت لكثرة».

(٢) ينظر: التمهيد ٣/ ٣٥١ - ٣٥٣.

(٣) أخرجه أبو داود رقم (١٩٢)، والنسائي رقم (١٨٥). والحديث صححه النووي في خلاصة الأحكام ١/ ١٤٤، وابن الملقن في البدر المنير ٢/ ٤١٢.

(٤) في (ب): «قال» بإسقاط الواو. (٥) ينظر: التمهيد ١٢/ ٢٧٧.

(٦) مراده بالنسائي هنا: ابن أبي شيبة كما تقدم ص ١٠٦. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٩٥ - ٣٩٦، رقم (٥١٩ - ٥٢٣).

(٧) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في مصنفه ١/ ٣٩٦، رقم (٥٢٤).

مسألة: الردة لا تنقض الوضوء. ولا يجب الوضوء من غسل الميت<sup>(١)</sup> خلافاً لابن حنبل فيهما<sup>(٢)</sup>.

ولم ينقل عن النبي ﷺ في الثانية شيء، ولا في الأولى حديث يصح<sup>(٣)</sup>، بل ورد في الثانية حديثان بنفي الوضوء منه، وفيهما كلام<sup>(٤)</sup>.



٤

(١) في (ب): «الغسل للميت».

(٢) ينظر: الشرح الكبير ٦٢/٢، المبدع ١٤٢/١، الإنصاف ٦٢/٢.

(٣) يشير إلى حديث: «الحدث حدثان»، وقد تقدم، وينظر: التحقيق ٢٦٠/١.

(٤) يشير إلى حديث: «حسبكم أن تغسلوا أيديكم»، وحديث: «فَلِمَ تتوضأ». ينظر: التحقيق ٢٦٢/١ - ٢٦٤.

## فصلٌ في الغسل

وهو بضم فاء الكلمة: اسم الاغتسال الذي يعم، ذكره [الأبهري]<sup>(١)</sup>، والماء الذي يغتسل به، وبفتحها أيضًا: مصدر غَسَلَ، بفتح عين الكلمة في الماضي، وكسرها في المستقبل.

وقال أبو مُحمَّد عبد الحق: وقد أُولِعَ الفقهاء بإيقاع الغُسل المضموم<sup>(٢)</sup> على فِعْلٍ الغاسِل، ولا وجه له<sup>(٣)</sup>.

الغُسل بكسرها: ما يغسل به الرأس من خطمي<sup>(٤)</sup> ونحوه، ذكره ابن السكيت<sup>(٥)</sup>.

وفي الثياب والوضوء وسائر ما يغسل بالفتح، ويحسن إطلاق كل واحد على الآخر بالتقييد بأن تقول: غَسَلَ الجَنَابَةَ، وَغَسَلَ الثَّوبَ.

**قوله:** «وفرض الغسل: المضمضة، والاستنشاق، وغسل سائر البدن»<sup>(٦)</sup>.

والمضمضة والاستنشاق في الجَنَابَةِ فرض عندنا، وبه قال الثوري، وابن

(١) كذا في (أ) و(ب)، وفي البناية ٢٥٠/١: «الأزهري»، ولعله الصواب، فقد نص عليه في تهذيب اللغة ٣٥/٨: «قال الليث: الغُسل: تمام غسل الجلد كله».

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٣) ورُدَّ هذا القول: بأن إطلاق الغُسل - بضم الغين - على الاغتسال صحيح ثابت عند أهل اللغة، ولكن الفتح أفصح وأشهر في اللغة، والضم أشهر في استعمال الفقهاء. ينظر: تهذيب اللغات والأسماء ٥٩/٤، البناية ٢٥٠/١.

(٤) الخطمي بكسر الخاء وفتحها: نبات كثير النفع، يدق ورقه يابسًا ويجعل غسلًا للرأس، فينقيه. ينظر: مادة (خطم): تاج العروس ١١٦/٣٢، المعجم الوسيط ١/٢٤٥.

(٥) ينظر: إصلاح المنطق ص ١١.

(٦) ينظر: الهداية ٦٠/١.

سيرين، والليث<sup>(١)</sup>، وابن عرفة<sup>(٢)</sup>، ومن الصحابة ابن عباس وغيره<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك والشافعي: هما سُتَّان في الوضوء والغسل.

وعند أحمد: فرض فيهما.

لهما: قوله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»، أي: السُّنَّة، وذكر منها المضمضة والاستنشاق، رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

ولنا: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦]. وأصله تطهروا<sup>(٥)</sup> فلما قصد الإدغام قلب التاء طاءً، فادغم في الطاء، واجتلب همزة [ق٤١/أ] الوصل.

ومعناه: طهروا أبدانكم، فكل ما أمكن تطهيره من البدن يجب غسله، وباطن الفم والأنف يمكن غسله؛ فإنهما يغسلان عادة وعبادة، نفلاً في الوضوء، وفرضاً في النجاسة العينية، بخلاف العين؛ فإنها شحم لا تقبل الماء حتى لا تغسل عين من اكتحل بكحل نجس ومن ثم كفَّ بصر من تكلف ذلك كابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما.

وذكر مالك في الموطأ، والبيهقي، وغيرهما: «أن ابن عمر كان ينضح في عينيه الماء في وضوئه، ولم يتركه حتى عمي»<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا حكى المصنف عن الليث - وكذا الطحاوي في مختصر اختلاف الفقهاء ١/١٣٥، والمنبجي في الباب ١/١٢٩، والعيني في البناية ١/٢٥٠ - وقد تقدم عنه في باب الوضوء أنهما سُتَّان في الطهارتين.

(٢) ابن عرفة: أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي المؤدب، مسند وقته، وصاحب الجزء المشهور بجزء ابن عرفة، توفي رَحِمَهُ اللهُ بِسامراء سنة ٢٥٧ هـ. ينظر: تاريخ بغداد ٧/٣٩٤، طبقات الحنابلة ١/٣٧٦، سير أعلام النبلاء ١١/٥٤٧.

(٣) ينظر: مختصر اختلاف الفقهاء ١/١٣٥، الباب للمنبجي ١/١٢٩، البناية ١/٢٥٠.

(٤) تقدم. (٥) في (ب): «تطهر».

(٦) أخرجه مالك في الموطأ رقم (١٠٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٢٧٣، كلاهما دون قوله: «ولم يتركه حتى عمي»، وقد ذكرها الشيرازي في المهذب ١/٤٠٣، وتعقبه النووي في المجموع ١/٤٠٤ - بعد أن صحح الأثر - بقوله: «وليس في رواياتهم: حتى عمي».

فيحتمل أن يكون عماه بذلك، ويحتمل أن يكون بسبب آخر، وهو كثرة البكاء؛ فإنه كان قَدِغًا<sup>(١)</sup> - بفتح القاف وكسر الدال وبالعين المهملتين، وهو الكثير البكاء -، ويجوز أن يكون بهما.

وروى أبو داود، والترمذي: عن مُحَمَّد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً، فَبَلُّوا الشَّعَرَ، وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ»، ويروى: «فَاغْسِلُوا الشَّعَرَ»<sup>(٢)</sup>. ففي الأنف شعرة وبشرة، وفي الفم بشرة. قال ابن الأعرابي<sup>(٣)</sup>: «البشرة: الجلد الذي يقي اللحم من الأذى»<sup>(٤)</sup>.

وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ فَعِلَ بِهِ كَذًّا وَكَذَا مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ شَعْرِي، قَالَه ثلاثًا، وَكَانَ يَجْزُ شَعْرَهُ». رواه أبو داود، وأحمد، وغيرهما<sup>(٥)</sup> بإسناد حسن<sup>(٦)</sup>.

وروى أبو بكر الرازي عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة عليه السلام أنه ﷺ: «جَعَلَ الْمَضْمَضَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ لِلْجُنُبِ ثَلَاثًا فَرِيضَةً»<sup>(٧)</sup>.

(١) ورد في هامش (ب) هنا: «مطلب: قَدِغًا، بفتح القاف، وكسر الدال، وبالعين المهملة، وهو الكثير البكاء». ينظر: مادة (قدغ) في: القاموس المحيط ص ٧٤٩، لسان العرب ٨/ ٢٦١.

(٢) أخرجه بلفظ: «فلبوا الشعر»: البيهقي في السنن الكبرى ١/ ٢٧٦، رقم (٨٤٨)، وقال: «ليس بثابت».

وأخرجه بلفظ: «فاغسلوا الشعر»: أبو داود رقم (٢٤٨)، وقال: «الحارث بن وجيه حديثه منكر»، والترمذي رقم (١٠٦)، وقال: «حديث الحارث بن وجيه: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذلك»، وابن ماجه رقم (٥٩٧).

(٣) ابن الأعرابي: أبو عبد الله مُحَمَّد بن زياد الكوفي، المعروف بابن الأعرابي، من كبار أئمة النحو واللغة، من تصانيفه: النوادر، والخیل، ومعاني الشعر، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢٣١ هـ. ينظر: إنباه الرواة ٣/ ١٢٨، وفيات الأعيان ٤/ ٣٠٦، بغية الوعاة ١/ ١٠٥.

(٤) ينظر قوله في: المبسوط ١/ ٦٠، المحيط البرهاني ١/ ٨١.

(٥) أخرجه أحمد رقم (٧٢٧)، وأبو داود رقم (٢٤٩)، وابن ماجه رقم (٥٩٩).

(٦) ينظر: المجموع ١/ ٤٠١، البناية ١/ ٢٥٥.

(٧) أخرجه الجصاص في أحكام القرآن ٢/ ٣٦٦، والدارقطني في سننه ١/ ٢٠٧، رقم =

وانعقد الإجماع على إخراج اثنتين منها عن الفرض فيبقى مرة واحدة حتى لا يلزم ترك النص<sup>(١)</sup>.

وعن علي رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا»، صححه الترمذي<sup>(٢)</sup>. فدل على حلول الجنابة بالفم بخلاف الوضوء؛ فإن الحدث لم يحل بالفم حتى كان للمحدث قراءة القرآن.

ولأن إبلاغ الماء إلى أصول الشعر واجب في الجنابة دون الوضوء، فلهذا لا يلزمه تطهير الفم والأنف في الوضوء، ويلزمه تطهيرهما في الجنابة.

وفي الدارقطني: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالِاسْتِنْشَاقِ مِنَ الْجَنَابَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وفيه عن ابن عباس: «إِذَا نَسِيَ الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ - إِنْ كَانَ جُنُبًا - أَعَادَ الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ، وَاسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ»<sup>(٤)</sup>. فدل على فرضيتهما في الجنابة، وأنهما بخلاف الوضوء.

= (٤٠٩)، وقال: «هذا باطل، ولم يحدث به إلا بركة، وبركة هذا يضع الحديث، والصواب حديث وكيع الذي كتبه قبل هذا مرسلًا عن ابن سيرين: أن النبي ﷺ سَنَّ الِاسْتِنْشَاقَ فِي الْجَنَابَةِ ثَلَاثًا»، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١/ ٤٨٥، رقم (١٤٤٣).

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٨١/ ٢، وابن عراق في تنزيه الشريعة ٦٧/ ٢، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة ٧/ ٢، والشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٢٩.

(١) ينظر: المجموع ٤٠٣/ ١، فتح القدير ٦٢/ ١، التنبيه على مشكلات الهداية ٢٩٩/ ١.  
(٢) أخرجه الترمذي - واللفظ له - رقم (١٤٦)، وقال: «حديث علي هذا حديث حسن صحيح»، وأبو داود رقم (٢٢٩)، والنسائي رقم (٢٦٧)، وابن ماجه رقم (٥٩٤).  
وصححه الترمذي كما تقدم، وابن السكن وعبد الحق والبغوي كما في تلخيص الحبير ٣٧٥/ ١.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٠٧/ ١، رقم (٤١٠)، قال ابن أبي العز في التنبيه على مشكلات الهداية ٣٠١/ ١: «مرسل ضعيف».

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٠٧/ ١ - ٢٠٨، رقم (٤١١)، قال في التنبيه على مشكلات الهداية ٣٠١/ ١: «موقوف ضعيف».



وأما الحديث<sup>(١)</sup> فهو حجة على الشافعي؛ فإنه قد ذكر من العشر: «الختان»، وهو فرض عنده<sup>(٢)</sup>، وذكر منها: «انتقاص<sup>(٣)</sup> الماء»، وهو الاستنجاء، وهو فرض عنده<sup>(٤)</sup>، فكل جواب له عنهما فهو جواب لنا عن المضمضة والاستنشاق.

ولأننا نحملهما على الوضوء، ويدل عليه ما قدمناه من الحديث الذي خرجهُ أبو بكر.

وأما قول صاحب الهداية: «بدليل قوله ﷺ: إنهما فرضان في الجنابة، سُتَّان في الوضوء»<sup>(٥)</sup>، فلا يعرف<sup>(٦)</sup>.

**وقوله: «والمواجهة فيهما منعدمة»**<sup>(٧)</sup>.

أهل التصريف يجعلون «انعدم» خطأ [ق ٢٥/ب] لأن «انفعل» للمطاوعة، وهو يختص بالعلاج والتأثير، وصوابه: معدومة فيهما<sup>(٨)</sup>.

**وقوله: «وغسل سائر البدن»**<sup>(٩)</sup>.

قال أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة: «أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر: الباقي»<sup>(١٠)</sup>.

وقال ابن الصلاح: «سائر بمعنى الجميع مردود عند أهل اللغة، معدود من غلط العامة وأشباههم من الخاصة، قال: ولا يلتفت إلى قول الجوهري أن

(١) أي: حديث: «عشر من الفطرة».

(٢) ينظر: البيان ١/٩٥، المجموع ١/٣٤٩.

(٣) في (ب): «انتقاص».

(٤) ينظر: العزيز ١/١٤١، روضة الطالبين ١/١٧٥.

(٥) ينظر: الهداية ١/٦١.

(٦) ينظر: التنبيه على مشكلات الهداية ١/٢٩٦، البناية ١/٢٥٦، ولكنه قال: «قلت: روى الدارقطني ثم البيهقي في سننهما ما يقارب ذلك» وذكر حديث أبي هريرة - الذي ذكره المصنف -: «جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة»، وقد تقدم.

(٧) ينظر: الهداية ١/٦١.

(٨) ينظر: المفتاح في الصرف ص ٥٠، شرح الشافعية للرضي ١/١٠٨، البناية ١/٢٥٦.

(٩) ينظر: الهداية ١/٦٠. (١٠) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/٤٧.

سائرًا بمعنى الجميع<sup>(١)</sup>؛ فإنه ممن لا يقبل قوله فيما ينفرد به» انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>.  
قلت: وقوله لغيلان الديلمي<sup>(٣)</sup> - وقد أسلم على عشر -: «اخْتَرْتُ  
أَرْبَعًا، وَفَارِقُ سَائِرَهُنَّ»<sup>(٤)</sup>، يَعيَّن أن يكون السائر بمعنى الباقي دون الجميع  
للتناقض.

فهذا يؤيد ما ذكره ابن الصلاح: «وَحُكِمَ على الجوهري بالغلط فيه في  
موضعين:

أحدهما: في تفسيره بالجميع، والثاني: في ذكره في باب «سير»، وحقه  
أن يذكر في باب «سأر» المهموز العين، لا في معتل العين بالياء<sup>(٥)</sup>؛ لأنه من  
السور الذي هو مهموز العين بمعنى البقية»<sup>(٦)</sup>.

قلنا له: والجوهري لم ينفرد به، وقد وافقه أبو منصور الجواليقي في  
شرح أدب الكاتب أنه بمعنى الجميع<sup>(٧)</sup>.

وقال النواوي: «وقد يستعمل بمعنى الجميع في لغة قليلة، ولا يقبل قول  
من أنكرها»<sup>(٨)</sup>.

وأنكر أبو علي<sup>(٩)</sup> أن يكون السائر من السور بمعنى البقية؛ لأنها تقتضي

(١) ينظر: الصحاح ٦٩٢/٢، مادة (سير).

(٢) ينظر: شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح ١٠٨/١.

(٣) كذا في (أ) و(ب)، ومثله في البناية ٢٥٩/١، نقلًا عن السروجي، وصوابه:  
«الثقفي»، كما جاء مصرحًا في رواية ابن حبان والبيهقي.

(٤) أخرجه بلفظ: «وفارق سائرهن»: ابن حبان في صحيحه ٤٦٥/٩، رقم (٤١٥٧)،  
والبيهقي في السنن الكبرى ٢٩٤/٧، رقم (١٤٠٤١).

(٥) ورد في هامش (ب): «فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة: يقولون: قدم  
سائر الحاج، واستوفى سائر الخراج، فيستعملون سائرًا بمعنى الجميع، وهو في كلام  
العرب بمعنى الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء: سور، درة الغواص للإمام  
الحريري». ينظر: درة الغواص ص ٤٧.

(٦) ينظر: شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح ١٠٨/١.

(٧) ينظر: شرح أدب الكاتب ص ٣٦. (٨) ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢١.

(٩) أي: الفارسي.

الأقل، والسائر الأكثر؛ لأن السائر لما كثر، والبقية لما قل<sup>(١)</sup>.

وقال ابن بري: «من جعل سائراً من سار يسير، يجوز أن يقول: لقيت سائر القوم، أي: الجماعة التي يسير فيها هذا الاسم، كما قيل<sup>(٢)</sup>»:

أَشْرِبَ الْعَالَمُونَ حُبَّكَ طَبْعًا      فَهُوَ فَرَضٌ فِي سَائِرِ الْأَدْيَانِ  
أي: في جميع الأديان.

وقال الأحوص:

فَجَلَّتْهَا لَنَا لُبَابُهُ لَمَّا      وَقَدْ النَّوْمُ سَائِرَ الْحَرَّاسِ<sup>(٣)</sup>(٤)

قلت: كون السائر لما كثر لا يمنع أن يكون من السور، ويكون قد غلب في السور الخاص وهو الغالب من الشيء والكثير، كالنجم<sup>(٥)</sup>، «والبقية» أيضاً في القليل بالغلبة؛ لأنها فعيلة من «بقي»، تقول: ذهب زيد، وبقي القوم بعده<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وسُنَّتُهُ أن يبدأ المغتسل...» إلى آخرها<sup>(٧)</sup>.

كريب عن ابن عباس عن خالته ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ أنها قالت: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وضوء الجَنَابَةِ، - وفي الترمذي: غسلاً، وفي بعض طرقه: ماء<sup>(٨)</sup> - فاغتسل من الجَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، فَعَسَلَ

(١) ينظر قوله في: حواشي ابن بري على درة الغواص ص ٦، تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣.

(٢) البيت لأبي العلاء المعري في ديوانه سقط الزند. ينظر: شروح سقط الزند ٤٦٢/٢.

(٣) ينظر: شعر الأحوص الأنصاري ص ١٧٠.

(٤) ينظر: حواشي ابن بري على درة الغواص ص ٧ - ١٠، بتصرف.

(٥) النجم: اسم لكل واحد من كواكب السماء، وغلب إطلاقه على الشريا خاصة، فصار علماً عليها. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤/٥، تاج العروس ٤٧٦/٣٣.

(٦) ينظر: البناية ١/٢٦٠.

(٧) ينظر: الهداية ١/٦١ - ٦٢، وتام عبارته: «وسُنَّتُهُ: أن يبدأ المغتسل، فيغسل يديه وفرجه، ويزيل نجاسة إن كانت على بدنه، ثم يتوضأ وضوء للصلاة إلا رجليه، ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً، ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجليه».

(٨) وهي في الصحيحين: أخرجها البخاري رقم (٢٥٧)، ومسلم رقم (٣٣٧).

كفيه، ثم أدخل يده في الإناء فأفاض الماء على فرجه، ثم ذلك بيده الحائط أو الأرض، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه، ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثاً وغسل جسده، ثم تنحى فغسل رجله، فأتيته بخرقه فلم يردّها، فجعل ينفض الماء بيده. رواه الجماعة، وليس [٤١/أ] لأحمد، والترمذي: «نفض الماء بيده»<sup>(١)</sup>.

ومعنى قوله: «أن يبدأ المغتسل»: يحتمل: أن يكون من باب التعبير بالفعل عن إرادته كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨].

ويحتمل: أن يكون «المغتسل» بمعنى الشارع في الغسل، فإنه يقال: فعل إذا فرغ، وفعل إذا شرع، ويكون الشروع وقتاً للبدء لغسل اليدين بخلاف الاستعاذة؛ فإنه لا يمكن أن يكون وقت الشروع في القراءة وقت الاستعاذة، فتعين الحمل على إرادتها.

أما الوضوء: فمن الوضوء بالمد - وهي النظافة والنضارة - بفتح الواو: مصدر<sup>(٢)</sup>، واسم الماء الذي يتوضأ به، قاله الخليل، وسيبويه، والمبرد في الكامل، والأصمعي، وابن السكيت، وغيرهم<sup>(٣)</sup>. وهكذا ذكره ابن عصفور في المقرب<sup>(٤)</sup>، وهو الصحيح.

وقال ابن الأنباري: «بضم الواو: اسم للفعل، وبفتحها: الماء الذي يتوضأ به»<sup>(٥)</sup>. وقيل: بالضم فيهما، وهي غريبة ضعيفة، حكاها صاحب مطالع الأنوار<sup>(٦)</sup>.

وهذه الأقوال واللغات في الظهور والظهور.

(١) أحمد رقم (٢٦٨٤٣)، والبخاري رقم (٢٧٤)، ومسلم رقم (٣١٧)، وأبو داود رقم (٢٤٥)، والترمذي رقم (١٠٣)، والنسائي رقم (٢٥٤)، وابن ماجه رقم (٥٧٣).

(٢) في (ب): «للمصدر».

(٣) ينظر: العين ٧/٧٦، كتاب سيبويه ٤/٤٢، الكامل للمبرد ٣/٤٥، إصلاح المنطق ١/٣٢٣، تهذيب اللغة ١٢/٧٠، لسان العرب ١/١٩٤، المجموع ١/٣٥٣.

(٤) ينظر: المقرب ٢/١٣٣. (٥) ينظر: الزاهر لابن الأنباري ١/١٣٤.

(٦) ينظر: مطالع الأنوار ٣/٢٨٠، المجموع ١/٣٥٣.

فإذا قلنا: إنه اسم للماء<sup>(١)</sup> الذي يتوضأ به، يكون قولها: «وضوء الجنابة» مجازاً؛ لما في الجنابة من الوضوء. وقيل: اسم لمطلق الماء، عليه يدل: «وضوء الجنابة»<sup>(٢)</sup>.

وفيه دليل على استخدام الزوج لزوجته<sup>(٣)</sup>.

وقولها: «فأكفأ الإناء»، أي: قلبه، يقال: كفأت وأكفأت بمعنى. وعن القاضي عياض في مشارق الأنوار: «أنكر بعضهم أن يكونا بمعنى، وإنما يقال: كفأت إذا كان بمعنى قلبت، وأكفأت بمعنى: أملتُ، قال: وهو مذهب الكسائي»<sup>(٤)</sup>.

قولها: «فغسل كفيه» إن تحقق عليهما نجاسة يجب غسلهما، وإلا يُسن تطهيرهما أولاً؛ لأنهما آلة التطهير، وقد تقدم.

وفيه دليل على استحباب ذلك اليد بعد الاستنجاء؛ لإزالة الرائحة، وغسل الفرج أولاً؛ لإزالة ما عليه من النجاسة الحقيقية، فدل على نجاسة المني، فيكون حجة على الشافعي.

وقال شارح العمدة: «قولها: «تنحى فغسل رجله» يقتضي تأخير غسلهما عن إكمال الوضوء، وقد اختاره بعض العلماء، وهو أبو حنيفة رضي الله عنه، وبعضهم اختار التكميل على ظاهر حديث عائشة<sup>(٥)</sup> وهو الشافعي رضي الله عنه»<sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.

والعجب من الشافعي كيف قال هذا؟ فإن في حديث عائشة رضي الله عنها: «ثم توضأ وضوءه للصلاة» أطلقت، وفي حديث ميمونة النص على تأخير غسل

(١) في (ب): «الماء».

(٢) قال ابن دقيق في إحكام الأحكام ٩٤/١: «وقد يؤخذ من هذا اللفظ: أنه اسم لمطلق الماء؛ فإنها لم تضاف إلى الوضوء بل إلى الجنابة».

(٣) ينظر: عارضة الأحوذى ١٥٥/١، البناية ٢٦١/١، عمدة القاري ٢٨٨/٣.

(٤) ينظر: مشارق الأنوار ٣٤٤/١.

(٥) أخرجه البخاري رقم (٢٤٨)، ومسلم رقم (٣١٦).

(٦) ينظر: العزيز ١٩٢/١، المجموع ٢١١/٢.

(٧) ينظر: إحكام الأحكام ٩٦/١.

الرجلين، ومن مذهبه حمل المطلق على المقيد في حادثتين، فكيف في حادثة واحدة؟ وهو نقض لأصله، والحديثان صحيحان، وليس فيهما كلام.

ثم قال: «وبعضهم فرق بين أن يكون الموضع وسخًا أو لا، فيؤخر في الأول دون الثاني، وهو في كتب المالكية<sup>(١)</sup> له أو لأصحابه»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا الذي عزاه إلى كتب المالكية من التفصيل هو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه دون الأول، ذكره في المبسوط<sup>(٣)</sup>.

وقولها: «فغسل فرجه» دليل على جواز ذكر الفرج للحاجة، كالنظر عند الحاجة. وغسله أولاً دليل على تنجيس الماء بوروده على النجاسة خلافًا للشافعي؛ لأنه إنما أزال النجاسة الحقيقية عن فرجه بالغسل لئلا<sup>(٤)</sup> يتنجس بدنه بانتشارها عند غسله.

وتأخير غسلها دليل على جواز التفريق في الوضوء.

واستدل بعضهم برده عليه السلام الخرقه على أنه لا ينشف الأعضاء من ماء الوضوء. ولا دلالة فيه؛ لأنه عليه السلام جعل ينفض الماء، فلو كره ذلك لكره نفذه؛ فإنه أزاله به، وردَّ الخرقه واقعة عين، تحتل أن يكون ذلك لمعنى في الخرقه وغير ذلك، وقد كرهوا نفض أعضاء الوضوء، ولا فرق بين الوضوء والغسل، و متمسكهم: «لا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ، فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ»، ضعيف<sup>(٥)</sup>، وهذا صحيح.

(١) كذا في (أ) و(ب)، وفي إحكام الأحكام ٩٦/١: «مالك».

(٢) ينظر: إحكام الأحكام ٩٦/١، بتصرف. ينظر: الذخيرة ٣١٢/١، التوضيح ١٧٨/١، شرح زروق على الرسالة ١٢٣/١، مواهب الجليل ٤٦٠/١، كفاية الطالب ٣٩٧/١، حاشية العدوي على كفاية الطالب ٣٩٧/١.

(٣) ٤٥/١. (٤) في (ب): «كي لا».

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٥٠٦/١، وقال: «فقال أبي: هذا حديث منكر، والبخاري: ضعيف الحديث، وأبوه مجهول»، وابن حبان في المجروحين ٢٠٢/١ - ٢٠٣، في ترجمة البخاري بن عبيد، وقال: «يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات، مع عدم تقدم عدالته»، وابن عدي في الكامل ٥٧/٢، من طريق البخاري وقال: «وروى عن =

ورُوي عن مالك: إن آخر غسل الرجلين فيه استأنف الوضوء<sup>(١)</sup>. وعند أبي ثور: يلزم الجمع بين الوضوء والغسل<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «ثُمَّ يَحْثِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ»<sup>(٣)</sup>. وجاء: «ثُمَّ يَضُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ»<sup>(٤)</sup>. وجاء: «ثَلَاثَ غُرْفٍ»<sup>(٥)</sup>. فالغَرَفَات: جمع غُرْفَة، والغُرْف: جمع غُرْفَة بالضم، وقد قرئ بهما<sup>(٦)</sup>.

ثم الكمال في الغسل بأحد عشر<sup>(٧)</sup>: النية، والتسمية، وغسل يديه ثلاثاً، وغسل ما به من أذى، والوضوء، وأن يحثي على رأسه ثلاث حثيات من الماء، وأن يروي بها أصول شعره، وإسالة الماء على سائر جسده ثلاثاً [ق٢٦/ب]، وذلك بدنه بيديه، والبداية بشقه الأيمن، والانتقال من مغتسله لغسل قدميه.

والمجزئ: أن يعم جميع بدنه بالغسل إذا لم يكن على بدنه نجاسة عينية، وإن كانت فإزالتها أيضاً من المجزئ.

= أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قدر عشرين حديثاً، عامتها مناكير، فيها: أشربوا أعينكم الماء.

(١) وهي رواية علي بن زياد عن مالك، وقد أوردها المصنف بهذا الإطلاق تبعاً لابن العربي في عارضة الأحوذى ١/١٥٦، وأوردها ابن أبي زيد في النوادر والزيادات مقيدة: بأن آخر غسل رجله حتى جف وضوؤه، فقال ١/٦٥: «قال عنه علي: إذا توضع الجنب، ووخر غسل رجله حتى جف وضوؤه، فليجدد الوضوء عند الغسل».

(٢) ينظر: عارضة الأحوذى ١/١٥٦، المجموع ٢/٢١٥، البناء ١/٢٦١.

(٣) أخرجه الترمذي رقم (١٠٤)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن خزيمة في صحيحه ١/١٢١، رقم (٢٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٢٧١، رقم (٨٣٠).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ رقم (١٠٠)، وابن حبان في صحيحه ٣/٤٦٨، رقم (١١٩٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١/٤٧٧، رقم (١٤٢٤).

(٥) أخرجه البخاري رقم (٢٤٨).

(٦) في قوله تعالى في سورة البقرة: من الآية ٢٤٩: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾، والفتح: قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، والضم: قراءة ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي. ينظر: التيسر للداني ص ٨١، الوافي في شرح الشاطبية ص ٢٢٢.

(٧) في (ب): «بعشرة».

وقوله: «ثم يتوضأ وضوءه للصلاة»<sup>(١)</sup>.

احتراز من الوضوء الذي هو غسل اليدين، وقد عرف.

وفي المبسوط والبدائع وغيرهما: يمسح برأسه في وضوء الجنابة في ظاهر الرواية، هو الصحيح؛ لأنه<sup>(٢)</sup> اسم للغسل والتمسح.

وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه لا يمسح؛ لأنه لزمه غسل رأسه، ووجوب المسح لا يظهر مع وجوب الغسل<sup>(٣)</sup>.

ثم هذا الوضوء غير واجب عندنا، ومن الناس من أوجبه، وقد تقدم. ومنهم من أوجبه إذا كان محدثاً قبل الجنابة.

وعندنا يدخل الوضوء في الغسل كالحائض إذا أجنبت فكيفها غسل واحد. ومنهم من أوجبه بعد الغسل، وأنكره علي، وابن مسعود<sup>(٤)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ»، رواه الخمسة غير البخاري<sup>(٥)</sup>. وفيه دليل أن وقوع اليد على الذكر لا ينقض الوضوء؛ فإن من غسل جميع بدنه وذلك لا بد أن تقع يده على ذكره، والظاهر من حاله عليه السلام أنه ما كان يترك ذلك؛ لأنه مستحب.

وفي غسل الميت لا يؤخر غسل رجليه في الوضوء؛ لأنه على التخت.

ولو أراد الجنب أن يأكل أو يشرب ماء تمضمض وغسل يديه؛ لأنه لو شرب الماء قبل المضمضة يصير الماء مستعملاً، فيكون [ق٤٣/أ] شارباً الماء المستعمل، ويده لا تخلو من النجاسة فينبغي أن يغسلها.

(١) ينظر: الهداية ٦٢/١.

(٢) أي: الوضوء. ينظر: بدائع الصنائع ٦٥/١.

(٣) ينظر: المبسوط ٤٤/١ - ٤٥، بدائع الصنائع ٦٥/١.

(٤) ينظر: المبسوط ٤٥/١، عمدة القاري ٢٨٣/٣.

(٥) ولم يخرج مسلم أيضاً، أخرجه أحمد رقم (٢٤٣٨٩)، وأبو داود رقم (٢٥٠)، والترمذي رقم (١٠٧)، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي رقم (٢٥٣)، وابن ماجه رقم (٥٧٩).

















































































































































































































































































































قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تسبب الناس الى ما هم به من غير ان يدركهم به) تسبب اليهم ما لا يحيطون به  
 العقل تسبقهم بالقربة والراحة والدرجات في الدنيا (وهو المراد بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ي  
 الدرداء) رضى الله عنه فيما أخرجه الحكيم الترمذى في النوادر فقال حدثنا مهدي حدثنا الحسن  
 عن منصور عن موسى عن أبان عن لقمان بن عامر عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يا عويمر (ازدد عقلا تزدد قربا) ولفظ النوادر جبا بدل قربا (فقال بأبي أنت وأمي وكيف لي بذلك)  
 ولفظ النوادر قلت يا رسول الله من لي بالعقل (فقال صلى الله عليه وسلم اجتنب محارم الله) ولفظ النوادر  
 مسأخطة الله (وأد فرايض الله تكن عاقلا واعمل بالصالحات من الاعمال تزدد في عاجل الدنيا رفعة وكرامة  
 وتتل بها من ربك القرب والعزة) ولفظ النوادر ثم تنفل بالصالحات من الاعمال تزدد في الدنيا عقلا  
 ومن ربك قربا وعليه عز قال العراقي وأبان بن أبي عياض ضعيف وقد رواه بسياق المصنف داود  
 ابن المجرى في كتاب العقل ومن طريقه رواه الحرث بن أبي أسامة في مسنده اه قلت وأخرج البيهقي وابن  
 عدى من حديث ابن مسعود رفعه أداما افترض الله عليك تكن من أعبد الناس واجتنب ما حرم الله  
 عليك تكن من أروع الناس وارض بما قسمه الله لك تكن من أغنى الناس (و) روى داود بن المجرى  
 في كتاب العقل فقال حدثنا ميسرة عن محمد بن زيد (عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي من  
 كبار التابعين (ان عمر) بن الخطاب (وأبي بن كعب وأبا هريرة رضى الله عنهم دخلوا على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله من أعلم الناس فقال العاقل) ولفظ داود قال العاقل (فقالوا)  
 ولفظ داود قالوا (من أعبد الناس فقال العاقل قالوا من أفضل الناس قال العاقل قالوا ليس العاقل  
 من تمت مروأته وظهرت فصاحته وجادت كفه وعظمت منزلته) إشارة الى الفضائل النفسانية وهذه  
 الاربعة خباياها فتمام مروأة الانسان جمال معنوى وحسن النطق جمال ظاهرى والسجاء من  
 المهمات ورفعة المنزلة عند الناس من الغايات (فقال صلى الله عليه وسلم ان كل ذلك لما متاع الحياة  
 الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين) ولفظ داود بعد قوله الحياة الدنيا الى آخر الآية (ان العاقل هو  
 المتقى وان كان في الدنيا خسيسا ذليلا) ولفظ داود خسيسا قصيا قال العراقي وقول المصنف عن ابن  
 المسيب يريد انه مرسل وهو كذلك (وقال صلى الله عليه وسلم في حديث آخر) رواه ابن المجرى في العقل  
 فقال حدثنا عدى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال أشرف النبي صلى الله عليه  
 وسلم على خبير فذكر زيادة في أوله ثم قال (انما العاقل من آمن بالله وصدق رسوله وعمل بطاعته)  
 ولفظ داود بطاعة الله عز وجل وهو مرسل أيضا كالذى قبله وفي الذريعة قال رجل لمن وصف نصرانيا  
 بالعقل مه انما العاقل من وحد الله وعمل بطاعته (ويشبه أن يكون الاسم) أى اسم العقل (فى أصل  
 اللغة لتلك الغريزة) التى تقدم وصفها (وكذا فى الاستعمال) الخاص والعام (وانما أطلق على  
 العلوم) الضرورية كما ذهب اليه المتكلمون (من حيث انها غريزتها) وتجهتها (كما يعرف الشئ بشئته  
 فيقال) مثلا (العلم هو الخشية) ومعلوم انه ليس بحده حقيقة (و) اذا ثبت ذلك ثبت قولهم (العالم



















































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































إلى طهر، وقول سعيد بن المسيب: من طهر إلى طهر؛ لأنه ﷺ لم يأمرها بشيء من ذلك»<sup>(١)</sup>.

**قوله:** «ولو زاد الدم على عشرة أيام، ولها عادة معروفة، ردت إلى أيام عاداتها، والذي زاد استحاضة»<sup>(٢)</sup>.  
وقد حققناه من قبل.

**قوله:** «وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة»<sup>(٣)</sup>.

قال في المنافع: «ابتدأت بفتح التاء، وبضمها على ما لم يسم فاعله، ومستحاضة: نصب على الحال»<sup>(٤)</sup>، وهي حال منتظرة، مثل قولهم: رأيت رجلاً بيده بازي صائداً به غداً.

وفي المبسوط: «الاستمرار نوعان: متصل ومنفصل، فالمتصل»<sup>(٥)</sup>: أن يستمر بها الدم في جميع الأوقات، فإن كانت مبتدأة فحيضتها عشرة أيام من أول ما رأت، وطهرها عشرون إلى أن تموت أو تطهر»<sup>(٦)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٧)</sup>، وداود<sup>(٨)</sup>، إلا أن أكثر الحيض عندهما خمسة عشر يوماً، على ما تقدم.

لأننا حكمنا بأن ابتداء الدم حيض، فلا يخرج عنه إلا بدليل، والأصل أن دمها دم الجبلّة دون دم العلة؛ لأن الأصل الصحة والسلامة.

وقال زفر: ترد إلى أقل أمد الحيض [١٠٥/ب] وهو أحد قولي الشافعي، وفي قول آخر: ترد إلى ست أو سبع»<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: تفسير القرطبي ٨٥/٣، بتصرف يسير.

(٢) ينظر: الهداية ١٧٨/١ - ١٧٩. (٣) ينظر: الهداية ١٨٠/١.

(٤) ينظر: المستصفى ٣٧٨/١، بتصرف يسير.

(٥) في (أ): «فالمفصل». (٦) ينظر: المبسوط ١٥٥/٣.

(٧) ينظر: المعونة ٧٤/١، عقد الجواهر ٩٣/١، الذخيرة ٣٨٢/١ - ٣٨٩/١، التاج

والإكليل ٥٤٠/١ - ٥٤١، شرح الخرشبي ٢٠٤/١.

(٨) ينظر: المحلى ٢١٠/٢، المجموع ٤٢٨/٢.

(٩) والأصح من قوليه: أنها ترد إلى أقل الحيض وهو يوم وليلة، وهذا إذا لم تكن مميزة، فإن كانت مميزة ردت إلى التمييز بلا خلاف. ينظر: التهذيب ٤٥٥/١، العزيز =

وقال أحمد: إذا زاد على يوم وليلة يجعل حيضتها يوم وليلة، ثم تغتسل عقيبها، وتتوضأ لكل صلاة، وتصوم، ولا يأتيها زوجها، فإن انقطع دمها لأكثر الحيض فما دونه اغتسلت غسلًا ثانيًا، وصنعت في الشهر الثاني والثالث كذلك، فإن تساوت أيام دمها في الأشهر الثلاثة صار ذلك عادة لها، فيجب عليها قضاء ما صامته<sup>(١)</sup>.

وعنه: تقعد ستة أيام أو سبعة، وبه قال الضحاك<sup>(٢)</sup>.

وعنه: تنظر<sup>(٣)</sup> إلى قرابتها، وأختها، أو عمتها، وخالتها، وهو قول عطاء، والثوري، والأوزاعي<sup>(٤)</sup>.

وهو ضعيف؛ لأنه يختلف باختلاف الطباع، والأغذية، والأزمنة؛ فإن اختين شقيقتين تختلف عاداتهما في الحيض والطمهر، وأوضح منه امرأة واحدة يختلف زمان عاداتها في الحيض والطمهر.

وعنه: تجلس أكثر الحيض، فصار في الشهر الأول عنه أربع روايات في المبتدأة<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو يوسف في المفيد: نأخذ في الصوم والصلاة وانقطاع الرجعة بأقل الحيض، وفي القربان والتزويج نعتبره بأكثره احتياطًا، فإذا مضت ثلاثة أيام تغتسل وتصوم وتصلّي بالوضوء لوقت كل صلاة، فإذا مضت عشرة أيام تغتسل وتقضي الصوم.

= ٣١١/١، المجموع ٤٢٣/٢ - ٤٢٩/٢، مغني المحتاج ٢٨٦/١.

(١) وهو المشهور في المذهب. ينظر: المغني ٤٠٨/١ - ٤٠٩، شرح الزركشي ٤٢٦/١، الإنصاف ٣٩٩/٢ - ٤٠٠.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن رجب ١٥٢/٢.

(٣) في (ب): «ينظر».

(٤) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٣٦٠/١، المحلى ٢١٠/٢، المغني ٤٠٩/١.

(٥) هذه طريقة أبي الخطاب: أن في المبتدأة أربع روايات في المذهب، وهي الأصح، وأثبتها الأكثر، والثانية: طريقة القاضي أبي يعلى وابن عقيل: وهي أن المبتدأة تجلس يومًا وليلة رواية واحدة. ينظر: المغني ٤٠٨/١ - ٤٠٩، شرح الزركشي ٤٢٦/١، الإنصاف ٤٠٠/٢ - ٤٠١.

قلنا: كونه حيضًا غالب في العشرة، فلا [ق١٣٥/أ] وجه لما ذكر<sup>(١)</sup> من الاحتياط.

والمراهقة إذا رأت دمًا، فجاءت تستفتي، تؤمر بالصوم والصلاة عند بعض أصحابنا ما لم يستمر ثلاثة أيام، وعند بعضهم: تؤمر بتركهما، فإن انقطع لأقل من ثلاثة أيام تؤمر بالقضاء، والأول رواية عن أبي حنيفة.

وإن كانت صاحبة عادة فأيام عادتها في الحيض حيضتها، وفي الطهر استحاضة، وترك الصوم والصلاة من أول الرؤية اتفاقًا.

والمنفصل: هو المنقطع، وهو مقصود في هذا الباب، فنقول: مبتدأة رأت يومًا دمًا ويومًا طهرًا أشهرًا، فعلى قول أبي يوسف: حيضتها عشرة من أول كل شهر كالم متصل، وطهرها عشرون على ما تقدم من أصله في البداء والختم بالطهر.

أما على قول مُحَمَّد: فحيضتها تسعة، وطهرها أحد وعشرون؛ لأن اليوم العاشر كان طهرًا، وهو لا يرى ختم الحيض بالطهر.

ويحتاج على قوله إلى معرفة ختم العشرة، وإلى معرفة ختم الشهر؛ ليعلم حكم بداءة الحيض في الشهر الثاني، وفي معرفته طريقان:

أحدهما: إن الأوتار من أيامها حيض، والشفوع طهر، يعني: أن اليوم الأول والثالث والخامس إلى آخر الأوتار حيض، والشفوع هي الثاني والرابع والسادس إلى آخر الشفوع طهر، واليوم العاشر من الشفوع، فكان طهرًا، وكذا ختم الثلاثين من الشفوع، فعرّفنا أنه كان طهرًا، واستقبالها من الشهر حيض مثل الأول.

والطريق الثاني: طريق الحساب، وعليه تخرج المسائل، فنقول: الطريق<sup>(٢)</sup>: أن تأخذ دمًا وطهرًا، وذلك اثنان، فتضربهما في ما يوافق العشرة، وذلك خمسة، فتكون عشرة، وآخر المضروب من حيض وطهر طهر.

وطريق معرفة ختم الشهر: أن يأخذ دمًا وطهرًا، ويضربهما فيما يوافق

(٢) أي: طريق معرفة ختم العشرة.

(١) في (أ): «ذكرنا».

الشهر، وذلك خمسة عشر، يكون ثلاثين، وآخر المضروب الذي هو الدم والظهر<sup>(١)</sup> طهر، وآخر ما بلغ طهرًا أيضًا، واستقبلها<sup>(٢)</sup> في الشهر الثاني حيض مثل ما كان في الأول، فكان دورها<sup>(٣)</sup> في كل شهر تسعة حيضًا، وأحدًا<sup>(٤)</sup> وعشرين طهرًا.

فإن رأت يومين دمًا، ويومًا طهرًا، واستمر كذلك<sup>(٥)</sup>، فالعشرة من أولها حيض؛ لأن ختمها بالدم، وطريق معرفته: أن يأخذ دمًا وطهرًا، وذلك ثلاثة، فيضربهما فيما يقارب العشرة؛ لأنك لا تجد الموافق، وذلك ثلاثة، وثلاثة في ثلاثة تسعة، يعني: إن ما بلغ وهو التسعة تقارب العشرة، وآخر المضروب وهو الثالث طهر، ثم بعده دم، فعرفت أن ختم العشرة بالدم.

وطريق معرفة ختم الشهر: أن تأخذ دمًا وطهرًا، وذلك ثلاثة، فتضربها فيما يوافق الشهر، وهو بالثلث، وذلك عشرة، فيكون ثلاثين، وآخر المضروب طهر، فكذا آخر المبلغ، ثم استقبلها<sup>(٦)</sup> في الشهر الثاني دم مثل الشهر الأول، فيكون دورها في كل شهر عشرة حيضًا وعشرين طهرًا.

فإن رأت يومين دمًا، ويومين طهرًا، واستمر بها الدم، فحيضها من أول ما رأت عشرة؛ لأن ختم العشرة بالدم، ومعرفة ذلك: أن تأخذ دمًا وطهرًا، وذلك أربعة، وتضربها فيما<sup>(٧)</sup> يقارب العشرة، وذلك اثنان، فيكون ثمانية، وآخر المضروب طهر، ثم بعده يومان دم، فعرفنا أن ختم العشرة بالدم، والأربعة في اثنين تقارب العشرة بالضرب؛ لأنه يصير ثمانية<sup>(٨)</sup>، وضربها في

(١) في (ب): «دم وطهر».

(٢) في (ب): «واستقبلها».

(٣) الدور: عبارة عن حيض وطهر. ينظر: نهاية المطلب ٣١٩/١.

(٤) في (ب): «وأحد».

(٥) في (ب): «ذلك».

(٦) في (أ): «ليستقبلها».

(٧) في (ب): «فيها».

(٨) ورد في (أ) هنا زيادة وتكرار واضطراب، وسياق النص عنده: «وطريق معرفة ختم

الشهر: أن يأخذ دمًا وطهرًا، وذلك ثلاثة، فيضربها فيما يوافق الشهر، وهو بالثلث،

وذلك عشرة، فيكون الثلاثين، وآخر المضروب طهر، فكذا آخر المبلغ، ثم استقبلها

في الشهر الثاني دم مثل الشهر الأول، فيكون دورها في كل شهر عشرة حيضًا،

وعشرين طهرًا، فإن رأت يومين دمًا، ويومين طهرًا، واستمر بها الدم، فحيضتها من =

ثلاثة يزيد على العشرة، وفي واحد لا يقاربها، فتعين ضربها في اثنين. ثم تنظر في ختم الشهر بماذا يكون، فتأخذ دمًا وطهرًا، وذلك أربعة، فتضربها فيما يقارب الشهر، وذلك سبعة، فيكون ثمانية وعشرين، وآخر المبلغ طهر، ثم بعده يومان دم تمام الشهر، واستقبلها في الشهر الثاني يومان طهر، وبداءة الحيض لا يكون بالطهر، ثم بعدهما يومان دم، ويومان طهر<sup>(١)</sup>، ويومان دم، فهذه الستة حيض من الشهر الثاني؛ لأن ختم العشرة في الشهر الثاني بيومين طهر، ولا يختم الحيض به.

ثم انظر إلى ختم الشهر الثاني بماذا يكون؟ فتأخذ دمًا وطهرًا، وذلك أربعة، فتضربها فيما يوافق الشهرين، وذلك خمسة عشر، فتكون ستين، وآخر المضروب طهر، ثم استقبلها في الشهر الثالث يومان دمًا، فاستقام أمرها، فكان دورها في كل شهرين، في الشهر الأول عشرة حيض، واثنان وعشرون طهر، بقية الشهر الأول عشرون ويومان من الشهر الثاني، ثم ستة حيض، ثم اثنان وعشرون طهر.

قال في المحيط: «فيما إذا رأت يومًا دمًا، ويومًا طهرًا، ثلاثة أشهر، وهي المسألة الأولى، طريق معرفة قدر حيضتها<sup>(٢)</sup>: خذ دمًا وطهرًا، واضربهما فيما يبلغ عشرة، يعني: بعد الضرب، وذلك خمسة، فتكون عشرة ختمها بالطهر، فيكون حيضتها تسعة، في الشهر الثاني: خذ دمًا وطهرًا، واضربهما<sup>(٣)</sup> [ق ١٠٦/ب] فيما يبلغ ثلاثين، وذلك خمسة عشر، فيكون ثلاثين ختمها<sup>(٤)</sup> بالطهر، وابتداء الشهر الثاني بالدم، فيكون حيضتها تسعة<sup>(٥)</sup>، وبقية التفريع في المبسوط<sup>(٦)</sup>.

= أول ما رأت عشرة؛ لأن ختم العشرة بالدم، ومعرفة ذلك: أن يأخذ دمًا وطهرًا، وذلك أربعة، فيضربها فيما يقارب العشرة، وذلك اثنان، فتكون ثمانية.

(١) في (ب): «طهور» وكذا فيما يأتي. (٢) في (ب): «حيضها».

(٣) في (ب) هنا زيادة كلمة «في». (٤) في (أ): «ختمها بثلاثين».

(٥) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٢٥/ب.

(٦) ينظر: المبسوط ١٥٧/٣ - ١٦٢.

## فصل في الانتقال

العادة تثبت في المبتدأة بمرة واحدة بالاتفاق؛ لأنه لم يتقدم ما يخالفه. وفي صاحبة العادة لا يثبت إلا بمرتين عند أبي حنيفة، ومحمد، وبه قال بعض الشافعية<sup>(١)</sup>، وهو رواية عن أحمد، وفي أشهر الروايتين عنه: لا يثبت إلا بالتكرار ثلاثاً<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف، والشافعي<sup>(٣)</sup>: يثبت بمرة واحدة.

وقال مالك: يثبت بمرة، لكن إذا اختلفت بالزيادة والنقصان ثم استحیضت جلست أكثر ما كانت تجلسه، ثم تستظهر بالثلاث<sup>(٤)</sup>.

لأحمد: قوله ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرُ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا»<sup>(٥)</sup>، «وكان» إنما يخبر بها عما دام وتكرر مراراً، ولا يقال لمن فعل مرة أو مرتين: كان يفعل كذا.

لأبي حنيفة ومحمد: إن العادة مشتقة من العود، فلا بد من التكرار<sup>(٦)</sup>، وأقله مرتان.

ولأن النسخ بالمثل، والأول متأكد بالتكرار، فلا ينسخه إلا مثله. وما ذكر من الحديث قلنا: لعلها كانت تكرر منها الحيض مرة بعد مرة، ونحن لا نمنع ذلك، وإنما نمنع كونه شرطاً في إثبات العادة.

(١) ينظر: المذهب ٤٤٢/٢، بحر المذهب ٣٧٨/١، كفاية النبيه ١٦٢/٢.

(٢) ينظر: الشرح الكبير ٤٠٠/٢، شرح الزركشي ٤١٧/١، كشاف القناع ١٩٠/١.

(٣) وهو الصحيح في المذهب. ينظر: حلية العلماء ١٢٥/١، العزيز ٣١٦/١، المجموع ٤٤٣/٢.

(٤) ينظر: الذخيرة ٣٨٦/١، مواهب الجليل ٥٤١/١، الفواكه الدواني ١٢٠/١.

(٥) هو جزء من حديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم.

(٦) في (أ): «التكرار».



**مسألة:** عاداتها عشرة في الحيض، فرأت سبعة وطهرت، تصوم وتصلّي، ولا يأتيها زوجها، ولا تتزوج بغيره [ق١٣٦/أ] في الثالثة، وقد تقدم. فإن استحيضت في الشهر الثاني، جلست العشرة عند أبي حنيفة، ومحمد؛ لعدم التكرار مرتين، وكذا عند مالك<sup>(١)</sup>؛ لأن العشرة أكثر حيضتها<sup>(٢)</sup>.

وعند أبي يوسف، والشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>: تجلس السبعة؛ لثبوت العادة بمرة واحدة عندهما، وخالف أحمد أصله، قالوا: تركه له في النقص للاحتياط<sup>(٥)</sup>.

**ثم الانتقال على ضربين: انتقال موضع، وانتقال عدد:**

**فانتقال الموضع نوعان:**

تارة يكون بالرؤية في غير موضع عاداتها مرتين.  
ومرة بعدم الرؤية مرتين.

**بيانه:** امرأة حيضتها عشرة، وطهرها خمسة عشر، طهرت مرة خمسة وعشرين، ثم رأت الدم عشرة، فهي حيض، وتنتقل عاداتها إلى موضع الرؤية في الحيض، وفي الطهر إلى خمسة وعشرين عند أبي يوسف. وعندهما: هذه العشرة يتوقف أمرها على الرؤية في أيام عاداتها في الثاني، فإن رأت دمًا تبين أن ما سبق لم يكن حيضًا، وأن لم تر بأن طهرت خمسة وعشرين بعد هذه العشرة، ثم رأت الدم عشرة، تبين أن العشرة الأولى كانت حيضًا؛ لأنها رأت خلاف عاداتها في الموضع مرتين والعدد بحاله، فانتقلت عاداتها إلى موضع الرؤية.

(١) ينظر: شرح ابن ناجي على الرسالة ٨٦/١، شرح زروق على الرسالة ٨٦/١، مواهب الجليل ٥٤١/١، شرح الخرشي ٢٠٥/١.

(٢) في (ب): «حيضها».

(٣) ينظر: نهاية المطلب ٣٤٤/١، البيان ٣٦٥/١، المجموع ٤٤٧/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٤١٣/٢، الإقناع ١٠٣/١، كشف القناع ١٩٤/١.

(٥) علّله في كشف القناع ١٩٤/١، بقوله: «لأنه رجوع إلى الأصل وهو العدم».

ولو كانت عاداتها في الحيض ثلاثة، وفي الطهر خمسة عشر، فطهرت ستة عشر يومًا، فهذه لم تر مرة؛ لأنه لم يبق من أيام عاداتها ما يمكن جعله حيضًا لها، فتصلي إلى موضع حيضتها<sup>(١)</sup> الثاني، وموضع حيضتها الأول من خمسة عشر إلى ثمانية عشر، وموضع حيضتها الثاني من ثلاثة وثلاثين إلى ستة وثلاثين، حتى إذا طهرت ثلاثة وثلاثين ثم استمر بها الدم فقد وافق الاستمرار ابتداء حيضتها الثاني، فتجعل ثلاثة حيضًا، وخمسة عشر طهرًا.

وإن طهرت أربعة وثلاثين، فلم تر مرتين على الولاء؛ لأن الباقي من أيامها لا يمكن أن يجعل حيضًا، فانتقلت عاداتها إلى أول الاستمرار؛ لعدم الرؤية مرتين، فتكون ثلاثة من أول الاستمرار.

حيضتها معتادة، انقطع دمها شهرًا، ثم عاودها واستمر، وقد نسيت عدد أيامها، تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول الرؤية؛ لتيقنها بالحيض فيها، فإن عاداتها قد انتقلت إلى أول الاستمرار لرؤية الطهر في موضع أيامها مرارًا، ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة؛ لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض، ثم تتوضأ لوقت كل صلاة عشرين يومًا؛ لتيقنها فيها بالاستحاضة، ويأتيها زوجها فيها.

وهذا إذا علمت أن حيضتها في كل شهر مرة، فإن لم تعلم فهو على ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup>.

في المحيط: «امرأة رأت قبل أيامها ما لا يكون حيضًا، وفي أيامها ما يكون حيضًا، فإن كان ثلاثة أيام فالكل حيض. وذكر مُحَمَّد في النوادر عن أبي حنيفة مطلقًا: أن المتقدم لا يكون حيضًا.

قال بعضهم: تأويله إذا أمكن جعله حيضًا بانفراده، أما إذا لم يكن يُجعل تبعًا للممكن بكل حال.

(١) في (ب): «حيضها»، وكذا ما بعده.

(٢) ينظر: المبسوط ٣/ ١٨٩ - ١٩٠، المحيط البرهاني ١/ ٢٥٩ - ٢٦٠، البحر الرائق ١/

وإن رأت قبل أيامها ما يكون حيضًا، ولم تر في أيامها شيئًا أو رأت ما لا يكون حيضًا، لم يكن شيء منه حيضًا عند أبي حنيفة. ما لم يعاودها في الشهر الثاني، وعندهما: يكون حيضًا.

وإن<sup>(١)</sup> رأت قبل أيامها ما يكون<sup>(٢)</sup> حيضًا، وفي أيامها ما يكون حيضًا، أو رأت قبل أيامها ما لا يكون حيضًا، وفي أيامها ما لا يكون حيضًا، ولو جُمعا يكون حيضًا، فالكل حيض عندهما، وهو أظهر الروایتين عن أبي حنيفة.

وعنه: أن ما رآته في أيامها يكون حيضًا، وما قبلها لا يكون؛ لأن كل واحد مستقل في الصلاحية، فلا يجعل تبعًا لغيره، وإذا لم يصلح كل واحد حيضًا لا يستتبع غيره.

**ووجه الظاهر:** إن المتقدم وإن كان مستقلًا بنفسه لكن السابق في باب الحيض تبع للاحق؛ لأن المرئي يتوقف في كونه حيضًا على وجود آخره، فجعل المتقدم حيضًا تبعًا لأيامها.

هذا كله إذا لم يجاوز العشرة، فإن جاوزها ردت إلى معرفتها<sup>(٣)</sup>.

وإن رأت في أيامها ما يكون حيضًا، وبعدها ما يكون حيضًا، أو رأت في أيامها ما يكون وبعدها ما لا يكون حيضًا، أو رأت في أيامها ما لا يكون حيضًا وبعدها ما لا يكون حيضًا، ولو جُمعا يكون حيضًا، ولم يجاوز العشرة، فالكل حيض بالاتفاق؛ لأن الحيض كان ثابتًا، ووقع الشك في الخروج منه، ونقلنا عادتھا برؤية خلافها تبعًا لا قصدًا، ومثله جائز.

ولو رأت في أيامها ما لا يكون حيضًا، أو لم تر شيئًا، وبعدها ما يكون حيضًا، فالكل حيض عندهما، وهو روايه مُحَمَّد عن أبي حنيفة. وفي رواية عنه: لا يكون حيضًا حتى يعاودها في الشهر الثاني.

(٢) في (ب): «لا يكون».

(١) في (ب): «أو».

(٣) في (ب): «معرفتها».

وجه قول أبي يوسف: أنه صار عادة لها بمرة واحدة، ووجه قول  
 مُحمَّد: أنه يرى [ق١٠٧/ب] الإبدال عن أيامها.  
 إن رأت في أيامها وقبلها وبعدها، فالكل حيض عندهما ما لم تجاوز  
 العشرة، وإن جاوزت فحيضتها أيامها لا غير.  
 وعن أبي حنيفة: إن حيضتها أيامها وما بعدها، دون ما قبلها.  
 وفي ظاهر الرواية عنه: إن كان المتقدم دون ثلاثة أيام فالكل حيض،  
 فإن كان ثلاثة فحيضها أيامها وما بعدها، دون ما قبلها»<sup>(١)</sup>.



(١) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق١٢٦ - ١٢٧، بتصرف يسير.

## فصلٌ في الإبدال على قول مُحَمَّد<sup>(١)</sup>

صاحبة العادة المعروفة إذا لم تر في أيامها ما يصلح حيضًا، ورأت بعد أيامها ما يصلح حيضًا:

فعند أبي حنيفة: يتوقف حكم ما رأت على ما ترى في المستقبل في المرة الثانية، فإن رأت في موضع عاداتها تبين أن ما سبق لم يكن حيضًا، وإن رأت في الشهر الثاني مثل ما رأت في الشهر الأول تبين أن ما سبق كان حيضًا، وانتقلت عاداتها، وكان لا يُجوز الإبدال، ويقول: فيه إيهام نقل العادة بمرة واحدة<sup>(٢)</sup>.

وقال مُحَمَّد: إذا رأت بعد أيامها ما يمكن جعله حيضًا جعل حيضًا بدلًا عن عاداتها [ق/١٣٧ أ] إذا أمكن الإبدال، والإمكان: أن تبقى إلى موضع حيضتها<sup>(٣)</sup> الثاني بعد الإبدال أقل مدة الطهر، وهو خمسة عشر يومًا فصاعدًا، سواء كان الطهر خالصًا أو باستمرار.

وإن كان دون خمسة عشر، نظر: فإن أمكن أن يجر من موضع حيضتها الثاني ما يصير به طهرها خمسة عشر يومًا، ويبقى بعد الجر من موضع حيضتها الثاني ما يمكن جعله حيضًا يبدل لها أيضًا، وإن كان الباقي بعد الجر دون ذلك لا يبدلها، وتصلي إلى موضع حيضتها الثاني؛ لأن الحيض مبني على الإمكان، وهو موجود إذا بقي بعد الإبدال مده طهر تام؛ لأن عاداتها تتقدم وتتأخر.

(١) خص الإبدال بقول مُحَمَّد لأنه انفرد به، وذلك لأن الإبدال لا يأتي على قول أبي يوسف لأنه يرى نقل العادة بمرة واحدة، وأما أبو حنيفة فلم يجوزه لأن فيه إيهام نقل العادة بمرة واحدة.

(٢) ينظر: المبسوط ١٦٣/٣، المحيط البرهاني ٢٣٦/١، التاتارخانية ٣٥٧/١.

(٣) في (ب): «حيضها»، وكذا ما بعده.

وكان أبو حفص الكبير، ومُحمَّد بن مقاتل، يقولان بالبدل على قول مُحمَّد بطريق الطرح، لا بطريق الجر.

بيانه: إذا كان الباقي بعد الإبدال أقل من خمسة عشر يومًا، فإن أمكن أن يطرح من أيام البدل ما يضم إلى باقي الطهر، فيتم خمسة عشر، ويبقى من موضع البدل ما يمكن جعله حيضًا، يبدل لها، وإن كان الباقي دون ذلك لا يبدل، وقالوا: هذا أولى؛ لأن التغيير فيه في موضع واحد، وفي الجر في موضعين.

وكان أبو زيد الكبير، وأبو يعقوب الغزال<sup>(١)</sup>، يقولان بالبدل إذا بقي بعد الإبدال إلى موضع حيضتها الثاني خمسة عشر يومًا، فإن بقي دونها لا يبدل؛ لأن إثبات البدل لكون المرئي بين طهرين تامين، فإذا وجد بهذه الصفة يبدل وإلا فلا<sup>(٢)</sup>.

بيانه من المسائل: امرأة عادت في الحيض خمسة، وفي الطهر عشرون، طهرت مرة اثنين وعشرين، ثم استمر بها الدم، تجعل حيضتها من أول الاستمرار ثلاثة؛ لأنها رأت في أيامها ما يمكن أن يجعل حيضًا.

فإن طهرت ثلاثة وعشرين، ثم استمر بها الدم، فعند أبي حنيفة: تصلي إلى موضع حيضتها الثاني، وهو اثنان وعشرون، وعند مُحمَّد: يبدل لها خمسة من أول الاستمرار؛ لأن الباقي بعد الإبدال إلى موضع حيضتها الثاني سبعة عشر يومًا.

وكذا إن طهرت أربعة وعشرين أو خمسة وعشرين، ثم استمر بها الدم، يبدل لها خمسة؛ لأن الباقي بعده خمسة عشر، فتدع خمسة، وتصلي خمسة عشر يومًا، ثم تدع خمسة.

فإن طهرت ستة وعشرين، ثم استمر بها الدم، فعلى قول أبي زيد وأبي

(١) لم أقف على ترجمته، وقد سماه في المبسوط والمحيط البرهاني: (أبو يعقوب الغزالي).

(٢) ينظر: المبسوط ٣/١٦٤، المحيط البرهاني ١/٢٣٦، التاتارخانية ١/٣٥٨.

يعقوب: لا يبدل؛ لأن الباقي بعد الإبدال أربعة عشر، لكنها تصلي من أول الاستمرار تسعة عشر يومًا، ثم تدع خمسة، وتصلي عشرين.

وعلى قول مُحَمَّد: يبدل لها خمسة؛ لأن الإبدال بطريق الجبر ممكن، فتجر من موضع حيضتها الثاني يومًا إلى بقية طهرها ل يتم خمسة عشر يومًا، فتدع من أول الاستمرار خمسة بطريق البذل، ثم تصلي خمسة عشر، ثم تدع أربعة، ثم تصلي عشرين، ثم تدع خمسة، ثم تصلي عشرين.

وعلى قول أبي حفص، وابن مقاتل: يبدل لها بطريق الطرح، فتدع أول الاستمرار أربعة، وتصلي خمسة عشر، ثم تدع خمسة، وتصلي عشرين، وكذا إن طهرت سبعة وعشرين.

وإن طهرت ثمانية وعشرين، ثم استمر بها الدم، لا يبدل لها اتفاقًا؛ لأن بعد الإبدال يبقى من الطهر اثنا عشر، فإن جررت إليها ثلاثة لا يبقى من موضع حيضتها الثاني ما يمكن جعله حيضًا، ولكنها تصلي إلى موضع حيضتها الثاني، وذلك سبعة عشر يومًا، ثم تدع خمسة، وتصلي عشرين. وكذا يجوز عنده الإبدال بعد أيامها.

وجوز قبل أيامها بشرط أن يكون مرئيًا عقيب طهر صحيح لا استمرار فيه، حتى إذا صلت في شيء من الطهر المتقدم بالدم لا يبدل لها قبل أيامها.

بيانه: امرأة حيضتها خمسة، وطهرها عشرون، طهرت خمسة عشر، ثم رأت خمسة دمًا، وطهرت أيامها، فعند مُحَمَّد: تجعل الخمسة المتقدمة حيضًا بدلًا عن أيامها.

ولو طهرت أربعة عشر، ثم رأت ستة دمًا، ثم طهرت أيامها لم يبدل لها شيء من المتقدم؛ لأنها صلت في يوم منه بالدم، وهو الخامس عشر.

وعند مُحَمَّد: يبدل لها مثل أيامها أو أقل، ولا يبدل أكثر منها إلا بشرط أن يكون بين طهرين صحيحين لا استمرار فيهما؛ لأن الحاجة إلى جعل الزيادة حيضًا ابتداء، فما لم يكن مرئيًا بين طهرين صحيحين لا يمكن جعله حيضًا ابتداء.

فإن أمكن الإبدال قبل أيامها وبعد أيامها، يبدل لها ما قبل أيامها، لأنه أسرعهما إمكانًا.

مثاله: إذا كانت عاداتها في الحيض ثلاثة، وفي الطهر سبعة وعشرين، فطهرت خمسة عشر، ثم رأت ثلاثة، ثم طهرت اثني عشر يومًا، ثم رأت الدم، فإنها لم تر في أيامها شيئًا، فيبدل لها الثلاثة التي رأتها بعد خمسة عشر يومًا؛ لأنها مرئية بعد طهر صحيح، فكان إمكان<sup>(١)</sup> البديل فيه قائمًا، فلهذا يبدل لها تلك الثلاثة دون ما رآته بعد أيامها.



(١) في (ب): «مكان».



## فصلٌ في نصب العادة

والعادة نوعان: أصلية، وجُعلية، فالأصلية على وجهين:

أحدهما: أن ترى دمين خالصين، وطهرين خالصين.

والثاني: أن ترى دمين وطهرين مختلفين.

**مثال الأول:** مبتدأة رأت ثلاث دمًا، وخمسة عشرة طهرًا، وثلاثة دمًا،

وخمسة عشر طهرًا، ثم استمر بها الدم، فإنها تدع [ق ١٠٨/ب] الصلاة من أول الاستمرار لثلاثة، وتصلّي خمسة عشر؛ لأن ذلك صار عادة لها أصلية بالتكرار.

وكذا لو رأت بعد ذلك أربعة دمًا، وستة عشر طهرًا، ثم استمر الدم،

فحيضتها لثلاثة، وطهرها [ق ١٣٨/أ] خمسة عشر، عادة أصلية لها، فتصلّي من أول الاستمرار ستة عشر؛ لأنها حين رأت أربعة دمًا ثلاثة<sup>(١)</sup> منها مدة حيضها، ثم يوم من حساب طهرها، فلما طهرت ستة عشر يومًا فأربعة عشر تمام طهرها، ويومان من حيضتها لم تر فيهما الدم، فتصلّي إلى موضع حيضتها الثاني، وذلك ستة عشر، ثم تدع الصلاة لثلاثة، وتصلّي خمسة عشر.

**والوجه الثاني:** أن ترى دمين مختلفين، وطهرين مختلفين، بأن رأت

مبتدأة ثلاثة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، وأربعة دمًا، وستة عشر طهرًا، ثم استمر بها الدم، فعند أبي يوسف: أيام حيضها وطهرها ما رآته آخر مرة.

**واختلفوا على قولهما:** قيل<sup>(٢)</sup>: عادتها ما رآته أول مرة؛ لأنها مبتدأة،

ولا تنتقل برؤية المخالف مرة، فتكون حيضتها<sup>(٣)</sup> ثلاثة وطهرها خمسة عشر، فلما رأت في المرة الثانية أربعة دمًا فالיום الرابع من طهرها، فلما طهرت ستة

(٢) في (أ): «قبل».

(١) في (ب): «ثلاثة».

(٣) في (ب): «فيكون حيضها».

عشر فأربعة عشر منه بقية طهرها ويومان من حيضتها الثاني، ولكنها لم تر فيهما، فلا تترك الصلاة فيهما، بقي من مدة حيضها يوم وذلك لا يكون حيضًا، فتصلي إلى موضع حيضتها الثاني، وذلك ستة عشر.

وقيل: عاداتها أقل المرتين، فتترك من أول الاستمرار ثلاثة، وتصلي خمسة عشر، ويجعل أقل المرتين عادة لها؛ لأن الأقل موجود في الأكثر، وفي المبتدأة حصلت العادة بالمرة للضرورة.

وأما العادة الجُعلية، فهي: أن ترى ثلاثة دمًا وأطهارٍ مختلفة، ثم يستمر الدم، بأن رأت خمسة دمًا، وسبعة عشر طهرًا، وأربعة دمًا، وستة عشر طهرًا، وثلاثة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، سميت جُعلية لأنها جعلت عادة للضرورة في زمان الاستمرار.

ثم قيل: تجعل أوسط الأعداد عادة لها، وهو قول مُحَمَّد بن إبراهيم، فتدع من أول الاستمرار أربعة، وتصلي ستة عشر، وخير الأمور أوسطها.

وقيل: عاداتها أقل المرتين الأخيرتين، وبه قال أبو عثمان<sup>(١)</sup>، تدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة، وتصلي خمسة عشر؛ لأن الأقل تأكد بالتكرار؛ لأن القليل موجود في الكثير، وهو أيسر على النساء؛ لأنه يعسر عليهن حفظ جميع ما يرين من الدم حتى يعرفن الأوسط. قال في المحيط: «وعليه الفتوى»<sup>(٢)</sup>.

فإن طرأت العادة الجعلية على العادة الأصلية:

قال أئمة بلخ: لا تنتقض به الأصلية؛ لأنها دونها، والشيء لا ينقضه ما هو دونه، كالوطن الأصلي لا ينقضه وطن الإقامة، ولأن الحاجة إلى إثبات العادة الجعلية، ولا ضرورة إلى نقض عادة كانت لها.

وقال مشائخ بخارى: تنتقض العادة الأصلية بالجعلية؛ لأنه لا بد أن

(١) أبو عثمان: أبو عثمان سعيد بن مزاحم السمرقندي. هكذا سماه السرخسي في المبسوط ولم أقف له على ترجمة. ينظر: المبسوط ١٥٣/٣.

(٢) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٢٣/أ، وينظر أيضًا: المراجع السابقة.

تتكرر في العادة الجعلية، بخلاف ما كان في العادة الأصلية، مثاله: إذا كانت العادة الأصلية في الحيض خمسة، لا تثبت الجعلية إلا برؤية ستة وسبعة<sup>(١)</sup> وثمانية، وتتكرر فيها خلاف العادة الأصلية مراراً؛ لأن سبعة وثمانية تتكرر فيهما ستة، فبالتكرار بخلاف العادة الأصلية تنتقض تلك العادة، ولكن لما كانت متفاوتة في نفسها كانت جعلية لا أصلية.

ثم الجعلية تنتقض برؤية المخالف مرة بالاتفاق لضعفها، ولأن ثبوتها ما كان بسبب التكرار، فكذلك انتقاضها لا يتوقف على وجوده فيما يخالفها، بخلاف الأصلية.

مبتدأة رأت ثلاثة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، وأربعة دمًا، وستة عشر طهرًا، وخمسة دمًا، وسبعة عشر طهرًا، ثم استمر دمها، فعادتها أربعة في الحيض، وستة عشر في الطهر اتفاقاً؛ لأن ذلك أقل المرتين الأخيرتين، وأوسط الأعداد.

رأت ثلاثة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، وأربعة دمًا، وستة عشر طهرًا، وثلاثة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، فإنها تدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة، وتصلي خمسة عشر، وذلك عادة جعلية لها، فلولا رؤية المخالف كانت أصلية بضم ما رآته آخرًا إلى ما رآته أولاً؛ لأنه تأكد بالتكرار، وصار عادة لها جعلية<sup>(٢)</sup>.

ثم المبتدأة إذا رأت أطهارًا مختلفة، ودماء مختلفة، ووقعت الحاجة إلى نصب العادة، ومثلها صاحبة العادة، وقد تكون عادة المرأة في الحيض والطهر

(١) في (أ): «أو سبعة».

(٢) وصورة هذه المسألة: أن ترى دمين وطهرين متفقين بينهما مخالف. ينظر: المبسوط ١٥٤/٣، التاتارخانية ٣٥١/١، المحيط البرهاني ٢٣١/١، وقال: «وهذا التكلف إنما يحتاج إليه لتخريج المسألة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا على قول أبي يوسف رحمهما الله؛ لأن على قوله العادة تنتقل برؤية المخالف مرة، فحين رأت أول مرة ثلاثة وخمسة عشر صار ذلك عادة أصلية لها، فإذا رأت بعد ذلك أربعة وستة عشر صار ذلك عادة أصلية لها، فإذا رأت بعد ذلك ثلاثة وخمسة عشر صار ذلك عادة أصلية يبنى عليها في زمان الاستمرار».

جميعاً أصلية، وقد يكون فيهما جعلية، وقد تكون أصلية في أحدهما جعلية في الآخر، فكل ذلك ينبغي على معرفة الأطهار الصحيحة والدماء الصحيحة.

**فالطهر الصحيح:** أن لا ينقص عن أدنى مدته، وأن لا تصلي في شيء منه بالدم، فإن صلت في أول يوم منه بالدم، ثم كان الطهر بعده خمسة عشر أو أكثر، فهذا صالح لجعل ما بعده من الدم حيضاً، غير صالح لنصب العادة، ولا تجعل ما بعده حيضاً.

**والدم الصحيح:** أن لا ينقص<sup>(١)</sup> عن أدنى مدته، وأن يكون بين طهرين كاملين، ولا يزيد على عشرة.

**وبيانه:** لو كانت عادتها في الحيض عشرة، وفي الطهر عشرين، فرأت الدم أحد عشر يوماً، ثم طهرت خمسة عشر، ثم استمر بها، فعشرة من أول ما رأت حيضتها، والحادي عشر أول طهرها، فتصلي فيه بالدم، ثم الطهر خمسة عشر، فقد جاء الاستمرار وقد بقي من زمان طهرها أربعة، فتصلي هذه الأربعة، ثم تترك عشرة، وتصلي عشرين.

وإن كانت بعد طهر خمسة عشر رأت خمسة دمًا، ثم طهرت خمسة عشر، فهذه الخمسة تكون حيضاً لها؛ لأنه مرئي عقيب طهر خمسة عشر، فيمكن جعله حيضاً، ولكن لا تنتقل عادتها في الطهر إلى خمسة عشر؛ لأن الطهر الأول قد صلت في أول يوم منه بالدم، فلا [ق١٣٩/أ] يصلح لنصب العادة.

ولو كانت رأت الدم أحد عشر، ثم الطهر أربعة عشر، ثم الدم خمسة، ثم الطهر خمسة عشر، واستمر [ق١٠٩/ب] فإن الخمسة لا تجعل حيضاً لها؛ لأنها غير مرئية عقيب طهر كامل، بل بتلك الخمسة يتم مدة طهرها، ثم طهرت خمسة عشر، فعشرة من ذلك مدة حيضها لم تر فيه، ثم جاء الاستمرار وقد بقي من طهرها خمسة عشر، فتصلي من أول الاستمرار خمسة عشر، ثم تدع عشرة، وتصلي عشرين.

(١) في (ب): «ينقص».

## فصلٌ في فساد الدم والطهر

وفي المحيط<sup>(١)</sup>: «مسائله على أربعة أوجه: إما أن يفسد الدم والطهر جميعًا، أو يفسد الدم ويصح الطهر، أو على العكس، أو يصح الدم ويصح الطهر ظاهرًا لكنه يفسد بطريق الضرورة.

**مثال الأول:** مبتدأة رأت أربعة عشر يومًا دمًا، وأربعة عشر يومًا طهرًا، ثم استمر بها الدم، فحيضتها من أول ما رأت عشرة، وطهرها عشرون؛ لأنهما لما فسدا صارت كأنها قد ابتليت بالاستمرار، وقد مضى ثمانية عشر يومًا من طهرها<sup>(٢)</sup>، فتصلي يومين من أول الاستمرار، ثم تدع عشرة، وتصلي عشرين.

وكذا إن كان الدم خمسة عشر، والطهر أربعة عشر [تصلي يومًا من أول الاستمرار تمام العشرين.

وإن كان الدم ستة عشر والطهر أربعة عشر<sup>(٣)</sup> وأول الاستمرار يوافق ابتداء حيضتها، فتدع عشرة، وتصلي عشرين، ثم هكذا إلى أن ترى الدم ثلاثة وعشرين والطهر أربعة عشر، فالعشرة من أول ما رأتها حيض، بقي ثلاث عشر وذلك أول طهرها تصلي فيه، يبقى سبعة من أربعة عشر تمام طهرها، وسبعة من موضع حيضتها الثاني لم تر فيها دمًا، وقد بقي ثلاثة من موضع حيضتها<sup>(٤)</sup> الثاني وهي حيض كامل، فتدع ثلاثة من أول الاستمرار، ثم تصلي عشرين، ثم تدع عشرة، وتصلي عشرين، وذلك دأبها.

(١) نقل المصنف رحمه الله هذا الفصل بكامله من المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٢٣/أ - ب.

(٢) وهي أربعة من أيام دمها لكونها زائدة على العشرة، وأربعة عشر من طهرها.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) و(ب)، وأثبتته من المحيط الرضوي. وينظر: المبسوط

١٥٠/٣

(٤) في (ب): «مواضع حيضها».

وإن كان الدم أربعة وعشرين، فسته من أربعة عشر بقيه طهرها، بقي ثمانية من موضع حيضتها الثاني لم تر فيه دمًا، وقد بقي منه يومان، وهما لا يكونان حيضًا، فهذه لم تر الحيض، فتصلي إلى موضع حيضتها الثاني، وذلك اثنان وعشرون يومًا من أول الاستمرار، ثم تدع عشرة، وتصلي عشرين، هذا قوله.

أما عندهما: فتدع الصلاة عشرة من أول الاستمرار؛ لأن أبا يوسف ينقل العادة بعدم الرؤية مرة، ومُحمَّد يرى الأبدال.

**ومثال الثاني:** مبتدأة رأت أحد عشر يومًا [دمًا]<sup>(١)</sup>، ثم استمر بها الدم، قيل: حيضتها<sup>(٢)</sup> عشرة، وطهرها ستة عشر؛ لأن فساد الدم بالحادي عشر يومًا دمًا، وخمسة عشر يومًا لما لم تُؤثِّر في الدم حتى كانت العشرة حيضًا، فلأن لا يُؤثِّر في الطهر كان أولى.

والصحيح: أن حيضتها عشرة، وطهرها عشرون؛ لفساد الطهر والدم، ففساد الدم بالزيادة على العشرة، وفساد الطهر لأنها صلَّت في أول يوم من الطهر بالدم؛ لأن<sup>(٣)</sup> الحادي عشر من الطهر، ورؤية الدم الفاسد في أيام الطهر تؤثِّر في فساده، وقد بقي من طهرها أربعة، فتصلي أربعة أيام من أول الاستمرار، ثم تدع عشرة، وتصلي عشرين، ثم هكذا إلى أن ترى الدم اثنين وعشرين والطهر خمسة عشر، فالعشرة من أولها حيض، وبقي اثنا عشر من أول الطهر، فكان ثمانية من خمسة عشر تمام طهرها، وسبعة من موضع حيضتها الثاني، بقي ثلاثة أيام، وهي حيض كامل، فتدع ثلاثة من أول الاستمرار، وتصلي عشرين، ثم تدع عشرة، وتصلي عشرين.

**ومثال الثالث:** مبتدأة رأت خمسة دمًا، وأربعة عشر طهرًا، واستمر، فحيضتها خمسة، وطهرها بقية الشهر خمسة وعشرون، وقد جاء الاستمرار،

(١) في (أ) و(ب): «طهرًا»، والمثبت من المحيط الرضوي، وصورة المسألة عنده: «مبتدأة رأت أحد عشر يومًا دمًا، وخمسة عشر يومًا طهرًا، ثم استمر الدم»، ومثله في المبسوط ١٥١/٣.

(٣) في (أ): «كان».

(٢) في (ب): «قبل حيضها».

وقد بقي من طهرها أحد عشر يومًا، فتصلي أحد عشر يومًا، ثم تدع خمسة، وتصلي خمسة وعشرين، وذلك دأبها.

**ومثال الرابع:** مبتدأة رأت ثلاثة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، ويومًا دمًا، ويومين طهرًا، ثم استمر بها الدم، فحيضها ثلاثة، وطهرها سبعة وعشرون، وقد مضى من طهرها ثمانية عشر، وبقي تسعة، فتصلي من أول الاستمرار تسعة، ثم تدع ثلاثة، وتصلي سبعة وعشرين؛ لأن طهرها<sup>(١)</sup> خمسة عشر صحيح ظاهرًا، لكنه فسد لما رأت بعده يومًا دمًا ويومين طهرًا؛ لأنه لا يمكن أن تجعل هذه الثلاثة حيضًا؛ لأن ختمها يقع بالطهر، فتصلي في هذه الأيام ضرورة، وإذا فسد ذلك الطهر خرج من أن يكون صالحًا لنصب العادة.

ولو رأت عشرة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، ثم يومًا دمًا، وثلاثة طهرًا، ويومًا دمًا، وثلاثة طهرًا، ثم استمر بها الدم، قيل: طهر خمسة عشر صحيح، صالح لنصب العادة؛ لأنه يُجرُّ من أول الاستمرار يومان إلى ما رأت بعد خمسة عشر، حتى يصير عشرة، فتجعل كلها حيضًا، فكان الطهر خمسة عشر خالصًا.

**وقيل:** طهر خمسة عشر فاسد؛ لأنها صلّت في شيء منه بدم؛ لأن اليوم والثلاثة بعد خمسة عشر لا يكون حيضًا، وإنما حيضها الستة بعد ذلك، ففسد [طهر]<sup>(٢)</sup> خمسة عشر، فكان حيضها عشرة، وطهرها عشرين، وقد مضى خمسة عشر ثم خمسة قد صلّت فيها فصار عشرين، ثم ثلاثة طهر، ولا يبتدئ الحيض بالطهر، وقد بقي من أيام حيضتها سبعة، فتدع سبعة، وتصلي عشرين، ثم تدع عشرة، وتصلي عشرين<sup>(٣)</sup>.



(١) في (ب): «طهر».

(٢) في (أ) و(ب): «طهرت»، والمثبت من المحيط الرضوي.

(٣) تم النقل من المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٢٣/أ - ب.

## فصل في الإضلال

إذا كانت المرأة تحيض في كل شهر، فاستحيضت، وطبقت بين القرأين، ونسيت عدد أيامها أو مكانها، أو ضلّت [ق/١٤٠/أ] فيهما. وأصله: أنها متى تيقنت بالطهر في وقت، صلّت فيه بالوضوء لوقت كل صلاة وصامت، ومتى تيقنت بالحيض في وقت تركتهما. ومتى شكت أنه وقت حيض أو طهر تحرّرت عندنا.

وهذه الضالة تسمى: المتحيرة عند الفقهاء.

ففي إحدى الروايتين عن أحمد: تجلس أقل الحيض، وفي أخرى عنه: تجلس غالبه، وعنه: أنها كالمبتدأة<sup>(١)</sup>.

وعن الشافعي: أنها لا تحيض أبداً، بل تصلي وتغتسل لكل صلاة في الوقت، وهو الصحيح عندهم؛ لاحتمال انقطاع الحيض فيه، ولا تحل لزوجها<sup>(٢)</sup> - وبه قال مالك إلا أنه يحل وطؤها عنده<sup>(٣)</sup> - وتمنع من دخول المسجد، ومس المصحف، وقراءة القرآن خارج الصلاة، والتنفل بالصوم والصلاة<sup>(٤)</sup>.

وقوم أوجبوا عليها ست اغتسلات في عشر صلوات، ولم يجوزوا لها التحري.

(١) ينظر: الهداية لأبي الخطاب ص ٦٧ - ٦٨، المغني ١/٤٠٢، الإنصاف ٢/٤٢٥ - ٤٢٦.

(٢) ينظر: المذهب ٢/٤٥٨، نهاية المطلب ١/٣٦١، حلية العلماء ١/١٢٦، المجموع ٢/٤٥٩.

(٣) ينظر: التفریع ١/٢٠٧، التمهيد ١٦/٩٦ - ٩٧، الإشراف للقاضي عبد الوهاب ١/١٩٣، شرح صحيح البخاري لابن بطال ١/٤٢٧، المقدمات ص ١٢٤ - ١٢٥، مواهب الجليل ١/٥٤٢، الشرح الصغير ١/١٤٥.

(٤) ينظر: المجموع ٢/٤٦٢ - ٤٦٣، وهذا التفریع للشافعية.



وفي هذا تكليف [ق/١١٠/ب] شاق، وخرج عظيم، لا يخفى نبوء الشريعة وأصولها عنه.

والعجب ممن تعسف ذلك، وعدل إليه عن التحري والظاهر، واستعمله في أمر القبلة، وفي الأواني، والثياب النجس بعضها، مع قله مشقة اليقين هناك، وقلة جهة الحظر هنا؛ لأن زمن الطهر أكثر من زمن الحيض قطعاً عندنا، وكذا عندهم غالباً.

وفي حديث حمنة: «حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهُرْتِ، وَاسْتَنْقَأْتِ، فَصَلِّي<sup>(١)</sup> أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيكَ»، الحديث رواه أبو داود، والترمذي، وأحمد<sup>(٢)</sup>.

وتخييرها بين الست والسبع تخيير تحرٍ واجتهاد لا تشه؛ لأن قوله: «حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّ قَدْ طَهُرْتِ فَاغْتَسِلِي»، يدل على التحري والنظر، والخيرة في جعل الشيء واجباً أو حلالاً أو حراماً إلى الشرع دون المكلف. فإذا نسيت ابتداء الدم تتحرى عندنا، وعند أحمد<sup>(٣)</sup>، وإسحاق<sup>(٤)</sup>.

وقال أصحاب الشافعي - على قولهم بتحريض المتحيرة الناسية للوقت -: تحيض من رأس كل هلال<sup>(٥)</sup>؛ لقوله ﷺ: «فَأَفْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ»<sup>(٦)</sup>. وقولهم هذا لا يصح؛ لأن التحري مغلب على الظن، وهو في مثله كالعلم، ولم يعارضه غيره؛ إذ<sup>(٧)</sup> لم يرد به نص، ورؤوس الشهور والأهلة لا تأثير لها في أمر الحيض عرفاً ولا عقلاً.

(١) في (أ): «فتصلي».

(٢) تقدم.

(٣) هذا أحد الوجهين عند الحنابلة، وصوبه المرداوي في الإنصاف، والوجه الثاني: أنها تجلس من أول كل شهر، وهو المشهور في المذهب. ينظر: المغني ١/٤٠٥ - ٤٠٦، الفروع ١/٣٨٣، الإنصاف ٢/٤٢٩ - ٤٣١.

(٤) ينظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ٣/١٣٣٦.

(٥) ينظر: نهاية المطلب ١/٣٦٠، العزيز ١/٣٢٥، المجموع ٢/٤٦٠.

(٦) هو بعض حديث حمنة المتقدم.

(٧) في (أ): «إذا».

وفي قوله لحمنة: «فَأَفْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ»<sup>(١)</sup> كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَيَطْهُرْنَ لِمِيقَاتٍ حَيَضِهِنَّ وَطُهِرِهِنَّ»، وقد علم قطعاً أن حيض النساء عند رؤوس الأهله ليس هو المعهود الغالب، فعلم أنه أراد به الشهر العددي.<sup>(٢)</sup> [ونحن نقول به في ذاكرة أول الدم على ما يأتي على كَثَب، أي: قرب.

فإن لم يستقر رأيها على شيء، بل تردد بين الحيض والطهر والدخول في الحيض، فإنها تصلي فيه بالوضوء لكل صلاة بالشك، وإن تردد بين الحيض والطهر والخروج من الحيض، فإنها تصلي بالغسل لكل صلاة بالشك، والقياس أن تغتسل في كل ساعة، لكن سقط ذلك للخرج القادح.

وكان أبو علي الدقاق يقول: هذا قياس أيضاً، والاستحسان: أنها تغتسل لكل وقت صلاة، وزعم أنه قول مُحَمَّد.

قلت: ينبغي له أن يقول: والاستحسان من الاستحسان أن الاغتسال لكل صلاة ليس بقياس.

واعتبرها أبو علي بالمستحاضة في كونها تتوضأ لكل وقت صلاة، والأصح ما ذكره في الكتاب؛ للأحاديث الواردة بالاغتسال لكل صلاة على ما تقدم.

وكان أبو سهيل يقول: تغتسل في وقت وتصلي، ثم تغتسل في الوقت الثاني لأداة صلاة الوقت، وتعيد ما صلت قبل هذا؛ لتتيقن بأداء أحدهما بصفة الطهارة احتياطاً.

وإنما تصلي المكتوبات، والسنن المشهورة للتبعية، والوتر.

ولا تقرأ دعاء القنوت؛ لقيام غيره مقامه، هكذا في المحيط<sup>(٣)</sup>.

ولا تصلي شيئاً من التطوعات؛ لأنها ترددت بين فعل مستحب وحرام،

فلا يشرع.

(١) في (أ) و(ب): «شيء»، والمثبت من كتب الحديث.

(٢) سقط هنا من (ب) قدر لوح ونصف تقريباً، ونهاية السقط ص ١١٧٠.

(٣) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٢٩/ب.

وفيما تصلي تقرأ في كل ركعة آية واحدة عنده، وثلاث آيات عندهما، قدر ما تجوز به الصلاة.

**وقال بعض مشايخنا:** تقرأ الفاتحة والسورة في الأوليين من المكتوبة، وفي<sup>(١)</sup> كل ركعة من السنن، ولا تقرأ في الأخيرتين من المكتوبة شيئاً. وقيل: تقرأ فيهما الفاتحة؛ لأنها واجبة فيهما في رواية الحسن عنه، وفي ظاهر الرواية: سنة، فتأتي بها.

قال في المبسوط: «ومن مشايخنا من يقول: تقرأ الفاتحة في الأوليين من المكتوبة، وفي السنن كل ركعة، ولا تقرأ السورة معها، كما لا تقرأها خارج الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وفي هذا بعد؛ لأن ضم السورة في الأوليين واجب. وإن سمعت آية سجدة فسجدت للحال سقطت عنها؛ لأنها إن كانت حائضاً لا يجب عليها، وإن كانت طاهرة فقد أدت، وإن سجدت بعده تلزمها الإعادة بعد عشرة أيام؛ لجواز أنها وجبت فأدتها في حال الحيض. وإن قضت فائتة فعليها إعادتها بعد عشرة أيام؛ ليحصل القضاء في الطهر.

**وقال أبو علي الدقاق:** تعيدها بعد العشرة قبل أن يزيد على خمسة عشر يوماً، وهو الصحيح؛ لجواز عوده بعد الخمسة عشر يوماً. وإن حجت فلا تأتي بطواف التحية؛ لأنها سنة، وتطوف للزيارة؛ لأنه ركن الحج، ثم تعيده بعد عشرة أيام، وتطوف للصدر؛ لأنه واجب. ولا يطأها زوجها بالتحري؛ لأنه لا يجوز في باب الفروج، وقال بعض مشايخنا: يطأها بالتحري؛ لأنه حقه في حالة الطهر وزمانه غالب، فيجوز التحري، كما لو اختلطت الذبيحة بالميتة والذبيحة غالبية، ولكن هذا لا يصح؛ لأن التحري فيما يحل تناوله بالإذن بدون الملك.

(١) في (أ): «في» بإسقاط الواو.

(٢) ينظر: المبسوط ٣/ ١٨٠.

وتصوم رمضان؛ لاحتمال كونها طاهرة في كل يوم، وتعيد بعد رمضان عشرين يومًا، وذلك على ثلاثة أوجه:

إن علمت أن ابتداء حيضها يكون بالليل، تقضي عشرين يومًا؛ لجواز أن يكون حيضها في كل شهر عشرة أيام، فإذا قضت عشرة احتمل حصوله في الحيض، فتقضي عشرة أخرى لتخرج [ق١٤١/أ] عن العهدة بيقين.

**الوجه الثاني:** إن علمت أن ابتداء حيضها يكون بالنهار، تقضي اثنين وعشرين يومًا؛ لأن أكثر ما فسد من صومها أحد عشر يومًا، فتقضي ضعف ذلك احتياطًا.

**الوجه الثالث:** أن لا تعلم شيئًا، قال عامة المشائخ: تقضي عشرين يومًا؛ لأن الحيض لا مزيد له على عشرة.

**وقال الفقيه أبو جعفر الهندواني:** تقضي اثنين وعشرين يومًا، وهو الأصح؛ لجواز أن يكون ابتداء صومها بالنهار في اليوم الحادي عشر منه فيفسد صومه، ويلزمها قضاء أحد عشر يومًا، فتقضي ضعف ذلك، هذا إذا علمت أن دورها في كل شهر، وإن لم تعلم ذلك تعرف تفريعه بطوله في المبسوط، والمحيط<sup>(١)</sup>.

**وعند الشافعي:** تصوم مع الناس، كما قلنا، ويصح لها بيقين صوم أربعة عشر يومًا منه، إلا أن يكون ناقصًا، فيكون المتيقن ثلاثة عشر يومًا؛ لأن أسوأ حالها أن تحيض خمسة عشر أولها في أثناء النهار، فيفسد ستة عشر يومًا، فيلزمها القضاء بعده، بأن تصوم شهرًا تامًا، فتحصل لها منه أربعة عشر يومًا، يبقى عليهما يومان فتقضيهما، بأن تصوم ستة أيام من ثمانية عشر، يومين من أولها، ويومين من آخرها، ويومين بين ذلك كيف شاءت<sup>(٢)</sup>.

**وطريقه:** أنه متى كان المقضي دون أربعة عشر فوق يوم، فإنك تضيف عدده إلى أكثر ما يفسد بالحيض، وهو الستة عشر، وتحفظه، ثم تضعف عدد

(١) ينظر: المبسوط ٣/ ١٨١ - ١٨٣، المحيط الرضوي (مخطوط) ق١٢٩ - ١٣٠.

(٢) ينظر: الحاوي ١/ ٤١٢ - ٤١٣، المهذب ٢/ ٤٥٨، نهاية المطلب ١/ ٣٧٤ - ٣٧٥،

العزیز ١/ ٣٢٧ - ٣٢٨، المجموع ٢/ ٤٧٣ - ٤٧٤، كفاية النبيه ٢/ ١٧٩ - ١٨٠.

المقضي، وتزيده اثنين أبداً، فما بلغ صامته من المدة المحفوظة قدر المقضي متوالياً من أولها، وقدره كذلك من آخرها، ويومين كيف شاءت<sup>(١)</sup>.

ولو كان عليها صوم شهرين متتابعين في كفارة القتل، أو في كفارة الفطر قبل هذه الحال، والفطر في هذه الحال لا يوجب كفارة؛ لتمكن الشبهة في كل يوم بالتردد بين الحيض والطمهر، ثم إن علمت أن دورها في كل شهر، وابتداء حيضتها تكون بالليل، فعليها أن تصوم تسعين يوماً؛ لأنه يجب صوم ستين متتابعة، فمن كل شهر تتيقن بجواز عشرين.

وإن علمت أن ابتداء حيضتها يكون بالنهار فعليها مائة يوم وأربعة؛ لجواز أن يكون ابتداء صومها يوافق ابتداء حيضتها، فلا يجزئها أحد عشر يوماً، ثم يجزئها في تسعة عشر، ثم لا يجزئها في أحد عشر، ثم يجزئها في تسعة عشر، ثم في الشهر الثالث كذلك، فبلغ العدد تسعين، والتحري سبعة وخمسون يوماً، ثم لا يجزئها في أحد عشر يوماً، ثم يجزئها في ثلاثة تنمة ستين، فبلغ عدد الجملة مائة وأربعة أيام.

وإن كانت لا تدري أن حيضتها كان يكون في الليل أو بالنهار، فعلى قول أكثر المشايخ: تصوم تسعين يوماً على ما تقدم، وعلى قول أبي جعفر: تأخذ بمائة وأربعة أيام، بأحوط الوجهين.

وإن كانت لا تدري في كم يكون دورها، وعلمت أن ابتداء حيضتها كان يكون بالليل، فعليها أن تصوم مائة يوم؛ لأن من كل خمسة وعشرين تتيقن بجواز صومها في خمسة عشر يوماً، فإذا صامت مائة يوم جاز في ستين يوماً.

وإن كانت تعلم أن ابتداء حيضها يكون بالنهار، فعليها أن تصوم مائة وخمسة عشر يوماً؛ لأن من الجائز أن يوافق ابتداء الصوم ابتداء حيضها، فلا يجزئها في أحد عشر، ثم يجزئها في أربعة عشر، ثم لا يجزئها في أحد عشر، ثم يجزئها في أربعة عشر، ثم لا يجزئها<sup>(٢)</sup> في أحد عشر، ثم يجزئها في

(١) ينظر: المجموع ٤٧٨/٢، مغني المحتاج ٢٩١/١، حاشية القليوبي ١٢٣/١

(٢) إلى هنا نهاية السقط من (ب).

أربعة عشر، ثم لا يجزئها في أحد عشر، ثم يجزئها أربعة عشر، فبلغ العدد مائة، وإنما جاز صومها في ستة وخمسين يومًا، ثم لا يجزئها في أحد عشر يومًا، ثم يجزئها في أربعة تتمة ستين يومًا، فبلغ العدد مائة وخمسة عشر، وجاز صومها منها في ستين يومًا.

وإن كانت لا تدري كيف كان ابتداء حيضها، فهو على الاختلاف الذي حققناه من قبل.

ولو أن هذه المبتلاة كانت أمة<sup>(١)</sup> استبرئت، فمدة استبرائها لا يُقدَّر بشيء عند أبي عصمة، وعند مُحَمَّد بن إبراهيم: يُقدَّر بستة أشهر وعشرين يومًا غير ساعتين؛ لجواز أن الشراء كان بعد ما مضى من حيضها<sup>(٢)</sup> ساعة فلا يحتسب وهو عشرة أيام إلا ساعة، ثم بعده طهر ستة أشهر إلا ساعة، ثم بعده الحيضة عشرة أيام، فتكون الجملة ستة أشهر وعشرين يومًا غير ساعتين، هذا على قول من يجوز وطأها بالتحري، وعلى قول من منع منه - وهو الأصح - فلا حاجة إلى هذا التكلف.



(١) في (ب): «امرأة».

(٢) في (ب): «حيضتها».

## فصلٌ في إضلال عدد في عدد

متى ضلّت أيامها في ضعفها من العدد، أو أكثر من الضعف، لا تتيقن بالحيض في شيء من ذلك، نحو: ما إذا كانت أيامها ثلاثة فضلّت في ذلك في ستة أو ثمانية؛ لأنها لا تتيقن بالحيض في شيء من أوله وآخره.

ومتى ضلّت أيامها فيما دون ضعفها، تتيقن بالحيض في بعضها.

مثاله<sup>(١)</sup>: إذا كانت أيامها ثلاثة فضلّت في ذلك في خمسة، فإنها تتيقن بالحيض في الثالث؛ فإنه أول الحيض وآخره، والثاني منه بيقين<sup>(٢)</sup>، فتترك الصلاة فيه.

إذا عرفنا هذا، جئنا إلى بيان المسائل:

إذا كانت تعلم أن أيامها كانت ثلاثة في العشر الآخر من الشهر، ولا تدري في أي موضع من العشر كانت، ولا رأي لها في ذلك، فهذه أضلّت أيامها في أكثر من ضعفها، فتصلي ثلاثة أيام من أول العشر بالوضوء لوقت كل صلاة؛ لأنه تردد حالها في هذه الثلاثة بين الحيض<sup>(٣)</sup> والطهر، ثم بعد ذلك تغسل لكل صلاة إلى آخر الشهر؛ لأنه تردد حالها بين الحيض والطهر<sup>(٤)</sup> والخروج من الحيض على ما مر، إلا أنها إن كانت تتذكر أن خروجها من الحيض في أي وقت من اليوم كان يكون، تغتسل في كل يوم [ق١٤٢/أ] في ذلك الوقت مرة، وإن كانت لا تعرف ذلك تغتسل لكل صلاة.

فإن كانت أيامها أربعة فأضلّت ذلك في العشرة، فإنها تتوضأ أربعة أيام من أول العشرة لوقت كل صلاة؛ لأنه تردد حالها فيه بين الطهر والحيض، ثم

(١) في (أ): «مسألة».

(٢) في (أ): «يتيقن».

(٣) في (أ): «الحيضتين».

(٤) في (ب) هنا زيادة: «ثم بعد ذلك».

تغتسل بعد ذلك إلى آخر العشرة كل صلاة؛ لأنه تردد حالها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض.

فإن كانت خمسة فأضلتها في عشرة، فأنها تصلي خمسة من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة؛ لأنه تردد حالها بين الحيض والطهر، ثم تصلي إلى آخر العشرة بالاغتسال لكل صلاة؛ لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر والخروج من الحيض.

فإن كان ستة فأضلتها في عشرة، فإنها تصلي من أول العشرة أربعة بالوضوء لوقت كل صلاة، ثم تدع يومين، ثم تصلي أربعة بالاغتسال، فالأربعة الأولى ما مر<sup>(١)</sup>، واليوم الخامس والسادس حيض بيقين؛ لأن أيامها إن كانت من أول العشرة فهذا آخر حيضها، وإن كانت من آخر العشرة فهذا أول حيضها، ثم في الأربعة الآخرة تردد حالها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض، فتصلي فيها بالاغتسال لكل صلاة، وتمام التفرع في المبسوط<sup>(٢)</sup>.

فإن كانت تذكر أنها تطهر في آخر الشهر، ولا تدري كم كانت أيامها، توضع إلى سبعة وعشرين يوماً منه، ثم أمسكت عن الصلاة ثلاثة أيام، ثم اغتسلت غسلًا واحدًا؛ لخروجها من الحيض.

بيانه: إلى العشرين من الشهر لها يقين الطهر، فتتوضأ فيها لوقت كل صلاة للاستحاضة، ويأتيها زوجها، ثم في سبعة أيام تردد حالها بين الحيض والطهر، فإن كان حيضها ثلاثة فهذه السبعة من جملة الطهر، وإن كان عشرة فهذه السبعة من حيضتها<sup>(٣)</sup>، فتصلي فيها بالوضوء لوقت كل صلاة للشك، ولا يأتيها زوجها، وفي الثلاثة الباقية [ق ١١١/ب] تتيقن بالحيض، فتترك الصلاة فيها، ووقت الخروج من الحيض معلوم لها، وهو سلخ الشهر، فلهذا اغتسلت فيه.

(١) لأنها ترددت بين الحيض والطهر. ينظر: المبسوط ٣/١٨٧.

(٢) ينظر: المبسوط ٣/١٨٧. (٣) في (ب): «حيضها».



فإن كانت تذكر أنها تحيض إذا جاوزت العشرين، ولا تدري كم كانت أيامها، فإنها تدع الصلاة بعد العشرين ثلاثة أيام؛ لأن الحيض لا يكون أقل منها، ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر العشر؛ لتردد حالها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض، وتعيد صوم هذه العشرة في عشرة أخرى من شهر آخر، وهذا الجواب مستقيم إذا علمت أن ابتداء رؤية الدم كان بعد مجاوزة العشرين.

أما إذا كانت تعلم أنها كانت ترى الدم اليوم الحادي والعشرين، ولا تتذكر شيئاً سوى ذلك، فالجواب: أنها تتيقن بالطهر إلى الحادي عشر من الشهر، فتصلي فيها بالوضوء لوقت كل صلاة لليقين، ويأتيها زوجها، ثم تصلي في تسعة<sup>(١)</sup> أيام بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك؛ لأنه تردد حالها فيه بين الحيض والطهر، فمن الجائز أن اليوم الحادي والعشرين آخر حيضها، وأيامها عشرة، ولا يأتيها زوجها في هذه التسعة، ثم تدع الصلاة في اليوم الحادي والعشرين؛ لأن فيه يقين الحيض، ثم تصلي بعد ذلك إلى آخر الشهر بالاغتسال لكل صلاة؛ لتردد حالها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض.

وإن كانت تستيقن أنها كانت ترى الدم بعد ما يمضي سبعة عشر يوماً من الشهر، ولا تدري عدد أيامها، فقد ذكر في بعض نسخ الحيض: أنها تدع ثلاثة بعد سبعة عشر؛ لأن فيها يقين الحيض، ثم تصلي في سبعة أيام بالاغتسال لكل صلاة؛ لتردد حالها بين الطهر والحيض والخروج منه.

قال في المبسوط: «ولكن تأويل هذا إذا<sup>(٢)</sup> كانت تذكر أن ابتداء حيضها يكون بعد سبعة عشر، وفي عامة النسخ: تصلي بالوضوء ثلاثة، وبالاغتسال سبعة، وهو الذي ذكره الحاكم في المختصر، قال: هذا إذا لم تعلم أن حيضها كان يكون متصلاً بالسبعة عشر من الشهر، وإنما تعلم أنه في العشر التي بعدها، فإذا كان موضع المسألة هكذا، فهذه امرأة ضلّت أيامها في العشرة، ولا تدري كم كانت أيامها، فأقلها ثلاثة بيقين، وقد بينا فيمن أضلّت

(١) في (ب): «سبعة».

(٢) في (ب): «أنها».

ثلاثة في عشرة: أنها تتوضأ ثلاثة أيام من أول العشرة لوقت كل صلاة، ثم تغتسل في سبعة أيام لكل صلاة»<sup>(١)</sup>.

وإن كانت تعلم أنها كانت تحيض في كل شهر مرة في أوله أو في آخره، ولا تدري كم كان حيضها، ولا تدخل شهراً في شهر، فإنها تتوضأ من أول الشهر ثلاثة أيام لوقت كل صلاة؛ لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر، ولا يأتيها زوجها، وتغتسل سبعة أيام لكل صلاة؛ لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض، ولا يأتيها زوجها، ثم تتوضأ إلى آخر الشهر، لكن في العشر الأوسط يقين الطهر، فيأتيها زوجها، وفي العشر الآخر تتوضأ لوقت كل صلاة كما مر، ولا يأتيها زوجها؛ لتردد حالها بين الحيض والطهر، ولا يحتمل الخروج من الحيض فيها، وإنما تردد حالها بين الحيض والطهر والدخول في الحيض؛ لأنه لو تصور الخروج منه كان فيه إدخال شهر في شهر، وقد قالت: إنها لا تدخل شهراً في شهر، ثم تغتسل مرة واحدة؛ لاحتمال خروجها من الحيض لتمام الشهر، إن كان حيضها في هذه العشرة الأخيرة.

قال في المبسوط: «وإذا كانت لها أيام معلومة من كل شهر، فانقطع عنها الدم أشهراً، ثم عاودها واستمر بها، وقد نسيت أيامها، فإنها تمسك عن الصلاة ثلاثة أيام من أول الاستمرار [ق١٤٣/أ] لأنها تتيقن بالحيض؛ فإن عادت في الموضع قد انتقلت بعدم الروية مرتين وأكثر، فأول عادت من وقت الاستمرار، وتيقن بالحيض في ثلاثة أيام، فترك الصلاة فيها، ثم تغتسل لكل صلاة في سبعة أيام؛ لتردد حالها كما مر، ثم تتوضأ عشرين يوماً لوقت كل صلاة؛ لتيقن فيها بالطهر، ويأتيها زوجها، وهذا دأبها، وتأويلها: إذا كان دورها في كل شهر، وكانت لا تدخل شهراً في شهر.

وإن كانت لا تعرف ذلك، لم يتعرض لذكره»<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: المبسوط ١٨٨/٣.

(٢) أي: مُحَمَّد في كتابه الأصل. ينظر: المحيط البرهاني ٢٥٩/١.

(٣) ينظر: المبسوط ١٨٩/٣.

قال السرخسي: «هو على ثلاثة أوجه: إن كانت لا تدري كم كان حيضها وطهرها، أو كانت تذكر مقدار طهرها ولا تذكر مقدار حيضها، أو كانت تذكر مقدار حيضها ولا تذكر مقدار طهرها.

**ففي الأول:** تدع الصلاة ثلاثة أيام بيقين، ثم تصلي سبعة أيام بالغسل لكل صلاة، ولا يأتيها زوجها في هذه العشرة، ثم تصلي ثمانية أيام بالوضوء لوقت كل صلاة بيقين، ويأتيها زوجها فيها لليقين بالطهر فيها؛ لأنها إن كان حيضها ثلاثة فهذا آخر طهرها، وإن كان عشرة فهذا أول طهرها، ثم تصلي ثلاثة بالوضوء للشك؛ لتردد حالها بين الحيض والطهر، ولا يأتيها زوجها، فبلغ الحساب أحدًا وعشرين، ثم تصلي بعد ذلك بالاغتسال لكل صلاة؛ لتوهم خروجها من الحيض في كل ساعة؛ إما بالزيادة في حيضتها<sup>(١)</sup> على الثلاثة، أو في طهرها على خمسة عشر.

**وإن علمت أن طهرها خمسة عشر، ولا تدري كم كان حيضها، فإنها تترك الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام، ثم تغتسل سبعة بالشك<sup>(٢)</sup>، ثم تصلي ثمانية أيام بالوضوء بيقين، ثم تصلي ثلاثة أيام بالوضوء بالشك، فبلغ الحساب أحدًا وعشرين.**

ولو كان حيضها ثلاثة، فابتداء طهرها بعد أحد وعشرين، وإن كان حيضها عشرة، فابتداء طهرها الثاني بعد خمس وثلاثين.

ففي هذه الأربعة عشر تصلي بالاغتسال لكل صلاة بالشك؛ لتردد حالها كما مر، ثم تصلي يومًا واحدًا بالوضوء لوقت كل صلاة بيقين، وذلك بعد ما تغتسل عند تمام خمسة وثلاثين؛ لأن في هذا يقين الطهر، ثم تصلي ثلاثة أيام بالوضوء؛ لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر، ثم تغتسل بعد ذلك [ق ١١٢/ب] لكل صلاة أبدًا؛ لأنه لم يبق يقين في شيء بعدها، فما من ساعة إلا ويتوهم أنه وقت خروجها من الحيض.

(١) في (ب): «حيضها».

(٢) في (ب) هنا زيادة: «ثم تصلي ثلاثة أيام بالشك».

وإن كانت تعلم أنها حيضها ثلاثة، ولا تدري كم كان طهرها، فإنها تدع الصلاة من أول الاستمرار بيقين، ثم تصلي خمسة عشر يومًا بالوضوء لوقت كل صلاة بيقين، ويأتيها زوجها، ثم تصلي ثلاثة أيام بالوضوء بالشك؛ لتردد حالها فيها بين الطهر والحيض، فإذا بلغ الحساب أحدًا وعشرين فبعد<sup>(١)</sup> ذلك تغتسل لكل صلاة أبدًا؛ لأنه لم يبق لها يقين في شيء، وما من ساعة إلا ويتوهم أنه وقت خروجها من الحيض، فتغتسل لكل صلاة، ولا يأتيها زوجها.

وإن ذكرت أن طهرها خمسة عشر، وترددت أنها في الحيض بين الثلاثة والأربعة، فإنها تترك من أول الاستمرار ثلاثة، ثم تغتسل غسلًا واحدًا، ثم تصلي في اليوم الرابع بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك، ثم تغتسل عند مضي اليوم الرابع مرة واحدة، ثم تصلي بالوضوء لوقت كل صلاة أربعة عشر يومًا باليقين، فبلغ الحساب ثمانية عشر يومًا، ثم تصلي في اليوم التاسع عشر بالوضوء لوقت كل صلاة؛ لتردد حالها بين الحيض والطهر، ثم تدع اليوم العشرين والحادي والعشرين بيقين، ثم تغتسل وتصلي اليوم الثاني والعشرين بالوضوء بالشك، ولا تغتسل في اليوم الثالث والعشرين، وتغتسل عند تمام الثالث والعشرين؛ لأنه إن كان حيضها ثلاثة فأوان خروجها من الحيضة الثانية عند تمام الحادي والعشرين، وإن كان حيضها أربعة فأوان خروجها من الثانية عند تمام الثالث والعشرين، ولهذا تغتسل عند ذلك، ثم تصلي ثلاثة عشر يومًا بالوضوء لوقت كل صلاة [باليقين، فبلغ الحساب ستة وثلاثين، ثم تصلي في يومين بالوضوء لوقت كل صلاة]<sup>(٢)</sup> بالشك، ثم تدع يومًا واحدًا؛ لأن هذا اليوم آخر حيضها إن كان حيضها ثلاثة، وأول حيضها إن كان أربعة، فيتيقن فيه بالحيض، فبلغ الحساب تسعة وثلاثين، ثم تغتسل؛ لجواز أن يكون هذا وقت خروجها من الحيض، ثم تصلي ثلاثة أيام بالوضوء؛ لتردد حالها بين

(١) في (أ): «فبعد».

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) و(ب)، وأثبتته من المبسوط ٣/ ١٩١.

الحيض والطهر، فبلغ الحساب اثنين وأربعين، ثم تغتسل؛ لأن هذا أوان خروجها من الحيض إذا كانت أيامها أربعة، ثم تصلي اثنا عشر يوماً بالوضوء لوقت كل صلاة باليقين؛ لأنها تتيقن بالطهر فيها، فبلغ الحساب أربعة وخمسين، ثم تصلي بعد ذلك ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك، ثم تغتسل مرة، وتصلي أربعة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك، ثم تغتسل مرة أخرى، ولم يبق لها يقين الترك في شيء بعد أربعة وخمسين، فنسوق المسألة هكذا، ونأمرها بالاغتسال في كل وقت تتوهم أنه وقت خروجها من الحيض إلى أن لا يبقى لها يقين الطهر في شيء أيضاً، فحينئذٍ تغتسل لوقت كل صلاة أبداً، وتماهه يعرف في المبسوط<sup>(١)</sup>.

**مسألة:** عن عقبة بن عامر، ومكحول: أن الحائض تغتسل وتتوضأ عند وقت كل صلاة، وتستقبل القبلة جالسة ذاكراً لله تعالى<sup>(٢)</sup>.

وذكر في منية المفتي وغيرها: أنه يستحب لها عندنا في وقت كل صلاة أن تتوضأ، وتجلس في مسجد بيتها تسبح وتهلل مقدار أداء الصلاة لو كانت طاهرة، حتى لا تبطل عادتها<sup>(٣)</sup>.

قال في الملتقط: وكان خلف بن أيوب يوصي ابنه [ق/١٤٤أ] بأن يذهب إلى مسجد أستاذه أبي مطيع إذا غاب، ويجلس فيه ساعة ثم يعود؛ كي لا تختل عادته.

والدم الخارج من دبرها استحاضة.



(١) ينظر: المبسوط ٣/ ١٨٩ - ١٩١.

(٢) ينظر: الاستذكار ٣/ ٢١٨، تفسير القرطبي ٣/ ٨٥، عمدة القاري ٣/ ٤٤٦.

(٣) ينظر: منية المفتي (مخطوط) ق/٢ب، واقعات الحسامي (مخطوط) ق/١٠أ، فتح القدير ١/ ١٦٤، البحر الرائق ١/ ٣٣٦.

## فصل

والمستحاضة، ومن به سلس البول - يقال: سَلِسَ بوله، بكسر اللام في الماضي، وفتحها في المستقبل: إذا لم يستمسك - والجرح الذي لا يرقأ<sup>(١)</sup> - رقا الدم والدمع، مهموز اللام، إذا سكن - والمذي، والودي، واستطلاق البطن، وانقلاب الريح، والذي بمقعده استرخاء، والرعاف الدائم، وأشباه ذلك = يتوضؤون لوقت كل صلاة، فيصلُّون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الفرائض والنوافل.

وبه قال أحمد، هكذا ذكره عنه أبو الخطاب في الهداية، ولم يحك خلافاً<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قدامة في المغني: تتوضأ لكل صلاة، قال: وبه قال الشافعي، وأبو ثور، وعزا هذا إلى أصحابنا أيضاً<sup>(٣)</sup>. وهو غلط منه. قال ابن تيمية الحراني: هذه رواية عن أحمد<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك: لا يجب الوضوء على المستحاضة ومن به سلس البول ونحوه<sup>(٥)</sup> - وهو قول ربيعة، وعكرمة، وأيوب<sup>(٦)</sup> - وإنما الوضوء به مستحب

(١) في (ب): «والجروح الذي لا ترقأ».

(٢) وهو الصحيح المشهور في المذهب من الروايتين. ينظر: الهداية لأبي الخطاب ص ٦٩، شرح الزركشي ٤٢١/١ - ٤٢٢، الإنصاف ٢/٤٥٥.

(٣) ينظر: المغني ٤٢٢/١.

(٤) أي: أن في المسألة روايتان، خلافاً لما ذهب إليه القاضي أبو يعلى في حمل قول الخرقي: لكل صلاة، على أن معناه: لوقت كل صلاة. ينظر: المستوعب ١/١٣٩، الإنصاف ٢/٤٦٠.

(٥) ينظر: البيان والتحصيل ٧٤/١، الذخيرة ٣٨٩/١، وقد تقدم تفصيل المذهب ص ٣٢٣ من هذا الكتاب.

(٦) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٤٣٤/١ - ٤٣٥، التمهيد ٩٩/١٦، البناية ٦٧٢/١.

لكل صلاة عنده، ذكره في التمهيد، والمبسوط<sup>(١)</sup>، بخلاف ما ذكره كثير من أصحابنا في كتبهم عنه: أنها تتوضأ لكل صلاة<sup>(٢)</sup>، وفي الإسيبجي عنه: أنها تغتسل لكل صلاة<sup>(٣)</sup>.

وبقولنا قال الأوزاعي، والليث بن سعد<sup>(٤)</sup>.

وقال الثوري، والشافعي: المستحاضة تتوضأ لكل فريضة، ولا تجمع بين فريضتين بطهارة واحدة، غسلًا كانت أو وضوء - وهو رواية عن أحمد في الوضوء دون الغسل، وقد تقدم - وفي استباحة النافلة بطهارة الفريضة قبلها أو بعدها أو بطهارة مفردة المذهب الجواز عندهم<sup>(٥)</sup>.

وعن ابن عمر، وابن الزبير، وعطاء بن أبي رباح: وجوب الغسل عليها لكل صلاة<sup>(٦)</sup>.

وعندنا: لا يجب عليها الغسل إلا مرة واحدة؛ لخروجها عن الحيض<sup>(٧)</sup>، وهو قول عامة أهل العلم من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، كعلي، وابن مسعود، وابن عباس وعائشة، وعروة، وأبي سلمة بن عبد الرحمن<sup>(٨)</sup>، ومالك<sup>(٩)</sup>، والشافعي<sup>(١٠)</sup>، وأحمد<sup>(١١)</sup>.

**وجه وجوب الغسل لكل صلاة:** حديث عائشة رضي الله عنها، وقد ذكرته، وهو

(١) ينظر: التمهيد ٩٤/١٦، المبسوط ٨٠/١.

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء ٢١/١، بدائع الصنائع ٥٢/١، البناء ٦٧٣/١.

(٣) كذا، وفي شرح مختصر الطحاوي للإسيبجي (مخطوط) (المحمودية) ق ٢٦/أ: «وعند مالك: تتوضأ لكل صلاة فرضًا كانت أو نفلًا».

(٤) ينظر: حلية العلماء ١٣١/١، فتح الباري لابن رجب ٧٥/٢، البناء ٦٧٢/١.

(٥) ينظر: الحاوي ٤٤٢/١، المهذب ٥٥٢/٢، حلية العلماء ١٣١/١، المجموع ٢/٥٥٣.

(٦) ينظر: المجموع ٥٥٣/٢، المعاني البديعة ٨٩/١، البناء ٦٧٣/١.

(٧) ينظر: البناء ٦٧٣/١.

(٨) ينظر: المجموع ٥٥٣/٢، البناء ٦٧٣/١.

(٩) ينظر: الاستذكار ٢٣٤/٣، البيان والتحصيل ٧٤/١، الذخيرة ٣٨٩/١.

(١٠) ينظر: الأم ١٣٦/٢، البيان ٤١٠/١، المجموع ٥٥٣/٢.

(١١) ينظر: المغني ٤٤٨/١، الواضح في شرح مختصر الخرقى ١٦٦/١ - ١٦٧.

في سنن أبي داود، والبيهقي، وغيرهما، وقد بين البيهقي ومن قبله ضعف ما ورد بذلك من الأحاديث<sup>(١)</sup>.

قال [ق ١١٣/ب] أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد: «عن عائشة: أنها أفتت بعد رسول الله ﷺ في المستحاضة، أنها تتوضأ لكل صلاة، ورؤي عنها مرفوعاً: أنها تغتسل لكل صلاة، وأنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، ففتواها وجوابها بعد وفاة رسول الله ﷺ دلت على نسخ ما روت عنه ﷺ؛ إذ لا يسوغ لها خلاف رسول الله ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

أو يحمل ذلك على الاستحباب، أو على الناسية لأيام عادتها على ما حققناه من قبل.

ووجه قول مالك: أن الوضوء لا يرفع الحدث لاستمراره، فلا فائدة في فعله<sup>(٣)</sup>.

وللشافعي: قوله ﷺ في حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٤)</sup>، وفيه: «وَتَوَضَّئِي عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٥)</sup>، ذكرهما في الإمام<sup>(٦)(٧)</sup>.

ولأن مقتضى الدليل منع جواز الفريضة الواحدة لقران المنافي للصلاة، خالفناه فيها للضرورة، فبقي ما عداه على أصل القياس.

ولنا: ما رواه الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه: أنه ﷺ، قال: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٨)</sup>.

ورؤي في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «وَتَوَضَّئِي لَوَقْتِ

(١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ٥١٥/١، رقم (١٦٤١)، حيث قال: «ورواية محمد بن إسحاق عن الزهري غلط لمخالفتها سائر الروايات عن الزهري».

(٢) ينظر: التمهيد ٩٦/١٦. (٣) ينظر: التمهيد ٩٨/١٦.

(٤) تقدم. (٥) تقدم.

(٦) في (ب): «الإمام». (٧) ينظر: الإمام ٢٨٧/٣.

(٨) قال النووي في المجموع ٥٥٣/٢: «حديث باطل لا يعرف»، وقال الزيلعي في نصب الراية ٢٦٨/١: «غريب جداً»، وقال الحافظ ابن حجر في الدراية ٨٩/١: «لم أجده».



كُلُّ صَلَاةٍ»، ذكره ابن قدامة في المغني، والسرخسي في المبسوط<sup>(١)</sup>.  
وروى أبو عبد الله ابن بطة بإسناده عن حمنة بنت جحش أنه عليه السلام:  
«أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لَوْ قَتَلَ كُلُّ صَلَاةٍ».

والغسل يغني عن الوضوء، فبطل اشتراطه لكل صلاة.  
وفي حديث عدي<sup>(٢)</sup> بن ثابت عن أبيه عن جده: «وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٣)</sup>، وعند: للقرب<sup>(٤)</sup>، وقد ساعدنا على أن قرب الفعل غير معتبر، فتعين حمله على الوقت.

وقد أباح لحمنة جمع الفرضين بغسل واحد، فبطل اشتراطه لكل فرض.  
واتفق الحفاظ على ضعف الحديث الذي فيه الوضوء لكل صلاة، حكاه  
النواوي في شرح النواوي في شرح المذهب<sup>(٥)</sup>.  
ولو ثبت ذلك يحمل على الوقت؛ لأنه محتمل<sup>(٦)</sup>، وحديثنا في الوقت  
محكم، والمحتمل يحمل على المحكم.

واللام فاشية في الوقت، قال الله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّمْسِ﴾  
[الإسراء: ٧٨]، أي: لوقته، وفي الحديث المشهور في المواقيت الصلاة: «إِنَّ  
لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا»<sup>(٧)</sup>، أي: لوقتها، وكذا ما جاء عنه عليه السلام: «أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ  
لِكُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٨)</sup>، فإن المراد بها: وقتها؛ إذ<sup>(٩)</sup> لم ينقل عنه عليه السلام التوضؤ لسنن  
الفرائض، وفي الحديث الثابت: «أَيْنَمَا أَدْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ تَيَمَّمْتُ وَصَلَّيْتُ»<sup>(١٠)</sup>،

(١) ينظر: المغني ١/٤٥٠، ولم أقف عليه في المبسوط.

(٢) في (ب): «علي».

(٣) أخرجه أبو داود رقم (٢٩٧)، وقال: «وحديث عدي بن ثابت، والأعمش عن حبيب،  
وأيوب أبي العلاء، كلها ضعيفة لا تصح»، والترمذي رقم (١٢٦).

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٥، مغني اللبيب ٢/٤٤٢.

(٥) ينظر: المجموع ٢/٥٥٣. (٦) في (أ): «يحتمل».

(٧) أخرجه أحمد رقم (٧١٧٢)، والترمذي رقم (١٥١).

(٨) تقدم. (٩) في (أ): «إذا».

(١٠) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١١/٣٤٩، رقم (٤٤٨٩)، والبيهقي في  
السنن الكبرى ١/٣٤٠، رقم (١٠٦٠).

أي: وقتها؛ لأنه المدرك إياه دون الصلاة؛ لأنها فعله، ويقال: آتيتك لصلاة الظهر، أي: لوقتها، ونظائر ذلك مما لا يخفى ولا يحصى.

ولأنها<sup>(١)</sup> تنصرف إلى المعهودة، وهي فرض الوقت دون الفائتة؛ لأن الظاهر عدمها، ودون المنذورة والنافلة، فلا يوجب اشتراط الطهارة لها بانفرادها.

ولأنه لو شغل الوقت جميعه بأداء الوقتية جاز، وكان أداؤها مبقياً للطهارة في جميع الوقت، فقام الوقت مقام الأداء تيسيراً؛ لأن<sup>(٢)</sup> الأداء يطول ويقصر، فهو إذن غير مضبوط، والوقت مضبوط، فكان اعتباره أولى، وتجدد الحاجة بتجدد الوقت.

ولأن في وجوب تجديد الوضوء لكل فائتة من الحرج ما لا يخفى.  
ولأن حديثهم قد تركوه في حق النوافل؛ لأنهم لا يوجبون الوضوء لكل نافلة، بل تُصلى عندهم بوضوء<sup>(٣)</sup> الفرض ما شاءت منها، وهي مثل الفرائض [ق١٤٥/أ] في اشتراط<sup>(٤)</sup> الوضوء لها.

ولأن صاحب العذر قد يكون موسوساً يحتاج إلى إعادة الفريضة مرات، ففي الأمر بإعادة الوضوء لكل مرة حرج بين، وهذا لأنه إذا صلى الفريضة فلا يخلو إما أن تكون طهارته باقية بعدها، أو لا، فإن كانت باقية وجب أن يجوز فعل فريضة أخرى عملاً ببقائها، وإن لم تكن باقية وجب أن لا يجوز فعل النافلة لعدم الطهارة، إذ<sup>(٥)</sup> الفرض والنفل من شرطهما الطهارة، والفرض أنها ليست باقية.

ولأنها لو لم يجز تقديمها على الوقت تفضي إلى فوات صلاة الجمعة في حق من يكون منزله نائياً عن الجامع لو اشتغل بغسل الجمعة أو الوضوء.  
ثم المستحاضة تستوثق بالشد والتلجم، وتحشو فرجها بقطنة أو خرقة؛

(٢) في (أ): «لا أن».

(٤) في (ب): «واشتراط».

(١) في (ب): «لأنه».

(٣) في (ب): «الوضوء».

(٥) في (أ): «إذا».

دفعاً للنجاسة أو تقليلاً لها، إلا أن تكون صائمة، أو يضرها ذلك.

والتلجم والاستتفار: مشابهة لجام الدابة وثفرها.

وفي حديث أم سلمة للمستحاضة: «لِتَسْتَفِرْ بِثَوْبٍ»<sup>(١)</sup>، وهو أن تشد ثوباً تحتجز به، تُمْسِكُ موضع الدم.

وفي حديث حمنة بنت جحش: «فَتَلَجَّمِي»، قَالَتْ: إِنَّمَا أُتِجُّ ثَجًّا، الحديث، رواه أبو داود، والترمذي، وأحمد، وصحاحه<sup>(٢)</sup>.

وفي الميسوط، وشرح مختصر الكرخي للقدوري: «قالت فاطمة بنت قيس: إِنِّي أُتِجُّ فِي الدَّمِ ثَجًّا، فَقَالَ ﷺ: احْتَشِي، وَتَلَجَّمِي، وَصَلِّي»<sup>(٣)</sup>.

وقد تقدم أن فاطمة بنت قيس لم تذكر في المستحاضات، والتي قالت: «أُتِجُّ ثَجًّا»، حمنة لا فاطمة، فالوهم منهما في موضعين، في جعل فاطمة بنت قيس المستحاضة، وفي نسبة «أُتِجُّ ثَجًّا» إلى فاطمة، وإنما ذلك عن حمنة المذكورة.

وهذه النصوص توجب كف الدم ومنعه من الجري باحتشاء، أو شد، أو تعصيب، حسب ما تيسر، ولأنه نجس وحدث.

فإن غلب الدم وخرج بعد إحكام الشد والتلجم لم يضر في الوقت؛ لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: «اعْتَكَفْتُ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِ الرَّسُولِ ﷺ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ، وَالطَّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي»، رواه البخاري<sup>(٤)</sup>.

وكان زيد بن ثابت سَلِسَ البول، وكان يداويه ما استطاع، فإذا غلبه توضأ، ولا يبالي مما أصاب ثوبه<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أحمد رقم (٢٦٥٩٣)، وأبو داود رقم (٢٧٤)، والنسائي رقم (٣٥٥).

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: الميسوط ١/ ٨٠ - ٨١، شرح مختصر الكرخي للقدوري ١/ ١٤٠، وقد ذكر محقق شرح مختصر الكرخي أن في إحدى نسخ الشرح: أبي حيش، فاعتمدها في تحقيقه.

(٤) برقم (٣١٠).

(٥) ينظر: سنن الدارقطني ١/ ٣٧٥، رقم (٧٧٧)، والسنن الكبرى للبيهقي ١/ ٥٢٤، رقم (١٦٧٠)، والأوسط لابن المنذر ١/ ١٦٤ - ١٦٥.

وعمر عليه السلام كان يصلي وجرحه يثعب دمًا، رواه أحمد، والدارقطني<sup>(١)</sup>.  
وفي الذخيرة: إذا حشت فرجها ومنعته من الخروج لا ينتقض وضوؤها  
في إحدى الروايتين، وقد تقدمتا.

وفي<sup>(٢)</sup> الحاوي، قال: «لم ينتقض»، ولم يحك خلافاً<sup>(٣)</sup>.

وفي المبسوط، والمحيط وغيرهما: إذا أصاب ثوبها من ذلك الدم،  
فعلينا أن تغسله إذا كان مفيداً بأن [ق/١١٤/ب] لا يصيبه مرة أخرى، حتى لو  
لم تغسله وهو أكثر من قدر الدرهم لم يجزها، وإن لم يكن مفيداً بأن كان  
يصيبه مرة بعد مرة أجزأها، ولا يجب غسله ما دام العذر قائماً، ومثله سلس  
البول، والجرح السائل.

وفي المحيط: «وقيل: إذا أصابه خارج الصلاة يغسله؛ لأنه قادر على  
أن يفتح الصلاة في ثوب طاهر، وفي الصلاة لا يمكنه التحرز عنه، فسقط  
حكمه»<sup>(٤)</sup>.

وفي الحاوي: «الرباط إذا منع من السيلان لا ينقض الوضوء، وأجزأه  
من الحدث إلى الحدث، فإن نشف الدم في الخرقه فهو سائل»<sup>(٥)</sup>.

وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول في الدم ونحوه: عليه غسل ثوبه عند  
وقت كل صلاة مرة كالوضوء، وغيره من المشائخ قال: لا يلزمه ذلك؛ لأن  
الوضوء عرفناه بالنص، والنجاسة ليست في معناه؛ لأنه يعفى عن قليلها،  
فألحق ذلك بالقليل للضرورة.

وكذا لا يلزم عندنا إعادة الشد وغسل الدم، ولا إبداله، ولا الاستنجاء  
لوقت كل صلاة؛ للحرج والمشقة المتفاقمة، بخلاف الوضوء.

(١) ينظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ص ٥٥، رقم (١٩٣)، وسنن الدارقطني  
٤١٧/١، رقم (٨٧٠).

(٢) في (أ): «في».

(٣) ينظر: الحاوي الحصري (مخطوط) ق/١٠/ب، البناية ٦٨٠/١.

(٤) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/٥/أ، البناية ٦٨٠/١.

(٥) ينظر: الحاوي الحصري (مخطوط) ق/١٠/ب، البناية ٦٨٠/١.

وذكر في التحرير، والوجيز: أن زوال العذر ظاهرًا قبل الشروع في الصلاة يمنع الشروع، وبعد الشروع فيها لا يمنع<sup>(١)</sup> المضي ويوجب الإعادة، وبعد الفراغ منها لا يوجب الإعادة لحصول المقصود بها<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر في التحرير: أن الوضوء لو كان على السيلان، والصلاة على الانقطاع، أو انقطع في أثناء صلاة، إن عاد في الوقت الثاني فلا إعادة عليه<sup>(٣)</sup>، وفي الوجيز: «لو انقطع فصلت»<sup>(٤)</sup>.

فدل على أن الشروع كان على الانقطاع، فبطل قوله في الكتابين: زوال العذر ظاهرًا يمنع الشروع، إذ لو منعه لما صحت صلاته.

وفي المحيط: «توضاً»<sup>(٥)</sup> للظهر ودمه سائل، وشرع في الصلاة وهو منقطع، أو انقطع فيها، يتوضاً للعصر إذا دخل وقتها، فإن عاد في وقت العصر صحت الظهر والعصر، وإن لم يعد حتى خرج وقت العصر فعليه إعادته الظهر؛ لظهور فساده، ولا يعيد العصر للظن»<sup>(٦)</sup>.

وهذا دليل بَيِّن على صحة شروعه بعد زوال العذر ظاهرًا، ويمكن حمل المنع على كراهة الشروع بعد زوال العذر، لا على عدم الاعتداد به.

ثم الطهارة إذا وقعت للسيلان لا ينتقض به في الوقت، وينتقض بحدث آخر وعند خروج الوقت، وإن وقعت لغير<sup>(٧)</sup> عذر ينتقض بالسيلان وبحدث آخر، ولا ينتقض عند خروج الوقت، وشرط وقوعها للسيلان: أن يكون<sup>(٨)</sup> السيلان مقارنًا لها، أو طارئًا عليها وهو يحتاج إليها لأجله.

وعند خروج الوقت يظهر حكم الحدث السابق، حتى تفسد التي هو

(١) كذا في (أ) و(ب) وهو موافق لما في الوجيز، وفي التحرير: «يمنع».

(٢) ينظر: التحرير للحصيري (مخطوط) ق ١٨، الوجيز للحصيري (مخطوط) ق ٤.

(٣) ينظر: التحرير للحصيري (مخطوط) ق ٢٠.

(٤) ينظر: الوجيز للحصيري (مخطوط) ق ٤.

(٥) في (أ): «توضأت».

(٦) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ٥/ب.

(٧) في (أ): «لا يكون».

(٨) في (أ): «بغير».

[ق١٤٦/أ] فيها عند خروجه، ويتوضأ ويستقبل ولا يبني، ولو كانت نافلة يجب قضاؤها؛ لصحة الشروع فيها، وفيه منع.

ولو توضأ لأحد منخريه وسال من الآخر انتقض، ولو توضأ لهما فانقطع أحدهما فهو على وضوئه ما<sup>(١)</sup> بقي الوقت، وعلى هذا القروح إذا تجدد فيها زيادة بعد الوضوء، أو انقطع الدم من بعضها.

ثم اختلف أصحابنا في انتقاض طهارة ذوي الأعذار، هل هو عند خروج الوقت؟ أو دخوله؟ أو عند أيهما وجد؟

قال أبو حنيفة، ومُحمَّد: عند خروج الوقت لا غير، وقال زفر: عند دخوله لا غير، وقال أبو يوسف: عند أيهما وجد، وبقوله قال أحمد بن حنبل عند أبي يعلى، وظاهر قوله مع زفر<sup>(٢)</sup>.

وظاهر مذهب الشافعي: لا ينتقض بشيء من ذلك، بل بالفعل<sup>(٣)</sup>.

وثمره الاختلاف تظهر في موضعين:

أحدهما: أن يوجد الخروج بغير دخول، كما إذا توضؤوا بعد طلوع الفجر، ثم طلعت الشمس، ينتقض عند أصحابنا الثلاثة؛ لوجود الخروج، وعند زفر: لا ينتقض؛ لعدم الدخول.

الثاني: أن يوجد الدخول بغير خروج، كما لو توضؤوا قبل الزوال، ثم زالت الشمس، لا ينتقض عند أبي حنيفة، ومُحمَّد، وهو المعروف في الكتب.

وقال القدوري: عند أصحابنا تصلي به الظهر؛ لعدم الخروج، وقال زفر: لا يجوز؛ لوجود الدخول، وجعل قول أبي يوسف كقولهما، وأفرد زفر<sup>(٤)</sup>.

(١) في (أ): «وما».

(٢) ينظر: الفروع ٣٨٨/١، الإنصاف ٤٥٦/٢، كشف القناع ٢٠٠/١، شرح منتهى الإرادات ٢٤٠/١.

(٣) ينظر: المهذب ٥٥٥/٢، بحر المذهب ٤٢١/١، البيان ٤١٢/١ - ٤١٣، المجموع ٥٥٥/٢.

(٤) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري ١٣٩/١.

وجه قول زفر: أنه لا ضرورة قبل الوقت؛ لعدم وجوب المكتوبة، حتى لو صلاها لا يجوز.

وأبو يوسف يقول: الضرورة مقصورة على الوقت، فلا يبقى إذا وُجد خروج أو دخول.

وهما يقولان: وقت الأداء شرعاً أقيم مقام وقت الأداء فعلاً، فلا بد من تقديم وقت الطهارة على وقت الأداء حقيقة، فكذا لا بد من تقديمه شرعاً حتى يتمكن من شغل جميع الوقت بالأداء، وهذه الحاجة تندفع بخروج الوقت، فيظهر حكم الحدث السابق.

ومشائنا أداروا الخلاف على دخول الوقت وخروجه، فقالوا: ينتقض طهارتهم بخروج الوقت أو بدخوله؛ ليسهل الحفظ على المتعلمين؛ لأن للخروج والدخول تأثيراً في انتقاضها، ذكره في البدائع؛ لأن الناقض ما يخرج منه، والأوقات لا تخرج منه، ولا لها تعلق به.

ولو توضعاً صاحب العذر بعد طلوع الشمس لصلاة العيد أو الضحى، وصلى، هل يجوز له أن يصلي الظهر به؟

أما على قول أبي يوسف وزفر فلا إشكال في منعه؛ لوجود الدخول، واختلفوا على قولهما، قيل: لا يجوز؛ لأنها وقعت لصلاة مقصودة مؤقتة، فينتقض بخروج وقتها، والأصح جواز الظهر بها؛ لأنها وقعت للظهر لحاجته إلى تقديم الطهارة على وقت الظهر على ما مر، فيصح بها أداء صلاة العيد والضحى، وفي قاضي خان وغيره جعل جواز الظهر بالوضوء الواقع لصلاة الضحى اتفاقاً، والأول ذكره في البدائع<sup>(١)</sup>.

ولو توضعاً للظهر وصلى، ثم جدد الوضوء للعصر في وقت الظهر، هل له أن يصلي العصر به في قول أبي حنيفة ومحمد؟ اختلفوا فيه: الأصح عدم الجواز هنا.

(١) ينظر: شرح الجامع الصغير لقاضي خان ٧٠/١، بدائع الصنائع ٥٤/١.

**وجه الجواز:** أنه لما صَلَّى الظهر فقد استغنى عن الطهارة؛ لحصول المقصود بها، فصار كأن الوقت قد خرج، ووقع الوضوء الثاني في وقت مهمل؛ لخروج وقت الظهر حكمًا، فلا ينتقض بدخول وقت العصر، ولهذا فرض أنه توضأ، وصلى الظهر به، ثم تجدد.

وقال في البدائع: «لأنه يحتاج إلى تقديم الطهارة على وقت العصر حتى يشغل جميع وقت العصر بالأداء، والطهارة الواقعة للظهر [ق ١١٥/ب] عدم في حق صلاة العصر، وإنما ينتقض بخروج وقت الظهر طهارة الظهر لا طهارة العصر»<sup>(١)</sup>.

**وجه المنع:** أن الطهارة قد صحت لجميع وقت الظهر؛ لوجودها في وقته، فيبقى ما بقي الوقت، فكانت الثانية تكرارًا محضًا مع بقاء الأولى فالتحقت بالعدم، والأولى تنتقض بخروج الوقت.

ولأن الطهارة الثانية وقعت للظهر؛ لوجودها في وقته، بدليل أنه لو ظهر فساد الظهر كان له أن يصلّيها بها، وكل طهارة وقعت للظهر تبطل لخروجه وقته إذا كانت طهارة المعذور.

وفي الحواشي: «وقيل: إنما وضع المسألة في الظهر ليبين أنه ليس بين وقت الظهر ووقت العصر وقت مهمل، ويُردّ رواية الحسن عن أبي حنيفة»<sup>(٢)</sup>.

**قوله:** «والمستحاضة: هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه، وكذا كل من هو في معناها ممن ذكرنا»<sup>(٣)</sup>.

ومثله في البدائع، وقاضي خان، والمفيد والمزيد، والينابيع، والوجيز، ولم يشترطوا<sup>(٤)</sup> استيعاب الوقت بالسيلان؛ لثبوت العذر<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٥٥/١.

(٢) ينظر: حواشي الخبازي (مخطوط) ق ١٧/ب. ومراده برواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: أنه إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر.

(٣) ينظر: الهداية ١٨٥/١ - ١٨٦. (٤) في (أ): «يشترط».

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ٥٢/١، شرح الجامع الصغير لقاضي خان ٧١/١، الينابيع ١/٢٠٩، البناية ٦٨٧/١.



وذكر في الذخيرة، والفتاوى المرغينانية، والواقعات، والحاوي، وخير مطلوب، وجامع الخلاطي، والمنافع، والحواشي: أنه لا يثبت حكم الاستحاضة فيها حتى يستمر بها الدم وقت صلاة كاملاً، ويستوعب الوقت كله، ويكون الثبوت مثل الانقطاع في اشتراط الاستيعاب<sup>(١)</sup>.

قال في الذخيرة: «حتى لو سال دمها في وقت صلاة فتوضأت وصلّت، ثم خرج الوقت، ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دمها ودام انقطاعه إلى آخر الوقت توضأت وأعدت تلك الصلاة، وإن لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى يخرج<sup>(٢)</sup> الوقت لا تعيدها؛ لأن في الوجه الأول لم يستوعب السيلان وقت صلاة، فلم يحكم باستحاضتها، وفي الوجه الثاني استوعبه فحكم باستحاضتها»<sup>(٣)</sup>.

وفي المرغيناني: «رجل رعف [ق١٤٧/أ] أو سال من جرحه دم، ينتظر آخر الوقت، إن لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت، فإن توضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع الدم ودام انقطاعه إلى وقت صلاة أخرى، توضأ وأعاد الصلاة، وإن لم ينقطع وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت صلاته»<sup>(٤)</sup>.

وهاتان المسألتان تدلان على اشتراط الاستيعاب في ثبوت العذر، فيحمل قولهم:

«المستحاضة هي التي لا يمضي عليها حكم صلاة إلا والعذر الذي

(١) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق١٥/أ، الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق١١/ب، واقعات الحسامي (مخطوط) ق٤/أ، الحاوي الحصري (مخطوط) ق١٠/ب، جامع الخلاطي (تلخيص الجامع الكبير) (مخطوط) ق٣، المستصفى ١/٣٧٩، حواشي الخبازي (مخطوط) ق١٧/ب، وقال صاحب تبیین الحقائق ١/٦٦: «ذكره في الغاية وعزاه إلى الذخيرة، والفتاوى المرغينانية، والواقعات، والحاوي، وجامع الخلاطي، وخير مطلوب، والمنافع، والحواشي، فهذه عامة كتب الحنفية كما تراه، فكان هو الأظهور».

(٢) في (ب): «خرج».

(٣) ينظر: الذخيرة البرهانية (مخطوط) ق١٥/أ، بتصرف يسير، البناية ١/٦٨٧ - ٦٨٨.

(٤) ينظر: الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق١٢/أ، البحر الرائق ١/٣٧٣ - ٣٧٤.

ابتليت به يوجد فيه» على ما بعد الثبوت، أي: بعد ما ثبت أنها مستحاضة بالشرط الذي قلنا: لا يشترط الاستيعاب لكل وقت بعد الاستيعاب الأول.

وفي الحاوي: «<sup>(١)</sup>جرح يسيل منه ماء أو قيح في وقت كل صلاة مرة أو مرتين أو ثلاثاً، فإنه يجزئه أن يتوضأ لوقت كل صلاة<sup>(٢)</sup>، وإن كان يسيل في وقت صلاة مرة، أو في وقتين مرة، فإنه يتوضأ لكل مرة، قال: ذكره في الجامع الأصغر<sup>(٣)</sup>».

قال ابن تيمية الحنبلي: الانقطاع المتسع للوضوء والصلاة يُبطل<sup>(٤)</sup>، كالمستغرق للوقت والانقطاع عن برء، ومتى وجد الانقطاع لم يجز له الشروع فيها، فإن خالف وشرع في الصلاة واستمر الانقطاع زمناً يتسع للوضوء والصلاة، فصلاته باطلة.

وإن عاد قبل ذلك فطهارته صحيحة، وفي صلاته وجهان للشافعية والحنابلة:

أحدهما: يصح؛ لصحة طهارته.

والثاني: لا، وهو الصحيح عندهم؛ لأنه صلاها بطهارة لا يجوز له الشروع بها<sup>(٥)</sup>.

وهذا نظير ما قال في الجامع: زوال العذر ظاهراً يمنع الشروع في الصلاة<sup>(٦)</sup>.

فروع: توضأت للظهر ودمها سائل، ثم انقطع الدم، فأحدث حدثاً آخر، فتوضأت له، ثم دخل وقت العصر فتوضأت، ثم سال الدم، يلزمها الوضوء للعصر؛ لأن الوضوء الذي وقع مع السيالان في أول الوقت انتقض بالحدث

(١) في (أ) هنا زيادة كلمة: «أنه». (٢) في (ب): «لكل وقت صلاة».

(٣) ينظر: الحاوي الحصري (مخطوط) ق ١٠/ب.

(٤) في (ب): «مبطل».

(٥) ينظر قوله في: تصحيح الفروع ٣٩١/١، وينظر أيضاً: العزيز ٣٠٢/١، المجموع ٢/٥٥٧، المغني ٤٢٥/١، الإنصاف ٤٦٢/٢ - ٤٦٣.

(٦) مراده بالجامع هنا: التحرير شرح الجامع الكبير للحصري، وقد تقدم نقل هذا عنه.

الآخر، والوضوء الذي وقع للحدث لم ينتقض بخروج الوقت، فوقع وضوؤه في وقت العصر بغير حاجة فلا يعتد به، والوضوء الذي وقع للحدث في وقت الظهر انتقض بسيلان الدم في وقت العصر، فبقيت بلا وضوء.

وفي الجامع: «سال دمها في أول وقت العصر ثم انقطع، فتوضأت على الانقطاع، ودخل وقت المغرب، لم تعد الوضوء، وتمضي على صلاتها لو كانت فيها، والوضوء الواقع على الانقطاع لا ينتقض بخروج الوقت إذا لم يسأل الدم بعده عندنا.

طعن عيسى بن أبان فيها، وقال: ينبغي لها أن تعيده؛ لأن هذا انقطاع ناقص<sup>(١)</sup>، فلا يمنع إيصال<sup>(٢)</sup> الدم الثاني بالأول، فكان كالمستمر، وهذا لأن هذا الوضوء واقع للسيلان، والوضوء الواقع للسيلان ينتقض بخروج الوقت. بيان الأول أنه واقع للسيلان: أنه لا ينتقض بالسيلان بعد الوضوء.

جوابه: أن وضوءها وضوء الطاهرات، والشرع جعل الحدث الموجود حقيقة معدومًا حكمًا للتخفيف، ولم يرد بجعل الحدث المعدوم حقيقة موجودًا حكمًا، وحالها خالفت حال الأصحاء في التخفيف لا في التغليظ، وإنما لم تنتقض طهارتها بالسيلان بعد الوضوء في الوقت للتخفيف، فإذا سال دمها في الوقت تبين أن طهارتها كانت طهارة ذوي الأعذار<sup>(٣)</sup>.

وتمام فروع الاستحاضة في الجامع<sup>(٤)</sup>.



(١) في (أ): «ناقض».

(٢) في (أ): «اتصال».

(٣) مراده بالجامع هنا: التحرير شرح الجامع الكبير للحصري. ينظر: التحرير للحصري (مخطوط) ق ٢٢ - ٢٣، بتصرف يسير، وينظر أيضًا: الجامع الكبير ص ١٠، المحيط البرهاني ٥٥/١، تبين الحقائق ٦٦/١.

(٤) ينظر: الجامع الكبير ص ٩ - ١٠، التحرير للحصري (مخطوط) ق ١٧ - ٢٣.

## فصل في النفس

**قوله: «والنفس هو: الدم الخارج عقيب الولادة»<sup>(١)</sup>.**

والنَّفَاس، بكسر النون: ولادة المرأة، مصدر سُمي به الدم كما سمي بالحيض، ذكره المطرزي<sup>(٢)</sup>.

وهو مأخوذ من تنفس الرحم بخروج النَّفْس الذي هو الدم، ومنه قول إبراهيم النخعي: «ما ليس له نَفْس سائلة إذا مات في الماء لا يفسده»<sup>(٣)</sup>، أي: دم سائل، وهو عربي فصيح<sup>(٤)</sup>.

وفي [ق/١١٦/ب] الصحاح جعله حديثاً عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>، وليس له أصل. ومنه: قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ السُّيُوفِ نَفُوسُنَا وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ السُّيُوفِ تَسِيلُ.

والنَّفْس: ذات الشيء، ومنه: جاء زيد نفسه، في التأكيد، فسُمي المولود: نَفْسًا. ومنه: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ»<sup>(٧)</sup>.

والنَّفْس: الروح، يقال: خرجت نفسه، أي: روحه، قال أبو خراش<sup>(٨)</sup>:

(١) ينظر: الهداية ١/١٨٨.

(٢) ينظر: المغرب ٢/٣١٨.

(٣) أخرجه عنه القاسم بن سلام في الطهور ١/٢٥٣، رقم (١٩٠).

(٤) أي: إبراهيم النخعي. ينظر: التمهيد ٣/١٦٢، البناية ١/٦٨٩.

(٥) ينظر: الصحاح ٣/٩٨٤.

(٦) هو للسموأل بن عاديا. ينظر: ديوانا عروة بن الورد والسموأل ص ٩١، البيان والتبيين ٣/٢٨٩.

(٧) أخرجه البخاري رقم (١٣٦٢)، ومسلم رقم (٢٥٣٨).

(٨) كذا نسبه الجوهري في الصحاح ٣/٩٨٤، وقد تعقبه ابن بري في كتابه التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ٢/٣٠٧، ونسب البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وقال ابن منظور في لسان العرب ٦/٢٣٤: «قال ابن بري: الشعر لحذيفة بن أنس الهذلي، وليس لأبي خراش كما زعم الجوهري»، وكذلك نسبه السكري في شرح =

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا  
أي: بجفن سيف ومئزر.

وَالنَّفْسُ: العين، يقال: أصابته نفس، والنفاس: العائن.

وَالنَّفْسُ: قَدْرٌ دَبْغَةٍ يَدْبَغُ بِهَا الْأَدِيمُ مِنْ قِرْطٍ وَغَيْرِهِ.

وَالنَّفْسُ بِالتَّحْرِيكِ: وَاحِدُ الْأَنْفَاسِ.

وَالنَّفْسُ: الْجُرْعَةُ.

وَالْوَالِدَةُ: نَفْسَاءٌ، وَالْجَمْعُ: نِفَاسٌ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِنْ  
فُعْلَاءٍ يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ غَيْرِ نَفْسَاءٍ، وَعُشْرَاءٍ، وَهِيَ الْحَامِلُ مِنَ الْبَهَائِمِ،  
وَالْوَلَدُ: مَنْفُوسٌ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ صَاحِبُ مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ: «وَيَجْمَعُ عَلَى نَفْسٍ أَيْضًا، بَضْمِ النُّونِ  
وَالْفَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا جَمْعُ نِفَاسٍ، كَحِمَارٍ وَحُمْرٍ.

وَنَفْسَاوَاتُ بَضْمِ النُّونِ، قَالَ صَاحِبُ مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ: «وَبِالْفَتْحِ أَيْضًا -  
قَالَ -: وَيُقَالُ فِي الْوَاحِدَةِ: نُفْسَى نَحْوُ: كُبْرَى»<sup>(٣)</sup>، وَبِفَتْحِ النُّونِ أَيْضًا»<sup>(٤)</sup>.

**قَوْلُهُ: «وَالْدَمُ الَّذِي تَرَاهُ الْحَامِلُ ابْتِدَاءً أَوْ حَالٍ وَلَادَتَهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ  
اسْتِحَاضَةٌ وَإِنْ كَانَ مَمْتَدًّا»**<sup>(٥)</sup>.

حَاصِلُهُ: أَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَخْرُجُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ نَفَاسٌ بِلَا خِلَافٍ، قَالَه  
النَّوَاوِيُّ<sup>(٦)</sup>.

= أَشْعَارُ الْهَذَلِيِّينَ لِحَذِيفَةَ بْنِ أُنْسٍ الْهَذَلِيُّ ٥٥٤/٢ - ٥٥٨.

(١) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ ٩٨٥/٣، لِسَانُ الْعَرَبِ ٢٣٣/٦، تَاجُ الْعُرُوسِ ٥٦٨/١٦.

(٢) يَنْظُرُ: مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ ١٩٥/٤، الْمَجْمُوعُ ٥٣٥/٢، الْبَنَاءُ ٦٩٠/١.

(٣) كَذَا فِي (أ) وَ(ب)، تَبَعًا لِمَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ، وَهَذَا  
يَقْتَضِي ضَبْطَهَا بِضْمِ النُّونِ، وَفِي مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ: «كَسْرِي»، وَهُوَ يَقْتَضِي ضَبْطَهَا بِكَسْرِ  
النُّونِ.

(٤) يَنْظُرُ: مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ ١٩٤/٤ - ١٩٥، الْمَجْمُوعُ ٥٣٥/٢.

(٥) يَنْظُرُ: الْهَدَايَةُ ١٨٨/١. (٦) يَنْظُرُ: الْمَجْمُوعُ ٥٣٧/٢.

قلت: هذا على قول من لا يُحد أقله بشيء.

قال: والذي يكون مع خروج الولد الصحيح أنه ليس بنفاس، كالخارج قبل الولادة عندهم، وبلا خلاف أن ابتداء الستين عندهم من وقت انفصال الولد، فلو [١٤٨/١] جعل ما قبله نفاسًا زادت المدة على الستين<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد على ما ذكره ابن تيمية في شرح الهداية لأبي الخطاب: ما تراه قبل الوضع باليومين والثلاثة<sup>(٢)</sup> نفاس، تترك له الصلاة والصوم<sup>(٣)</sup>، وبه قال إسحاق<sup>(٤)</sup>.

وقال الحسن، والأوزاعي: دم الطلق المتتابع نفاس، وما قبله فاسد<sup>(٥)</sup>. وإن خرج بعض الولد، فالدم قبل انفصاله نفاس عند أحمد وإن قل، وإن ألقته نطفة أو علقة فليس بنفاس، وفي المضغة عنه روايتان إذا لم يستبن بعض خلقته<sup>(٦)(٧)</sup>.

وعندنا: إن خرج أكثر الولد يكون نفاسًا، وإلا فلا.

وفي المفيد: والنفاس يثبت بخروج أقل الولد عند أبي يوسف، وعند مُحَمَّد: بخروج أكثره، وكذا إن انقطع<sup>(٨)</sup> الولد فيها وخرج أكثره فهي نفاس. وخروج أكثره كخروج كله، وعند مُحَمَّد، وزفر: لا تكون نفاسًا؛ لأن النفاس عندهما بوضع الحمل كما في التوأمين عندهما.

(١) ينظر: المجموع ٥٣٧/٢. وينظر أيضًا: الحاوي ٤٣٨/١ - ٤٣٩، الوسيط ٤٧٩/١ - ٤٨٠، كفاية النبيه ١٤٩/٢.

(٢) في (أ): «والليلة»!

(٣) ينظر: الإنصاف ٣٩٠ - ٣٩١، وينظر أيضًا: الكافي ١٨١/١، العدة شرح العمدة ص ٥٧.

(٤) ينظر: الأوسط لابن المنذر ٢/٢٤٢، المغني ١/٤٤٤، الشرح الكبير ٢/٣٩١.

(٥) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/٣٦٦، البناية ١/٦٩١.

(٦) في (ب): «خلقته».

(٧) والصحيح في المضغة أنها ليست نفاسًا إلا إذا استبان خلقته. ينظر: الفروع ١/٣٩٥، الإنصاف ٢/٤٨١، شرح منتهى الإرادات ١/٢٤٣.

(٨) في (ب): «تقطع».

والسقط إن استبان بعض خلقه كيدٍ أو رجلٍ أو إصبعٍ أو نحو ذلك  
تصير نفساء، وتنقضي عدتها به، ويحنت لو كان علق يمينه بالولادة، وتصير  
أم ولد به.

وإن ولدت من سرتها لا تصير نفساء، لكن تنقضي عدتها به، وتصير أم  
ولد، ويحنت في يمين الولادة به، وتصير صاحبة جرح بالدم السائل منها،  
ذكر ذلك كله السرخسي في المبسوط، وصاحب المحيط، والمرغيناني،  
وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وإن سال من فرجها صارت نفساء؛ لوجود الدم من الرحم بعد خروج  
الولد، ذكره في المحيط<sup>(٢)</sup>.

وقالت الشافعية في شرح المذهب: إن وضعت لحمًا لم يتصور بعد  
صورة آدمي، والقوايل قلن: إنه لحم آدمي، ثبت<sup>(٣)</sup> حكم النفاس<sup>(٤)</sup>.

ولو شربت دواء فأسقطت جنينًا ميتًا حتى صارت نفساء، لا تقضي صلاة  
مدة نفاسها وإن كانت عاصية على الأصح عندهم، ذكره في شرح المذهب  
للنواوي<sup>(٥)</sup>.

وهو ينقض قاعدتهم في منع الرخصة بالمعصية<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وقال الشافعي: حيض»<sup>(٧)</sup>.

مذهب أصحابنا: أن الحامل لا تحيض، وما تراه من الدم استحاضة ودم  
فساد<sup>(٨)</sup>، لا يترك لأجله العبادات، ولا يمنع الوطء.

(١) لم أقف عليه في المبسوط. ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٣١/ب، الفتاوى  
الظهيرية (مخطوط) ق ١١/ب، فتح القدير ١/١٨٨.

(٢) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٣١/ب، حاشية الشرنبلالي على درر الحكام  
٤٢/١.

(٣) في (ب): «يثبت». (٤) ينظر: المجموع ٢/٥٤٩.

(٥) ينظر: المجموع ٢/٥٣٧.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر للسبكي ١/١٣٥، المثور في القواعد الفقهية ٢/١٦٧.

(٧) ينظر: الهداية ١/١٨٨. (٨) في (ب): «فاسد».

وهو قول عامة أهل العلم، مثل: عطاء، والحسن، وابن المسيب، وعكرمة، ومكحول، وجابر بن زيد، ومُحمَّد المنكدر، وسليمان بن يسار، والشعبي، والنخعي، والحكم، وحما، والزهري، والثوري، والأوزاعي، وأحمد<sup>(١)</sup>، وأبي عبيد، وأبي ثور، وداود، وابن المنذر، وعبيد الله بن الحسن العنبري، والحسن بن حي، والشافعي في أحد قوليه<sup>(٢)(٣)</sup>.

وقال قتادة، وربيعه، ومالك<sup>(٤)</sup>، والليث بن سعد، والشافعي في الجديد، وابن مهدي، وإسحاق: تحيض<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو عمر ابن عبد البر: «وكلهم يمنع الحمل من الصلاة إذا كانت في الطلق وضربها المخاض؛ لأنه عندهم دم نفاس»<sup>(٦)</sup>.

قلت: هذا وهم منه، وليس ذلك عندنا بنفاس، وسيأتي الكلام في كيفية صلاتها عند خروج بعض الولد في حالة الطلق.

وقال: «لأصحاب مالك في الحمل ترى الدم اضطراب من أقوالهم ورواياتهم عن مالك»<sup>(٧)</sup>.

تعلقوا بالعمومات، مثل: قوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ»<sup>(٨)</sup>، وقوله: «وَدَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ»<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الهداية ص ٦٩، المحرر ٨٠/١، المبدع ٢٣٦/١ - ٢٣٧، الإنصاف ٣٨٩/٢.

(٢) ينظر: المذهب ٤١١/٢، المجموع ٤١٢/٢، كفاية النبيه ١٤٦/٢، مغني المحتاج ١/٢٩٣.

(٣) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٣٦٤/١ - ٣٦٥، الاستذكار ١٩٨/٣، المغني ٤٤٣/١، المجموع ٤١٤/٢، البناية ٦٩١/١.

(٤) ينظر: التلقين ٣٣/١، المقدمات ص ١٣٤، الذخيرة ٣٨٦/١، شرح الخرشي على مختصر خليل ٢٠٥/١.

(٥) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٣٦٥/١، الاستذكار ١٩٧/٣، المغني ٤٤٤/١، المجموع ٤١٤/٢.

(٦) ينظر: الاستذكار ١٩٩/٣. ينظر: الاستذكار ١٩٩/٣.

(٨) هو بعض حديث فاطمة بنت أبي حبيش وقد تقدم.

(٩) تقدم.



وَرُوي عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ، وَأَسَارِيرُ وَجْهِهِ تَبْرُقُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ أَحَقُّ بِمَا قَالَ أَبُو كَبِيرٍ الْهَذَلِيُّ:

وَمُبَرِّأٌ مِنْ كُلِّ غُبَرٍ حَيْضَةٍ      وَفَسَادٍ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغِيلٍ  
وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَسِرَّةٍ وَجْهِهِ      بَرَقَتْ كَبْرَقِ الْعَارِضِ الْمُتَهَلِّلِ  
فَقَالَ ﷺ: وَأَنْتِ أَيْضًا مُبَرَّأَةٌ مِنْ أَنْ تَكُونِ أُمِّكَ حَمَلَتْ بِكَ فِي غُبَرٍ  
حَيْضَةٍ»<sup>(١)</sup>، فهذا يدل على اجتماع الحيض مع الحمل؛ لأن غُبَرِ الحيضة ما يبقى منها، وصار كالمرض والرضاع.

وحجة الجمهور: قوله ﷺ لما طَلَّقَ ابن عمر زوجته وهي حائض: «لِيَرَا جَعْلَهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسَكَهَا بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَنِلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»، متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وطلاق الحامل ليس ببعدة في زمن الدم وغيره اتفاقاً، فلو كانت تحيض لكان طلاقها فيه وفي طهرها بعد المسيس بدعة.

وفي حديث أبي سعيد الخدري: أنه ﷺ قال في سبأيا أوطاس: «لَا تَوَطَّأُ [ق ١١٧/ب] حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ»، رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

وعن رويغ بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ، وَلَا يَقْعُ عَلَى أَمَةٍ حَتَّى تَحِيضَ أَوْ يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا»، رواه

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦٩٣/٧، رقم (١٥٤٢٧)، دون قوله: «وأنت أيضاً مبرأة...»، وهذه الزيادة لم أقف على من أخرجها، وقد ذكرها العمراني في البيان ٣٤٨/١. قال عنه الحافظ ابن كثير في التكميل في الجرح والتعديل ١١٩/١: «وهذا الحديث منكر جداً».

(٢) أخرجه البخاري رقم (٥٢٥١)، ومسلم رقم (١٤٧١).

(٣) برقم (٢١٥٧).

أحمد<sup>(١)</sup>، فجعل ﷺ وجود الحيض علماً على<sup>(٢)</sup> براءة الرحم من الحمل في الحديثين، ولو جاز اجتماعهما لم يكن دليلاً على انتفائه، ولو كان بعد الاستبراء بحيضة احتمال الحمل لم يحل وطؤها للاحتياط في أمر الأنبضاع.

وعن علي رضي الله عنه، أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ رَفَعَ الْحَيْضَ عَنِ الْحُبْلَى، وَجَعَلَ الدَّمَ مِمَّا تَغِيْظُ الْأَرْحَامُ». وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إِنَّ اللَّهَ رَفَعَ الْحَيْضَ عَنِ الْحُبْلَى، وَجَعَلَ الدَّمَ رِزْقًا لِلْوَلَدِ»، رواهما أبو حفص ابن شاهين<sup>(٣)</sup>.

وروى الأثرم، والدارقطني بإسنادهما: «عن عائشة رضي الله عنها في الحائض ترى الدم، فقالت: الْحَامِلُ لَا تَحِيْضُ، تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي»<sup>(٤)</sup>.

وقولها: «وتغتسل» استحباب؛ لكونها مستحاضة.

ولا يعرف عن غيرهم خلافه إلا عن عائشة، فإنه قد ثبت عنها رواية أخرى أنها قالت: «الْحَامِلُ لَا تُصَلِّي»<sup>(٥)</sup>.

وما رُوي عن عائشة يدل أن الحائض قد تحبل، ونحن نقول به، لكنه يقطع حيضتها ويدفعه، والخلاف [ق ١٤٩/أ] في طريان الحيض على الحبل.

ولهذا لم يكن الدم الذي تراه الحامل قبل الوضع حيضاً ولا نفاساً عند جمهور الشافعية، هكذا ذكره في العدة، والحناطي منهم، ولا تنقضي به العدة إلا في صورة غريبة في أحد الوجهين: أن من طلق الحامل ثم وطئها بشبهة حتى وجبت العدة في القول الذي لا يتداخل العدتان، فلو حاضت وهي حامل تنقضي به عدة الشبهة<sup>(٦)</sup>.

(١) برقم (١٦٩٩٧).

(٢) في (أ): «عَلَمًا لَهَا».

(٣) ينظر: الجواهر النقي ٤٢٧/٧، عمدة القاري ٤٣٣/٣.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٤٠٧/١، رقم (٨٤٩)، وينظر: عمدة القاري ٤٣٣/٣.

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٤٢٣/١٠، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٦٩٤، رقم (١٥٤٢٨).

(٦) ينظر: العزيز ٣٥٨/١، المجموع ٥٣٨/٢.

ولأن فم الرحم مسدود بالولد، هكذا أجرى الله تعالى العادة، فلا يمكن خروج الدم من قعر الرحم، فكان الخارج دم عرق، بخلاف دم النفاس؛ لأن فمه قد انفتح بخروج الولد.

وفي التمهيد: «اختلف أهل العلم بتأويل القرآن في معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد: ٨]، قال جماعة منهم: وما تغيض الأرحام: ما تنقص من التسعة الأشهر، وما تزداد: وما تزيد على التسعة، وممن روي ذلك عنه: ابن عباس، والحسن بن أبي الحسن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والضحاك بن مزاحم، وعطيه العوفي.

وقال آخرون: هو خروج الدم وظهوره من الحامل واستمساكه، وروي ذلك عن جماعة منهم: عكرمة، والشعبي، وليس فيه دليل أنه حيض»<sup>(١)</sup>.  
والدم بتخفيف الميم، وقد يشدد في لغة<sup>(٢)</sup>.  
**قوله: «وأقل النفاس لا حد له»<sup>(٣)</sup>.**

وفي البدائع: «أقله: لا حد له بلا خلاف»، يريد بين أصحابنا، وفي المحيط: «أقله: ما يوجد من غير تقدير»، وفي المبسوط: «لا غاية لأقله»<sup>(٤)</sup>.  
وذكر النواوي: أن أقله محدود عند محمد بن الحسن وأبي ثور بساعة<sup>(٥)</sup>.

قلت: هذا لا يعرف عن محمد في كتب أصحابنا.

قال في العارضة: «الرحم يقبض على الولد، فيحتقن الدم، فإذا خرج الولد وزالت الحقنة استرسل الدم من تجايف الأعضاء ومخازن البدن، وقد تستحيل فتلد دون دم، روي: أن امرأة ولدت على عهد رسول الله ﷺ دون

(١) لم أقف عليه في التمهيد، والنص بتمامه في الاستذكار ٣/ ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) ينظر: المحكم ٩/ ٤٠٩، المجموع ٢/ ٤١٢، لسان العرب ١٤/ ٢٦٧.

(٣) ينظر: الهداية ١/ ١٨٩.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ١/ ٧٥، المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٣٠/ب، المبسوط ٣/ ١٩٤.

(٥) ينظر: المجموع ٢/ ٥٣٩، وقاله أيضًا ابن المنذر في الإشراف ١/ ٣٧١.

دم، فسميت: ذات الجفوف<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن تيمية: «سميت: ذات الجفاف»<sup>(٣)</sup>. فلا جرم لا حد لأقله ومن النساء من تلد ولا ترى دمًا. وعن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «كانت عندنا امرأة تسمى الطاهرة، تلد أول النهار، وتطهر آخره»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن تيمية: «هذا مستفيض في نساء الأكراد يلدن ولا يرين دمًا»<sup>(٥)</sup>. وقول أكثر أهل العلم مثل: عطاء، والشعبي، ومالك<sup>(٦)</sup>، والشافعي<sup>(٧)</sup>، وإسحاق، وأحمد<sup>(٨)</sup>: إن أقل النفاس لا يقدر بشيء ولو قطرة. وقال الثوري: أقله ثلاثة أيام مثل أقل الحيض<sup>(٩)</sup>.

وقال المزني: أقله أربعة أيام، مثل أقل الحيض أربعة مرات<sup>(١٠)</sup>. والتقدير إنما يثبت بنص أو إجماع، والقياس لا يجري في المقدرات، والعقل لا يحكم بالتقدير، وهذا خلاف الحيض؛ لأن لدم النفاس علامة يستدل بها على أنها من الرحم، وهو خروج الولد، فلا حاجة فيه إلى التقدير

(١) قال النووي في المجموع ٥٣٩/٢: «هذا الحديث غريب»، وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٢٦/١، رقم (٢١٠): «لم أجده»، وقد روى البيهقي في السنن الكبرى ١/٥٠٦، رقم (١٦٢٠)، عن سهم مولى بني سليم: «أَنَّ مَوْلَاتَهُ أُمَّ يُوسُفَ وَلَدَتْ بِمَكَّةَ فَلَمْ تَرَ دَمًا، فَلَقِيَتْ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: أَنْتِ امْرَأَةٌ طَهَّرَكَ اللَّهُ، فَلَمَّا نَفَرْتَ رَأَتْ».

(٢) ينظر: عارضة الأحوذى ٢٢٩/١.

(٣) وقد ذكر هذه التسمية أيضًا: حفيده شيخ الإسلام في شرح عمدة الفقه ١/٥٢٠، والقاضي عبد الوهاب في الإشراف ١/١٨٨، والماوردي في الحاوي ١/٤٣٦.

(٤) ينظر: شرح عمدة الفقه ١/٥٢٠.

(٥) لعله ذكره في شرح الهداية لأبي الخطاب، وقد ذكر هذا أيضًا عن نساء الأكراد: الماوردي في الحاوي ١/٤٣٨، وابن الرفعة في كفاية النبي ٢/٢١١.

(٦) ينظر: المعونة ١/١٨٨، الذخيرة ١/٣٩٣، مواهب الجليل ١/٥٥٤.

(٧) ينظر: المذهب ٢/٥٣٩، الحاوي ١/٤٣٦، المجموع ٢/٥٣٩، مغني المحتاج ١/٢٩٤.

(٨) ينظر: المغني ١/٤٢٨، الفروع ١/٣٩٤، الإنصاف ٢/٤٧٣ - ٤٧٤.

(٩) ينظر: عارضة الأحوذى ١/٢٣٠، المجموع ٢/٥٤٢، البناء ١/٦٩٥.

(١٠) ينظر: الوسيط ١/٤٧٧، المجموع ٢/٥٤٢، النجم الوهاج ١/٥١٢.

بمدة، والحيض لا يسبقه علامة يستدل بها أنه من الرحم، فجعل العلامة الامتداد؛ ليكون فارقًا بينه وبين دم العرق.

ولأن التقدير في الحيض عرفناه بالتوقيف، ولا توقيف في النفاس.

وما قاله المزني لا يصح؛ فإنه خالف الشافعي في أكثره، وقال: هو أربعون<sup>(١)</sup>، مثل مذهبنا، ثم لم إذا كان أكثره كأكثر الحيض أربع مرات يكون أقله كأقله أربع مرات؟ وهل هذا إلا تحكم؟<sup>(٢)</sup>

وروي عن أبي حنيفة: أن أقله خمسة وعشرون يومًا، قال السرخسي: «ذكره أبو موسى<sup>(٣)</sup> في مختصره»، قال: «وليس المراد به أنه إذا انقطع دونها لا يكون نفاسًا، بل المراد به إذا وقعت وقت حاجة إلى نصب العادة في النفاس لا ينقص عن ذلك إذا كانت عادتتها في الطهر خمسة عشر يومًا؛ إذ لو نصب لها دون ذلك أدى إلى نقض العادة، فمن أصله أن الدم إذا كان محيطًا بطرفي الأربعين، فالطهر المتخلل بينهما لا يكون فاصلاً طال الطهر أو قصر، حتى لو رأت ساعة دمًا، وأربعين يومًا إلا ساعتين طهرًا، ثم ساعة دمًا، كان الأربعون يومًا نفاسًا عنده.

وعندهما: إن لم يكن الطهر خمسة عشر يومًا فذلك، وإن كان خمسة عشر فصاعدًا يكون الأول نفاسًا والأخير حيضًا إن أمكن، وإلا كان استحاضة، وهو رواية ابن المبارك عنه.

فلو قدرنا نفاسها أقل من ذلك، وعاولدها الدم قبل تمام الأربعين، يكون

(١) كذا حكاه الشيرازي عن المزني في المذهب ٥٣٩/٢، قال النووي في المجموع ٥٤٢: «وأما قول المصنف: قال المزني: أكثر النفاس أربعون، فغريب عن المزني، والمشهور عنه أنه قال: أكثره ستون، كما قاله الشافعي، وإنما خالفه في أقله، كذا نقله الفوراني والغزالي وصاحب العدة وآخرون، فإن صح ما ذكره المصنف وذكره كان عن المزني روايتان، والله أعلم»، وينظر أيضًا: الوسيط ٤٧٧/١، كفاية النبيه ٢١١/٢.

(٢) ينظر: نهاية المطلب ٤٤٣/١، كفاية النبيه ٢١١/٢.

(٣) أبو موسى: عيسى بن أبي موسى الضرير، من فقهاء الحنفية، وأحد المتقدمين في المذهب. ينظر: الجواهر المضية ٦٨٤/٢، تاج التراجم ص ٣٣٠، الأثمار الجنية ٥٤٣/٢.

الكل نفاسًا، أو قدر بذلك في حق الإخبار بانقضاء عدتها على ما يأتي في باب العدة إن شاء الله تعالى.

وكذا أبو يوسف قدره بأحد عشر يومًا؛ ليكون أكثر من أكثر الحيض في حق الإخبار بانقضاء العدة، أما لو انقطع دون ذلك فلا خلاف أنه نفاس»<sup>(١)</sup>. وذكر في المحيط: «أنها لو ولدت ولم تر دمًا يجب عليها الغسل عند أبي حنيفة، وزفر»<sup>(٢)</sup>.

وهو اختيار أبي علي الدقاق، قال: لأن نفس خروج النفس نفاس<sup>(٣)</sup>، على ما تقدم.

وعند أبي يوسف، وكذا عن محمد في [ق/١١٨ ب] إملائه: لا غسل عليها؛ لعدم الدم.

وفي المفيد، والحاوي: هذا هو الصحيح؛ لأن الغسل إنما يجب عليها إذا طهرت من النفاس، لكن يجب عليها الوضوء؛ لخروج النجاسة مع الولد، وهي الرطوبة التي عليه<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك في العتبية: «إذا لم تر دمًا تغتسل وتصلّي، ولا يأتي الغسل إلا بخير»<sup>(٥)</sup>. قلت: كأنه لم يوجب<sup>(٦)</sup>.<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: المبسوط ٣/١٩٤ - ١٩٥، بتصرف يسير، وينظر أيضًا: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/١٣٠ ب، البناية ١/٦٩٥ - ٦٩٦.

(٢) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/١٣١ أ.

(٣) ينظر: الحاوي (مخطوط) ق/١٠ أ، تبين الحقائق ١/٦٨.

(٤) ينظر: الحاوي الحصري (مخطوط) ق/١٠ أ، وليس فيه التصحيح، ونص عبارته: «وعن محمد في إملائه: أن المرأة لو ولدت ولم تر دمًا لا غسل عليها، وقال أبو علي الدقاق: عليها الغسل؛ إذ نفس خروج الولد نفاس». وقد نقل العيني في البناية ١/٦٩٦ التصحيح عن الحاوي والمفيد، ونقله عن المفيد وحده الزيلعي في تبين الحقائق ١/٦٨.

(٥) في (أ): «بخير».

(٦) ينظر: البيان والتحصيل ١/٣٩٧، عارضة الأحوذني ١/٢٣٠.

(٧) المعتمد في المذهب: وجوب الغسل حملاً على الغالب، وعنه: استحباب الغسل، واختارها اللخمي. ينظر: البيان والتحصيل ١/٣٩٧ - ٣٩٨، عقد الجواهر ١/٦٣، =

والأصح عند أصحاب الشافعي إيجابه<sup>(١)</sup>.

وأكثره أربعون يوماً، وبه قال الثوري، وابن المبارك، وأحمد<sup>(٢)</sup>،

وأبو عبيد، وإسحاق بن راهويه، وقال: وهو قول أكثر أهل العلم<sup>(٣)</sup>. وقال

ابن شداد في أحكامه: «هو قول أكثر أهل العلم»<sup>(٤)</sup>.

وحكى الليث بن سعد عن بعض [ق/١٥٠/أ] أهل العلم: أنه سبعون<sup>(٥)</sup>.

وفي المحيط، والمفيد: هو قول مالك<sup>(٦)</sup>، ولا أصل له<sup>(٧)</sup>، وفي

البدائع: مع الشافعي<sup>(٨)</sup>.

وعن مالك<sup>(٩)</sup>، والشافعي<sup>(١٠)</sup>: أنه ستون. وذكر الترمذي عن الشافعي:

أربعين<sup>(١١)</sup>.

قال ابن القاسم: «ثم رجع مالك، فقال: نسأل النساء عن ذلك، فأحال

على عاداتهن»<sup>(١٢)</sup>.

وعن البصري: خمسون<sup>(١٣)</sup>.

= التوضيح ١/١٦٩، مواهب الجليل ١/١٥٢، الشرح الكبير للدردير ١/٢١٤.

(١) ينظر: العزيز ١/١٧٨، المجموع ١/١٧٠، كفاية الأخيار ص ٦٦.

(٢) هذا هو المشهور في المذهب، وعنه: ستون. ينظر: شرح الزركشي ١/٤٤٠ - ٤٤١،

المبدع ١/٢٥٩، الإنصاف ٢/٤٧١.

(٣) ينظر: الإشراف لابن المنذر ١/٣٧٠، المجموع ٢/٥٤١، البناء ١/٦٩٧.

(٤) ينظر: دلائل الأحكام ١/٣٤٦.

(٥) ينظر: عارضة الأحوذى ١/٢٢٨، حلية العلماء ١/١٣٠، المجموع ٢/٥٤١.

(٦) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق/١٣٠ ب، ونص عبارته: «وقال مالك: سبعون

يوماً».

(٧) ينظر: البناء ١/٦٩٧. (٨) ينظر: بدائع الصنائع ١/٧٦.

(٩) وهي المشهورة في المذهب. ينظر: المعونة ١/١٨٩، التوضيح ١/٢٥٣، الشامل ١/

٨٢، الشرح الصغير ١/١٤٩.

(١٠) ينظر: الوسيط ١/٤٧٧، التهذيب ١/٤٧٧، المجموع ٢/٥٣٩.

(١١) ينظر: سنن الترمذي عند حديث رقم (١٣٩)، وتعبقه النووي في المجموع ٢/٥٣٩،

وقال: «وهذا عجيب، والمعروف في المذهب ما سبق».

(١٢) ينظر: المدونة ١/١٥٤.

(١٣) ينظر: عارضة الأحوذى ١/٢٢٨، حلية العلماء ١/١٣٠، البناء ١/٦٩٧.

وعن الأوزاعي: من الغلام: خمسة وثلاثون. وعنه: ثلاثون، ومن الجارية: أربعون<sup>(١)</sup>.

وعن الضحاك: أربعة عشر<sup>(٢)</sup>.

**متعلق الشافعي:** قول الأوزاعي: عندنا امرأة ترى النفاس شهرين، به استدل النواوي في شرح المذهب<sup>(٣)</sup>.

قلنا: من أين للأوزاعي أن الشهرين نفاس؟! بل ما زاد على الأربعين استحاضة.

**جواب آخر:** أنه حكاية<sup>(٤)</sup> عن امرأة مجهولة في بلده، فلا يكون حجة. **جواب آخر:** أن الأوزاعي الحاكي لم يأخذ بقولها، بل أخذ بقولنا في الجارية، ونقص عن ذلك في الغلام، فلو كان حجة لما تركها، وصار كالسبعين فإنه لم يأخذ بها.

وليس له في إسقاط الصلاة والصوم عنها، وتحريم وطئها على الزوج، دليل شرعي من كتاب، أو سنة، أو قياس، إلا قول الأوزاعي: عندنا امرأة نفاسها شهران، ولم يأخذ به حاكيه، وليس للأوزاعي علم بكون ذلك نفاساً البتة.

**وحجتنا:** حديث أم سلمة: «أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ كَمْ تَجْلِسُ الْمَرْأَةُ إِذَا وَلَدَتْ؟ قَالَ ﷺ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ»، رواه الدارقطني<sup>(٥)</sup>. ولو كان أكثره ستين يوماً، لقال لها: ستين إلا أن ترى الطهر قبل ذلك.

واللام في النساء لاستغراق الجنس، ولا يمكن حمله على الخبر

(١) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٣٧١/١، المجموع ٥٤١/٢، البناية ٦٩٧/١.

(٢) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٣٧١/١، المجموع ٥٤١/٢، البناية ٦٩٧/١.

(٣) ينظر: المذهب ٥٣٩/٢، المجموع ٥٤١/٢.

(٤) في (ب): «حكاة».

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ٤١٤/١، رقم (٨٦٦).



للخلف، فيحمل على الأمر، أي: يؤمرن أن يجلسن أربعين يوماً.

وروت مُسَّة - بضم الميم، والسين المهملة - الأزدية، وتكنى أم بُسَّة، عن أم سلمة قالت: «كَانَتْ النِّسَاءُ<sup>(١)</sup> تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَكُنَّا نَظْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ مِنَ الْكَلْفِ»، رواه أبو داود، وابن ماجه، وأحمد، والترمذي، وقال: «هذا لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل، واسمه كثير بن زياد البُرْسانِي عن مسة الأزدية، قال: أبو سهل ثقة»<sup>(٢)</sup>.

وقال الخطابي: «أثنى مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البخاري على هذا الحديث، ووثق كثير بن زياد»<sup>(٣)</sup>.

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، قال: «هو صحيح الإسناد، ولا أعرف في معناه غير هذا»<sup>(٤)</sup>، وقال تلميذه البيهقي: «ليس لكثير بن زياد البرسان يذكر في الصحيحين»<sup>(٥)</sup>.

قال في الإمام: «توثيق البخاري له لا يعارضه عدم ذكره في الصحيحين»<sup>(٦)</sup>.

ولأنه إجماع سابق، قال الترمذي: «أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك»<sup>(٧)</sup>.

وحكى أحمد وابن المنذر ذلك عن عمر، وابن عباس، وأنس، وعثمان بن أبي العاص، وعائذ بن عمرو، وأم سلمة، ولا يعرف لهم مخالف

(١) كذا في (أ) و(ب)، وهي رواية الطبراني في المعجم الكبير ٢٣/٣٧٠، رقم (٧٨٧)، وعند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه: «النفساء».

(٢) أحمد رقم (٢٦٥٦١)، وأبو داود رقم (٣١١)، والترمذي رقم (١٣٩)، وابن ماجه رقم (٦٤٨).

(٣) ينظر: معالم السنن ١/١٩٦.

(٤) ينظر: المستدرك ١/٢٦٩ - ٢٧٠، رقم (٦٢٢).

(٥) ينظر: الخلافيات ٣/٤٠٧. (٦) ينظر: الإمام ٣/٣٤٣.

(٧) ينظر: سنن الترمذي ص ٣٨، عند حديث رقم (١٣٩).

في عصرهم<sup>(١)</sup>. وقال أبو عبيد: وعلى هذا جماعة المسلمين<sup>(٢)</sup>. وقال إسحاق: هو السنّة المجمع عليها<sup>(٣)</sup>.

ولا يصح في مذهب من جعله إلى شهرين سنة، وإنما يُروى عن بعض التابعين.

وقال الطحاوي: «لم يقل بالستين أحد من الصحابة، وإنما قال به بعض من بعدهم»<sup>(٤)</sup>.

ومثله: رواية أبي الدرداء، ومعاذ، وأنس، وعثمان بن أبي العاص، وأبي هريرة<sup>(٥)</sup>.

قال النواوي: «تضعيف حديث أم سلمة مردود، والحديث جيد، وبقية الأحاديث ضعفها البيهقي»<sup>(٦)</sup>.

والورس: نبات يزرع باليمن، ولا يكون بغيره، وهو مثل السمس، فإذا جف تفتت خرائطه، فينتفض منه الورس، وهو أحمر، يزرع سنة، ويبقى في الأرض عشر سنين، وأجوده حديثه، ذكره في العارضة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل ٢٣٥/١ - ٢٣٦، الإشراف لابن المنذر ٣٧٠/١.

(٢) ينظر: المغني ٤٢٧/١، المجموع ٥٤١/٢، البناية ٦٩٩/١.

(٣) ينظر: شرح الزركشي ٤٤١/١، المبدع ٢٥٩/١، البناية ٦٩٩/١.

(٤) ينظر: مختصر اختلاف الفقهاء ١٦٦/١.

(٥) أثر أبي الدرداء وأبي هريرة أخرجه ابن عدي في الكامل ٣٧٦/٦، بلفظ: «تَنْتَظِرُ النَّفْسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ».

وأثر أنس أخرجه ابن ماجه رقم (٦٤٩)، والدارقطني في سننه ٤٠٨/١، رقم (٨٥٢)، بلفظ: «وَقَتَّ لِلنَّفْسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ».

وأثر معاذ أخرجه البيهقي في الخلافيات ٤١٩/٣، رقم (١٠٦١)، بلفظ: «لَا نِفَاسَ فَوْقَ أَرْبَعِينَ».

وأثر عثمان بن أبي العاص أخرجه الدارقطني في سننه ٤٠٩/١، رقم (٨٥٦)، بلفظ: «وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّفْسَاءِ فِي نِفَاسِهِنَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا». وينظر: الإمام ٣٤٥/٣ - ٣٤٩، نصب الراية ٢٦٩/١.

(٦) ينظر: المجموع ٥٤٢/٢، السنن الكبرى للبيهقي ٥٠٤/١.

(٧) ينظر: عارضة الأحوذى ٢٢٨/١.

وفي الصحاح: «نبت أصفر يكون باليمن، يتخذ منه الغمرة للوجه، تقول: أورش المكان فهو وارس، معدول عن مورش»<sup>(١)</sup>، ومثله: أورك الشجر فهو وارق، وأيفع الغلام فهو يافع. والكلف: لُمع سود تكون في الوجه.

فرع: رأت بعد الولادة خمسة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، وخمسة دمًا، ثم خمسة عشر طهرًا، ثم استمر بها الدم، فعندهما: نفاسها الخمسة الأولى، وعادتها في الطهر خمسة عشر، وحيضها الخمسة التي بعد العشرين، وصار ذلك عادة لها بالمرة؛ لأنها مبتدأة.

وعند أبي حنيفة: نفاسها خمسة وعشرون، والطهر الأول غير معتبر؛ لإحاطة الدمين بطرفيه في مدة النفاس، والطهر الثاني صحيح، وبه يتم الأربعون، ويصير ذلك عادة لها في الطهر بالمرة الواحدة كالحيض.

**قوله: «وإن جاوز الدم الأربعين، وكانت ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت إلى أيام عادتها كالحيض»<sup>(٢)</sup>.**

مثاله: ولدت فرأت أربعين يومًا دمًا، وخمسة عشر طهرًا، فإذا استمر بها الدم في الولد الثاني، يجعل نفاسها أربعين، وطهرها خمسة عشر. ولو كانت رأت في المرة الأولى أربعين دمًا، وعشرين طهرًا، فكذاك يجعل نفاسها إذا استحيضت في المرة الثانية أربعين يومًا وطهرها عشرين، وترد إلى معروفتها، ويكون نفاسًا، وما وراها استحاضة، سواء كان ختم معروفتها<sup>(٣)</sup> بالدم أو بالطهر إذا كان بعدها دم عند أبي يوسف. وعند مُحَمَّد: إن ختمت معروفتها<sup>(٤)</sup> بالدم فكذاك، وإن ختمتها بالطهر فلا، كما مر في الحيض.

بيانه: كانت عادتها في النفاس ثلاثين، فولدت فرأت الدم عشرين وانقطع، فرأت الطهر عشرة أيام تمام عادتها في النفاس، ثم رأت الدم حتى

(١) ينظر: الصحاح ٩٨٨/٣، مادة «ورس». (٢) ينظر: الهداية ١/١٩١.

(٣) في (ب): «معروفها».

(٤) في (ب): «معروفها».

جاءوا الأربعين، فإنها ترد إلى معروفها<sup>(١)</sup> [ق ١١٩/ب] وتجعل ذلك نفاساً في قول أبي يوسف وإن حصل ختمه بالطهر، وعند مُحَمَّد: نفاسها عشرون [ق ١٥١/أ] يوماً، أيام الرؤية؛ لأنه لا يختم النفاس بالطهر.

وإن كانت مبتدأة بأن كان ذلك أول ما ولدت والدم مستمر، فنفاسها أربعون يوماً، والزائد عليها استحاضة.

ولو انقطع الدم دون الأربعين فإن جميع<sup>(٢)</sup> ذلك نفاس، سواء كانت مبتدأة أو صاحبة عادة، كما قررناه في الحيض.

وإذا انقطع الدم دون الأربعين اغتسلت وصَلَّت بناء على الظاهر، فإن عاد الدم في الأربعين أعادت الصوم على الخلاف الذي تقدم.

وعند مالك: النقاء الفاصل بين الدمين في مدة النفاس طهر، تصلي وتصوم، ولا تقضي بعود الدم<sup>(٣)</sup>، وبه قال أحمد وإن كان دون اليوم، وعنه: إذا كان يوماً كاملاً<sup>(٤)</sup>.

وللشافعي قولان: أحدهما: أنه طهر، والثاني: نفاس، وهو المشهور، وبه قطع جمهورهم<sup>(٥)</sup>.

قال النووي: في الدم الثاني وجهان: أحدهما مثل قول أبي يوسف ومُحَمَّد<sup>(٦)</sup>، وفي الوجه الآخر، وهو قول أبي العباس ابن سريج: الدمان

(١) في (ب): «معروفها». (٢) في (أ): «جمع».

(٣) المذهب عند المالكية: أنها متى ما رأت الطهر بعد الولادة وإن قرب فإنها تغتسل وتصلي، فإن رأت بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك دماً مما هو قريب من دم النفاس كان مضافاً إلى دم النفاس وألغت ما بين ذلك من الأيام التي لم تر فيها دماً، فإن تباعد ما بين الدمين كان الثاني حيضاً.

ينظر: المدونة ١/١٥٤، التلقين ١/٣٢، الذخيرة ١/٣٩٤، التاج والإكليل ١/٥٥٤-٥٥٥.

(٤) الصحيح في المذهب: أن النقاء المتخلل بين الدمين في مدة الأربعين طهر صحيح سواء كان قليلاً أو كثيراً ما لم يكن أقل من ساعة. ينظر: المغني ١/٤٢٩، الشرح الكبير ٢/٤٧٤، الإنصاف ٢/٤٧٩.

(٥) ينظر: الحاوي ١/٤٣٩، المجموع ٢/٥٤٥، النجم الوهاج ١/٥١٠.

(٦) أي: أن الأول نفاس، والثاني حيض، وما بينهما طهر. ينظر: المجموع ٢/٥٤٤.

نفاس، كما لو كان الطهر أقل من خمسة عشر<sup>(١)</sup>.

وعن مالك: إن كان النقاء يومين أو ثلاثة فهو نفاس، وإن تطاول فهو حيض<sup>(٢)</sup>.

ثم قيل في صلاتها حالة الطلق: تؤتى بِقَدْرِ، فتجعل تحتها، وقيل: يحفر لها حفيرة، وتجلس عليها، وتصلي؛ كي لا تؤذي ولدها<sup>(٣)</sup>.

فإن ولدت ولدين في بطن واحد، فنفاستها من الولد الأول عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومالك<sup>(٤)</sup>، وأصح الروائتين عن أحمد<sup>(٥)</sup>، وأصح الوجوه عند الشافعية، وصححه ابن القاص، وإمام الحرمين، والغزالي<sup>(٦)</sup>.

وعند مُحَمَّد، وزفر، وداود<sup>(٧)</sup>، وأحد الوجوه للشافعية: من الولد الثاني. وفي الوجه الثالث عندهم: يعتبر ابتداء المدة من الأول، ثم تستأنف المدة من الثاني.

فإذا قلنا من الثاني، فلهم في الدم الذي بين الولدين طرق، هل هو دم حيض أو فساد؟ ومعنى اعتبار المدة من الأول والاستئناف: أنهما نفاसान<sup>(٨)</sup>. لِمُحَمَّد: أنها حامل بعد وضع الأول، ولهذا لا يكون ما تراه حيضاً، ولا تنقضي العدة إلا بوضع الثاني.

وقال في المنافع: «ولأن جعل النفاس من الأول يؤدي إلى الجمع بين النفاسين بلا طهر يتخلل بينهما؛ لأنها إذا ولدت الثاني لتمام الأربعين من الأول وجب نفاس آخر للولد الثاني»<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: المجموع ٢/ ٥٤٤ - ٥٤٥. (٢) ينظر: ص ١٢٢٤، من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٣١/أ، البناية ٧٠١/١، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ٦٧/١، البحر الرائق ٣٧٨/١.

(٤) ينظر: مواهب الجليل ١/ ٥٥٣، الفواكه الدواني ١/ ١٢٠، منح الجليل ١/ ١٧٥.

(٥) ينظر: الهداية ص ٧٠، المبدع ١/ ٢٦١، شرح الزركشي ١/ ٤٤٢، الإنصاف ٢/ ٤٨٠.

(٦) ينظر: التلخيص ص ١٣٧، نهاية المطلب ١/ ٤٤٥، الوسيط ١/ ٤٨٠، المجموع ٢/ ٥٤٣.

(٧) ينظر: المجموع ٢/ ٥٤٣، البناية ١/ ٧٠٢.

(٨) ينظر: المهذب ٢/ ٥٤٢، المجموع ٢/ ٥٤٣.

(٩) ينظر: المستصفى ١/ ٣٨٧.

**وللعامة:** إن الدم قد يعقب ولادة، فكان نفاسًا، كدم الولد الفذ. ولأن دم النفاس دم حيض يجتمع في الرحم لانسداد فمه بالولد، ثم يخرج بالولد لتنفسه به وانفتاح فمه، وقد وجد ذلك بأول ولد، بخلاف الحيض؛ لأن فم الرحم مسدود بالولد الثاني، والعدة لا تنقضي مع بقاء الشغل. وأجاب في المنافع عن توالي النفاسين، فقال: «ذلك لا يكون إلا نادرًا، فلا عبرة به»<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا منه توهم أن المرئي من الولد الثاني إذا كان بينهما أربعون يكون نفاسًا، لكن وجود ذلك نادر، والنادر لا حكم له. وذكر في المحيط: «أن عند أبي حنيفة وأبي يوسف: لا تصلي ولا تصوم وإن كان بين الولدين أربعون يومًا، والدم بعد الولد الثاني يكون استحاضة، ولا تغتسل بعد الثاني؛ لأنه لا يتوالى نفاسان ليس بينهما طهر، كما لا يتوالى حيضان ليس بينهما طهر»<sup>(٢)</sup>.

وهذا نص على أن الدم بعد الولد الثاني لا يكون نفاسًا. وذكر في المبسوط، والمرغيناني: أنه حُكي عن أبي يوسف أنه قال للإمام: أرايت لو كان بين الولدين أربعون يومًا؟ قال: لا يكون ذلك، قال: فإن كان؟ قال: لا نفاس من الثاني وإن رغم أنف أبي يوسف، ولكنها تغتسل كما تضع الثاني<sup>(٣)</sup>.

قال في المبسوط: «وهذا صحيح؛ لأنه لا يتوالى نفاسان ليس بينهما طهر على ما ذكرنا»<sup>(٤)</sup>. وذكر الإمام خواهر زاده في إيمان الجامع: أن النفاس من الولد الثاني هنا<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: المستصفى ٣٨٧/١.

(٢) ينظر: المحيط الرضوي (مخطوط) ق ١٣١/أ.

(٣) ينظر: المبسوط ١٩٦/٣، الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق ١٠/ب.

(٤) ينظر: المبسوط ١٩٦/٣، وصححه أيضًا صاحب المحيط البرهاني ٢٦٥/١.

(٥) ينظر قوله في: الفتاوى الظهيرية (مخطوط) ق ١٠/ب.

وفي المنافع: «هو نفاس ثان»<sup>(١)</sup>.

**وشرط التوأمين:** أن يكون بين الولدين أقل من ستة أشهر، حتى لا يمكن علق الثاني من وطء آخر، وإن كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فهما حملان ونفاسان.

وإن كان بين الولدين عشرة واستمر بها الدم، فعندهما: تترك الصوم والصلاة بعد ولادة الأول، ونفاسها بعد وضع الثاني ثلاثون يومًا. وعند مُحَمَّد، وزفر: نفاسها بعد وضع الثاني أربعون.

ولو ولدت ثلاثة أولاد، وبين الأول والثاني أقل من ستة أشهر، لكن بين الأول والثالث أكثر من ستة أشهر، فالصحيح أنه يجعل كحمل واحد.

وفي المبسوط: «لو رأت الحامل قبل إسقاط السقط دمًا وهو مستبين الخلق، لا تترك الصلاة والصوم بالدم المرئي قبله، وإن كانت تركت الصلاة فعلها قضاءؤها؛ لأنها كانت حاملاً، وهي نفساء فيما رآته بعد السقط.

وإن لم يكن مستبين الخلق فما رآته قبله حيض إن أمكن، بأن وافق عاداتها، أو كان مرئيًا بعد طهر صحيح.

فإن كان ما رآته قبل السقط مدة تامة، فما رآته بعده استحاضة، وإن لم يكن تامة تكمل مدتها مما بعده، ثم هي مستحاضة بعد ذلك.

فإن كانت أيامها ثلاثة، فرأت قبل السقط ثلاثة دمًا، ثم استمر بها الدم بعد السقط، فحيضتها الثلاثة التي رأتها قبله، وهي مستحاضة فيما رأت بعده. وإن كان ما رآته قبله يومًا أو يومين تكمل مدتها ثلاثة، مما رآته بعد السقط، ثم هي مستحاضة.

وإن لم تر قبله ورآته بعده فإن كان مستبين الخلق فهي نفساء، وإن لم يكن مستبين الخلق وأمكن جعل ما رآته حيضًا فهو حيض [ق ١٥٢/أ] بقدر أيام عاداتها، وإن لم يكن فهو استحاضة.

(١) ينظر: المستصفى ١/٣٨٧.

فإن أسقطت في بئر المَخْرَج<sup>(١)</sup> سقطًا، ولم يعلم حاله، فهو على وجهين: إما أن ترى الدم قبل السقط [ق/١٢٠ب] أو لا ترى إلا بعد السقط.

فإن لم تره إلا بعد السقط، فأيامها في الحيض عشرة، وفي الطهر عشرون، فنقول: إن كان مستبين الخلق فنفاسها أربعون أكثره؛ لأنها مبتدأة فيه وقد استمر بها الدم، وإن لم يكن مستبين الخلق فحيضتها عشرة، فتترك الصلاة عقيب السقط عشرة بيقين؛ لأنها في هذه العشرة إما حائض أو نفساء، ثم تغتسل وتصلّي عشرين يومًا بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك؛ لأنه تردد<sup>(٢)</sup> حالها بين الطهر والنفاس، ثم تترك عشرة بيقين؛ لأنها فيها إما حائض أو نفساء، ثم تغتسل لتمام مدة النفاس والحيض، ثم بعده<sup>(٣)</sup> طهرها عشرون وحيضها عشرة، وهذا دأبها.

فإن كانت رأت قبل الإسقاط دمًا وكان مستقلًا لا تترك الصلاة بعده، وإن لم يكن مستقلًا تركت بعده قدر ما يتم به مدة حيضها، ولا تترك الصلاة فيما رآته قبل الإسقاط على كل حال، حتى لو تركتها<sup>(٤)</sup> فعليها قضاؤها؛ لأنه إن كان مستبين الخلق لا يكون حيضًا، وإن لم يكن حيضًا فتردد حالها بين الحيض والطهر، فلا تترك الصلاة بالشك والاحتمال<sup>(٥)</sup>.

وهذا بخلاف الحائل إذا رأت الدم حيث تترك الصلاة وإن احتمل الانقطاع قبل تمام مدة الحيض؛ لأن الظاهر ثمة أنه حيض؛ لأنه لا مانع منه، وهنا المانع قائم قبل الإسقاط وهو الحمل.

ثم إن كان حيضها عشرة وطهرها عشرين فرأت قبل الإسقاط عشرة

(١) المَخْرَج: الْمُتَوَضَّأ. ينظر: طلبة الطلبة ص ٩، فالمراد ببئر المخرج: البئر التي تكون في البيوت لتصريف الماء المستعمل.

(٢) في (أ): «يتردد».

(٣) في (ب): «بعدها».

(٤) في (أ)، و(ب): «تركها».

(٥) ينظر: المبسوط ٣/ ١٩٧ - ١٩٨، بتصرف يسير، وينظر أيضًا: المحيط البرهاني ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧، التاتارخانية ١/ ٣٩٣ - ٣٩٥، قال ابن الهمام في فتح القدير ١/ ١٩١: «وحاصل ذلك كله أن لا حكم للشك، فيجب الاحتياط».



اغتسلت وصلّت عشرين يومًا بعد السقط؛ لأنه تردد حالها فيه بين الطهر والنفاس، ثم ترك عشرة بيقين؛ لأنها فيها نفساء أو حائض، ثم تغتسل وتصلي عشرين، عشرة بالشك؛ لتردد حالها بين الطهر والنفاس، ثم تغتسل وتصلي عشرة أخرى بيقين الطهر، ثم تصلي عشرة؛ لتردد حالها فيها بين الطهر والحيض، ثم تغتسل، وهذا دأبها، وتغتسل في كل وقت يتوهم أنه وقت خروجها من الحيض والنفاس.

وإن ولدت ولدًا، أو أسقطت سقطًا مستبين الخلق، واستمر بها الدم، وشكّت في حيضها أو طهرها، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه:

إما أن شكّت في حيضها أنه خمسة أو عشرة وتيقنت في طهرها بأنها عشرون، أو شكّت في طهرها أنه خمسة عشر أو عشرون وعلمت أن حيضها عشرة، أو شكّت فيهما.

فإن شكّت في الحيض أنه خمسة أو عشرة، ولم تشك في الطهر، فإنها بعد الأربعين التي هي نفاسها تغتسل وتصلي عشرين يومًا بيقين؛ لأنها عالمة بمدة طهرها، ثم تدع خمسة بيقين؛ لأنها حائض فيها، ثم تغتسل، فيبلغ الحساب خمسة وعشرين.

ولها حسابان: الأقصر، والأطول<sup>(١)</sup>، ففي الحساب الأقصر: استقبلها طهر عشرين، وفي الحساب الأطول بقي من حيضها خمسة، فتصلي خمسة بالوضوء بالشك، ثم تغتسل وتصلي خمسة عشر بالوضوء بيقين الطهر، فبلغ الحساب خمسة وأربعين، ثم في الحساب الأقصر استقبلها الحيض خمسة وفي الأطول بقي من طهرها خمسة، فتصلي خمسة بالوضوء بالشك، فبلغ الحساب خمسين، ثم تغتسل، وبالحساب الأقصر استقبلها الطهر عشرون وفي الأطول الحيض عشرة، فتصلي بالوضوء عشرة بالشك، ثم تغتسل فبلغ الحساب ستين، ثم في الحساب الأقصر بقي من طهرها عشرة وفي الأطول استقبلها طهر

(١) المراد بالحساب الأقصر: أقل ما تراه أنه حيضها، وهو هنا خمسة أيام، والمراد بالأطول: أكثر ما تراه أنه حيضها، وهو عشرة أيام.

عشرين، فتصلي عشرة بيقين، فبلغ الحساب سبعين، ثم في الحساب الأقصر استقبلها الحيض خمسة وفي الأطول بقي من طهرها عشرة، فتصلي خمسة بالوضوء بالشك، فبلغ الحساب خمسة وسبعين، فتغتسل، ثم في الحساب الأقصر استقبلها طهر عشرين وفي الأطول بقي من طهرها خمسة، فتصلي خمسة بالوضوء بيقين، فبلغ الحساب ثمانين، ثم في الحساب الأقصر بقي من طهرها خمسة عشر وفي الأطول استقبلها الحيض عشرة، فتصلي عشرة بالوضوء بالشك، فبلغ الحساب تسعين، فتغتسل، وباقي التفريع يعرف في المبسوط، ويستقيم في مائة وخمسين.

وعلى هذا النحو يخرج ما إذا كان الشك في الطهر أنه خمسة عشر أو عشرون، ويستقيم دورها أيضًا في مائة وخمسين.

ثم يخرج على هذا النحو ما لو شكت فيهما، في الحيض أنه خمسة أو عشرة، وفي الطهر أنه خمسة عشر أو عشرون، ويستقيم دورها فيه في ثلاثمائة.





## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كتاب الطهارة .....	٨
مسح الرأس .....	١٤
المواجهة مأخوذة من الوجه .....	٢٠
دخول المرفقين والكعبين في الغسل .....	٢٤
ذكر مذاهب العلماء في وظيفة الرجلين في الوضوء .....	٢٥
فرع: وجوب غسل كل ما كان مركبًا على أعضاء الوضوء من الأصبع الزائدة والكف ونحوها .....	٤١
القدر المجزئ في مسح الرأس .....	٤٢
فصل في سنن الطهارة .....	٥٥
غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء لمن استيقظ من نومه .....	٥٥
تسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء .....	٦٠
السواك .....	٦٥
ذكر بعض فوائد السواك .....	٦٩
المضمضة والاستنشاق .....	٦٩
مسح الأذنين جميع الرأس والأذنين بماء واحد .....	٧٤
تخليل اللحية .....	٧٧
تخليل أصابع اليدين والرجلين .....	٨٠
تثليث غسل أعضاء الوضوء .....	٨٤
النية في الوضوء .....	٩٠

فائدة: ذكر بعض الفروق بين الوضوء وبين الصلاة والزكاة والصوم	
والحج .....	٩٦
استيعاب جميع الرأس بالمسح .....	١٠٠
الترتيب بين أعضاء الوضوء .....	١٠٤
التيامن في الوضوء .....	١١٥
مسألة: حكم المريض الذي عجز عن الوضوء والتيمم .....	١١٧
آداب الوضوء .....	١١٨
مكروهات الوضوء .....	١٢٠
فصل في فضائل الوضوء .....	١٢١
فصل في نواقض الوضوء .....	١٢٣
الخارج من السبيلين .....	١٢٣
الوضوء من كل خارج النجس من غير السبيلين كالدم والقيح والصدید	
ونحوها .....	١٢٥
القيء إذا كان ملء الفم بحيث لا يمكن ضبطه إلا بتكلف .....	١٣٧
مسألة: حكم من حش إحليله بقطن .....	١٤٧
إذا حشت المرأة فرجه بقطنة فابتل داخلها .....	١٤٧
انتقاض الوضوء بخروج الدود من الدبر، أو من رأس الجرح .....	١٤٩
انتقاض الوضوء بالنوم .....	١٥٠
فرع: النوم في سجدة الشكر ينقض الوضوء .....	١٥٩
الغلبة على العقل بالإغماء، والجنون .....	١٦٠
انتقاض الوضوء بالقهقهة في الصلاة .....	١٦٣
فروع: قهقهة النائم لا ينتقض به الوضوء .....	١٧٣
مسألة: انتقاض الوضوء بمس الذكر .....	١٧٥
مسألة: في اللمس والقبلة .....	١٩٠

## الصفحة

## الموضوع

٢٠٤	ما جاء في الوضوء من بعض الكلام .....
٢٠٧	مسألة: الوضوء من الردة وغسل الميت .....
٢٠٨	فصل في الغسل .....
٢٠٨	فروض الغسل .....
٢١٩	المقصود بالوضوء عند غسل الجنابة .....
٢٢٠	نقض المرأة ضفائرها في الغسل .....
٢٢١	اختلاف العلماء في بل المرأة ذوائها .....
٢٢٣	العلل الموجبة للغسل .....
٢٢٤	تعريف الجنابة .....
	إذا قضى الرجل شهوته من امرأته فقد اختلف العلماء في ثمن ماء
٢٢٧	غسلها .....
٢٣٦	فرع: فيمن استيقظ وهو يذكر احتلاماً ولم ير بللاً .....
٢٣٧	التقاء الختانين من غير إنزال .....
٢٤٣	الغسل للجمعة والعيدين .....
٢٤٩	الغسل من المذي والودي .....
٢٥٤	مسألة: نوم الجنب قبل أن يغتسل .....
٢٥٥	فروع: حكم من احتلم في المسجد .....
٢٥٦	مقدار ماء الغسل .....
٢٥٩	باب الماء الذي يجوز الوضوء به .....
٢٥٩	الطهارة من الأحداث .....
٢٦٠	الغسل بماء السماء، والأودية، والعيون، والآبار والبحار .....
٢٦٧	إذا وقعت فيه النجاسة في الماء الراكد .....
٢٧٧	الوضوء بماء المعتصر من الأشجار، أو الأثمار .....
٢٧٧	هل تطهير أعضاء الوضوء تعبدية أم لا ؟ .....

- الوضوء بماء الخل، والباقلاء والمرق، ونحوها ..... ٢٧٨
- إذا خالطه في الماء شيء طاهر فغير أحد أوصافه الثلاثة ..... ٢٨٠
- إذا وقعت فيه النجاسة فيالماء الراكد ..... ٢٨٥
- الماء الجاري إذا وقعت فيه النجاسة ولم ير لها أثر ..... ٢٨٧
- الغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر ..... ٢٨٩
- موت ما ليس له نفس سائلة في الماء ..... ٢٩٦
- إذا مات السمك أو الضفدع، ونحوها مما يعيش في الماء ..... ٣٠٣
- حكم الماء المستعمل في طهارة الأحداث ..... ٣٠٨
- إذا انغمس الجنب في البئر لطلب الدلو ونحوه فهل يرتفع عنه نجاسة الجنابة أم لا؟ ..... ٣٢٣
- فرع: إذا وقع الماء المستعمل في البئر ..... ٣٢٤
- طهارة جلود الميتة ..... ٣٢٦
- مذاهب العلماء في تطهير جلود الميتة بالدباغ ..... ٣٢٧
- حقيقة الدباغ ..... ٣٣٦
- الجلود التي تطهر بالدباغ ..... ٣٣٧
- طهارة شعر الميتة وعظمها ..... ٣٣٩ - ٣٤٦
- فرع: في بيان طهارة أسنان الكلب ..... ٣٤٦
- فصل في البئر إذا وقعت فيه النجاسة ..... ٣٥٠
- إذا وقعت في الماء بكرة الإبل أو الغنم ..... ٣٦١
- إذا وقع في الماء خرد الحمام أو العصفور ..... ٣٦٥
- إذا ماتت الفأرة في الماء أو عصفورة ..... ٣٧١
- بيان أن المعتبر في كل بئر دلوها الذي يستقى بها ..... ٣٨١
- إذا وجد في البئر فأرة أو غيرها، ولا يُدرى متى وقعت فيها ..... ٣٨٤ - ٣٨٥
- مسألة: أدنى ما ينبغي أن يكون بين بئر الماء وبين البالوعة ..... ٣٩٠

## الصفحة

## الموضوع

٣٩١	فصل في الأسار وغيرها .....
٣٩١	أنواع الأسار .....
٣٩١	الأسار المتفق على طهارتها .....
٣٩٢	الأسار النجسة والمكروهة .....
٣٩٩	الأسار المشكوك فيها .....
٤٠٣	سؤر الآدمي وما يؤكل لحمه .....
٤٠٤	طهارة الإناء إذا ولغ فيه الكلب .....
٤١٥	إذا خالط الماء شيء طاهر .....
٤٢٠	الوضوء بماء النبيذ .....
٤٢٩	النبيذ المختلف فيه .....
٤٣١	باب التيمم .....
٤٣٩	أركان التيمم .....
٤٤٢	ما يُتيمم به .....
٤٥٤	صفة التيمم .....
٤٥٩	شروط التيمم .....
٤٦٠	نواقض التيمم .....
٤٦٤	المسافر الذي لم يجد الماء، ومَن كان خارج المصر .....
٤٦٨	مسألة: إذا طهرت الجنب أو الحائض، ومعهم من الماء ما لا يكفي أحدهم .....
٤٦٩	فروع: المحبوس في المصر عنده تراب طاهر هل يصلي بالتيمم أم لا ؟ .....
٤٧٢	مسألة: التيمم من الماء الموضوع على الطريق .....
٤٧٢	مسألة: إذا ضرب المتيمم يده الأرض ثم أحدث .....
٤٧٤	مسألة: المسافر ومن هو خارج المصر يجوز لهما الجماع عند عدم الماء ....
٤٧٥	فرع: التيمم من النجاسة العينية .....



٤٧٦	إذا تيمم المسلم ثم ارتدَّ ثم أسلم .....
٤٧٨	يستحب لعادم الماء وهو يرجوه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت .....
٤٨٠	هل يجوز أن يصلي أكثر من فريضة بتيمم واحد .....
٤٨٦	صلاة الحاضر الصحيح على جنازة بالتيمم .....
٤٩٠	إذا شرع الإمام أو المأموم في صلاة العيد ثم أحدث .....
٤٩١	من تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد الفَرَاغ من الصَّلَاة .....
٤٩٢	التيمم للجنب إذا خاف من استعمال الماء .....
٤٩٦	إمامة المتيمم للمتوضئين .....
٤٩٦	المسافر إذا نسي الماء في رحله فتيمم وصلى ثم ذلك الماء .....
٥٠٢	إذا ثبت بُعد الماء بطريق اليقين .....
٥٠٨	لا يجوز التيمم قبل الطلب الماء .....
٥١٥	باب المسح على الخفين .....
	المسح على الخفين من كل حدث يوجب الوضوء، كالبول والغائط، والنوم ونحوها .....
٥٢٢	شروط جواز المسح على الخفين .....
٥٢٣	المسح على الخفين لحدث متأخر عن المسح لا لحدث سابق عنه .....
٥٢٨	ابتداء مدة المسح على الخفين .....
٥٢٨	توقيت المسح على الخفين .....
٥٣٦	صفة المسح .....
٥٣٦	كيفية المسح على الخفين، ومقدار الواجب .....
٥٤٢	استحباب البداءة من رؤوس الأصابع اعتبارًا بالغسل .....
٥٤٣	هل يجوز المسح على الخف المخرق أم لا؟ .....
٥٤٧	المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل .....
٥٤٨	الأحداث التي ينتقض بها المسح .....

## الصفحة

## الموضوع

- ٥٥٢ ..... إذا مسح المقيم على خفيه ثم سافر قبل تمام وظيفة الإقامة
- ٥٥٥ ..... مسألة: المسح على الخف المغصوب
- ٥٥٦ ..... المسح عليالخف المصنوع من زجاج أو خشب ونحوها
- ٥٥٧ ..... مسألة: جنب اغتسل وانغماس خفيه في الماء
- ٥٥٨ ..... من ليس الجرموق فوق الخف، فهل له أن يمسح عليه أم لا؟
- ٥٦٢ ..... شروط المسح على الجوربين
- ٥٦٦ ..... المسح على الجبائر
- ٥٧٠ ..... الفروق بين المسح على الجبائر والمسح على الخفين
- ٥٧٣ ..... باب الحيض والاستحاضة
- ٥٧٥ ..... للحيض في اللغة: اثنا عشر اسمًا
- ٥٧٩ ..... أقل أيام الحيض وأكثره
- ٥٩٣ ..... ما تراه المرأة من الألوان كالحمرة والصفرة أو الكدرة في أيام الحيض
- ٦٠١ ..... فرع: أقل مدة بلوغ الجارية
- ..... فرع: إذا وضعت المرأة كرسفًا في الليل ونامت ثم رأت البياض الخالص بعد
- ٦٠٧ ..... الاستيقاظ فهل يلزمها قضاء العشاء؟
- ٦١١ - ٦٠٧ ..... الأحكام التي تسقط عن الحائض
- ٦١٤ ..... فرع: كفارة من وطئ امرأته وهي حائض
- ٦١٧ ..... دخول الحائض والجنب المسجد
- ٦٢٥ ..... قراءة القرآن للجنب أو الحائض والنفساء
- ٦٢٨ ..... مس المصحف للحائض والجنب
- ..... إذا انقطع دم الحيض عن المرأة لأقل من عشر أيّام فهل يجوز وطؤها قبل أن
- ٦٣٤ ..... تغتسل أم لا؟
- ٦٤٠ ..... فرع: الحائض إذا طهرت قبل الفجر ولم تغتسل حتى طلع الفجر
- ٦٤١ ..... إذا تخلل الطهر بين الدمين في مدة الحيض

## الصفحة

## الموضوع

- ٦٤٩ ..... فرع: ذكر اختلاف العلماء المسألة.
- ٦٥٠ ..... إذا زاد الحيض على عاداتها .....
- ٦٥٣ ..... أقل مدة الطهر وأكثره .....
- ٦٥٨ ..... الاستحاضة كالرعاف .....
- ٦٥٩ ..... المستحاضات في زمن النبي ﷺ .....
- ٦٦٢ ..... إذا زاد الدم على عشرة أيام ولها عادة معروفة .....
- ٦٦٧ ..... فصل في الانتقال، وأنه على ضربين .....
- ٦٧٢ ..... فصل في الإبدال على قول محمد بن الحسن .....
- ..... إذا لم تر صاحبة العادة المعروفة في أيام حيضها ما يصلح حيضًا ثم رأت بعد
- ٦٧٢ ..... أيام ما يصلح حيضًا .....
- ٦٧٦ ..... فصل في نصب العادة .....
- ٦٨٠ ..... فصل في فساد الدم والطهر .....
- ٦٨٣ ..... فصل في الإضلال، وتسمى المتحيرة .....
- ٦٩٠ ..... فصل في إضلال عدد في عدد .....
- ٦٩٤ ..... إذا علمت المرأة أن مدة طهرها خمسة عشر يوم، ولم تدر كم كان حيضها ....
- ٦٩٧ ..... فصل المستحاضة ومن به سلس البول .....
- ..... انتقاض طهارة ذوي الأعذار هل هو عند خروج الوقت، أو دخوله، أو عند
- ٧٠٥ ..... أيهما وجد؟ .....
- ٧٠٧ ..... تفسير المستحاضة .....
- ..... فرع: إذا توضأت المرأة لصلاة الظهر ودمها سائل، ثم انقطع عنها فأحدث
- ٧٠٩ ..... حدثًا آخر .....
- ٧١١ ..... فصل في النفاس .....
- ..... السقط إذا استبان بعضه كاليد، أو الرجل، ونحو ذلك فهل تصير المرأة بذلك
- ٧١٤ ..... نفساء؟ .....
- ٧١٨ ..... أقل مدة النفاس وأكثره .....

٧٢٦	فرع: إذا رأَت المرأة بعد الولادة خمسة دمًا، وخمسة عشر طهرًا، وخمسة دمًا، ثم خمسة عشر طهرًا، ثم استمر بها الدم .....
٧٢٦	إذا زاد النفاس على أربعين يومًا .....
٧٣٥	فهرس الموضوعات .....

